هو العزيز

معرفة الإمام (14)

بحوثٌ تفسيريّةٌ ، فلسفيّةٌ ، روآئيّةٌ ، تاريخيّةٌ ، اجتماعيّةٌ

حَوْلَ الإمامةِ و الولايَةِ عُمُوماً؛

و حَوْلَ إمامةِ و ولايةِ أميرالمؤمنين علىّ بن أبيطالبٍ و الأَئِمّةِ المعصومينَ سلامُ الله عليهم أجمعين خصوصاً

دُروسٌ إستِدلاليّةٌ و علميّةٌ مُتّخَذةٌ من القرءانِ الكريم و رواياتٌ مأْثورةٌ عن الخاصّةِ و العامّةِ ؛ و أَبحاثٌ حَلّيّةٌ و نَقدِيّةٌ حَوْلَ الوِلايَةِ

لمؤلّفه الحقير:

السيّد محمّد الحسين الحسينيّ الطهرانيّ عُفِيَعنه

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

للّه الحمد وله المنّة أن انتهى تدوين الجزء الثالث عشر من كتاب «معرفة الإمام» في سلسلة العلوم والمعارف الإسلاميّة ، وذلك في اليوم الخامس والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة عشر وأربعمائة وألف من الهجرة . وكان يدور حول حديث الثقلين فقط ، إذ تناولنا فيه الحديث المذكور وأثبتنا . من حيث السند ، تواتره ، ومن حيث الدلالة . وضوحه في عصمة الأئمّة الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم وكونهم عدل القرآن الكريم وحجّيّة كلامهم حتّى قيام الساعة . من هذا المنطلق كان عليّ أن أستمدّ العون من الله تعالى في البدء بالجزء الرابع عشر فوراً فأتحدّث محقّقاً في سائر المباحث المرتبطة بالإمامة التي ورد شرحها موجزاً في مقدّمة الجزء الثالث عشر .

بَيدَ أنّه لمّا صدر كتاب «وظيفه فرد مسلمان در إحياى حكوم اسلام» (وظيفة الفرد المسلم في إحياء حكومة الإسلام) المشتمل على بعض الموضوعات التي جرى التباحث بشأنها مع أصدقائنا المخلصين وأخلّائنا الروحيّين في البلدة الطيّبة المقدّسة للمشهد الرضويّ على شاهدها آلاف التحيّة والإكرام ، وذلك في شهر شوّال المكرّم سنة 1410 هـ ، وأُشير فيه إلى أنّ هذه المباحث ستتواصل ؛ وأنّ الكتاب المذكور ينبغي أن يشكّل الجزء الأوّل ومرحلة تمهيديّة لأجزاء تتلوه في الحكومة الإسلاميّة ؛ لهذا شرعتُ في بحثٍ تحت عنوان «ولايت فقيه در حكومت اسلام» (ولاية الفقيه في حكومة الإسلام) كنت أُلقي دروسه على بعض الإخوة الأكارم وطلّاب العلوم الدينيّة في هذه المدينة المقدّسة بعد شهر رمضان المبارك سنة 1411 هـ تتميماً للمباحث السابقة من جهة ، وعرضاً لمباحث ترتبط بحكومة الإمام وولاية الفقيه من جهة أُخرى ، وهذا نفسه أحد الموضوعات الموعود بها قرّاؤنا في الجزء الرابع عشر . وهو وسط بين الإيجاز الذي قد لا يفي بالغرض ، والإسهاب الذي قد يتداخل فيه الموضوع . وعُرض فيثماني وأربعين جلسة تامّة امتدّت ثلاثة أشهر . والحمد للّه إذ توفّرنا على دراسة الموضوعات المعهودة بصورة وافية . ثمّ دُوّنت وأُعدّت للطّبع في أربعة أجزاء .

وبدأتُ تأليف كتاب «الروح المجرّد» في رجب المرجّب سنة ألف وأربعمائة واثنتي عشرة : في ذكرى السيّد هاشم الحدّاد قدّس سرّه . واستغرق تأليفه ثلاثة أشهر . ولمّا كان سماحة السيّد المذكور رضي الله عنه من أقدم تلاميذ آية الحقّ والعرفان ، وسند الحكمة والإيقان المرحوم آية الله السيّد الميرزا علي القاضي قُدّس سرّه وأسبقهم وأفضلهم ، وكان من أساتذتي المكرّمين في الأخلاق والعرفان ، لذا يصدر هذا الكتاب تحت الرقم (4) من سلسلة العلوم والمعارف الإسلاميّة ، ويدور حول الأخلاق والفلسفة والعرفان . كما تصدر دورة من كتاب «ولاية الفقيه في حكومة الإسلام» تحت الرقم (6) المشتمل على مباحث علميّة ومسائل فقهيّة .

وإنّي أشكر الله تعالى إذ وفّقني لأن أمسك قلمي في هذا الأمد غير البعيد من أجل تدوين هذه الموضوعات . وها قد قدّر لي أن أبدأ بالجزء الرابع عشر من كتاب «معرفة الإمام» تحت التسلسل (2)

من سلسلة العلوم والمعارف الإسلاميّة في هذا اليوم الأغرّ الميمون الذي يصادف عيد الغدير السعيد سنة 1412 هـ . وَمَا تَوْفِيقِي إِلّا بِاللَهِ عَلَيْهِ تَوَكّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ . الْحَمْدُ لِلّهِ الّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنّا لِنَهْتَدِي لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَه . الحَمْدُ لِلّهِ الذّي جَعَلَنَا مِنَ المُتَمَسّكِينَ بِوِلَايَةِ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السّلَامُ .

هست بى شبهه خطا چون بر بُتان نام خدا

بر كسى غير از تو اطلاق أمير المؤمنين (1)

السّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ ، وَسَيّدَ الوَصِيّينَ ، وَإِمَامَ المُوَحّدِينَ ، وَيَعْسُوبَ المُؤمِنِينَ ، وَقَائِدَ الغُرّ المُحَجّلِينَ ، وَرَحْمَةُ اللَهِ وَبَرَكَاتُهُ .

مدينة مشهد المقدّسة ، قبل الظهر بساعتين في يوم 18 ذي الحجّة الحرام ، سنة 1412 هـ

عبده الفقير : السيّد محمّد الحسين الحسينيّ الطهرانيّ

تعليقة:

1) يقول : «يا عليّ ! لقد ضلّ حقّاً من سمّى غيرك أمير المؤمنين كما ضلّ من سمّى الوَثَنَ إلهاً !».

إلهاً !».

الدرس السادس والتسعون بعد المائة إلى المائتين: أمر القرآن الكريم والنبيّ صلّى الله عليه وآله بالكتابة وإعداد الكتّاب

بِسْمِ اللَهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ

وصلّى اللَهُ عَلَى مُحَمّدٍ وآلِهِ الطّاهِرِينَ

ولَعْنَةُ اللَهِ عَلَى أعْدَائِهِمْ أجْمَعِينَ مِنَ الآنَ إلَى قِيامِ يَوْمِ الدّينِ ولَا حَولَ ولَا قُوّةَ إلّا بِاللَهِ العَلِيّ العَظِيمِ

قال الله الحكيم في كتابه الكريم :

مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَهُ الْكِتَبَ وَالْحُكْمَ وَالنّبُوّةَ ثُمّ يَقُولَ لِلنّاسِ كُونُوا عِبَادًا لّى مِن دُونِ اللَهِ وَلَكِن كُونُوا رَبّنِيّنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلّمُونَ الْكِتَبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ . (1)

التدريس هو التعليم بنحو خاصّ يتقارن به مع الكتابة . وهو أخصّ من مطلق التعليم على ما أفاده سماحة أُستاذنا الأكرم العلّامة الطباطبائيّ ، إذ قال : وَالدّرَاسَةُ أَخَصّ مِنَ التّعْلِيمِ ، فَإنّهُ يُسْتَعْمَلُ غَالِباً فِيمَا يُتَعَلّمُ عَنِ الكِتَابِ بِقَراءَتِهِ . (2)

أصل الكتاب ما تحقّق بالكتابة ، وتدريس الكتاب ما كان مقروناً بكتابته وتعليمه مكتوباً . فللكتابة إذن دور مهمّ ومؤثّر في التدريس والتعليم .

يقول الله تعالى في هذه الآية المباركة : إنّ مهمّة الأنبياء الذين آتاهم الله الكتاب والحكم والنبوّة أن يعلّموا الناس قراءة الكتاب والأحكام وتعليمهما وتدريسهما عبر إعداد الأساتذة والمربّين الإلهيّين الذين تمرّسوا على كتابهم وزاولوا تدريسه وتعليمه .

إنّ العلماء الربّانيّين الذين تلقّوا الدروس التربويّة والتعليميّة من الأنبياء العظام بواسطة تدوين الكتب السماويّة ومساهمتهم الدائمة في تعليمها وتدريسها يقودون الناس نحو طريق السعادة . فالسبيل الوحيد لهداية الناس عن طريق الأنبياء هم العلماء الذين يكونون في الوسط ، وعملهم يتمثّل في تنوير أذهان الناس عامّتهم بحقائق الدين من خلال كتابة الآيات القرآنيّة ودراستها . وتتحقّق هذه المهمّة بواسطة تدريس الكتاب وتعليمه الذي يستلزم الكتابة .

ونلاحظ في القرآن الكريم كثرة استعمال اسم الكتاب ، والكتب ، والمفردات المشتقّة من مادّة الكتابة . وكأنّ عنوان الكتابة بخاصّة مؤثّر في إيصال التعليمات وتفهيمها مضافاً إلى تدريس العلوم ودراستها .

وقد عدّ القرآن الكتابة من اللوازم المهمّة في بعض الأحكام ، بل أمر بها . ونقرأ في الآيتين 282 و283 من سورة البقرة استعمال الكتابة في عشرة مواضع منهما .

يَأَيّهَا الّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مّسَمّى فَاكْتُبُوهُ1 وَلْيَكْتُب بّيْنَكُم كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ2 وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلّمَهُ اللَهُ فَلْيَكْتُبْ3 وَلْيُمْلِلِ الّذِى عَلَيْهِ4 الْحَقّ وَلْيَتّقِ اللَهَ رَبّهُ5 وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا6 فَإِن كَانَ الّذِى عَلَيْهِ الْحَقّ سَفِيهًا7 أَوْ ضَعِيفًا8 أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلّ9 فَلْيُمْلِلْ وَلِيّهُ بِالْعَدْلِ10 وَاسْتَشْهِدُوا

شَهِيدَيْنِ11 مِن رِّجَالِكُمْ12 فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ13 مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ14 أَن تَضِلَّ إِحْدَبهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَبهُمَا الأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا15 وَلَا تَسْئَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا16 أَوْ كَبِيرًا17 إِلَى أَجَلِهِ ذَ لِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَدَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا18 وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ19 وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ20 وَلَا شَهِيدٌ21 وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ22 وَاتَّقُوا اللَّهَ23 وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ .

وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنٌ24 مَّقْبُوضَةٌ25 فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِى اؤْتُمِنَ أَمَنَتَهُ26 وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ27 وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَدَةَ28 وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبُهُ29 وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ .

1 . إذا داين بعضكم بعضاً إلى مدّة معيّنة ، فعليكم أن تكتبوا تلك المدّة .

2 . ويجب أن يكتب بينكم كاتب بالسويّة لا يزيد ولا ينقص .

3 . ولا يمتنع أحد من الكتّاب فيضنّ بهذه الموهبة التي علّمه الله إيّاها ، فعليه أن يكتب .

4 . وعلى المدين أن يُملي مقدار الدّين على الكاتب ، والكاتب يكتب من قبله على مسؤوليّته .

5 . وينبغي أن يتحلّى المملي أو الكاتب أو منظّم السند بالتقوى .

6 . ولا ينقص من الدّين المقرّر والمعهود شيئاً .

7 . وإذا كان المدين (الذي عليه أن يسدّد الدّين في رأس المدّة المعيّنة) سفيهاً (ناقص العقل مبذّراً) .

8 . أو ضعيفاً (صبيّاً أو شيخاً مختلّاً) .

9 . أو غير مستطيع للإملال بنفسه (لخرس أو جهل باللغة) .

10 . فحينئذٍ على من يلي أمره ويقوم مقامه أن يُملي هو بنفسه .

11 . واطلبوا أن يشهد على الدّين شاهدان .

12 . من رجال المسلمين !

13 . فإن لم يكن الشاهدان رجلين فرجل وامرأتان .

14 . من الشهداء الذين ترضونهم وتعلمون بعدالتهم .

15 . (امرأتان بدل رجل واحد) لأجل أنّ إحداهما إن ضلّت الشهادة بأن نسيتها ذكّرتها الأُخرى . ولا يمتنع الشهداء إذا ما دُعوا إلى الشهادة .

16 . ولا تملّوا من كثرة مديناتكم أن تكتبوا الدّين أو الحقّ والكتاب سواء كان صغيراً .

17 . أم كبيراً .

18 . إذ إنّ (لكتابة السند وتنظيمه ثلاث فوائد مهمّة :) أكثر قسطاً عند الله ، وأثبت للشهادة وأعون على إقامتها ، وأقرب في أن لا تشكّوا في جنس الدّين وقدره وأجله أو الشهود ونحو ذلك ، إلّا أن تتبايعوا يداً بِيَد فلا بأس أن لا تكتبوا .

19 . وأشهدوا إذا تبايعتم .

20 . ولا ينبغي للكاتب .

21 . والشاهد .

22 . أن يضارّا (بواسطة ترك الإجابة والتحريف والتغيير في الكتابة والشهادة) ، (أو النهي عن

الضرار بهما مثل أن يعجلا عن مهمّ ويكلّف الخروج عمّا حدّ لهما) . ومضارّة الكاتب والشاهد خطأ وانحراف .

23 . أنتم تفعلونه . فاتّقوا الله في جميع هذه المسائل وكونوا في كلأه . والله بكلّ شيء عليم .

24 . وإذا كنتم مسافرين ولم تجدوا كاتباً فعليكم رهان .

25 . مقبوضة .

26 . تصل إليكم ! وإذا أمن بعضُ الدائنين بعضَ المديونين (واستغنى بأمانته عن الارتهان) فعلى الشخص المديون الأمين الذي تنازل عن الرهان لائتمانه أن يسدّد الدّين الذي هو أمانة عنده لدائنه في المدّة المقرّرة ، ويوفّيه حقّه .

27 . وليتّق الله ربّه (ولا يخن في أدائه في الوقت المعيّن ، وفي مقداره) .

28 . ويحرم عليكم أيّها المسلمون أن تكتموا الشهادة (وتخفوها عند أدائها وتمتنعوا من إظهارها والتحدّث بها) .

29 . إذ إنّ من كتم الشهادة وامتنع من إبرازها عند الحاجة فإنّ قلبه آثم ؛ والله بما تعملون عليم .

والتفسير المجمل لهذه الآيات المباركة . كما يلاحظ . مقتطف من تفسير القاضي البيضاويّ . [3]

وتعدّ الآية الأُولى أطول آية في القرآن الكريم . وتشغل صفحة تامّة من المصاحف المطبوعة طباعة حديثة بلا خطأ ، والمتّصفة بعدّة مزايا .

وتبيّن هذه الآية ثلاثة وعشرين حكماً من الأحكام المرتبطة بمسائل التجارة ، وكيفيّة الاستقراض والمعاملات المعلومة الأجل ، وأحكام الشهادة ، وشروط الشاهد ، ولزوم البيع بالرهن عند عدم إمكان تنظيم السند والكتابة . وهذا هو ما أورده الحقير مرقّماً . أمّا الآية الثانية فإنّها تبيّن ستّة أحكام من أحكام تلك المسائل ، فيكون مجموعها تسعة وعشرين حكماً .

ونلاحظ أنّ هذه الآيات ذكرت الكتابة وكيفيّة تنظيم السند ولزوم ذلك وأهمّيّته في المعاملات ، وأكّدت أنّ الكتابة ضروريّة جدّاً لإحكام المعاملات والمبادلات المعيّنة الأجل ورصانتها وصحّتها .

ويمكن أن تدلّنا هذه الآيات على ضرورة تأسيس مديريّة عامّة للسندات وتسجيل السندات والأملاك الجزئيّة . وبصورة عامّة نشاهد أنّ أُصول المعاملات المعتمدة على الأسناد والوثائق ، والتنظيم ، والكتابة ، والتوقيع ، والتوشيح من السلطات الرسميّة العليا مأخوذة من هاتين الآيتين . وإذا ضممنا إليهما بعض الآيات الأُخرى ، فإنّنا نستطيع أن نعرض جميع سياسات المدن والقوانين الاجتماعيّة بصورة مدوّنة واسعة مفصّلة . وقد اضطلع فقهاء الشيعة العظام بهذه المهمّة ، وأدّوا ما عليهم بإحسانٍ حقّاً ، شَكَرَ اللَهُ مَسَاعِيَهُمُ الجَمِيلَةَ وَمَبَانِيَهُمُ المُنِيفَة .

بَيدَ أنّ كلامنا الآن لا يحوم حول هذا الموضوع ، وإنّما ذكرنا الآيتَين المتقدّمتين للاستشهاد فحسب حتّى تستبين أهمّيّة الكتابة التي هي مدار بحثنا من منظور إسلامي ؛ ويتّضح اهتمام القرآن الكريم والنبيّ العظيم صلّى الله عليه وآله بها وأمرهما بمزاولتها وتأكيدهما لزومها وضرورتها في مواضع عديدة إلى درجة أنّنا يمكن أن نعدّ الكتابة قاعدة من القواعد التي تقوم عليها المسائل الدينيّة . ولولا الكتابة لما أمكن إنجاز كثير من تلك المسائل .

يقول المؤرّخ أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت المعروف بالخطيب البغداديّ : في وصف رسول الله صلّى الله عليه [وآله] الكتابَ أنّه قيد العلم دليل على إباحته رسمه في الكتب لمن خشي على نفسه دخول الوهم في حفظه ، وحصول العجز عن إتقانه وضبطه . وقد أدّب الله سبحانه عباده بمثل ذلك في الدّين فقال عزّ وجلّ:

وَلَا تَسْمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَ لِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَهِ وَأَقْوَمُ لِلشّهَدَةِ وَأَدْنَى أَلّا تَرْتَابُوا . (4)

فلمّا أمر الله تعالى بكتابة الدّين حفظاً له ، واحتياطاً عليه ، وإشفاقاً من دخول الريب فيه ، كان العلم الذي حِفْظُهُ أصعب من حِفْظِ الدّين أحرى أن تباح كتابته خوفاً من دخول الريب والشكّ فيه . بل كتاب العلم في هذا الزمان مع طول الإسناد ، واختلاف أسباب الرواية أكثر حاجة للحفظ .

ألا ترى أنّ الله عزّ وجلّ جعل كتب الشهادة فيما يتعاطاه الناس من الحقوق بينهم عوناً عند الجحود ، وتذكرةً عند النسيان ؟! وجعل في عدمها عند المموّهين بها أوكد الحجج ببطلان ما ادّعوه فيها ؟!

فمن ذلك أنّ المشركين لمّا ادّعوا بهتاً اتّخاذ الله سبحانه بناتٍ من الملائكة أمر الله نبيّنا صلّى الله عليه وآله أن يقول لهم : فَأْتُوا بِكِتَبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ . (5) ولمّا قالت اليهود : مَآ أَنزَلَ اللَهُ عَلَى بَشَرٍ مّن شَيْءٍ ، (6) وقد استفاض عنهم قبل ذلك للإيمان بالتوراة ، قال الله تعالى لنبيّنا صلّى الله عليه وآله : قل لهم : مَنْ أَنزَلَ الْكِتَبَ الّذِى جَآءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لّلنّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا . فلم يأتوا على ذلك ببرهان ؛ فأطلع الله على عجزهم عن ذلك بقوله تعالى : قُلِ اللَهُ ثُمّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ . وقال تعالى رادّاً على متّخذي الأصنام آلهةً من دونه : أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى السّمَوَ تِ ائْتُونِى بِكِتَبٍ مّن قَبْلِ هَذَآ أَوْ أَثَرَةٍ مّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ . (7) والأَثارة والأَثرة راجعان في المعنى إلى شيء واحد ، وهو ما أُثر من كتب الأوّلين .

وكذلك سبيل من ادّعى علماً أو حقّاً من حقوق الأملاك أن يقيم دون الإقرار برهاناً ، إمّا شهادة ذوي عدل ، أو كتاباً غير مموّه ، وإلّا فلا سبيل إلى تصديقه .

والكتاب شاهد عند التنازع كما أخبرنا الحسن بن أبي بكر ، أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمّد بن عبد الله بن زياد القطّان ، حدّثنا إسماعيل بن إسحاق ، حدّثنا عبد الله بن مسلمة ، حدّثنا سليمان بن بلال عن عتبة بن مسلم ، عن نافع بن جبير أنّ مروان بن الحكم خطب الناس فذكر مكّة وأهلها وحرمتها ؛ فناداه رافع بن خديج ، فقال : ما لي أسمعك ذكرت مكّة وأهلها وحرمتها ، ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها ؛ وَقَدْ حَرّمَ رَسُولُ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا . (8) وَذَلِكَ عِنْدَنَا فِي أَدِيمٍ خَوْلَانِيّ إِنْ شِئْتَ أَقْرَأْتُكَهُ !

قال نافع : فسكت مروان ؛ ثمّ قال : قد سمعتُ بعض ذلك .

ولو لم يكن في هذا الباب إلّا وقوع العلم بما كان رسول الله صلّى الله عليه وآله يكتبه من عهود السعاة على الصدقات ، وكتابه لعمرو بن حزم ، لمّا بعثه إلى اليمن لكفى ، إذ فيه الأُسوة ، وبه القدوة . (9)

قال محمّد عجّاج الخطيب : وكان إلى جانب هذه المساجد كتاتيب (10) يتعلّم فيها الصبيان الكتابة

والقراءة إلى جانب القرآن الكريم . ولا يفوتنا أن نذكر أثر غزوة بدر في تعليم صبيان المدينة حينما أذن رسول الله صلّى الله عليه وآله لأسرى بدر بأن يفدي كلّ كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة . (11) ولم يقتصر تعليم الكتابة والقراءة على الذكور بل كانت الإناث يتعلّمن هذا في بيوتهنّ . فقد روى أبو بكر بن سليمان بن أبي حَثْمَة عن الشفاء ابنة عبد الله أنّها قالت :دَخَلَ عَلَيّ رَسُولُ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ وَأَنَا عِنْدَ حَفْصَةَ فَقَالَ لِي : أَلَا تُعَلّمِينَ هَذِهِ رُقيَةَ النّمْلَةِ كَمَا عَلّمْتِيهَا الكِتَابَةِ ؟! (12)

وقال محمّد عجّاج الخطيب أيضاً في باب حثّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وتحريضه وتأكيده : ولم يقتصر حضّ رسول الله صلّى الله عليه وآله لأصحابه على طلب العلم الشرعيّ من خلال القرآن والسنّة الطاهرة ، بل دعاهم إلى كلّ علم يفيد المسلمين حتّى أنّه أوّل ما قَدِم المدينة ، وسمع من زيد بن ثابت بضع عشرة سورة من القرآن ، وهو صغير السنّ أعجب به ، وأمره أن يتعلّم لغة اليهود . فقال :

يَا زَيْدُ تَعَلّمْ لِي كِتَابَ يَهُودَ ؛ فَإنّي وَاللَهِ مَا آمَنُ يَهُودَ عَلَى كِتَابِي . وفي رواية : إنّي أَكْتُبُ إلَى قوْمٍ فَأَخَافُ أَنْ يَزِيدُوا عَلَيّ أَوْ يَنْقُصُوا ؛ فَتَعَلّمِ السّرْيَانِيّةَ ، قَالَ زَيْدٌ : فَتَعَلّمْتُهَا فِي سَبْعَةَ عَشَرَ يَوْماً . (13)

ذكر الخطيب البغداديّ تسعة أحاديث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه أمر الذي شكا إليه سوء الحفظ أن يستعين بالخطّ :

الأوّل : بسنده عن أبي هريرة ، قال : كان رجل يشهد حديث النبيّ صلّى الله عليه وآله ، فلا يحفظه فيسألني ، فأُحدّثه ، فشكا قلّة حفظه إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله ، فقال له النبيّ : اسْتَعِنْ عَلَى حِفْظِكَ بِيَمِينِكَ . يعني : الكتابَ .

الثاني : بسنده عنه أيضاً ، قال : إنّ رجلاً شكا حفظه إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله ، فقال : اسْتَعِنْ عَلَى حِفْظِكَ بِيَمِينِكَ . يعني : اكْتُبْ .

الثالث : بسنده عنه أيضاً ، قال : إنّ رجلاً قال : يا رسول الله إنّي لا أحفظ شيئاً . قال : اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ عَلَى حِفْظِكَ . يعني : الكِتَابَ .

الرابع : بسنده عنه ، قال : إنّ رجلاً شكا إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله قلّة الحفظ ، فقال عَلَيْكَ يعني : الكِتَابَ .

الخامس : بسنده عنه أيضاً ، قال : إنّ رجلاً من الأنصار قال : يا رَسُولَ اللَهِ ! إنّي أَسْمَعُ مِنْكَ أَحَادِيثَ وَأَخَافُ أَنْ تَفَلّتَ مِنّي . قَالَ اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ !

السادس : بسنده عنه أيضاً ، قال : جاء رجل ، فقال : يَا رَسُولَ اللَهِ ! إنّي أَسْمَعُ مِنْكَ حِدِيثاً كَثِيراً فَأُحِبّ أَنْ أَحْفَظَهُ فَلَا أَنْسَاهُ . فَقَالَ النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ !

السابع : بسنده عنه ، قال : إنّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ كَانَ يَسْمَعُ مِنَ النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَشْيَاءَ تُعْجِبُهُ ، كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى حِفْظِهِ ؛ فَقَالَ النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وآلِهِ : اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ !

الثامن : بسنده عنه ، قال : إنّ رَجُلاً شَكَا إلَى النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سُوءَ الحِفْظِ ، فَقَالَ : اسْتَعِنْ عَلَى حِفْظِكَ بِيَمِينِكَ .

التاسع : بسنده عن أنس بن مالك أنّه قال : شَكَا رَجُلٌ إلَى النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سُوءَ الحِفْظِ ، فَقَالَ . اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ !

وكذلك روى الخطيب البغداديّ بإسناده المتّصل ستّة أحاديث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال : قيّدوا العِلمَ بالكتابة .

الأوّل : عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَهِ ! أُقَيّدُ العِلْمَ ؟! قَالَ : نَعَمْ !

الثاني : عنه أنّه قال : يَا رَسُولَ اللَهِ أُقَيّدُ العِلْمَ ؟! قَالَ : نَعَمْ ! قُلْتُ : وَمَا تَقْيِيدُهُ ؟! قَالَ : الكِتَابُ .

الثالث : وعنه أيضاً أنّه قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله : قَيّدُوا العِلْمَ ! قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَهِ ! وَمَا تَقْيِيدُهُ ؟! قَالَ : الكِتَابُ !

الرابع : عن عمرو بن شُعيب ، عن أبيه ، عن جدّه أنّه قال لرسول الله صلّى الله عليه وآله : أُقَيّدُ العِلْمَ ؟! قَالَ : نَعَمْ . يَعْنِي : كِتَابَهُ !

الخامس : عن عمرو بن شُعَيب ، عن أبيه ، عن جدّه قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله : قَيّدُوا العِلْمَ بِالكِتَابِ !

السادس : عن أنس نسبه بعضهم ابن مالك قال : قَالَ رَسُولُ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : قَيّدُوا العِلْمَ بِالكِتَابِ ! (14)

وروى الخطيب بثلاثة أسناد متّصلة عن رافع بن خديج ، وفي بعضها : قال : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَهِ ! إنّا نَسْمَعُ مِنْكَ أَشْيَاءَ أَفَنَكْتُبُهَا ؟! قَالَ : اكْتُبُوا وَلَا حَرَجَ !

وفي بعضها : مَرّ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَهِ صلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَنَحْنُ نَتَحَدّثُ فَقَالَ : مَا تَحَدّثُونَ ؟! قُلْنَا : نَتَحَدّثُ عَنْكَ يَا رَسُولَ اللَهِ ! قَالَ : تَحَدّثُوا وَلْيَتَبَوّأْ مَنْ كَذَبَ عَلَيّ مَقْعَداً مِنْ جَهَنّمَ !

قال رافع : ومضى رسول الله صلّى الله عليه وآله لحاجته ، ونكّس القوم رؤوسهم ، وأمسكوا عن الحديث ، وهمّهم ما سمعوا من رسول الله صلّى الله عليه وآله .

فَقَالَ : مَا شَأْنُكُمْ ؟! أَلَا تَحَدّثُونَ ؟! قَالُوا : الّذِي سَمِعْنَا مِنْكَ يَا رَسُولَ اللَهِ !

قَالَ : إنّي لَمْ أَرِدْ ذَلِكَ ؛ إنّمَا أَرَدْتُ مَنْ تَعَمّدَ ذَلِكَ . قَالَ : فَتَحَدّثْنَا .

قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَهِ إنّا نَسْمَعُ مِنْكَ أَشْيَاءَ فَنَكْتُبُهَا ؟! قَالَ : اكْتُبُوا وَلَا حَرَجَ ! (15)

وروى الخطيب أيضاً بخمسة وعشرين سنداً متّصلاً عن عمرو بن شُعيْب . عن أبيه شعيب ، عن جدّه عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قلنا : يا رسول الله ! إنّا نسمع منك أشياء لا نحفظها ، أفنكتبها ؟! قال : بلى !

وهذه الأحاديث وإن كانت كثيرة بَيْدَ أنّها متقاربة المفاد والمضمون ، ويشترك كلّها في إذن رسول الله صلّى الله عليه وآله بكتابة أحاديثه . ورد بعضها بهذا اللفظ : يَا رَسُولَ اللَهِ ! إنّي أَسْمَعُ مِنْكَ أَشْيَاءَ أَخَافُ أَنْ أَنْسَاهَا ، فَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَكْتُبَهَا ؟! قَالَ : نَعَمْ !

وجاء في كثير منها مفاد اللفظ الآتي ومضمونه : يَا رَسُولَ اللَهِ ! أَكْتُبُ مَا أَسْمَعُ مِنْكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ !

قُلْتُ : فِي الرّضَا وَالغَضَبِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : إنّي لَا أَقُولُ فِي الغَضَبِ وَالرّضَا إلّا الحَقّ . إنّهُ لَا يَنْبَغِي لِي أَنْ أَقُولَ إلّا حَقّاً .

ونقرأ في قسم منها : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله : مَنْ قَالَ عَلَيّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ . (16) قَالَ : فَمَكَثْنَا قَرِيباً مِنْ شَهْرٍ لَا نُحَدّثُ بِشَيءٍ . فَقَالَ ذَاتَ يَوْمٍ وَنَحْنُ عِنْدَهُ جُلُوسٌ ، كَأَنّ عَلَى رُؤُوسِنَا الطّيْرَ ، فَقَالَ : مَا لكم لا تحدّثون ؟!

فَقُلْنَا : سَمِعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللّهِ تَقُولُ : مَنْ تَقَوّلَ عَلَيّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ !

قَالَ : فَقَالَ : تَحَدّثُوا وَلَا حَرَجَ !

قَالَ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللّهِ ! إنّكَ تُحَدّثُنَا فَلَا نَأْمَنْ أَنْ نَضَعَ شَيْئاً عَلَى غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، أَفَأَكْتُبُ عَنْكَ ؟!

قَالَ : نَعَمْ فَاكْتُبْ عَنّي ؟ قَالَ : قُلْتُ : فِي الرّضَا وَالسّخَطِ ؟! قَالَ : فِي الرّضَا وَالسّخَطِ .

ونجد في بعض طرق الحديث أنّ المُعَافَا بن زكريّا قال في ذيل الحديث : وفي هذا الخبر دلالة واضحة على أنّه من الصواب ضبط العلم ، وتقييد الحكمة بالكتاب ليرجع إليه الناس فيذكر ما نسيه ، ويستدرك ما عزب عنه ، وعلى فساد قول من ذهب إلى كراهية ذلك .

وقد جاء في الأثر أنّ سليمان بن داود عليهما السلام قال لبعض من أسره من الشياطين : مَا الكَلاَمُ ؟! قَالَ : رِيحٌ . قَالَ : فَمَا تَقْيِيدُهُ ؟! قَالَ : الكِتَابُ !

ووردت بعض الأحاديث بهذا اللفظ : قَالَ : كُنْتُ أَكْتُبُ كُلّ شَيءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أُرِيدُ حِفْظَهُ . فَنَهتْنِي قُرَيْشٌ ، فَقَالُوا : إنّكَ تَكْتُبُ كُلّ شَيءٍ تَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَرَسُولُ اللّهِ بَشَرٌ يَتَكَلّمُ فِي الغَضَبِ وَالرّضَا . (17) فَأَمْسَكْتُ عَنِ الكِتَابِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، فَقَالَ : اكْتُبْ فَوَالّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنّي إلّا حَقّ .

ونقرأ في بعضها ما نصّه : فَأَسْتَعِينُ بِيَدِي مَعَ قَلْبِي ؟ قَالَ : نَعَمْ ! وفي بعض آخر : شبّكوهَا بِالكَتْبِ ! (18)

ونقل الخطيب ستّة أحاديث بإسناده المتّصل عن أبي هريرة أنّه قال : لم يكن أحد من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله أكثر حديثاً منّي إلّا عبد الله بن عمرو فإنّه كتب ولم أكتب . وألفاظ الجميع متقاربة . وورد بعضها باللفظ الآتي :

مَا كَانَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنّي إلّا عَبْدُ اللّهِ بنُ عَمْرٍو ، فَإنّهُ كَانَ يَكْتُبُ بِيَدِهِ فَاسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يَكْتُبَ عَنْهُ مَا سَمِعَ فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللّهِ ، فَكَانَ يَكْتُبُ بِيَدِهِ وَيَعِي قَلْبُهُ ، وَإنّمَا كُنْتُ أَعِي بِقَلْبِي . (19)

وذكر الخطيب خمسة أحاديث بإسناده المتّصل أنّ الصادقة صحيفة كتبها عبد الله بن عمرو من رسول الله صلّى الله عليه وآله .

وجاء بعضها باللفظ الآتي : الصّادِقَةُ صَحِيفَةٌ كَتَبْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .

ونقرأ في بعضها الآخر ما نصّه : قال مجاهد أَتَيْتُ عَبْدَ اللَهِ بْنَ عَمْرٍو فَتَنَاوَلْتُ صَحِيفَةً مِنْ تَحْتِ مَفْرَشِهِ ، فَمَنَعَنِي . قُلْتُ : مَا كُنْتَ تَمْنَعَنِي شَيْئاً ! قَالَ : هَذِهِ الصّادِقَةُ . هَذِهِ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ . إِذَا سَلُمَتْ لِي هَذِهِ وَكِتَابُ اللَهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَالوَهْطُ فَمَا أُبَالِي مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الدّنْيَا !

وفسّر الوهط في بعضها بقوله : وَأَمّا الوَهْطَةُ فَأَرْضٌ تَصَدّقَ بِهَا عَمْرُو بْنُ العَاصِ كَانَ يَقُومُ عَلَيْهَا .

ونلاحظ أنّ بعضها ورد باللفظ الآتي : قال أبو راشد الحبرانيّ : أتيتُ عبد الله بن عمرو بن العاص فقلتُ : حدّثنا ما سمعتَ من رسول الله صلّى الله عليه وآله : فألقى إليّ صحيفة ، فقال : هذا ما كتب لي رسول الله صلّى الله عليه وآله ، قال : فنظرتُ ، فإذا فيها :

إنّ أَبَا بَكْرٍ الصّدّيقَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَهِ ! عَلّمْنِي مَا أَقُولُ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أَمْسَيْتُ . فَقَالَ : يَا بَا بَكْرٍ ! قُلِ : اللَهُمّ فَاطِرِ السّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ، عَالِمَ الغَيْبِ وَالشّهَادَةِ ، لَا إِلَهَ إِلّا أَنْتَ ، رَبّ كُلّ شَيءٍ وَمَلِيكَهُ ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرّ نَفْسِي ، وَشَرّ الشّيْطَانِ وَشِرْكِهِ ، وَأَن اقْتَرِفَ عَلَى نَفْسِي سُوءاً ، أَوْ أَجُرّهُ إِلَى مُسْلِمٍ . (20)

ونقل الخطيب أيضاً حديثاً في تأكيد أمر الكتابة في عصر رسول الله صلّى الله عليه وآله . وفيه أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أمر أصحابه أن يكتبوا لأبي شاة خطبته التي سمعها منه . وأورد الخطيب هذا الموضوع بسنده المتّصل عن أبي هريرة أنّه قال :

لَمّا فَتَحَ اللَهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] مَكّةَ قَامَ فِي النّاسِ فَحَمِدَ اللَهَ ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمّ قَالَ : إِنّ اللَهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَبَسَ عَنْ مَكّةَ الفِيلَ ، وَسَلّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالمُؤْمِنِينَ ؛ وَإِنّهَا لَمْ تُحَلّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي ، وَإِنّمَا أُحِلّتْ لِي سَاعَةً مِنَ النّهَارِ ؛ وَإِنّهَا لَنْ تُحَلّ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، فَلَا يُنَفّرُ صَيْدُهَا ، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا ، وَلَا تُحَلّ سَاقِطَتُهَا إِلّا لِمُنْشِدٍ ! وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النّظَرَيْنِ : إِمّا أَنْ يُفْدِيَ وَإِمّا أَنْ يَقْتُلَ .

فَقَالَ العَبّاسُ : إِلّا الإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَهِ ؛ فَإِنّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا ، فَقَالَ : إِلّا الإِذْخِرَ . فَقَامَ أَبُو شَاةٍ . رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ . فَقَالَ : اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَهِ ! فَقَالَ رَسُولُ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] : اكْتُبُوا لِأَبِي شَاةٍ !

يقول راوي هذا الحديث أبو بكر أحمد بن محمّد بن غالب الفقيه الخوارزميّ : قلتُ للأوزاعيّ : ما قوله : اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَهِ ؟ قال : هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم . (21)

هذه معلومات ذكرها الخطيب البغداديّ في كتاب «تقييد العلم» لإثبات الكَتابة وأهمّيّتها ، وأمر رسول الله صلّى الله عليه وآله بهذا العمل الخطير . ولا نجد ذكراً لصحيفة أمير المؤمنين عليه السلام كما هو ملحوظ ، بل لا نجد ذكراً للاستشهاد بكتابة رسول الله صلّى الله عليه وآله حين طلب قلماً وقرطاساً ليكتب لأُمّته ما لا تضلّ بعده أبداً .

وهذا الموضوع بلغ من العجب درجة أنّه أثار استغراب يوسف العُشّ الذي صدّر الكتاب المذكور وحقّقه وعلّق عليه . فلم يتمالك نفسه حتّى قال في الهامش : من العجب أن يكون سها عن بال

الخطيب الاستشهاد بالكتاب الذي أراد الرسول أن يكتبه حين وفاته وخبره في «صحيح البخاريّ» ج 1 ، ص 41 ، طبعة ليدن ، و«صحيح مسلم» مع شرح النوويّ ، ج 2 ، ص 42 ، و«تاريخ الطبريّ» ج 1 ، ص 186 و187 ، و«أُسد الغابة» ج 3 ، ص 305 ، وشرح الحديث في «إرشاد الساري» ج 1 ، ص 169 ، و«فتح الباري» ج 1 ، ص 185 إلى 187 ، و«عمدة القاري» ج 1 ، ص 575 ، و«شرح مسلم» للنوويّ ، ج 2 ، ص 43. [22]

وأقول : لم يَسْهُ الخطيب ، بل تساهى . وهذا السهو المقصود ملموس عند علماء العامّة غالباً ، إذ يرتكبون مثل هذه الأخطاء المتعمّدَة كثيراً فيحذفون أو يحرّفون أو يغيّرون أو يبترون أو يُعرضون عن ذكر الحديث مباشرة . وهذه كلّها شواهد ساطعة وأدلّة واضحة على بطلان آرائهم ومذاهبهم التي أقاموها على أساس تخويف الناس وترهيبهم وخنق صوت الحقّ والإجهاز عليه . وكما قال سلطانهم علناً والقوم حاضرون : إنّه ليهجر ؛ حسبنا كتاب الله ، مشيراً إلى الرسول الأعظم صلّى الله عليه وآله ، فإنّهم صدفوا من ذلك المنطلق عن أحاديث أهل البيت النبويّ الكريم التي كانت مدوّنة ومتميّزة يومئذٍ ، إذ إنّ تلك الأحاديث كلّها كانت موجودة ومحفوظة ومدوّنة عند مصدر الولاية أمير المؤمنين عليه السلام ، غاية الأمر أنّ العامّة المخالف نهجهم لنهج أهل البيت عليهم السلام لم يجدوا بُدّاً من الإعراض عنها ، بل عدّها منبوذة محظورة تمشّياً مع الظروف السياسيّة المفروضة ، لأنّ هذه الأحاديث التي تفسّر الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة لمصلحة صاحب الولاية ومنزلته تتعارض مع حكومتهم الغاصبة . ولا جرم أنّهم يهجرون أهل البيت وأحاديثهم وكتبهم رغبة في التحكّم والتسلّط ، وإلّا اجتمع الضدّان والنقيضان .

وفي ضوء ذلك قال عمر : حَسْبُنَا كِتَابُ اللَهِ ، وافتعل تلك الضجّة والجلبة بحضور رسول الله في ذلك المجلس الذي تمثّلت فيه الرّزِيّة كُلّ الرّزِيّة . وكثر اللّغْط وامتنع النبيّ من الكتابة حتّى التحق بالرفيق الأعلى .

هب أنّ ما أراد أن يكتبه صلّى الله عليه وآله لا يرتبط بوصاية مولى الموالي أمير المؤمنين عليه السلام ، بَيدَ أنّه مهما كان موضوع الكتابة ، فإنّه أراد أن يكتب ما يضمن عدم ضلال الأُمّة إلى الأبد .

وليس من أحد يقول لهؤلاء الأتباع الذين هم أشبه بالحاضنة التي تدّعي أنّها أشفق من الأُمّ الرؤوم : إنّ كتاب النبيّ صلّى الله عليه وآله . مهما كان . ضمان منه لسعادة الأُمّة وعدم ضلالها أبد الآبدين ، فما هو المسوّغ العقليّ والوجدانيّ والشرعيّ لعمر حتّى يحرم الأُمّة من هذا الفيض إلى قيام الساعة ؟!

إنّها قضيّة مالك بن نويرة نفسها ، إذ إنّه لمّا امتنع من دفع الزكاة إلى أبي بكر ، وقال بوجوب دفعها إلى الخليفة والوليّ الحقّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، اتّهمه خالد بن الوليد بالارتداد وقتله بشكل مروّع ، وقَبِل أبو بكر عذر خالد ، لأنّه لو بلغ الناسَ أنّ مالك بن نويرة لم يرتدّ ، وأنّه ما برح على إسلامه ، وأنّه أراد دفع زكاته وزكاة قومه إلى صاحبها الحقيقيّ ؛ ولو اقتصّ أبو بكر من خالد بن الوليد لِقَتْلِهِ امرءاً مسلماً ، فَقَتَلَهُ به ، لانتشر الخبر في طرفة عين وانتفض الناس لمناهضة أبي بكر تبعاً لمالك ، وحينئذٍ لا يعلم أحد ماذا سيحدث ، ولما قرّ للجهاز الحاكم قرار . وهذا يعني اجتماع الضدّين

والنقيضين . لهذا أتوا برأسه سريعاً لئلّا يذاع الخبر . وَإلّا اتّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرّاقِع . (حينئذٍ لا يُرْقَع الخرقُ ، بل يتّسع ويتّسع حتّى لا يدع للجهاز الحاكم إلّا الامتهان والخزي والذلّ) .

كان ذلك سرّاً أفضاه خالد في أُذن أبي بكر فاستصوبه وبرّأه . ولمّا أخبر أبو بكر عمر الذي كان من المعارضين لخالد في تلك القضيّة ، قبل كلامه ولم يصرّ على الاقتصاص من خالد . وتصافى القوم وجلسوا على مائدة شهيّة وهم يقضمون ما عليها .

إنّ قول عمر : حسبنا كتابُ الله ، يجانب العقل والمنطق إلى درجة أنّ العامّة أنفسهم طأطأوا رؤوسهم خجلاً في تفسيره ، لكنّ عمر نفسه حال دون عزم رسول الله على الكتابة ، ومنع جلب الكتف والدواة وذلك من أجل تقويض أركان الولاية وهو يعلم جيّداً أنّ كلامه خطأ محض ، وأنّ القرآن لا يكتمل إلّا بسنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله .

ثمّ حظر بيان الحديث والسيرة النبويّة أيّام حكومته بأشدّ الإجراءات . ولم يمنع تدوين الحديث فحسب ، بل منع بيانه شفويّاً أيضاً بأعنف أُسلوب . ولِمَ ذَاك ؟ لكي لا يتكلّم الناس بالأحاديث النبويّة المأثورة في وصاية أمير المؤمنين وإمامته وإمارته وخلافته بلا فصل . وهذه الأحاديث تمثّل بياناً يتعارض مع نهج الحكومة الغاصبة . وكيف يترك الناس أحراراً في تدوينها ، وهو الذي هجم على بيت فاطمة واقتاد أمير المؤمنين إلى المسجد من أجل البيعة ؟

قال الشيخ محمود أبو ريّة بعد ردّ الحديث الآتي المرويّ عن طرق العامّة : أَلَا وَإنّي قَدْ أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ : وإذا كان الأمر كذلك ، فَلِمَ لَمْ يَعنِ النبيّ بكتابة هذا المثل في حياته ، عندما تلقّاه عن ربّه ، كما عنى بكتابة القرآن ؟

وواصل كلامه إلى أن قال : هل يصحّ أن يدع النبيّ نصف ما أوحاه الله إليه يغدو بين الأذهان بغير قيدٍ ، يُمسكه هذا ، وينساه ذاك ، ويتزيّد فيه ذلك ممّا يصيب غير المدوّن في كتابٍ محفوظ ؟ وهل يكون الرسول بعلمه هذا قد بلّغ الرسالة على وجهها ، وأدّى الأمانة كاملة إلى أهلها ؟!

وأين كان هذا الحديث عندما قال النبيّ في مرضه الأخير الذي انقلب بعده إلى ربّه ، وبعد أن نزلت الآية:

«الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَمَ دِينًا» [23]

: إنّي وَاللَهِ مَا تَمَسّكُوا عَلَيّ بِشَيءٍ إنّي لَمْ أُحِلّ إلّا مَا أَحَلّ القُرْآنُ ، وَلَمْ أُحَرّمْ إلّا مَا حَرّمَ القُرْآنُ ؟! [24] ثمّ أين كان هذا الحديث عندما قال أبو بكر للناس : بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَهِ فَاسْتَحِلّوا حَلَالَهُ ، وَحَرّمُوا حَرَامَهُ ؟! وعندما قال عمر ، عندما طلب النبيّ صلّى الله عليه وآله وهو يحتضر أن يكتب للناس كتاباً لن يضلّوا بعده : حَسْبُنَا كِتَابُ اللَهِ ؟!

وقال أبو ريّة : فإنّا نجد هؤلاء الصحابة لم يقف بهم الأمر عند ذلك (الكتابة) ، وإنّما كانوا يرغبون عن رواية الحديث وينهون عنها ، وأنّهم كانوا يتشدّدون في قبول الأخبار تشديداً قويّاً .

روى الذهبيّ في «تذكرة الحفّاظ» قال : من مراسيل ابن أبي مليكة [25] أنّ أبا بكر جمع الناس بعد

وفاة نبيّهم فقال : إنّكُمْ تُحَدّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَهِ أَحَادِيثَ تَخْتَلِفُونَ فِيهَا ، وَالنّاسُ بَعْدَكُمْ أَشَدّ اخْتِلَافاً ؟ فَلَا تُحَدّثُوا عَنْ رَسُولِ اللَهِ شَيْئاً . فَمَنْ سَأَلَكُمْ فَقُولُوا : بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَهِ ، فَاسْتَحِلّوا حَلَالَهُ ، وَحَرّمُوا حَرَامَهُ !

وروى ابن عساكر عن محمّد بن إسحاق قال : أخبرني صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال : ما مات عمر بن الخطّاب حتّى بعث إلى أصحاب رسول الله فجمعهم من الآفاق : عبد الله بن حُذَيفة ، وأبا الدرداء ، وأبا ذرّ ، وعقبة بن عامر ، فقال : ما هذه الأحاديث التي أفشيتم عن رسول الله في الآفاق ؟! قالوا : تنهانا ؟ قال : لا ، أقيموا عندي ؛ لا والله لا تفارقوني ما عشتُ فنحن أعلم ، نأخذ منكم ، ونردّ عليكم ! فما فارقوه حتّى مات . (26)

وروى الذهبيّ في «تذكرة الحفّاظ» عن شعبة ، عن سعيد بن إبراهيم ، عن أبيه أنّ عمر حبس ابن مسعود ، وأبا الدرداء ، وأبا مسعود الأنصاريّ فقال : قد أكثرتم الحديث عن رسول الله ، (27) وكان قد حبسهم في المدينة . ثمّ أطلقهم عثمان . (28)

وروى ابن سعد ، وابن عساكر عن محمود بن لبيد . واللفظ لابن سعد . قال : سمعتُ عثمان بن عفّان على المنبر يقول : لا يحلّ لأحد يروي حديثاً لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا في عهد عمر ، فإنّه لم يمنعني أن أُحدّث عن رسول الله أن لا أكون من أوعى أصحابه ، إلّا إنّي سمعته يقول : مَنْ قَالَ عَلَيّ مَا لَمْ أَقُلْ فَقَدْ تَبَوّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ .

وفي كتاب «جامع بيان العلم وفضله» (29) لحافظ المغرب ابن عبد البرّ عن الشعبيّ ، عن قرظة بن كعب قال : خَرَجْنَا نُرِيدُ العِرَاقَ فَمَشَى مَعَنَا عُمَرُ إِلَى صِرَارٍ . (30) ثُمّ قَالَ لَنَا : أَتَدْرُونَ لِمَ مَشَيْتُ مَعَكُمْ ؟! قُلْنَا : أَرَدْتَ أَنْ تُشَيّعَنَا وَتُكْرِمَنَا ! قَالَ : إنّ مَعَ ذَلِكَ لَحَاجَةً خَرَجْتُ لَهَا : إنّكُمْ لَتَأْتُونَ بَلْدَةً لِأَهْلِهَا دَوِيّ كَدَوِيّ النّحْلِ ، فَلَا تَصُدّوهُمْ بِالأَحَادِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَهِ وَأَنَا شَرِيكُكُمْ ! قَالَ قَرَظَةُ : فَمَا حَدّثْتُ بَعْدَهُ حَدِيثاً عَنْ رَسُولِ اللَهِ .

وفي رواية أُخرى : إنّكُمْ تَأْتُونَ أَهْلَ قَرْيَةٍ لَهَا دَوِيّ بِالقُرْآنِ كَدَوِيّ النّحْلِ فَلَا تَصُدّوهُمْ بِالأَحَادِيثِ لِتَشْغَلُوهُمْ . جَوّدُوا (31) القُرْآنَ وَأَقِلّوا الرّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللَهِ وَأَنَا شَرِيكُكُمْ ! (32)

فَلَمّا قَدِمَ قَرَظَةُ قَالُوا : حَدّثْنَا ! فَقَالَ : نَهَانَا عُمَرُ . (33)

وَفِي «الأُمّ» لِلشّافِعِيّ رِوَايَةُ الرّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ : فَلَمّا قَدِمَ قَرَظَةُ ، قَالُوا : حَدّثْنَا ! قَالَ : نَهَانَا عُمَرُ !

وَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ : أَقِلّوا الرّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللَهِ إلّا فِيمَا يُعْمَلُ بِهِ . (34)

وقد ذكرنا في الجزء الثاني عشر من كتابنا هذا «معرفة الإمام» الدروس 174 إلى 176 قصّة صُبَيْغِ بْنِ عَسَلٍ التّمِيمِيّ وجلده مائتي جلدة ، وإدماء بدنه لسؤاله عمر عن معنى الذّارِيَاتِ ذَرْوًا ، نقلاً عن السيوطيّ ، وابن كثير عن البزّاز والدارقطنيّ في «الإفراد» ، وابن مردويه ، وابن عساكر ، وعن «سنن الدارميّ» ، و«سيرة عمر» لابن الجوزيّ ، وعن «كنز العمّال» ، وعن نصر المقدسيّ ، والإصفهانيّ ، وابن الأنباريّ ، والألكانيّ ، وعن «فتح الباري» ، و«الفتوحات المكّيّة» .

لقد حظر عمر أربعة أشياء :

1 . السؤال عن مشكل القرآن .

2 . السؤال عن الأحكام والتكاليف التي لم تقع .

3 . بيان أحاديث رسول الله .

4 . تدوين الحديث .

وكان يجلد صحابة رسول الله المعروفين ويحبسهم عملاً بما قرّره .

قال العلّامة الأمينيّ : ولمّا بعث عمر أبا موسى [الأشعريّ] إلى العراق قال له : إنّك تأتي قوماً لهم في مساجدهم دويّ بالقرآن كدويّ النحل فدعهم على ما هم عليه ولا تشغلهم بالأحاديث وأنا شريكك في ذلك . ذكره ابن كثير في تاريخه ، ج 8 ، ص 107 ، فقال : هذا معروف عن عمر .

وأخرج الطبرانيّ عن إبراهيم بن عبد الرحمن أنّ عمر حبس ثلاثة : ابن مسعود ، وأبا الدرداء ، وأبا مسعود الأنصاريّ ، فقال : قد أكثرتم الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله حبسهم بالمدينة حتّى قُتل . (35)

وفي لفظ الحاكم في «المستدرك» ج 1 ، ص 110 : إنّ عمر بن الخطّاب قال لابن مسعود ولأبي الدرداء ولأبي ذرّ : ما هذا الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله ؟! وأحسبه حبسهم بالمدينة حتّى أُصيب .

وفي لفظ جمال الدين الحنفيّ : إنّ عمر حبس ابن مسعود، وأبا الدرداء ، وأبا ذرّ حتّى أُصيب . وقال : مَا هَذَا الحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ؟ قال : أحسبه حبسهم حتّى أُصيب . وكذلك فعل بأبي موسى الأشعريّ مع عدله عنده . («المعتصر» ج 1 ، ص 459) .

وقال عمر لأبي هريرة : لتتركنّ الحديث عن رسول الله أو لألحقنّك بأرض دَوْس ؟! (36) وقال لكعب الأحبار : لتتركنّ الحديث عن الأوّل ، أو لألحقنّك بأرض القِرَدَة ؟! («تاريخ ابن كثير» ج 8 ، ص 106) .

وأخرج الذهبيّ في «التذكرة» ج 1 ، ص 7 ، عن أبي سلمة قال : قلتُ لأبي هريرة : أكنتَ تُحدّث في زمان عمر هكذا ؟! فقال : لو كنت أُحدّث في زمان عمر مثل ما أُحدّثكم لضربني بمخفقته .

وأخرج أبو عمر عن أبي هريرة قال : لقد حدّثتكم بأحاديث لو حدّثْتُ بها زمن عمر بن الخطّاب لضربني عمر بالدرّة . («جامع بيان العلم» ج 2 ، ص 121) .

وفي لفظ الزهريّ : أفكنتُ محدّثكم بهذه الأحاديث وعمر حيّ ؟ أما والله إذاً لأيقنتُ أنّ المخفقة ستباشر ظهري . وفي لفظ ابن وهب : إنّي لأُحدّث أحاديث لو تكلّمتُ بها في زمان عمر أو عند عمر لَشَجّ رأسي . («تاريخ ابن كثير» ج 8 ، ص 107) . فمن جرّاء هذا الحادث قال الشعبيّ : قعدتُ مع ابن عمر سنتين أو سنة ونصفاً فما سمعتُ يحدّث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله إلّا حديثاً . (37)

وقال السائب بن يزيد : صحبتُ سعد بن مالك من المدينة إلى مكّة فما سمعته يحدّث بحديث واحدٍ . («سنن ابن ماجه» ج 1 ، ص 16) .

وقال أبو هريرة : ما كنّا نستطيع أن نقول : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله حتّى قُبض عمر («تاريخ ابن كثير» ج 8 ، ص 107) .

قال الأمينيّ : هل خفي على الخليفة أنّ ظاهر الكتاب لا يُغني الأُمّة عن السّنّة ، وهي لا تفارقه حتّى يردا على النبيّ الحوض ، وحاجة الأُمّة إلى السّنّةَ لا تقصر عن حاجتها إلى ظاهر الكتاب ؟

وَالكِتَابُ كَمَا قَالَ الأَوْزَاعِيّ وَمَكْحُولٌ أَحْوَجُ إِلَى السّنّةِ مِنَ السّنّةِ إِلَى الكِتَابِ . («جامع بيان العلم وفضله» ج 2 ، ص 191) .

أو رأى هناك أُناساً لعبوا بها بوضع أحاديث على النبيّ الأقدس . وحقّاً رأى . فهمّ قطع جراثيم التقوّل عليه صلّى الله عليه وآله ، وتقصير تلكم الأيدي الأثيمة عن السّنّة الشريفة ؟ فإن كان هذا أو ذاك ، فما ذنب مثل أبي ذرّ المنوّه بصدقه بقول النبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله : مَا أَظَلّتِ الخَضْرَاءُ ، وَلَا أَقَلّتِ الغَبْرَاءُ عَلَى رَجُلٍ أَصْدَقَ لَهْجَةً مِنْ أَبِي ذَرّ ؟ [38] أو مثل عبد الله بن مسعود صاحب سرّ رسول الله ، وأفضل من قرأ القرآن ، وأحلّ حلاله ، وحرّم حرامه ، الفقيه في الدين ، العالم بالسّنّة ؟ [39] أو مثل أبي الدرداء عُوَيْمِر كبير الصحابة ، صاحب رسول الله صلّى الله عليه وآله ؟ [40] فلماذا حبسهم حتّى أُصيب ؟ ولماذا هتك أُولئك العظماء في الملأ الدينيّ وصغّرهم في أعين الناس ؟ وهل كان أبو هريرة وأبو موسى الأشعريّ من أُولئك الوضّاعين حتّى استحقّا بذلك التعزير والنهر والحبس والوعيد ؟! أنا لا أدري !

نعم ، هذه الآراء كلّها أحداث السياسة الوقتيّة سدّت على الأُمّة أبواب العلم ، وأوقعتها في هوّة الجهل ومعترك الأهواء وإن لم يقصدها الخليفة ، لكنّه تترّسَ بها يوم ذاك ، وكافح عن نفسه اقتحام المعضلات ، ونجا بها عن عويصات المسائل .

م . وبعد نهي الأُمّة المسلمة عن علم القرآن ، وإبعادها عمّا في كتابها من المعاني الفخمة والدروس العالية من ناحية العلم والأدب والدين والاجتماع والسياسة والأخلاق والتأريخ ، وسدّ باب التعلّم والأخذ بالأحكام والطقوس ما لم يتحقّق ويقع موضوعها ، والتجافي عن التهيّؤ بدين الله قبل وقوع الواقعة ، ومنعها عن معالم السّنّة الشريفة ، والحجز عن نشرها في الملأ . فبأيّ علم ناجع ، وبأيّ حُكم وحِكَم تترفّع وتتقدّم الأُمّة المسكينة على الأُمم ؟ وبأيّ كتاب وبأيّة سُنّةٍ تتأتّى لها سيادة العالم التي أسّسها لها صاحب الرسالة الخاتمة ؟ فسيرة الخليفة هذه ضربة قاضية على الإسلام وعلى أُمّته وتعاليمها وشرفها وتقدّمها وتعاليها عَلِمَ بها هو أو لم يعلم ، ومن ولائد تلك السيرة الممقوتة حديث كتابة السّنن ، ألا وهو :

حديث كتابة السّنن

عن عروة أنّ عمر بن الخطّاب أراد أن يكتب السّنن فاستفتى أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله في ذلك ، فأشاروا عليه أن يكتبها ، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً ثمّ أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال : إنّي كنتُ أُريد أن أكتب السّنن وإنّي ذكرتُ قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتاباً فأكبّوا عليها وتركوا كتاب الله ، وإنّي والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً . [41]

وقد اقتفى أثر الخليفة جمع وذهبوا إلى المنع عن كتابة السّنَن خلافاً للسّنّةِ الثابتة عن الصادع الكريم (42) .

رأي الخليفة في الكتب

أضف إلى الحوادث الأربعة . حادث مشكلات القرآن ، وحادث السؤال عمّا لم يقع ، وحادث الحديث عن رسول الله ، وحادث كتابة السّنن . رأي الخليفة واجتهاده حول الكتب والمؤلّفات . أتى رجل من المسلمين إلى عمر فقال : إنّا لمّا فتحنا المدائن أصبنا كتاباً فيه علم من علوم الفرس وكلامٌ معجبٌ . فدعا بالدّرّة فجعل يضربه بها ثمّ قرأ : نَحْنُ نَقُصّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ . (43) ويقول : ويلك ! أقصص أحسن من كتاب الله ؟! إنّما هلك من كان قبلكم لأنّهم أقبلوا على كتب علمائهم وأساقفتهم وتركوا التوراة والإنجيل حتّى درسا وذهب ما فيهما من العلم !

صورة أُخرى : عن عمرو بن ميمون ، عن أبيه قال : أتى عمر بن الخطّاب رجل فقال : يا أمير المؤمنين ! إنّا لمّا فتحنا المدائن أصبتُ كتاباً فيه كلامٌ معجبٌ ، قال : أمِنْ كتاب الله ؟ قال : لا ! فدعا بالدرّة فجعل يضربه بها ، فجعل يقرأ : الر تِلْكَ ءَايَتُ الْكِتَبِ الْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَهُ قُرْءَ نًا عَرَبِيّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ . إلى قوله تعالى : وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَفِلِينَ . (44) ثمّ قال : إنّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنّهُمْ أَقْبَلُوا عَلَى كُتُبِ عُلَمَائِهِمْ وَأَسَاقِفَتِهِمْ وَتَرَكُوا التّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ حَتّى دَرَسَا وَذَهَبَ مَا فِيهِمَا مِنَ العِلْمِ .

وأخرج عبد الرزّاق ، وابن الضريس في «فضائل القرآن» ، والعسكريّ في «المواعظ» ، والخطيب عن إبراهيم النخعيّ قال : كان بالكوفة رجل يطلب كتب دانيال . فجاء فيه كتاب من عمر بن الخطّاب أن يُرفع إليه ، فلمّا قدم على عمر علاه بالدرّة ثم جعل يقرأ عليه : الر تِلْكَ ءَايَتُ الْكِتَبِ الْمُبِينِ . حتّى بلغ . الْغَفِلِينَ . قال : فعرفتُ ما يريد . فقلتُ : يا أمير المؤمنين ! دعني فوالله لا أدع عندي شيئاً من تلك الكتب إلّا أحرقتُه فتركه . (راجع «سيرة عمر» لابن الجوزيّ» ص 107 ؛ و«شرح ابن أبي الحديد» ج 3 ، ص 122 ؛ و«كنز العمّال» ج 1 ، ص 95) .

وجاء في تاريخ «مختصر الدّوَل» لأبي الفرج الملطيّ المتوفّى سنة 684 هـ ، ص 180 من طبعة بوك في أُوكسونيا ، سنة 1663م ، ما نصّه :

وعاش يحيى الغراماطيقيّ إلى أن فتح عمرو بن العاص مدينة الإسكندريّة ودخل على عمرو وقد عرف موضعه من العلوم فأكرمه عمرو وسمع من ألفاظه الفلسفيّة التي لم تكن للعرب بها أُنسة ما هالَهُ ففتن به . وكان عمرو عاقلاً حسن الاستماع صحيح الفكر فلازمه وكان لا يفارقه ثمّ قال له يحيى يوماً : إنّك قد أحطتَ بحواصل الإسكندريّة وختمتَ على كلّ الأصناف الموجودة بها ، فما لك به انتفاع فلا نعارضك فيه ، وما لا انتفاع لك به فنحن أولى به . فقال له عمرو : ما الذي تحتاج إليه ؟ قال : كتب الحكمة التي في الخزائن الملوكيّة . فقال عمرو : هذا ما لا يمكنني أن آمر فيه إلّا بعد استئذان أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب .

فكتب إلى عمر وعرّفه قول يحيى فورد عليه كتاب عمر يقول فيه : وَأَمّا الكُتُبُ الّتِي ذَكَرْتَهَا ، فَإنْ كَانَ فِيهَا مَا وَافَقَ كِتَابَ اللَهِ فَفِي كِتَابِ اللَهِ عَنْهُ غِنىً . وَإنْ كَانَ فِيهَا مَا يُخَالِفُ كِتَابَ اللَهِ فَلَا حَاجَةَ إلَيْهِ فَتَقَدّمْ بِإعْدَامِهَا .

فشرع عمرو بن العاص في تفريقها على حمّامات الإسكندريّة وإحراقها في مواقدها فاستنفدت في مدّة ستّة أشهر فاسمع ما جرى واعجب !

هذه الجملة من كلام الملطيّ ذكرها جرجي زيدان في «تاريخ التمدّن الإسلاميّ» ج 3 ، ص 40 ، برمّتها . فقال في التعليق عليها : النسخة المطبوعة في مطبعة الآباء اليسوعيّين في بيروت قد حُذفت منها هذه الجملة كلّها لسبب لا نعلمه .

وقال عبد اللطيف البغداديّ المتوفّى سنة 629 هـ في «الإفادة والاعتبار» ص 28 : رأيتُ أيضاً حول عمود السواري من هذه الأعمدة بقايا صالحة بعضها صحيح وبعضها مكسور . ويظهر من حالها أنّها كانت مسقوفة والأعمدة تحمل السقف وعمود السواري عليه قبّة هو حاملها . وأرى أنّه الرواق الذي كان يدرس فيه ارسطوطاليس وشيعته من بعده وأنّه دار المعلّم التي بناها الإسكندر حين بنى مدينته ، وفيها كانت خزانة الكتب التي أحرقها عمرو بن العاص بإذن عمر . (45)

استبان ممّا عرضناه باقتضاب أنّ جملة حَسْبُنا كتابُ اللَهِ لم تمثّل رأي عمر فحسب ، بل مثّلت رأي أبي بكر وعثمان أيضاً . وكذلك رأي الحكّام الأمويّين الغاصبين . فالجميع ساروا على هذا النهج . وكان تدوين الحديث محظوراً حتّى عصر عمر بن عبد العزيز حيث انقضى القرن الأوّل الهجريّ ، ولم يُلْحَظْ أثر من الحديث والسنّة والتدوين حتّى انقضى قرن ونصف من الزمان ، ثمّ إنّ علماء العامّة شرعوا بعد ذلك يدوّنون الأحاديث .

لذلك عمل عمر بالحمل الأوّليّ الذاتيّ ، أي أنّه عمل بمفهوم ومفاد حَسْبُنَا كِتَابُ اللَهِ ، كما عمل في الخارج بالحمل الشائع الصناعيّ أيضاً ، وحال دون تدوين الحديث وبيان السّنّة ، فلم يَبْقَ بِيَدِ الأُمّة إلّا ظاهر القرآن .

أمّا الشيعة فإنّهم بدأوا ببيان الحديث وتدوينه على حدّ سواء منذ زمن الرسول الأعظم صلّى الله عليه وآله . ومن هنا فإنّهم صنّفوا كتباً في عهد النبيّ نفسه . وقاموا بنشر الحديث وتدوينه بترتيب وتسلسل معيّنين بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله .

وطبّقوا السنّة النبويّة من منطلق الحديث المتواتر المشهور : إنّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثّقَلَيْنِ : كِتَابَ اللَهِ وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي ، وَ إنّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتّى يَرِدَا عَلَيّ الحَوْضَ . (46) وأخذوا بهذا الحديث الذي هو سنّة . وقاموا ببيان الحديث وتدوينه قبل أهل السنّة بقرن ونصف .

والآن ينبغي أن نعلم أنّه لماذا فكّر العامّة بجمع السنّة بعد قرن من الزمان ؟ والجواب هو أنّهم رأوا أنّ كتاب الله وحده لا يكفي بغير السّنّة وأنّ مثلهم في الاقتصار على الكتاب كمثل الطير الذي يريد أن يطير بجناحٍ واحد . ولاحظوا أنّ الأحكام وردت في القرآن بشكل عامّ ، أمّا الشؤون اليوميّة للناس في الجزئيّات فإنّها تحتاج إلى بيان ؛ ولا بيان لها إلّا السّنّة . ومن جهة أُخرى ، فقد نبّههم دخول العلوم والقضايا المستجدّة في العالم الإسلاميّ ، وشعروا بالحاجة الماسّة إلى العلم والاطّلاع على السيرة النبويّة

ومنهاج الرسول الأعظم وكلامه وأُسلوبه العمليّ ، فرأوا أنّهم متخلّفون جدّاً . إذ إنّ الإسلام الذي يجب أن يسخّر عالَم العلم والعمل والتقوى لمعناه وحقيقته يسير القهقرى ، ولو لم يُجْمَع شيء من بقايا السّنّة النبويّة التي تناقلتها بعض الصدور شفويّاً لقرأنا عَلَى الإسْلَامِ السّلَامِ . وعند ذاك أدركوا فكر الشيعة ومنهاجهم ، وعرفوا أنّ الطريق المستقيم طريقهم . وأدركوا أنّ عليهم أن يكتبوا الحديث ويبيّنوه . لكن متى ؟ وأين ؟ وكيف ؟

لقد تجاهل علماء العامّة ذلك التوجّه السقيم بكلّ شهامة ، وضربوا عن قول القائل : حَسْبُنَا كِتَابَ اللَّهِ صفحاً ، وطفقوا يكتبون الكتب والسنن ناسخين القول المذكور علماً وعملاً . وسخر بعضهم منه ، وقالوا : هل يمكن أن يكون الكتاب بلا سُنّة ؟!

وألّف محمّد عجّاج الخطيب كتاباً في عظمة السّنّة ، وحاول جهده أن يغطّي على جرائم عمر وأعوانه ، ويصفهم بالإصلاح والتفكير بالمصلحة ، وهو رجل سنّيّ متعصّب فظّ ، بَيدَ أنّه لم يستطع أن يجد محملاً صحيحاً لذلك القول الذي نطق به عمر ، فجدّ في إثبات السّنّة وصحّتها ، وارتأى ضرورة بيان الحديث قائلاً : ... فأخذوا (الصحابة) بسنّته عليه الصلاة والسلام ، وتمسّكوا بها ، وأبوا أن يكونوا ذلك الرجل الذي ينطبق عليه قوله عليه الصلاة والسلام :

يُوشَكُ الرّجُلُ مُتّكِئاً عَلَى أَرِيكَتِهِ يُحَدّثُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِي فَيَقُولُ : بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ عَزّ وَجَلّ ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرّمْنَاهُ ، أَلَا وَإِنّ مَا حَرّمَ رَسُولُ اللَّهِ مِثْلُ مَا حَرّمَ اللَّهُ . (47)

بل وقفوا من السّنّة موقفاً عظيماً ، وردّوا على كلّ من فَهِمَ ذَاكَ الفهم (حسبنا كتاب الله) .

روى أبو نَضْرَة عن عمران بن حصين أنّ رجلاً أتاه فسأله عن شيء ، فحدّثه ، فقال الرجل : حدّثوا عن كتاب الله عزّ وجلّ ، ولا تحدّثوا عن غيره ! فقال : إنّكَ امْرُؤٌ أَحْمَقُ ! أَتَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ صَلَاةَ الظّهْرِ أَرْبَعاً لا يُجْهَرُ فِيهَا ؟ وَعَدّ الصّلَوَاتِ ، وَعَدّ الزّكَاةَ وَنَحْوَهَا ، ثُمّ قَالَ : أَتَجِدُ مُفَسّراً فِى كِتَابِ اللَّهِ ؟! كِتَابُ قَدْ أَحْكَمَ ذَلِكَ ، وَالسّنّةُ تُفَسّرُ ذَلِكَ . (48)

وقال رجل للتابعيّ الجليل مُطَرّف بن عَبْد الله بن الشّخّير : لَا تُحَدّثُونَا إلّا بِالقُرْآنِ . فقال له مطرّف : وَاللَّهِ مَا نُرِيدُ بِالقُرْآنِ بَدَلاً ، وَلِكَنْ نُرِيدُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِالقُرْآنِ مِنّا . (49)

ويحاول الخطيب في بحث تحت عنوان : «احتياط الصحابة والتابعين في رواية الحديث» توجيه كلام من قال : أَقِلّوا الرّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، توجيهاً لا يتنافى مع العقل ، ولا يوصد باب نقل الحديث ، والحقّ أنّ هذا وأمثاله توجيهات لا يرضى بها صاحبها عمر . وعلى هذا الأساس يمرّون على حديث مشايعة عمر قرظة بن كعب مرّ الكرام ، ويمترون في سجن الصحابة الثلاثة الكبار . الواردة أسماؤهم في رواية الحافظ الذهبيّ : ابن مسعود ، وأبي الدرداء ، وأبي مسعود الأنصاريّ . بالمدينة إلى أن قُتل عمر : كيف نتصوّر أن يصدر مثل هذا العمل المخالف عن خليفة كأمير المؤمنين عمر ؟! وكيف يقوم عمر بمثل هذا العمل وهو مَن هو في سوابقه وسيرته في الإسلام ؟! كيف يمكن ذلك ؟! ويختمون الموضوع بإثارة هذه الأسئلة وأمثالها . وعلى فرض تحقّق هذا الموضوع يقولون : ليس المراد من قولهم

: حَبَسَهُمْ فِي المَدِينَةِ : سَجَنَهم ، بل منعهم من الحديث . حَبَسَهُم أَيْ : مَنَعَهُم . (50)

ونرى الخطيب يتغيّظ ويمتعض جدّاً من كلام المستشرق الألمانيّ جولدتسيهر ، إذ قال : «وليس صحيحاً ما يقال من أنّه . أي الحديث . وثيقة للإسلام في عهده الأوّل عهد الطفولة ، ولكنّه أثر من آثار جهود الإسلام في عصر النضوج» حتّى أنّه يكاد يشقّ أثوابه من الغيظ ، في حين أنّه كلام سديد من منظار تأريخ العامّة وحديثهم ، لا من منظار تأريخ الشيعة وحديثهم ، لأنّ الجميع يعترفون . كما سنرى . أنّ تدريس الحديث وبيانه وتدوينه عند الشيعة بدأ منذ عصر خاتم الأنبياء صلّى الله عليه وآله ، وأنّهم سبقوا السّنّة في تدوين الحديث وضبط السنّة النبويّة بقرن ونصف .

وفيما يأتي كلام محمّد عجّاج الخطيب : وَالسّنّةُ لَمْ تَكُنْ قَطّ نَتِيجَةً لِلتّطَوّرِ الدّينِيّ وَالاجْتِمَاعِيّ لِلإِسْلَامِ فِي القَرْنَيْنِ الأَوّلِ وَالثّانِي كَمَا ادّعى (جولدتسيهر) الّذِي يُضِيفُ فَيَقُولُ : وَلَيْسَ صَحِيحاً مَا يُقَالُ مِنْ أَنّهُ . أَيِ الحَدِيثِ . وَثِيقَةً لِلإِسْلَامِ فِي عَهْدِهِ الأَوّلِ عَهْدِ الطّفُولَةِ وَلَكِنّهُ أَثَرٌ مِنْ آثَارِ جُهُودِ الإِسْلَامِ فِي عَصْرِ النّضُوجِ .

راجع : «نظرة عامّة في تاريخ الفقه الإسلاميّ» عن «دراسات إسلاميّة» لجولدتسيهر . كما ذكر غاستُون ويت هذا الرأي لجولدتسيهر في مقالته عن الحديث في «التاريخ العامّ للديانات» ج 4 ، ص 366 بالفرنسيّة .

وذكر واضعو «دائرة المعارف الإسلاميّة» قريباً من هذا القول عن جولدتسيهر في مادّة (حديث) ، نقلاً عن كتابه : «دراسات إسلاميّة» . ويرى أنّ السّنّةَ من وضع المسلمين . وهذا محض افتراء سأتعرّض له في باب وضع الحديث ، فليراجع . (51)

يقول محمّد عجّاج الخطيب لإثبات عمل أبي بكر بالسنّة النبويّة : ومن ذلك ما رواه الذهبيّ من مراسيل ابن أبي مليكة أنّ أبا بكر جمع الناس بعد وفاة نبيّهم فقال :

إِنّكُمْ تُحَدّثُون عَنْ رَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَحَادِيثَ تَخْتَلِفُونَ فِيهَا ؛ وَالنّاسُ بَعْدَكُمْ أَشَدّ اخْتِلَافاً . فَلَا تُحَدّثُوا عَنْ رَسُولِ اللّهِ شَيْئاً ! فَمَنْ سَأَلَكُمْ فَقُولُوا : بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللّهِ ، فَاسْتَحِلّوا حَلَالَهُ وَحَرّمُوا حَرَامَهُ !

ثمّ قال الحافظ الذهبيّ : يدلّك هذا أنّ مراد أبي بكر التثبّت في الأخبار والتحرّي ، لا سدّ باب الرواية . ألا تراه لمّا نزل به أمر الجِدّة ولم يجده في الكتاب كيف سأل عنه في السّنن ؛ فلمّا أخبره ما اكتفى حتّى استظهر بثقة آخر ، ولم يقل : حَسْبُنَا كِتَابُ اللّهِ كما تقوله الخوارج . (52)

ونقل حكم إرث الجدّة عن الذهبيّ كالآتي : كان أبو بكر أوّل مَن احتاط في قبول الأخبار . فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أنّ الجدّة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تُوّرث ، فقال : ما أجد لكِ في كتاب الله شيئاً ، وما علمتُ أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله ذكر لكِ شيئاً . ثمّ سأل الناس ، فقام المغيرة فقال : سمعتُ رسول الله صلّى الله عليه وآله يعطيها السّدُسَ . فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمّد بن مسلمة بمثل ذلك . فأنفذه لها أبو بكر . (53)

نحن لا نقدح في أنّ أبا بكر كان يمتنع غالباً من قبول السّنّة المحقّقة ، ويقول : حَسْبُنَا كِتَابُ اللّهِ ،

حتّى يكون توجيه الذهبيّ ومحمّد عجّاج سديداً ، وإنّما قدحنا في أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، والمغيرة ، وأبي عُبيدة الجرّاح ومن شابَهَهُم ومائَلَهُم من حيث قلّة اطّلاعهم على السّنّة النبويّة . لهذا كانوا يقولون عند مراجعة أحد إيّاهم : لا نعلم ! وإذا كنّا لا نعلم فمرجعنا كتاب الله !

هذا كلام غلط ، لأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله خلّف بعده رجلاً هو مرجع العلوم ومسندها ومصدرها وموردها ، وهو باب مدينة العلم ، وأقضى الأُمّة ، والعالم بالكتاب وتأويله وتفسيره ، والعارف بالسّنّة حضراً وسفراً . وجعله مرجعاً لمسائل الناس وحوادثهم ووقائعهم . وخطب في الآلاف المحتشدة يوم غدير خُمّ فنصبه عَلَماً ومناراً وهادياً ومَعْلَماً ومربّياً ومكمّلاً ومتمّماً ؛ فلماذا سلبتموه حقّه وعزلتموه في بيته ، وتربّعتم على أريكة الحكم والأمر والنهي والفتوى والقضاء والقرآن ، ثمّ عجزتم ولم تُحسنوا أداء المهمّة ؟! إذ إنّكم لا تعلمون ! ويا عجباً فها أنتم تعترفون أنّ عليّاً هو الرجل العليم البصير ، فَلِمَ ضَربتم عنه صفحاً وهجرتموه ونأيتم عنه ليذهب بمسحاته خارج المدينة فيحرث ويزرع ويسقي ويجري القنوات ويغرس الأشجار والنخيل ؟!

ويلٌ لكم ! لا ويلٌ واحد بل ويل كثير دائم إلى يوم القيامة ! ويل لكم ما كان لكلمة الويل من معنى ومفهوم ! كيف راقكم أن يكون عليّ بن أبي طالب بعيداً عن الأمر والنهي والتفسير وبيان السّنّة وإدارة شؤون الناس خمساً وعشرين سنة ، وأنتم الذين تجهلون أبسط المسائل الضروريّة اللازمة ترتقون العرش وتمتطون صهواتكم متباهين بأنفسكم أنّكم دحرتم عليّاً ، وذلّلتم ذلك الليث الباسل ، ووضعتم الحبل في عنقه واقتدتموه إلى المسجد ، وأخذتم منه البيعة أمام الملأ العامّ ؟!

إنّنا نلزمكم أنتم الذين لا علم لكم بالسّنّة ونقول : لماذا لم ترجعوا إلى عليّ بن أبي طالب عندما لم تجدوا حكماً في كتاب الله ؟! وهو المرجع في المسائل كلّها ، وهو أعلم الأُمّة وأتقاها وأورعها على ما قال رسول الله صلّى الله عليه وآله . فاللمز والقدح هنا ! وأنتم أيّها الذهبيّ والخطيب وغيركما ! والله إنّكم تعلمون الحقّ فكفى ! كفى ! لا تخدعوا أنفسكم والآخرين بهذه التمويهات !

وإذا كان أبو بكر مع وجود مصدر الولاية والعلم المحيط ، يقبع في دائرة نفسه ويُبدي جهله بالمسائل ، ولا يراجع ولا يسأل مصدر الولاية ، وكان يحكم بالنفي بمجرّد عدم عثوره على شيء في كتاب الله ، فماذا يعني هذا ؟ ألا يعني العمل بالمقولة المعروفة : حَسْبُنَا كِتَابُ اللَهِ ؟ وهل يعني شيئاً غيره ؟!

لقد حرص رسول الله طوال عمره على تعليم عليّ . ثمّ قدّم ذلك البحر الزاخر بالعلم إلى الأُمّة وعرّفها به . فهو إذَن عالَم من الحديث والسنّة ، ومكتبة لمكاتيب رسول الله .

لماذا حلتم دون كتابة رسول الله بقولكم : إنّ الرّجُلَ يَهْجُرُ ، وهو الذي أراد أن يرفع الضلال عن أُمّته إلى الأبد حين قال ائتوني بقرطاس وقلم ؟! ولماذا اشتريتم الضلالة للأُمّة البائسة المسكينة إلى موقف العدل الإلهيّ !!

إنّ وضع الحديث يساوي إلغاء الحديث الصحيح

وما الفرق بين أن تجلسوا في مجلس النبيّ فتنسبوا آلاف الأحاديث الموضوعة إلى رسول الله ، وبين أن تحرموا الأُمّة من ذلك الخير العميم بزعمكم كفاية القرآن ، وعدم الحاجة إلى الولاية ؟!

ويأسى العالم السنّيّ النابه الشيخ محمود أبو ريّة في كتابه «أضواء على السّنّة المحمّديّة» على عدم أمر النبيّ صلّى الله عليه وآله بكتابة الحديث في حياته كما أمر بكتابة القرآن . ولو كان قد فعل ذلك لما طرأت على المسلمين تلك المشاكل المؤلمة الممضّة . ولو كانت الأحاديث قد دوّنت بمحضره ككتاب الله ، لعشنا عالماً من الوحدة ، ورخاء البال ، والإيمان ، والسكينة ، والهدوء . (54)

وهذا الكلام غير سديد للأسباب الآتية :

أوّلاً : أنّ الحاجة ستظلّ قائمة إلى المعلّم والمربّي والمرشد والوليّ والقائم بالأمر حتّى مع تدوين السنّة التامّة الكاملة ، وإلّا لظهرت تفاسير مختلفة لها كتفاسير القرآن . وحينئذٍ لا يُعقَل وجود من يفصل الخصومة ويرفع الخلاف سوى الإمام المنصوب بالحقّ .

ثانياً : كان تدوين مثل هذه السّنّة بِيَدِ الناس محالاً في عصر النبيّ صلّى الله عليه وآله ، نظراً إلى ما يتمتّع به القرآن الكريم من شأنٍ عند المسلمين الذين كانوا يسعون في حفظ ألفاظه وكلماته . وهذا نفسه يعدّ أكبر معجزة إلهيّة من معجزات نبيّنا صلّى الله عليه وآله .

ثالثاً : للسنّة أحكام مختلفة في شتّى الموضوعات حسب الحالات اللازمة ، من قبيل موضوع الضرر والحرج والعُسر واليُسر وأمثالها التي لها أحكام متباينة في الموضوع الواحد وفقاً لاختلاف الظروف والأحوال . وهذه الأحكام على درجة من السعة والكثرة بحيث يتعذّر إحصاؤها وتدوينها . ولا يحيط بها إلّا ذهن الإمام الوليّ القائم بالأمر وقوّته المدركة العاقلة المشخّصة فحسب .

رابعاً : لقد هيّأ النبيّ صلّى الله عليه وآله هذا الكتاب المدوّن وهذه السنّة المضبوطة التي ينبغي أن تودَع عند أكثر أفراد الأُمّة خبرةً ومعرفةً ، وقد أودعها صلّى الله عليه وآله عند أكثرهم خبرةً وعلماً ومعرفة . وذلك هو نائبه وخليفته الذي قال في حقّه : أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي . يضاف إلى ذلك أنّه صلّى الله عليه وآله كانت عنده صحيفة مدوّنة فيها جميع المسائل العامّة والمعضلات والحوادث والوقائع والمنايا والبلايا . وقد أَراهَا أُمّتَه من خلال قوله : ائتوني بكتف ودواة أكتب لكم ما لا تضلّوا بعده أبداً . فهذه هي السّنّة المدوّنة والأحاديث المضبوطة المسطورة !

لقد أمر رسول الله صلّى الله عليه وآله بالكتابة ليُسَجّلَ هذا السند ويكتسب صفة رسميّة ؛ بَيْدَ أَنّ القوم حالوا دون الكتاب ورفعوا عقيرتهم بقولهم : حَسْبُنَا كِتَابُ اللَهِ . وانقضت اللحظات الأخيرة من عمر النبيّ الكريم باللّغط والجَلَبة والضوضاء في ذلك المجلس الفوضويّ . وأمضى صلّى الله عليه وآله تلك اللحظات من وجوده المقدّس كَمَداً حتّى التحق بالرفيق الأعلى .

إنّ قوله صلّى الله عليه وآله : إنّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ : كِتَابَ اللَهِ وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي ، تعريف لذلك الكتاب المسطور والسّنّة الحيّة الثابتة ، وقد أتحف صلّى الله عليه وآله الأُمّة بهما معاً .

يقول الدكتور أحمد أمين المصريّ : وَأَمّا السّنّةَ فَهِيَ أَهَمّ مَصْدَرٍ بَعْدَ القُرْآنِ ؛ وَقَدْ تَجَرّأَ قَوْمٌ فَأَنْكَرُوهَا وَاكْتَفُوا بِالعَمَلِ بِالقُرْآنِ وَحْدَهُ . وَهَذَا خَطَأٌ . فَفِي السّنّةِ تَفْسِيرٌ كَثِيرٌ مِنَ النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ

لِلْقُرْآنِ . فَقَدْ كَانَ يُجِيبُ عَنْ أَسْئلَةِ الصّحَابَةِ فِيمَا غَمَضَ عَلَيْهِمْ وَيُبَيّنُ لَهُمْ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ . وَفِيهَا تَارِيخُ الإِسْلَامِ وَتَارِيخُ أَعْمَالِ الصّحَابَةِ وَطَرِيقُ تَنْفِيذِهِمْ لِأَحْكَامِ القُرْآنِ وَكَيفِيّةِ عَمَلِهِمْ بِهَا .

فَمِنَ الحَدِيثِ نَعْلَم : كَيْفَ عَمِلَ الرّسُولُ وَأَصْحَابِهِ بِالقُرْآنِ ؟ وَكَيْفَ نَجَحُوا فِي تَأْسِيسِ حُكُومَةٍ مَدَنِيّةٍ عَلَى مَبَادِئِ الإِسْلَامِ . وَفِي الحَدِيثِ أَخْبَارُ الرّسُولِ وَأَصْحَابِهِ وَوَقَائِعُهُمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

وَقِسْمٌ مِنَ الأَحَادِيثِ أَخْلَاقِيّ تَهْذِيبِيّ يَحْتَوِي عَلَى الحِكَمِ وَالآدَابِ وَالنّصَائِحِ مِثْلُ مَدْحِ الصّدْقِ وَالعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَذَمّ الكِذْبِ وَالظّلْمِ وَالفِسْقِ وَالفسَادِ .

وَقِسْمٌ يَشْتَمِلُ عَلَى أُصُولِ العَقَائِدِ المذكُورَةِ فِي القُرْآنِ مِثْلُ التّوحِيدِ وَالصّفَاتِ الإِلَهِيّةِ وَالرّسَالَةِ وَالبَعْثِ وَجَزَاءِ الأَعْمَالِ .

وَقِسْمٌ آخَرُ يَشْتَمِلُ عَلَى أَحْكَامٍ ؛ وَقَدِ اشْتَرَطُوا فِي أَحَادِيثِ الأَحْكَامِ صِحّتَهَا . (55)

إنّ أحمد أمين هو العالم المصريّ المطّلع المتضلّع المشهور صاحب كتب «فجر الإسلام» ، و«ضُحى الإسلام» ، و«ظُهْر الإسلام» . التي نشرها في أرجاء العالم . ورحّبت بها مدارس السّنّة عامّتها .

بَيدَ أنّه عدّ الشيعة في كتاب «فجر الإسلام» ، و«ضحى الإسلام» ولأسبابٍ سياسيّة ، طائفة شاذّة خارجة من الإسلام ، وتقوّل عليهم في الأُصول والفروع . ونجده بعد مرور أربعة عشر قرناً على مظلوميّة سيّدنا ومولانا عليّ عليه السلام في سقيفة بني ساعدة ، ومجلس رسول الله في يوم الرزيّة ، يتحامل على ولايته ويهاجمها بنفس تلك السيوف التي سُلّت عليها يومئذٍ ، دون أن يتورّع عن أيّ لون من ألوان السبّ والشتم والاتّهام .

وقد قَدِم إلى النجف الأشرف في شهر رمضان بعد سنة 1360 هـ في جولةٍ سياحيّة ومعه لفيف من أصحابه ، والتقى بعلمائها الذين فنّدوا مزاعمه بحجج قاطعة ، وأثبتوا له أنّ ما قاله ضدّ الشيعة تهم جوفاء لا برهان لها ، وهي تُهم كانت تُلصَقُ بالشيعة منذ قديم الزمن .

وكان بين العلماء الذين زارهم أحمد أمين المرحوم آية الله الحاجّ الشيخ محمّد الحسين آل كاشف الغطاء رحمه الله الذي اجتمع به في مدرسته المعروفة بمدرسة كاشف الغطاء . وكان ذلك بعد مضيّ ساعات من الليل . ودار بينهما الكلام ، فقال له المرحوم آية الله كاشف الغطاء : إنّي لأعجب من قيامك ، مع عدم اطّلاعك في العقائد والآداب والتأريخ والرجال والمذاهب ، بتأليف كتب عديدة بوصفك أُستاذاً ، فتنشرها في أرجاء العالم ، وترمي الشيعة الذين يمثّلون ركن الإسلام ، بل ركنه الأساسيّ بعقائد وتقاليد وآداب لا تمتّ إليهم بصلة أبداً ! وإنّ ما ورد حول الشيعة في كتابَيكم : «فجر الإسلام» و«ضحى الإسلام» تهم محضة . دعنا عن المؤاخذة والسؤال يوم القيامة ، وقل لي : ما هي مهمّة مَن يزعم أنّه أُستاذ جامعيّ وينشر كتبه ، أمام الحقّ والحقيقة والتنقيب والتحقيق في الأديان والمذاهب؟!

فقال أحمد أمين : أخذنا ما قلناه من المشهور ومن الكتب المدوّنة (وذكر أسماء الكتب) لذلك لم نسلك سبيل الخلاف !

فقال آية الله كاشف الغطاء : هل هذا هو المشهور عند الشيعة أم عند معانديهم الذين تقوّلوا عليهم ؟! وهل هذه الكتب هي كتب الشيعة أم كتب مخالفيهم الذين ناوؤهم في المنهج والعقيدة ؟!

قال : أخذتُ من الكتاب الفلانيّ والفلانيّ .

قال المرحوم كاشف الغطاء : هذه الكتب هي من مصادر التأريخ عند أهل السنّة ، لا عند الشيعة ؛ وقد كُتبتْ بدوافع سياسيّة وتعصّبات مذهبيّة . ثمّ عدّ الشيخ هذه الدوافع واحداً بعد الآخر ، فتعجّب أحمد أمين لسعة اطّلاعه .

ثمّ قال المرحوم كاشف الغطاء : إنّ القاعدة في تحقيق عقائد كلّ قوم وآدابهم وتقاليدهم وأعمالهم هي مراجعتهم وسؤالهم واستطلاعهم لا مراجعة غيرهم من المخالفين . ولا خلاف اليوم بين علماء العالم في هذا الأُسلوب المسلّم به . فكلّ باحث يرغب في التعرّف على عقائد جماعة وآدابها ، ومن ثمّ الكتابة عنها ، يتحرّك ويجتاز القارّات والمسافات الشاسعة ليصل إليها ، فيشاهدها عن كثب ويتحقّق منها فيما يريد . أنا أسألك فأقول : أيّ كتابٍ طالعتَ من كتب الشيعة المصنّفة منذ عصر صدر الإسلام إلى الآن ؟ هل طالعتَ الكتاب الفلانيّ ... والفلانيّ ... و ... حتّى يحلو لك أن تُطنب وتُسهب في الحديث عن عقائد الشيعة وآرائها ؟!

قال : كتب الشيعة ليست في متناول أيدينا !

فقال آية الله كاشف الغطاء : هذه هي الطامّة الكبرى ! لماذا هي ليست في متناول أيديكم ؟! ولِمَ لا تكون كذلك ؟! أنا طالب من طلّاب العلوم الدينيّة وأقتني خمسة آلاف كتاب في مكتبة هذه المدرسة المتواضعة ، وهي في متناول أيدي الطلّاب جميعهم . وعندنا أنواع الكتب من صحاح العامّة وسننهم وتواريخهم بأقسامها المختلفة وطبعاتها المتنوّعة . وهي ضروريّة لنا من أجل البحوث والدراسات الوافية . ألا ينبغي لأهل السنّة في مصر ، ولجامعها الأزهر أن يقتنوا كتب الشيعة ، فيراجعوها في دراساتهم من قرب ؟!

ثمّ أثبت له المرحوم آية الله كاشف الغطاء مواضع خطأه في الكتابين المذكورين بالنسبة إلى الشيعة وعقائدهم . وتحدّث له مبرهِناً ومفصّلاً . وطال المجلس حتّى أُزوف أذان الفجر ، فأقرّ أحمد أمين بخطأه في ذلك المجلس ، ووعد بتصحيح مواضع الخطأ بعد عودته إلى مصر .

وعندما عاد إلى بلده ، ألّف المرحوم آية الله كاشف الغطاء كتابه القيّم «أصل الشيعة وأُصولها» ونشره ، بَيدَ أنّ أحمد أمين لم يفِ بوعده . ومضت السنون بلا شيء يُذكر .

.

وفقد أحمد أمين بصره في الأيّام الأخيرة من حياته ، فأملى كتاباً سمّاه «يوم الإسلام» . وذهب في مواضع مختلفة منه إلى صحّة عقائد الشيعة بدون أن يذكر أخطاءه أو يتطرّق إلى كتابَيه : «فجر الإسلام» ، و«ضُحى الإسلام» . ونفى فيه التهم التي كان قد ألصقها بالشيعة ، وأثبتها في الاتّجاه المعاكس من أجل حقيقة الأمر ، بحيث إنّنا إذا ضممنا موضوعات الكتاب المتفرّقة بعضها إلى بعض ، عرفنا أنّه أبطل أُصول السنّة ، وثبّت أُصول الشيعة .

ونقل العالم الخبير الشيخ محمّد جواد مغنية . الذي توفّي قبل فترة قريبة . مطالباً من الكتاب المذكور في كتاب «الشيعة والتشيّع» وهي تدلّ على ما قلناه .

ونورد فيما يأتي ما جاء فيه بعد أن طالعنا كتاب «يوم الإسلام» بدقّة ، وراجعنا ما نقله الشيخ مغنية عنه :

أَحْمَدُ أَمِينٌ يَعْتَرِفُ فِي أَيّامِهِ الأَخِيرَةِ

هاجم أحمد أمين في كتاب «فجر الإسلام» ، و«ضُحى الإسلام» الإماميّة هجوماً عنيفاً ، وردّ عليه يومذاك علماءهم ردّاً منطقيّاً ، وأثبتوا بشهادة التأريخ وكتبهم العقائديّة أنّه أحلّ العاطفة محلّ العقل ، والتعصّب محلّ العدل ، والخيال محلّ الواقع . ومن الذين تصدّوا للردّ عليه المرحوم كاشف الغطاء في كتاب «أصل الشيعة وأُصولها» .

وبعد مضي عشرين عاماً ، أو أكثر على مهاجمته تلك أُصيب بنظره ، وعجز عن القراءة والكتابة ، وفي أيّامه الأخيرة . سنة 1952م . استعان بغيره ، وأملى عليه كتاباً أسماه «يوم الإسلام» اعترف فيه من حيث لا يحسّ ولا يشعر بما كان قد أنكره على الإماميّة ، من ذلك :

استنكاره مبدأ النصّ على خليفة الرسول ، وزعمه بأنّه بدعة استوردها الشيعة من الخارج ، وأنّ النبيّ أقرّ مبدأ الشورى والانتخاب . ثمّ ناقض نفسه ، وردّ عليها بنفسه ، حيث اعْتَرَفَ في كتاب «يوم الإسلام» بِأَنّ النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ فِي مَرَضِهِ الّذِي مَاتَ فِيهِ كِتَاباً يُعَيّنُ مَنْ يَلِي الأَمْرَ بَعْدَهُ ، فَحَالَ عُمَرُ دُونَ إِرَادَتِهِ .

وهذا ما قاله صاحب «فجر الإسلام» بالحرف الواحد في كتابه الأخير «يوم الإسلام» ص 41 ، طبعة 1958م :

أَرَادَ رَسُولُ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي مَرَضِهِ الّذِي مَاتَ فِيهِ أَنْ يُعَيّنَ مَنْ يَلِي الأَمْرَ بَعْدَهُ ، فَفِي الصّحِيحَيْنِ . البُخَارِيّ وَمُسْلِمٍ . أَنّ رَسُولَ اللَهِ لَمّا احْتَضَرَ قَالَ :

«هَلُمّ أَكْتُبَ لَكُمْ كِتَاباً لَا تَضِلّوا بَعْدَهُ» وَكَانَ فِي البَيْتِ رِجَالٌ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الخَطّابِ ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنّ رَسُولَ اللَهِ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الوَجَعُ (56) وَعِنْدَكُمُ القُرآنُ ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَهِ !

فَاخْتَلَفَ القَوْمُ وَاخْتَصَمُوا ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : قَرّبُوا إلَيْهِ يَكْتُبْ لَكُمْ كِتَاباً لَنْ تَضِلّوا بَعْدَهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : القَوْلُ مَا قَالَهُ عُمَرُ .

فَلَمّا أَكْثَرُوا اللّغْوَ وَالاخْتِلَافِ عِنْدَهُ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ لَهُمْ : قُومُوا ؛ فَقَامُوا وَتَرَكَ الأَمْرَ مَفْتُوحاً لِمَنْ شَاءَ . جَعَلَ المُسْلِمِينَ طِوَالَ عَصْرِهِمْ يَخْتَلِفُونَ عَلَى الخَلَافَةِ حَتّى عَصْرِنَا هَذَا بَيْنَ السّعُودِيّينَ وَالهَاشِمِيّينَ . (57)

وقال في ص 53 : اخْتَلَفَ الصّحَابَةُ عَلَى مَنْ يَتَوَلّى الأَمْرَ بَعْدَ الرّسُولِ وَكَانَ هَذَا ضَعْفَ لِيَاقَةٍ مِنْهُمْ ، إذِ اخْتَلَفُوا قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ الرّسُولُ . مَعَ العِلْمِ أَنّ عَلِيّاً كَانَ مَشْغُولاً بِتَجْهِيزِ النّبِيّ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .

وقال في ص 52 : كَانَ مَجَالُ الخِلَافِ الأَوّلِ . أَيْ بَيْنَ الصّحَابَةِ . فِي بَيْتِ النّبِيّ ، وَالثّانِي فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ ؛ وَأَخِيراً تَمّ الأَمْرُ لِأَبِي بَكْرٍ عَلَى مَضْضٍ .

اعترف أحمد أمين في «يوم الإسلام» بأنّ خلافة أبي بكر وعمر كانت غير صحيحة ، كما اعترف بجرائم عثمان .

وقال في ص 54 : وَبَايَعَ عُمَرُ أَبَا بَكْرٍ ، ثُمّ بَايَعَهُ النّاسُ ، وَكَانَ فِي هَذَا مُخَالَفَةٌ لِرُكْنِ الشّورَى . وَلِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ : إنّهَا غَلْطَةٌ وَقَى اللّهُ المُسْلِمِينَ شَرّهَا ؛ وَكَذَلِكَ كَانَتْ غَلْطَةُ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ لِعُمَرَ .

وقال في ص 58 : وَكَانَ أَهَمّ مَا نَقَمَ النّاسُ عَلَى عُثْمَانَ :

1 . طَلَبَ مِنْهُ عَبْدُ اللّهِ بْنُ خَالِدِ بْنِ أُسَيْدٍ الأَمَوِيّ صِلَةً ، فَأَعْطَاهُ أَرْبَعْمِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ .

2 . أَعَادَ الحَكَمَ بْنَ العَاصِ بَعْدَ أَنْ نَفَاهُ رَسُولُ اللّهِ ، وَأَعْطَاهُ مِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ .

3 . تَصَدّقَ رَسُولُ اللّهِ بِمَوْضِعِ سُوقِ المَدِينَةِ عَلَى المُسْلِمِينَ ، فَأَعْطَاهُ عُثْمَانُ لِلْحَارِثِ الأَمَوِيّ .

4 . أَعْطَى مَرْوَانَ فَدَكاً ، وَقَدْ كَانَتْ فَاطِمَةُ طَلَبَتْهَا بَعْدَ أَبِيهَا فَدُفِعَتْ عَنْهَا .

5 . حَمِيَ المَرَاعِي حَوْلَ المَدِينَةِ كُلّهَا مِنْ مَوَاشِي المُسْلِمِينَ كُلّهِمْ إلّا عَنْ بَنِي أُمَيّةَ .

6 . أَعْطَى عَبْدَ اللّهِ بْنَ أَبِي السّرْحِ جَمِيعَ مَا أَفَاءَ اللّهُ مِنْ فَتْحِ إفرِيقيَا بِالمَغْرِبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشْرِكَ فِيهِ أَحَداً مِنَ المُسْلِمِينَ .

7 . أَعْطَى أَبَا سُفْيَانَ مِائَتَي أَلْفٍ وَمَرْوَانَ مِائَةَ أَلْفٍ مِنْ بَيْتِ المُسْلِمِينَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ .

8 . أَتَاهُ أُبو مُوسى الأَشْعَرِيّ بِأَمْوَالٍ كَثِيرَةٍ مِنَ العِرَاقِ ، فَقَسّمَهَا كُلّهَا فِي بَنِي أُمَيّةَ .

9 . تَزَوّجَ الحَارِثُ بْنُ الحَكَمِ ، فَأَعْطَاهُ مِائَةَ أَلْفٍ مِنْ بَيْتِ المَالِ .

10 . نَفَى أَبَا ذَرّ رَحِمَهُ اللّهِ إلَى الرّبَذَةَ لِمُنَاهَضَتِهِ مُعَاوِيَةَ فِي كَنْزِ الذّهَبِ وَالفِضّةِ .

11 . ضَرَبَ عَبْدَ اللّهِ بْنَ مَسْعُودٍ ، حَتّى كَسَرَ أَضْلَاعَهُ . (58)

12 . عَطّلَ الحُدُودَ ، وَلَمْ يَرِدّ المَظَالِمَ ، وَلَمْ يَكُفّ الأَيْدِيَ العَادِيَةِ .

13 . كَتَبَ إلَى عَامِلِهِ فِي مِصْرَ يَأْمُرُهُ بِقَتْلِ قَادَةِ الثّورَةِ . (59)

وقال في ص 57 : وَكَانَ مِنْ أَكْبَرِ الشّخْصِيّاتِ البَارِزَةِ فِي مُحَارِبَتِهِ وَتَأْلِيبِ النّاسِ عَلَيْهِ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ .

وقال في ص 61 : إنّ قَتْلَ عُمَرَ وَعَلِيّ كَانَ حَادِثَةً فَرْدِيّةً وَمُؤَامَرَةً جُزْئِيّةً أَمّا مَقْتَلُ عُثْمَانَ فَقَد كَانَ ثَوْرَةً شَعْبِيّةً لِلْأَقْطَارِ الإِسْلاَمِيّةِ .

وقال في ص 53 : كَرِهَ كَثِيرٌ مِنَ الصّحَابَةِ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ النّبُوّةِ وَالخِلَافَةِ ، وَلِعِلْمِهِمْ بِشِدّةِ عَلِيّ فِي الحَقّ وَعَدَمِ تَسَاهُلِهِ .

ولو عطفنا هذه الأقوال بعضها على بعض جاءت النتيجة كما يأتي :

إنّ مبدأ النصّ على الخليفة مصدره الأوّل رسول الله دون سواه ، وإنّ الذين خالفوه ، وحالوا بينه وبين أن ينصّ على من يليه في سجلّ مكتوب لا يقبل التأويل والتبديل هم بالذات الذين خالفوا تلك النصوص غير المكتوبة .

قال الشيخ محمّد رضا المظفّر في كتاب «السقيفة» : وإذا كانوا في حياته لا يُطيعون أمره في هذه السبيل ، فكيف إذَن بعد وفاته ؟

وإنّ ترك النصّ على الخليفة قد فرّق الأُمّة ، ومزّق كلمتها ، وأوقعها في التطاحن والتناحر إلى آخر يوم . والسبب الوحيد في ذلك كلّه هو الخليفة الثاني ، ومَن آزره في رأيه ، وأعانه على منع الرسول أن يكتب لهم كتاباً لا يضلّون بعده أبداً .

وإنّ بيعة أبي بكر ، وعمر لم تكن بالنصّ ولا بالشورى ، وإنّما كانت مجرّد غلطة . ومعنى غلطة أنّها على غير الحقّ . أمّا عثمان ، فخالف الإسلام ، ولذا ثارت عليه الأقطار الإسلاميّة بتحريض عائشة ، فكانت الثورة عليه شعبيّة إسلاميّة ، لا شعوبيّة ، ولا من الشّذّاذ وقطّاع الطرق ، كما قيل .

وإنّ الأصحاب الذين حالوا بين عليّ والخلافة إنّما فعلوا ذلك لسببَين :

الأوّل : أنّه شديد في الحقّ لا يتساهل به أبداً .

الثاني : التعصّب على أهل البيت ، حيث كرهوا أن تجتمع في بيت واحد ، وهو بيت محمّد ، النبوّة والخلافة .

وإذا أبى مَن أبى تعصّباً وعناداً أن يعترف لعليّ بالخلافة ، لا لشي إلّا لأنّه على حقّ ومن أهل البيت ، فإنّ الشيعة آمنوا بخلافته ، لأنّهم يؤمنون بالحقّ ، وأحبّوه ، لأنّهم يحبّون النبيّ وأهل بيته الأطهار .

وبالإجمال فإنّ ما قاله الإماميّة في هذا الباب لا يزيد في حقيقته شيئاً عمّا قاله أحمد أمين في كتاب «يوم الإسلام» الذي ألّفه في أيّامه الأخيره ، وبعد أن أقام الدنيا ولم يقعدها على الإماميّة في «فجر الإسلام» ، و«ضحى الإسلام» . (60)

أجل ، كان حقيقاً بأحمد أمين . وفقاً لقواعد الشرف والإنصاف والعدل والمروءة . أن يُصَرّح بتوبته في كتاب «يوم الإسلام» ، ويعتذر عن كتاباته الكثيرة المنتشرة في العالم والموجودة في المكتبات المختلفة . وها هو يلجأ إلى السكون والهدوء بعد الحركة ، ويُخمِد نار الضجّة التي كان قد أشعل فتيلها بعد أن أثار شرق العالم وغربه ضدّ الإماميّة في كتابَيه الآنفَي الذكر .

بَيدَ أنّه لم يفعل ، واكتفى بإيراد ما نقلناه عنه في تضاعيف كتاب «يوم الإسلام» . اللَهُمّ احْشُرْهُ مَعَ

مَنْ يَتَوَلّاهُ وَيُحِبّهُ ، وَأَبْعِدْهُ مِمّنْ يَتَبَرّأُ مِنْهُ وَيُبْغِضُهُ .

ولو كان أحمد أمين صرّح بأخطائه في كتاب أو عنوان أو موضوع ، لما ضلّ أحد من الساذجين بقراءة «فجر الإسلام» وضُحاه ، ولكن الجميع ضلّوا إلّا من طالع كتاب «يوم الإسلام» بإمعانٍ . والذي يطالعه ينبغي أن يكون كالشيخ البصير محمّد جواد مغنية الذي خبر الربط بين كتبه ، واستخرج تلك النتيجة من الجمع بين موضوعاتها .

ولو كان عمر لم يمنع الإتيان بالكتف والدواة ، لما ضلّ مسلم ، ولما كانت الولاية للشيعة فحسب ، بل لكان العالم كلّه شيعيّاً منذ ذلك الحين إلى قيام الساعة .

لقد أمر رسول الله صلّى الله عليه وآله بالكتابة ، وطلب في اللحظات الأخيرة من عمره الشريف كتفاً ودواة من أجل أن يكتب لأُولئك القوم وصاية مولى الموالي أمير المؤمنين عليه أفضل صلوات المصلّين وخلافته بلا فصل، وولايته الإلهيّة الكلّيّة . بَيدَ أنّ المعارضين المناوئين حالوا دون ذلك ، ولم يرغبوا في تحقيق ولاية الإمام ، فضلّوا وأضلّوا أنفسهم وأتباعهم . أمّا أمير المؤمنين عليه السلام فقد كان يدوّن جميع الأحاديث القدسيّة والسنن النبويّة العلميّة والعمليّة ، مضافاً إلى كتابته القرآنَ الكريم ، وكلّ ذلك كان مضبوطاً عنده .

ولا غرو فإنّه ربيب رسول الله صلّى الله عليه وآله مُذ كان وليداً ، وهو موضع سرّه ، بل من أخصّ الناس به في حفظ أسراره . وهو أنيسه ومؤنسه ونديمه وعشيره في السفر والحضر ، والحضور والغيبة ، والحرب والسلم ، والإقامة والهجرة ، والسكون والحركة . وكان يقرأ عليه كلّ آية نازلة وهو يكتبها حتّى لو مضت أيّام على نزولها . وكان يقرأ تلك الآية لكُتّاب الوحي ، فيكتبونها أيضاً .

وإنّما أمير المؤمنين عليه السلام دوّن القرآن كلّه في عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله ، وكان ذلك القرآن المكتوب بخطّه مصدراً ومرجعاً .

قال المستشار عبد الحليم الجنديّ رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة في جمهوريّة مصر في الصفحة الخامسة والعشرين من كتابه المعروف : «الإمام جعفر الصادق» وهو كتاب حديث التأليف . ويعدّ من الكتب النفيسة والقيّمة حقّاً : مَنَعَ عُمَرُ تَدْوِينَ الحَدِيثِ . مَخَافَةَ أَنْ يُخْلَطَ القُرْآنِ بِشَيءٍ . وَبِهَذَا أَبْطَأَ التّدْوِينُ عِنْدَ أَهْلِ السّنّةِ قَرْناً بِتَمَامِهِ . وَانْفَتَحَتْ أَبْوَابٌ لِلْجَرْحِ وَالتّعْدِيلِ وَلِلْوَضْعِ وَلِلضّيَاعِ . أَمّا عَلِيّ فَدَوّنَ مِنْ أَوّلِ يَوْمٍ مَاتَ فِيهِ الرّسُولُ . وَلَعَلّهُ إِذْ دَوّنَ صَارَ مَرْجِعَ الصّحَابَةِ بِمَا فِيهِمْ عُمَرُ . (61)

وقال هذا العالم في المذهب الجعفريّ : أخرج الحاكم في تاريخه بالإسناد إلى أبي بكر عن رسول الله قال : مَنْ كَتَبَ عَلَيّ عِلْماً أَوْ حَدِيثاً لَمْ يَزَلْ يُكْتَبُ لَهُ الأَجْرُ مَا بَقِيَ ذَلِكَ العِلْمُ أَوِ الحَدِيثُ .

وأجمع أبو بكر أيّام خلافته على تدوين الحديث فجمع خمسمائة حديث فبات ليلته يتقلّب كثيراً . قالت عائشة : فغمّني تقلّبه . فلمّا أصبح قال لي : أَيْ بُنَيّةُ ! هَلُمّي الأَحَادِيثَ الّتِي عِنْدَكِ ، فَجِئْتُ بِهَا فَأَحْرَقَهَا .

وعن الزهريّ ، عن عروة أنّ عمر أراد أن يكتب السنن . فاستفتى أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله فأشاروا عليه أن يكتبها . فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً ثمّ أصبح يوماً فقال : إنّي كُنْتُ أُرِيدُ

أَنْ أَكْتُبَ السّنَنَ ، وَإِنّي ذَكَرْتُ قَوْماً قَبْلَكُمْ كَتَبُوا كُتُباً فَأَكَبّوا عَلَيْهَا وَتَرَكُوا كِتَابَ اللَهِ ، وَإِنّي وَاللَهِ لَا أَشُوبُ كِتَابَ اللَهِ بِشَيءٍ أَبَداً .

وَلَكِنْ عَلِيّاً دَوّنَ ، وَخَلّفَ فِي شِيعَتِهِ طَرِيقَةَ التّدْوِينِ . وَلَقَدْ كَانَ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ طَرِيقَتِهِ . وَهُوَ الّذِي يَقُولُ فِيهِ الرّسُولُ : عَلِيّ مَعَ القُرْآنِ وَالقُرْآنُ مَعَ عَلِيّ وَلَنْ يَفْتَرِقَا حَتّى يَرِدَا عَلَيّ الحَوْضَ .

وَعَنْهُ قَالَ الرّسُولُ : يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ ! وَاللَهِ لَيَبْعَثَنّ اللَهُ عَلَيْكُمْ رَجُلاً مِنْكُمُ امْتَحَنَ اللَهُ قَلْبَهُ لِلإِيمَانِ فَيَضْرِبُكُمْ عَلَى الدّينِ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَنَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَهِ ؟! قَالَ : لَا ! قَالَ عُمَرُ : أَنَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَهِ ؟! قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ ذَلِكَ الّذِي يَخْصِفُ النّعْلَ . وكان عَلِيّ يخصف نعلاً للنبيّ عند ذلك . (62)

وتحدّث هذا الباحث الحصيف ، الحرّ في البحث والكلام عن المَدْرَسَة الكُبْرَى ، ويريد بها مدرسة الإمام الصادق عليه السلام . وقال تحت عنوان : المُصْحَفُ الخَاصّ أَوْ كِتَابُ الأُصُولِ :

آلى أمير المؤمنين عليه السلام على نفسه بعد الفراغ من تجهيز الرسول صلّى الله عليه وآله ألّا يرتدي إلّا للصلاة أو يجمع القرآن . فجمعه مرتّباً على حسب النزول . وأشار إلى عامّه وخاصّه ، ومطلقه ومقيّده ، ومُحكمه ومتشابهه ، وناسخه ومنسوخه ، وعزائمه ورُخَصه ، وسُننه وآدابه . ونبّه على أسباب النزول فيه .

ومن جلال شأن هذا الكتاب قال فيه محمّد بن سيرين : لَوْ أَصَبْتَ هَذَا الكِتَابَ كَانَ فِيهِ العِلْمُ . فهو كما يظهر من محتوياته مصحف خاصّ وكتاب أُصول من صُنع عليّ .

و«الجامعة» كتاب طوله سبعون ذراعاً من إملاء النبيّ وخطّ عليّ . فيه ما يحتاجه الناس من حلال وحرام وغيره ، حتّى ليصل في التفصيل إلى أرش الخدش (الدية التي يجب على الإنسان أن يدفعها إلى من يخدشه أو يخمشه) . وقد وصفها بذلك الباقر والصادق عليهما السلام . وشهدها عندهما الثقات من أصحابهما ، ومنهم أبو بصير .

قال الصادق عليه السلام : أَمَا وَاللَهِ عِنْدَنَا مَا لَا نَحْتَاجُ إِلَى أَحَدٍ ، وَالنّاسُ يَحْتَاجُونَ إِلَيْنَا . إِنّ عِنْدَنَا الكِتَابَ بِإِمْلَاءِ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، وَخَطّ عَلِيّ بِيَدِهِ ، صَحِيفَةٌ طُولُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً ؛ فِيهَا كُلّ حَلَالٍ وَحَرَامٍ .

وقال : إِنّ الجَامِعَةَ لَمْ تَدَعْ لِأَحَدٍ كَلَاماً . فِيهَا الحَلَالُ وَالحَرَامُ . إِنّ أَصْحَابَ القِيَاسِ طَلَبُوا العِلْمَ بِالقِيَاسِ فَلَمْ يَزْدَهُمْ مِنَ الحَقّ إِلّا بُعْداً . وَإِنّ دِينَ اللَهِ لَا يُصَابُ بِالقِيَاسِ .

قالوا : سُمّيَت الجامعة ، والصّحيفة ، وكتاب عليّ ، والصحيفة العتيقة .

كان أمير المؤمنين عليه السلام يخطب الناس فيقول :

وَاللَهِ مَا عِندَنَا كِتَابٌ نَقْرَؤُهُ عَلَيْكُمْ إِلّا كِتَابُ اللَهِ تَعَالَى وَهَذِهِ الصّحِيفَةُ . وَكَانَتْ مُعَلّقَةً بِسَيْفِهِ . أَخَذْتُهَا عَنْ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .

ولقد دعا الخليفة أبو جعفر المنصور بكتاب عليّ هذا ، فجاء به الإمام الصادق عليه السلام وقرأ فيه «إنّ النساء ليس لهنّ من عقار الرجل ، إذا توفّي عنهنّ ، شيء» وقال أبو جعفر : هَذَا وَاللَهِ خَطّ

عَلِيّ وَإِمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .

وأبو جعفر من العلماء كما قال عنه مالك إمام المدينة ، وكما أقرّ له الجاحظ كبير النقدة . فهو قد يقسم لأنّه قرأ كتابةً قبل ذلك لعليّ ، أو لأنّ لديه من العلم ما يعرفه أنّها بإملاء النبيّ صلّى الله عليه وآله .

وكتاب الديات : وهو يُغطّي ما يُسَمّى في الفقه المعاصر : (المسؤوليّة المدنيّة) عن الفعل الضارّ بالجسم . أورد محتوياته ابن سعد في كتابه المعروف ب «الجامع» . وروى عنه أحمد بن حنبل في «المسند الأعظم» . وذكره البخاريّ ومسلم ، ورويا عنه . (63)

وقال في هذا الكتاب التحقيقيّ أيضاً : كَانَ أَوّلُ المُسْتَفِيدينَ بِالتَدْوِينِ البَاكِرِ أُولَئِكَ الّذِينَ يَلُوذُونَ بِالأئمّةِ مِنْ أَهْلِ البَيْتِ فَيَتَعَلّمُونَ شِفَاهاً أَوْ تَحْرِيراً . أَيْ : مِنْ فَمٍ لِفَمٍ أَوْ بِالكِتَابَةِ .

فَمَا تَنَاقَلَتْهُ كُتُبُ الشّيعَةِ مِنَ الحَدِيثِ ، هُوَ التّرَاثُ النّبَوِيّ . فِي صَمِيمِهِ . بَلَغَ الشّيعَةَ فِي يُسْرِ طَوْعٍ لِعِلْمِهِمُ الأَزْدِهَارِ ؛ فِي حِين لَمْ يَجْمَعْ أَهْلُ السّنّةِ هَذَا التّرَاثَ إلّا بَعْدَ أَنِ انْكَبّ عَلَيْهِ عُلَمَاؤُهُمْ قَرْناً وَنِصْفَ قَرْنٍ حَتّى حَصّلُوا مَا دَوّنُوهُ فِي المُدَوّنَاتِ الأُولَى . ثُمّ ظَلّوا قُرُوناً أُخْرَى يَجُوبُونَ الفَيَافِي وَالقِفَارَ فِي كُلّ الأَمْصَارِ . (64)

كان أمير المؤمنين عليه السلام أوّل كاتب في الإسلام ، كما كان أوّل ناطق به . ولقد كتب القرآن كلّه بخصوصيّات نزوله وتأويله في عصر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم نفسه . ولم يخرج من البيت بعد وفاته صلّى الله عليه وآله عملاً بوصيّته ، ولم يلتحق بفئة الخلفاء الغاصبين . ولم يضع رداءه على كتفه . ولازم بيته ستّة أشهر . ورتّب القرآن حسب نزوله ، وبيّن جميع ما يتعلّق به ، ثمّ لفّه في عباءة ووضعه على بعير ، وأتى به إلى المسجد ، وقال للحاضرين فيه : هذا كتاب الله ، وأنا صاحب الولاية ! وهذان الثقلان ثقلا رسول الله صلّى الله عليه وآله إذ قال : إنّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثّقَلَيْنِ : كِتَابَ اللَهِ وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي ، وَإِنّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتّى يَرِدَا عَلَيّ الحَوْضَ . فقال له عمر : لا حاجة بنا إليك وعندنا كتاب الله فلا حاجة لنا بكتابك .

فأدار الإمام عليه السلام راحلته نحو منزله وهو يقرأ هذه الآية : وَإِذْ أَخَذَ اللَهُ مِيثَقَ الّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ لَتُبَيّنُنّهُ لِلنّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ . (65)

وقال : أما إنّكم لن ترون هذا الكتاب أبداً ! وكان كما قال . واحتفظ به أمير المؤمنين عليه السلام عنده طوال حياته . ثمّ صار إلى الإمام الحسن المجتبى عليه السلام كوديعة من ودائع الإمامة وخزائنها . وتحوّل من بعده إلى سيّد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام ؛ وهكذا ظلّ ينتقل من إمامٍ إلى آخر ، حتّى صار عند الإمام المهديّ عجلّ الله تعالى فرجه الشريف . وها هو الآن لديه حتّى يَظهر إن شاء الله . فيُظهره عندئذٍ ويُريه الناسَ .

هذه هي أحاديث الشيعة . أمّا أحاديث السّنّة فإنّها تصرّح أنّ الإمام عندما جمع القرآن ، وأخذه إليهم ، قالوا : نحن عندنا قرآن . ولا حاجة بنا إلى قرآنك !

ولابدّ لنا أن نعرف من منظار الشيعة : هل هناك فرق بين قرآنهم وبين القرآن الذي دُوّن في عهد

أبي بكر أوّلاً ، ثمّ دوّن في عصر عثمان ثانياً ، أو لا فرق بينهما ؟!

لا ريب أنّ الفرقَ موجود ، وإلّا لرضوه ، ولَمَا كان هناك خلاف . فأين يكمن الفرق ؟ ! والجواب هو ، أوّلاً : أنّ الآيات والسّوَر في قرآن أمير المؤمنين عليه السلام مرتّبة حسب نزولها . ثانياً . أنّ قرآنه عليه السلام يشتمل على شرح وافٍ للناسخ والمنسوخ ، والعامّ والخاصّ والمجمل والمبَيّن ، وغير ذلك ، وقد أخذه الإمام من النبيّ صلّى الله عليه وآله ، وهو سُنّة . ثالثاً : أنّ قرآنه عليه السلام يصرّح بشأن نزول الآيات ومواطنها . رابعاً : أنّه يحتوي على الأحاديث القدسيّة الواردة على لسان رسول الله من أجل شرحه وتفسيره وتأويله . خامساً : يضمّ تأويل الآيات أي : مقصودها ومفادها وغايتها .

أمّا القرآن المدوّن بين الدفّتين ، الموجود بين أيدينا ، فهو يفتقد هذه المزايا وليس فيه إلّا السور والآيات بلا تغيير ولا تبديل ولا تحريف بزيادة أو نقصان .

ولا مناص لنا من التوسّع في الحديث لإثبات هذا الادّعاء ، وللبرهنة على عقيدة علماء الإسلام المحقّقين ، والأساطين من مدقّقي الفقهاء والمفسّرين والحكماء والعرفاء ، وعقيدتهم تتمثّل في عدم تحريف كتاب الله بزيادة أو نقصان ولو في جملة واحدة أو كلمة واحدة قصيرة . ونتوسّع في الحديث أيضاً من أجل أن تستبين عقيدة الشيعة في هذا المجال كما هي حقّاً .

قال سماحة أُستاذنا الأكرم فخر المفسّرين وخاتمهم ، ورأس الحكماء المتأ لّهين وقدوتهم ، وعماد العرفاء الشامخين وأصلهم في عصرنا هذا : آية الله المعظم العلّامة السيّد محمّد حسين الطباطبائيّ قدّس سرّه :

قَولُهُ تَعَالَى : إِنّا نَحْنُ نَزّلْنَا الذّكْرَ وَإِنّا لَهُ لَحَفِظُونَ . (66) صدر الآية مَسُوق سَوق الحصر ؛ وظاهر السّياق أنّ الحصر ناظر إلى ما ذُكر من ردّهم القرآن (ردّ المشركين) بأنّه من أهذار الجنون وأنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم مجنونٌ لا عبرةَ بما صنع ولا حجر . ومن اقتراحهم أن يأتيهم بالملائكة ليصدّقوه في دعوته ، وأنّ القرآن كتاب سماويّ حقّ .

والمعنى . على هذا والله أعلم . أنّ هذا الذكر لم تأتِ به أنتَ من عندك حتّى يعجزوك ويُبطلوه بعنادهم وشدّة بطشهم ، وتتكلّف لحفظه ثمّ لا تقدر ! وليس نازلاً من عند الملائكة حتّى يفتقر إلى نزولهم وتصديقهم إيّاه ، بل نحن أنزلنا هذا الذكر إنزالاً تدريجيّاً وإنّا له لحافظون بما له من صفة الذكر بما لنا من العناية الكاملة به .

فهو ذِكر حيّ خالد مصون من أن يموت ويُنسى من أصله ، مَصون من الزيادة عليه بما يبطل به كَونه ذِكراً ، مَصون من النقص كذلك ، مَصون من التغيير في صورته وسياقه بحيث يتغيّر به صفة كَونه ذِكراً للّه مُبيّناً لحقائق معارفه .

فالآية تدلّ على كَون كتاب الله محفوظاً من التحريف بجميع أقسامه من جهة كونه ذِكراً للّه سبحانه ، فهو ذِكر حيّ خالد .

ونظير الآية في الدلالة على كون الكتاب العزيز محفوظاً بحفظ الله مصوناً من التحريف والتصرّف

بأيّ وجه كان من جهة كونه ذكراً له سبحانه قوله تعالى : إِنّ الّذِينَ كَفَرُوا بِالذّكْرِ لَمّا جَآءَهُمْ وَإِنّهُ لَكِتَبٌ عَزِيزٌ * لّا يَأْتِيهِ الْبَطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ . (67)

وقد ظهر بما تقدّم أنّ اللام في الذّكْر للعهد الذكريّ وأنّ المراد بالوصف لحافظون هو الاستقبال كما هو الظاهر من اسم الفاعل ، فيندفع به ما ربّما يورَد على الآية أنّها لو دلّت على نفي التحريف من القرآن لأنّه ذِكر ، لدلّت على نفيه من التوراة والإنجيل أيضاً ، لأنّ كلّاً منها ذِكر مع أنّ كلامه تعالى صريح في وقوع التحريف فيهما .

وذلك أنّ الآية بقرينة السياق إنّما تدلّ على حفظ الذكر الذي هو القرآن بعد إنزاله إلى الأبد ، ولا دلالة فيها على علّيّة الذكر للحفظ الإلهيّ ودوران الحكم مداره . (68)

وتحدّث سماحة الأُستاذ هنا حديثاً وافياً راقياً حول عدم تحريف القرآن وذلك بعد البحث الروائيّ . ووفّى الموضوع حقّه في سبعة فصول تحت عنوان : (القرآن مصون عن التحريف) . وحطّم سدّ الشبهات وثغورها تماماً . ودخل في الموضوع بمنطق متين ودليل رصين من أجل إثبات ما يريده . وننتقي من كلامه كثيراً من المعلومات التي لها علاقة مباشرة ببحث التحريف .

كَلَامٌ فِي أَنّ القُرآن مَصُونٌ عَنِ التّحرِيفِ فِي فُصُولٍ

الفصل 1

من ضروريّات التأريخ أنّ النبيّ العربيّ محمّداً صلّى الله عليه وآله وسلّم جاء قبل أربعة عشر قرناً تقريباً . وادّعى النبوّة وانتهض للدعوة وآمن به أُمّةٌ من العرب وغيرهم . وأنّه جاء بكتاب يسمّيه القرآن وينسبه إلى ربّه ، متضمّن لجمل المعارف وكليّات الشريعة التي كان يدعو إليها . وكان يتحدّى به ويعدّه آية لنبوّته . وأنّ القرآن الموجود اليوم بأيدينا هو القرآن الذي جاء به وقرأه على الناس المعاصرين له في الجملة بمعنى أنّه لم يضع من أصله بأن يفقد كلّه . ثمّ يوضع كتاب آخر يشابهه في نظمه أو لا يشابهه ويُنسب إليه ويشتهر بين الناس بأنّه القرآن النازل على النبيّ صلّى الله عليه وآله .

فهذه أُمور لا يرتاب في شيء منها إلّا مصابٌ في فهمه ولا احتمل بعض ذلك أحد من الباحثين في مسألة التحريف من المخالفين والمؤالفين .

وإنّما احتمل بعض من قال به من المخالف أو المؤالف زيادة شيء يسير كالجملة أو الآية ، (69) أو النقص أو التغيير في جملة أو آية أو كلماتها أو إعرابها ، وأمّا جُلّ الكتاب الإلهيّ فهو على ما هو في عهد النبيّ صلّى الله عليه وآله لم يضع ولم يفقد .

ثمّ إنّا نجد القرآن يتحدّى بأوصاف ترجع إلى عامّة آياته ، ونجد ما بأيدينا من القرآن ، أعني : مَا بَيْنَ الدّفّتَيْنِ واجداً لما وصف به من أوصاف تحدّى بها من غير أن يتغيّر في شيء منها أو يفوته ويفقد .

فنجده يتحدّى بالبلاغة والفصاحة ، ونجده بأيدينا مشتملاً على ذلك النظم العجيب البديع لا يعدله ولا يشابهه شيء من كلام البلغاء والفصحاء المحفوظ منهم والمرويّ عنهم من شعر أو نثر أو خطبة أو

رسالة أو محاورة أو غير ذلك ، وهذا النظم موجود في جميع الآيات سواء كِتَبًا مّتَشَبِهًا مّثَانِىَ تَقْشَعِرّ مِنْهُ الْجُلُودُ وَالْقُلُوبُ (70) .

ونجده يتحدّى بقوله : أَفَلَا يَتَدَبّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَفًا كَثِيرًا ، (71) بعدم وجود اختلاف فيه . ونجد ما بأيدينا من القرآن يفي بذلك أحسن الوفاء وأوفاه . فما من إبهام أو خلل يتراءى في آية إلّا وترفعه آية أُخرى . وما من خلافٍ أو مناقضة يتوهّم بادئ الرأي من شطر إلّا وهناك ما يدفعه ويفسّره .

ونجده يتحدّى بغير ذلك ممّا لا يختصّ فهمه بأهل اللغة العربيّة ، كما في قوله:

قُل لّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا . (72)

وقوله : إِنّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ * وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ . (73)

ثمّ نجد ما بأيدينا من القرآن يستوفي البيان في صريح الحقّ الذي لا مرية فيه ، ويهدي إلى آخر ما يهتدي إليه العقل من أُصول المعارف الحقيقيّة وكلّيّات الشرائع الفطريّة وتفاصيل الفضائل الخلقيّة من غير أن نعثر فيها على شيء من النقيصة والخلل أو نحصل على شيء من التناقض والزلل ، بل نجد جميع المعارف على سعتها وكثرتها حيّة بحياة واحدة مدبّرة بروح واحد هو مبدأ جميع المعارف القرآنيّة والأصل الذي إليه ينتهي الجميع ويرجع وهو التوحيد فإليه ينتهي الجميع بالتحليل ، وهو يعود إلى كلّ منها بالتركيب .

ونجده يغوص في أخبار الماضين من الأنبياء وأُممهم ، ونجد ما عندنا من كلام الله يورد قصصهم ويفصّل القول فيها على ما يليق بطهارة الدين ويناسب نزاهة ساحة النبوّة وخلوصها للعبوديّة والطاعة . وكلّما طبّقنا قصّة من القصص القرآنيّة على ما يماثلها ممّا ورد في العهدين (العهد القديم والعهد الجديد في التوراة والإنجيل) ، انجلى ذلك أحسن الانجلاء .

ونجده يورد آيات في الملاحم ، ويُخبر عن الحوادث الآتية في آيات كثيرة بالتصريح أو بالتلويح ، ثمّ نجدها فيما هو بأيدينا من القرآن على تلك الشريطة صادقة مصدّقة .

ونجده يصف نفسه بأوصاف زاكية جميلة كما يصف نفسه بأنّه نور وأنّه هادٍ يهدي إلى صراط مستقيم ، وإلى الملّة التي هي أقوم ؛ ونجد ما بأيدينا من القرآن لا يفقد شيئاً من ذلك ولا يهمل من أمر الهداية والدلالة ولا دقيقة .

ومن أجمع الأوصاف التي يذكرها القرآن لنفسه أنّه ذِكر للّه فإنّه يذكر به تعالى بما أنّه آية دالّة عليه حيّة خالدة ؛ وبما أنّه يصفه بأسمائه الحسنى وصفاته العُليا ، ويصف سنّته في الصنع والإيجاد ، ويصف ملائكته وكتبه ورسله ، ويصف شرائعه وأحكامه ، ويصف ما ينتهي إليه أمر الخلقة ، وهو المعاد ورجوع الكلّ إليه سبحانه ، وتفاصيل ما يؤول إليه أمر الناس من السعادة والشقاء ، والجنّة والنار . ففي جميع ذلك ذكر الله ، وهو الذي يرومه القرآن بإطلاق القول بأنّه ذِكر ؛ ونجد ما بأيدينا من القرآن لا يفقد شيئاً من معنى الذّكر .

ولكون الذّكر من أجمع الصفات في الدلالة على شؤون القرآن ، عبّر عنه بالذّكر في الآيات التي

أخبر فيها عن حفظه القرآن عن البطلان والتغيير والتحريف كقوله تعالى:

إِنّ الّذِينَ يُلْحِدُونَ فِى ءَايَتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ أَفَمَن يُلْقَى فِى النّارِ خَيْرٌ أَم مّن يَأْتِى ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * إِنّ الّذِينَ كَفَرُوا بِالذّكْرِ لَمّا جَآءَهُمْ وَإِنّهُ لَكِتَبٌ عَزِيزٌ * لّا يَأْتِيهِ الْبَطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ . (74)

فذكر تعالى أنّ القرآن من حيث هو ذِكر لا يغلبه باطل ولا يدخل فيه حالاً ولا في مستقبل الزمان لا بإبطال ولا بنسخ ولا بتغيير أو تحريف يوجب زوال ذكريّته عنه .

وكقوله تعالى:

إِنّا نَحْنُ نَزّلْنَا الذّكْرَ وَإِنّا لَهُ لَحَفِظُونَ . (75)

فقد أطلق الذكر وأطلق الحفظ . فالقرآن محفوظ بحفظ الله عن كلّ زيادة ونقيصة وتغيير في اللفظ أو في الترتيب يزيله عن الذكريّة ويبطل كونه ذِكراً للّه سبحانه بوجه .

ومن سخيف القول إرجاع ضمير «له» إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فإنّه مدفوع بالسياق . وإنّما كان المشركون يستهزؤون بالنبيّ لأجل القرآن الذي كان يدّعي نزوله عليه كما يُشير إليه بقوله سابقاً : وَقَالُوا يَأَيّهَا الّذِى نُزّلَ عَلَيْهِ الذّكْرُ إِنّكَ لَمَجْنُونٌ . (76)

فقد تبيّن ممّا فصّلناه أنّ القرآن الذي أنزله الله على نبيّه صلّى الله عليه وآله وسلّم ووصفه بأنّه ذكر محفوظ على ما أُنزل مصون بصيانة إلهيّة عن الزيادة والنقيصة والتغيير كما وعد الله نبيّه فيه .

وخلاصة الحجّة أنّ القرآن أنزله الله على نبيّه ووصفه في آيات كثيرة بأوصاف خاصّة . لو كان تغيّر في شيء من هذه الأوصاف بزيادة أو نقيصة أو تغيير في لفظ أو ترتيب مؤثّر ، فقد آثار تلك الصفة قطعاً لكنّا نجد القرآن الذي بأيدينا واجداً لآثار تلك الصفات المعدودة على أتمّ ما يمكن وأحسن ما يكون فلم يقع فيه تحريف يسلبه شيئاً من صفاته . فالذي بأيدينا منه هو القرآن المنزل على النبيّ صلّى الله عليه وآله بعينه .

فلو فرض سقوط شيء منه أو تغيّر في إعراب أو حرف أو ترتيب وجب أن يكون في أمر لا يؤثّر في شيء من أوصافه كالإعجاز ، وارتفاع الاختلاف ، والهداية ، والنوريّة ، والذّكريّة ، والهيمنة على سائر الكتب السماويّة إلى غير ذلك ، وذلك كآية مكرّرة ساقطة أو اختلاف في نقطة أو إعراب ، ونحوها .

الفصل 2

ويدلّ على عدم وقوع التحريف الأخبار الكثيرة المرويّة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله من طرق الفريقين الآمرة بالرجوع إلى القرآن عند الفتن وفي حلّ عقد المشكلات .

وكذا حديث الثقلين المتواتر من طرق الفريقين : إِنّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثّقَلَيْنِ : كِتَابَ اللّهِ وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي ، مَا إِنْ تَمَسّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلّوا بَعْدِي أَبَداً . الحديث فلا معنى للأمر بالتمسّك بكتاب محرّف ونفي الضلال أبداً ممّن تمسّك به . وكذا الأخبار الكثيرة الواردة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وأئمّة أهل البيت عليهم السلام الآمرة بعرض الأخبار على الكتاب ، وما ذكره بعضهم أنّ ذلك في الأخبار الفقهيّة . ومن الجائز أن نلتزم بعدم وقوع التحريف في خصوص آيات الأحكام . ولا ينفع ذلك سائر

الآيات مدفوع بأنّ أخبار العرض مطلقة ، فتخصيصها بذلك تخصيص من غير مخصّص .

على أنّ لسان أخبار العرض كالصريح أو هو صريح في أنّ الأمر بالعرض إنّما هو لتمييز الصدق من الكذب ، والحقّ من الباطل . ومن المعلوم أنّ الدّسّ والوضع غير مقصورَين في أخبار الفقه ، بل الدواعي إلى الدسّ والوضع في المعارف الاعتقاديّة وقصص الأنبياء والأُمم الماضية وأوصاف المبدأ والمعاد أكثر وأوفر . ويؤيّد ذلك ما بأيدينا من الإسرائيليّات ، وما يحذو حذوها ممّا أمر الجعل فيها أوضح وأبين .

وكذا الأخبار التي تتضمّن تمسّك أئمّة أهل البيت عليهم السلام بمختلف الآيات القرآنيّة في كلّ باب على ما يوافق القرآن الموجود عندنا حتى في الموارد التي فيها آحاد من الروايات بالتحريف . وهذا أحسن شاهد على أنّ المراد في كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام : كذا نزل هو التفسير بحسب التنزيل في مقابل البطن والتأويل .

وكذا الروايات الواردة عن أمير المؤمنين وسائر الأئمّة من ذرّيّته عليهم السلام في أنّ ما بأيدي الناس قرآن نازل من عند الله سبحانه وإن كان غير ما ألّفه عليّ عليه السلام من المصحف . ولم يشركوه عليه السلام في التأليف في زمان أبي بكر ولا في زمن عثمان . ومن هذا الباب قولهم عليهم السلام لشيعتهم : اقْرَؤُوا كَمَا قَرَأَ النّاسُ .

ومقتضى هذه الروايات أن لو كان القرآن الدائر بين الناس مخالفاً لما ألّفه عليّ عليه السلام في شيء ، فإنّما يخالفه في ترتيب السور أو في ترتيب بعض الآيات التي لا يؤثّر اختلال ترتيبها في مدلولها شيئاً ، ولا في الأوصاف التي وصف الله سبحانه بها القرآن النازل من عنده ما يختلّ به آثارها .

فمجموع هذه الروايات على اختلاف أصنافها يدلّ دلالة قاطعة على أنّ الذي بأيدينا من القرآن هو القرآن النازل على النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من غير أن يفقد شيئاً من أوصافه الكريمة وآثارها وبركاتها .

الفصل 3

ذهب جماعة من محدّثي الشيعة والحشويّة وجماعة من محدّثي أهل السّنّة إلى وقوع التحريف بمعنى النقص والتغيير فياللفظ أو الترتيب دون الزيادة ، فلم يذهب إليها أحد من المسلمين كما قيل . واحتجّوا على نفي الزيادة بالإجماع وعلى وقوع النقص والتغيير بوجوه كثيرة .

الوجه الأوّل : الأخبار الكثيرة المرويّة من طرق الشيعة وأهل السّنّة الدالّة على سقوط بعض السور والآيات وكذا الجمل وأجزاء الجمل والكلمات والحروف في الجمع الأوّل الذي أُ لّف فيه القرآن في زمن أبي بكر ، وكذا في الجمع الثاني الذي كان في زمن عثمان ، وكذا التغيير .

وهذه روايات كثيرة روتها الشيعة في جوامعها المعتبرة وغيرها . وقد ادّعى بعضهم أنّها تبلغ ألفي حديث . وروتها أهل السّنّة في صحاحهم كصحيحي البخاريّ ، ومسلم ، وسنن أبي داود ، والنسائيّ ، وأحمد ، وسائر الجوامع ، وكتب التفاسير ، وغيرها . وقد ذكر الآلوسيّ في تفسيره أنّها فوق حدّ الإحصاء .

وهذا غير ما يخالف فيه مصحف عبد الله بن مسعود المصحف المعروف ممّا ينيف على ستّين

موضعاً ، وما يخالف فيه مصحف أُبيّ بن كعب المصحف العثمانيّ ، وهو في بضع وثلاثين موضعاً . وما تختلف فيه المصاحف العثمانيّة التي اكتتبها وأرسلها إلى الآفاق ، وهي خمسة أو سبعة أرسلها إلى مكّة ، والشام ، والبصرة ، والكوفة ، واليمن ، والبحرين ، وحبس واحداً بالمدينة . والاختلاف الذي فيما بينها يبلغ خمسة وأربعين حرفاً ، وقيل : بضع وخمسين حرفاً . (77)

وغير الاختلاف في الترتيب بين المصاحف العثمانيّة . والجمع الأوّل في زمن أبي بكر ، فقد كانت سورة الأنفال في التأليف الأوّل في المثاني ، وسورة براءة في المئين ، وهما في الجمع الثاني موضوعتان في الطوال على ما ستجيء روايته .

وغير الاختلاف في ترتيب السور الموجود بين مصحفي عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب على ما وردت به الرواية وبين المصاحف العثمانيّة ، وغير الاختلافات القرائيّة الشاذّة التي رويت عن الصحابة والتابعين ، فربّما بلغ عدد المجموع الألف أو زاد عليه .

الوجه الثاني : أنّ العقل يحكم بأنّه إذا كان القرآن متفرّقاً متشتّتاً منتشراً عند الناس وتصدّى لجمعه غير المعصوم يمتنع عادة أن يكون جمعه كاملاً موافقاً للواقع .

الوجه الثالث : ما روته العامّة والخاصّة أنّ عليّاً عليه السلام اعتزل الناس بعد رحلة النبيّ صلّى الله عليه وآله ولم يرتدِ إلّا للصلاة حتّى جمع القرآن ثمّ حمله إلى الناس وأعلمهم أنّه القرآن الذي أنزله الله على نبيّه صلّى الله عليه وآله . وقد جمعه فردّوه واستغنوا عنه بما جمعه لهم زيد بن ثابت . ولو لم يكن بعض ما فيه مخالفاً لبعض ما في مصحف زيد لم يكن لحمله إليهم وإعلامهم ودعوتهم إليه وجه . وقد كان عليه السلام أعلم الناس بكتاب الله بعد نبيّه صلّى الله عليه وآله وقد أرجع الناس إليه في حديث الثقلين المتواتر ، وقال في الحديث المتّفق عليه : عَلِيّ مَعَ الحَقّ وَالحَقّ مَعَ عَلِيّ .

الوجه الرابع : ما ورد من الروايات أنّه يقع في هذه الأُمّة ما وقع في بني إسرائيل : حَذْوَ النّعْلِ بِالنّعْلِ وَالقُذّةِ بِالقُذّةِ . (78) وقد حرّفت بنو إسرائيل كتاب نبيّهم على ما يصرّح به القرآن الكريم والروايات المأثورة ، فلابدّ أن يقع نظيره في هذه الأُمّة فيحرفوا كتاب ربّهم ، وهو القرآن الكريم .

ففي «صحيح البخاريّ» عن أبي سعيد الخُدريّ أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال : لَتَتّبِعُنّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْراً بِشِبْرٍ وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ (79) ، حَتّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبّ لَتَبِعْتُمُوهُ ! قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللّهِ ! بِآبائِنَا وَأُمّهَاتِنَا ، اليَهُودُ وَالنّصَارَى ؟! قَالَ : فَمَنْ ؟!

والرواية مستفيضة مرويّة في جوامع الحديث عن عدّة من الصحابة كأبي سعيد الخُدريّ . كما مرّ . وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وابن عبّاس ، وحُذيفة ، وعبد الله بن مسعود ، وسهل بن سعد ، وعمرو بن عوف ، وعمرو بن العاص ، وشدّاد بن أوس ، والمستورد بن شدّاد في ألفاظ متقاربة .

وهي مرويّة مستفيضة من طرق الشيعة عن عدّة من أئمّة أهل البيت عليهم السلام عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كما في «تفسير القمّيّ» لَتَرْكَبُنّ سَبِيلَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ النّعْلِ بِالنّعْلِ وَالقُذّةِ بِالقُذّةِ ،

لَا تُخْطِئُونَ طَرِيقَهُمْ وَلَا تُخْطَأُ ، شِبْرٌ بِشِبْرٍ ، وَذِرَاعٌ بِذِرَاعٍ ، وَبَاعٌ بِبَاعٍ ؛ (80) حَتّى أَنْ لَوْ كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ دَخَلَ جُحْرَ ضَبّ لَدَخَلْتُمُوهُ .

قَالُوا : اليَهودُ وَالنّصَارَى تَعْنِي يَا رَسُولَ اللَهِ ؟

قَالَ : فَمَنْ أَعْنِي ؟! لَتَنْفُضُنّ عُرَى الإِسْلَامِ عُرْوَةً عُرْوَةً ! فَيَكُونُ أَوّلُ مَا تُنْفِضُونَ مِنْ دِينِكُمُ الأَمَانَةَ ، وَآخِرُهُ الصّلَاةَ !

أمّا الجواب عن استدلالهم بإجماع الأُمّة على نفي تحريف القرآن بالزيادة بأنّها حجّة مدخولة لكونها دوريّة .

بيان ذلك : أنّ الإجماع ليس في نفسه حجّة عقليّة يقينيّة بل هو عند القائلين باعتباره حجّة شرعيّة لو أفاد شيئاً من الاعتقاد فإنّما يفيد الظنّ سواء في ذلك محصّله ومنقوله على خلاف ما يزعمه كثير منهم أنّ الإجماع المحصّل مفيد للقطع ، وذلك أنّ الذي يفيده الإجماع من الاعتقاد لا يزيد على مجموع الاعتقادات التي تفيدها آحاد الأقوال ، والواحد من الأقوال المتوافقة لا يفيد إلّا الظنّ بإصابة الواقع ، وانضمام القول الثاني الذي يوافقه إليه إنّما يفيد قوّة الظنّ دون القطع ، لأنّ القطع اعتقاد خاصّ بسيط مغاير للظنّ وليس بالمركّب من عدّة ظنون . وهكذا كلّما انضمّ قول إلى قول وتراكمت الأقوال المتوافقة زاد الظنّ قوّة وتراكمت الظنون واقتربت من القطع من غير أن تنقلب إليه كما تقدّم .

هذا في المحصّل من الإجماع ، وهو الذي نحصّله بتتبّع جميع الأقوال والحصول على كلّ قول قول . وأمّا المنقول منه الذي ينقله الواحد والاثنان من أهل العلم والبحث فالأمر فيه أوضح ، فهو كآحاد الروايات لا يفيد إلّا الظنّ إن أفاد شيئاً من الاعتقاد .

فالإجماع حجّة ظنّيّة شرعيّة دليل اعتبارها عند أهل السّنّة مثلاً قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : لَا تَجْتَمِعُ أُمّتِي عَلَى خَطَأٍ أَوْ ضَلَالٍ . وعند الشيعة دخول قول المعصوم في أقوال المجمعين أو كشف أقوالهم عن قوله بوجه .

فحجّيّة الإجماع بالجملة متوقّفة على صحّة النبوّة ، وذلك ظاهر . وصحّة النبوّة اليوم متوقّفة على سلامة القرآن من التحريف المستوجب لزوال صفات القرآن الكريمة عنه كالهداية وفصل القول . وخاصّة الإعجاز فإنّه لا دليل حيّاً خالداً على خصوص نبوّة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم غير القرآن الكريم بكونه آية معجزة ؛ ومع احتمال التحريف بزيادة أو نقيصة أو أيّ تغيير آخر لا وثوق بشيء من آياته ومحتوياته أنّه كلام الله محضاً . وبذلك تسقط الحجّة وتفسد الآية . ومع سقوط كتاب الله عن الحجّيّة يسقط الإجماع عن الحجّيّة .

ولا ينفع في المقام ما قدّمناه في أوّل الكلام أنّ وجود القرآن المنزل على النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم فيما بأيدينا من القرآن في الجملة من ضروريّات التأريخ ، وذلك لأنّ مجرّد اشتمال ما بأيدينا منه على القرآن الواقعيّ لايدفع احتمال زيادة أو نقيصة أو أيّ تغيير آخر في كلّ آية أو جملة أُريد التمسّك بها لإثبات مطلوب .

وأمّا الجواب عن الوجه الأوّل الذي أُقيم لوقوع التحريف بالنقص والتغيير ، وهو الذي تمسّك فيه بالأخبار :

أوّلاً : أنّ التمسّك بالأخبار . بما أنّها حجّة شرعيّة . يشتمل من الدور على ما يشتمل عليه التمسّك بالإجماع بنظير البيان الذي تقدّم آنفاً .

فلا يبقى للمستدلّ بها إلّا أن يتمسّك بها بما أنّها أسناد ومصادر تأريخيّة وليس فيها حديث متواتر ولا محفوف بقرائن قطعيّة تضطرّ العقل إلى قبوله ، بل هي آحاد متفرّقة متشتّتة مختلفة ، منها صحاح ، ومنها ضعاف في أسنادها ، ومنها قاصرة في دلالتها . فما أشذّ منها ما هو صحيح في سنده تامّ في دلالته .

وهذا النوع على شذوذه وندرته غير مأمون فيه الوضع والدسّ . فإنّ تسرّب الإسرائيليّات وما يلحق بها من الموضوعات والمدسوسات بين رواياتنا لا سبيل إلى إنكاره . ولا حجّيّة في خبر لا يؤمَن فيه الدسّ والوضع .

ومع الغضّ عن ذلك ، فهي تذكر من الآيات والسور ما لا يشبه النظم القرآنيّ بوجه ، ومع الغضّ عن جميع ذلك فإنّها مخالفة للكتاب مردودة .

أمّا ما ذكرنا أنّ أكثرها ضعيفة الأسناد ، فيعلم ذلك بالرجوع إلى أسانيدها فهي مراسيل أو مقطوعة الأسناد أو ضعيفتها . والسالم منها من هذه العلل أقلّ قليل .

وأمّا ما ذكرنا أنّ منها ما هو قاصر في دلالته ، فإنّ كثيراً ممّا وقع فيها من الآيات المحكيّة من قبيل التفسير وذكر معنى الآيات ، لا من حكاية متن الآية المحرّفة . وذلك كما في «روضة الكافي» عن أبي الحسن الأوّل (الإمام الكاظم عليه السلام) في قول الله : أُولَئِكَ الّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ فَقَدْ سَبَقَتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ الشّقَآءِ وَسَبَقَ لَهُمُ الْعَذَابُ وَقُل لّهُمْ فِى أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا .

وما في «الكافي» عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى : وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا قال : إِنْ تَلْوُوا الأَمْرَ وَتُعْرِضُوا عَمّا أُمِرْتُمْ بِهِ ، فَإِنّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً . إلى غير ذلك من روايات التفسير المعدودة من أخبار التحريف .

ويلحق بهذا الباب ما لا يُحصى من الروايات المشيرة إلى سبب النزول المعدودة من أخبار التحريف كالروايات التي تذكر هذه الآية هكذا : يَأَيّهَا الرّسُولُ بَلّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ فِى عَلِيّ . والآية نازلة في حقّه عليه السلام . وما رُوي أنّ وفد بني تميم كانوا إذا قدموا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وقفوا على باب الحجرة ونادوه أن اخرج إلينا . فذكرت الآية فيها هكذا : إِنّ الّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ الْحُجُرَاتِ بَنُو تَمِيمٍ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ، فظُنّ أنّ في الآية سقطاً .

ويلحق بهذا الباب أيضاً ما لا يُحصى من الأخبار الواردة في جري القرآن وانطباقه ، كما ورد في قوله : وَسَيَعْلَمُ الّذِينَ ظَلَمُوا ءَالَ مُحَمّدٍ حَقّهُمْ . وما ورد من قوله : وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فِى وَلَايَةِ عَلِيّ وَالأَئِمّةِ مِن بَعْدِهِ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ، وهي كثيرة جدّاً .

ويلحق بها أيضاً ما أُتبع فيه القراءة بشيء من الذّكر والدعاء فتُوهّم أنّه من سقط القرآن كما في «الكافي» عن عبد العزيز بن المهتدي قال : سألتُ الرضا عليه السلام عن التوحيد ، فقال : كلّ من قرأ : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وآمن بها ، فقد عرف التوحيد . قال [قلتُ ظ] : كيف نقرؤها ؟ قال : كما يقرأها الناس

. وزاد فيه : كَذلِكَ اللَهُ رَبّي كَذَلِكَ اللَهُ رَبّي .

ومن قبيل قصور الدلالة ما نجد في كثير من الآيات المعدودة من المحرّفة اختلاف الروايات في لفظ الآية كالتي وردت في قوله تعالى : وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلّةٌ . ففي بعضها أنّ الآية هكذا : وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ ضُعَفَاءُ ، وفي بعضها : وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ قَلِيلٌ .

وهذا اختلاف ربّما كان قرينة على أنّ المراد هو التفسير بالمعنى كما في الآية المذكورة ، ويؤيّده ما ورد في بعضها من قوله عليه السلام : لَا يَجُوزُ وَصْفُهُمْ بِأَنّهُمْ أَذِلّةٌ وَفِيهِمْ رَسُولُ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ .

وربّما لم يكن إلّا من التعارض والتنافي بين الروايات القاضي بسقوطها كآية الرجم على ما ورد في روايات الخاصّة والعامّة ، وهي في بعضها :

إذَا زَنى الشّيْخُ وَالشّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتّةَ فَإنّهُمَا قَضَيَا الشّهْوَةَ !

وفي بعضها : بِمَا قَضَيَا مِنَ اللّذّةِ . وفي بعضها آخرها : نَكَالاً مِنَ اللَهِ وَاللَهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ . وفي بعضها : نَكَالاً مِنَ اللَهِ وَاللَهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ .

وكآية الكرسيّ على التنزيل التي وردت فيها روايات . فهي في بعضها هكذا : اللَهُ لَآ إِلَهَ إِلّا هُوَ الْحَىّ الْقَيّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِى السّمَوَ تِ وَمَا فِى الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثّرَى عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشّهَادَةِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا مَن ذَا الّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ . إلى قوله : وَهُوَ الْعَلِىّ العَظِيمُ وَالْحَمْدُ لِلّهِ رَبّ الْعَلَمِينَ .

وفي بعضها . إلى قوله : هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ وَالْحَمْدُ لِلّهِ رَبّ الْعَالَمِينَ . وفي بعضها هكذا : لَهُ مَا فِى السّمَوَ تِ وَمَا فِى الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثّرَى عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشّهَادَةِ الرّحْمَنُ الرّحِيمُ ... إلى آخره . وفي بعضها : عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشّهَادَةِ الرّحْمنُ الرّحِيمِ بَدِيعُ السّمَوَ تِ وَالْأَرْضِ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ رَبّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ . وفي بعضها : عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشّهَادَةِ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ .

وما ذكره بعض المحدّثين أنّ اختلاف هذه الروايات في الآيات المنقولة غير ضائرٍ لاتّفاقها في أصل التحريف ، مردود بأنّ ذلك لا يصلح ضعف الدلالة ودفع بعضها لبعض .

وأمّا ما ذكرنا من شيوع الدسّ والوضع في الروايات ، فلا يرتاب فيه مَن راجع الروايات المنقولة في الصنع والإيجاد وقصص الأنبياء والأُمم والأخبار الواردة في تفاسير الآيات والحوادث الواقعة في صدر الإسلام . وأعظم ما يهمّ أمره لأعداء الدين ، ولا يألون جهداً في إطفاء نوره وإخماد ناره وإعفاء أثره هو القرآن الكريم الذي هو الكهف المنيع والركن الشديد الذي تأوي إليه ويتحصّن به المعارف الدينيّة ، والسند الحيّ الخالد لمنشور النبوّة وموادّ الدعوة لعلمهم بأنّه لو بطلت حجّة القرآن ، لفسد بذلك أمر النبوّة واختلّ نظام الدين ولم يستقرّ من بنيته حجر على حجر .

والعجب من هؤلاء المحتجّين بروايات منسوبة إلى الصحابة أو إلى أئمّة أهل البيت عليهم السلام على تحريف كتاب الله سبحانه وإبطال حجّيّته ، وببطلان حجّة القرآن تذهب النبوّة سدى والمعارف الدينيّة لغى لا أثر لها !

وماذا يُغني قولنا : إنّ رجلاً في تأريخ كذا ادّعى النبوّة وأتى بالقرآن معجزة ، أمّا هو فقد مات ، وأمّا

قرآنه فقد حُرّفَ ، ولم يبق بأيدينا ممّا يؤيّد أمره إلّا أنّ المؤمنين به أجمعوا على صدقه في دعواه ، وأنّ القرآن الذي جاء به كان معجزاً دالّاً على نبوّته ، والإجماع حجّة ، لأنّ النبيّ المذكور اعتبر حجّيّته ، أو لأنّه يكشف مثلاً عن قول أئمّة أهل بيته ؟

وبالجملة فاحتمال الدسّ . وهو قريب جدّاً مؤيّد بالشواهد والقرائن . يدفع حجّيّة هذه الروايات ويفسد اعتبارها ، فلا يبقى معه لها لا حجّيّة شرعيّة ولا حجّيّة عقلائيّة حتّى ماكان منها صحيح الإسناد . فإنّ صحّة السند وعدالة رجال الطريق إنّما يدفع تعمّدهم الكذب دون دسّ غيرهم في أُصولهم وجوامعهم ما لم يروه .

وأمّا ما ذكرناه أنّ روايات التحريف تذكر آيات وسوراً لا يشبه نظمها النظم القرآنيّ بوجه . فهو ظاهر لمن راجعها فإنّه يعثر فيها بشيء كثير من ذلك كسورتي الخَلْع والحَفْد اللتين رويتا بعدّةٍ من طرق أهل السّنّة . فسورة الخلع هي :

بِسْمِ اللَهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ . اللَهُمّ إنّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ . وَنُثْنِي عَلَيْكَ وَلَا نَكْفُرُكَ . وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ .

وسورة الحفد هي : بِسمِ اللَهِ الرّحمَنِ الرّحِيمِ . اللَهُمّ إيّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلّي وَنَسْجُدُ . وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدْ . نَرْجُو رَحْمَتَكَ . وَنَخْشَى نِقْمَتَكَ . إنّ عَذَابَكَ بِالكَافِرِينَ مُلْحَقٌ .

وكذا ما أورده بعض الروايات من سورة الولاية وغيرها أقاويل مختلفة رام واضعها أن يقلّد النظم القرآنيّ فخرج الكلام عن الأُسلوب العربيّ المألوف ولم يبلغ النظم الإلهيّ المعجز . فعاد يستبشعه الطبع وينكره الذوق . ولك أن تراجعها حتّى تشاهد صدق ما ادّعيناه . وتقضي أنّ أكثر المعتنين بهذه السور والآيات المختلفة إنّما دعاهم إلى ذلك التعبّد الشديد بالروايات والإهمال في عرضها على الكتاب . ولولا ذلك لكفتهم للحكم بأنّها ليست بكلام إلهيّ نظرة .

وأمّا ما ذكرنا أنّ روايات التحريف على تقدير صحّة أسنادها مخالفة للكتاب ، فليس المراد به مجرّد مخالفتها لظاهر قوله تعالى : إنّا نَحْنُ نَزّلْنَا الذّكْرَ وَإِنّا لَهُ لَحَفِظُونَ ، وقوله : وَإِنّهُ لَكِتَبٌ عَزِيزٌ لّا يَأْتِيهِ الْبَطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، حتّى تكون مخالفة ظنّيّة لكون ظهور الألفاظ من الأدلّة الظنّيّة ، بل المراد مخالفتها للدلالة القطعيّة من مجموع القرآن الذي بأيدينا حسب ما قرّرناه في الحجّة الأُولى التي أقمناها لنفي التحريف .

كيف لا ؟ والقرآن الذي بأيدينا متشابه الأجزاء في نظمه البديع المعجز كاف في رفع الاختلافات المنظورة بين آياته وأبعاضه غير ناقص ولا قاصر في إعطاء معارفه الحقيقيّة وعلومه الإلهيّة الكلّيّة والجزئيّة المرتبطة بعضها ببعض المترتّبة فروعها على أُصولها المنعطفة أطرافها على أوساطها إلى غير ذلك من خواصّ النظم القرآنيّ الذي وصفه الله بها .

والجواب عن الوجه الثاني أنّ دعوى الامتناع العادي مجازفة بيّنة . نعم ، يجوّز العقل عدم موافقة التأليف في نفسه للواقع إلّا أن تقوم قرائن تدلّ على ذلك ، وهي قائمة كما قدّمنا . وأمّا أن يحكم العقل بوجوب مخالفتها للواقع كما هو مقتضى الامتناع العاديّ ، فلا .

والجواب عن الوجه الثالث أنّ جمعه عليه السلام القرآن وحمله إليهم وعرضه عليهم لا يدلّ على

مخالفة ما جمعه لما جمعوه في شيء من الحقائق الدينيّة الأصليّة أو الفرعيّة إلّا أن يكون في شيء من ترتيب السور أو الآيات من السور التي نزلت نجوماً بحيث لا يرجع إلى مخالفة في بعض الحقائق الدينيّة .

ولو كان كذلك ، لعارضهم عليه السلام بالاحتجاج ودافع فيه ، ولم يقنع بمجرّد إعراضهم عمّا جمعه واستغنائهم عنه كما رُوي عنه عليه السلام في موارد شتّى ، ولم ينقل عنه عليه السلام فيما رُوي من احتجاجاته أنّه قرأ في أمر ولايته ، ولا غيرها آية أو سورة تدلّ على ذلك ، وأوجبهم على إسقاطها أو تحريفها . (81)

وهل كان ذلك حفظاً لوحدة المسلمين ، وتحرّزاً عن شقّ العصا ، فإنّما كان يُتَصَوّر ذلك بعد استقرار الأمر واجتماع الناس على ما جمع لهم ، لا حين الجمع وقبل أن يقع في الأيدي ويسير في البلاد .

وليت شعري هل يسعنا أن ندّعي أنّ ذاك الجمّ الغفير من الآيات التي يرون سقوطها ، وربّما ادّعوا أنّها تبلغ الألُوف كانت جميعاً في الولاية ، أو كانت خفيّة مستورة عن عامّة المسلمين لا يعرفها إلّا النزر القليل منهم مع توفّر دواعيهم وكثرة رغباتهم على أخذ القرآن كلّما نزل وتعلمه ، وبلوغ اجتهاد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في تبليغه وإرساله إلى الآفاق وتعليمه وبيانه ؟!

وقد نصّ على ذلك القرآن . قال تعالى : وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَبَ وَالْحِكْمَةَ . (82) وقال : لِتُبَيّنَ لِلنّاسِ مَا نُزّلَ إِلَيْهِمْ . (83) فكيف ضاع ؟ وأين ذهب ما يشير إليه بعض المراسيل أنّه سقط في آية من أوّل سورة النساء بين قوله : وَإِنْ خِفْتُم أَنْ لَا تُقْسِطُوا فِى الْيَتَامَى ، وقوله فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مّنَ النّسَآءِ ، أكثر من ثلث القرآن ، أي : أكثر من ألفي آية ، وما ورد من طرق أهل السّنّة أنّ سورة براءة كانت مبسملة تعدل سورة البقرة ، وأنّ الأحزاب كانت أعظم من البقرة ، وقد سقطت منها مائتا آية ؟! إلى غير ذلك .

أو أنّ هذه الآيات . وقد دلّت هذه الروايات على بلوغها في الكثرة . كانت منسوخة التلاوة كما ذكره جمع من المفسّرين من أهل السّنّة حفظاً لما ورد في بعض رواياتهم : إنّ مِن القُرْآنِ مَا أَنْسَاهُ اللَهُ وَنُسِخَ تِلَاوَتُهُ .

فما معنى إنساء الآية ونسخ تلاوتها ؟ أكان ذلك لنسخ العمل بها ؟ فما هي هذه الآيات المنسوخة الواقعة في القرآن كآية الصدقة ، وآية نكاح الزانية والزاني ، وآية العدّة ، وغيرها ؟ وهم مع ذلك يقسّمون منسوخ التلاوة إلى منسوخ التلاوة والعمل معاً ، ومنسوخ التلاوة دون العمل كآية الرجم .

أم كان ذلك لكونها غير واجدة لبعض صفات كلام الله حتّى أبطلها الله بامحاء ذكرها وإذهاب أثرها ، فلم يكن من الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولا منزّها من الاختلاف ، ولا قولاً فصلاً ولا هادياً إلى الحقّ ، وإلى طريق مستقيم ، ولا معجزاً يتحدّى به ولا ، ولا . فما معنى الآيات الكثيرة التي تصف القرآن بأنّه في لوح محفوظ ، وأنّه كتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأنّه قول فصل ، وأنّه هدىً ، وأنّه نور ، وأنّه فرقان بين الحقّ والباطل ، وأنّه آية معجزة ، وأنّه ، وأنّه ؟

فهل يسعنا أن نقول : إنّ هذه الآيات على كثرتها وإباء سياقها عن التقييد مقيّدة بالبعض ، فبعض

الكتاب فقط ، وهو غير المنسيّ ومنسوخ التلاوة لَا يَأْتِيهِ البَاطِلُ ، وقَوْلٌ فَصْلٌ وهدى ونور وفرقان ومعجزة خالدة ؟!

وهل جعل الكلام منسوخ التلاوة ونسياً منسيّاً غير إبطاله وإماتته ؟ وهل صيرورة القول النافع بحيث لا ينفع للأبد ، ولا يصلح شأناً ممّا فسد غير إلغائه وطرحه وإهماله ؟ وكيف يجامع ذلك كون القرآن ذِكراً ؟!

فالحقّ أنّ روايات التحريف المرويّة من طرق الفريقين ، وكذا الروايات المرويّة في نسخ تلاوة بعض الآيات القرآنيّة مخالفة للكتاب مخالفة قطعيّة .

والجواب عن الوجه الرابع : أنّ أصل الأخبار القاضية بمماثلة الحوادث الواقعة في هذه الأُمّة لما وقع في بني إسرائيل ممّا لا ريب فيه ، وهي متضافرة أو متواترة ، لكن هذه الروايات لا تدلّ على المماثلة من جميع الجهات ، وهو ظاهر ، بل الضرورة تدفعه .

فالمراد بالمماثلة هي المماثلة في الجملة من حيث النتائج والآثار . وحينئذٍ فمن الجائز أن تكون مماثلة هذه الأُمّة لبنيّ إسرائيل في مسألة تحريف الكتاب إنّما هي في حدوث الاختلاف والتفرّق بين الأُمّة بانشعابها إلى مذاهب شتّى يكفّر بعضهم بعضاً وافتراقها إلى ثلاث وسبعين فرقة كما افترقت النّصارى إلى اثنتين وسبعين ، واليهود إلى واحدة وسبعين . وقد ورد هذا المعنى في كثير من هذه الروايات حتّى ادّعى بعضهم كونها متواترة .

ومن المعلوم أنّ الجميع مستندون فيما اختاروه إلى كتاب الله ، وليس ذلك إلّا من جهة تحريف الكلم عن مواضعه ، وتفسير القرآن الكريم بالرأي ، والاعتماد على الأخبار الواردة في تفسير الآيات من غير العرض على الكتاب وتمييز الصحيح منها من السقيم .

وبالجملة ، فأصل الروايات الدالّة على المماثلة بين الأُمّتين لا يدلّ على شيء من التحريف الذي يدّعونه . نعم ، وقع في بعضها ذكر التحريف بالتغيير والإسقاط ، وهذه الطائفة على ما بها من السقم مخالفة للكتاب كما تقدّم .

ثمّ تحدّث سماحة الأُستاذ العلّامة الطباطبائيّ في الفصل الرابع عن جمع القرآن في عصر أبي بكر وبعد غزوة اليمامة ؛ وفي الفصل الخامس عن جمعه ثانياً في عهد عثمان لاختلاف المصاحف وكثرة القراءات . وتوسّع في الحديث إلى أن قال :

وفيه (في كتاب «الإتقان» للسيوطيّ) أخرج ابن أبي داود بسند صحيح عن سويد بن غفلة قال : قَالَ عَلِيّ : لَا تَقُولُوا فِي عُثْمَانَ إلّا خَيْراً فَوَاللَهِ مَا فَعَلَ الّذِي فَعَلَ فِي المَصَاحِفِ إلّا عَنْ مَلَاءٍ مِنّا .

قَالَ : مَا تَقُولُونَ فِي هَذِهِ القُرّاءِ ؟! فَقَدْ بَلَغَنِي أَنّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ : إنّ قِرَاءَتِي خَيْرٌ مِنْ قِرَاءَتِكَ ! وَهَذَا يَكَادُ يَكُونُ كُفْراً .

قُلْنَا : فَمَا تَرَى ؟! [قَالَ : أَرَى . ظ] أَنْ يُجْمَعَ النّاسُ عَلَى مُصْحَفٍ وَاحِدٍ فَلَا يَكُونُ فُرْقَةٌ وَلَا اخْتِلَافٌ .

قُلْنَا : فَنِعْمَ مَا رَأَيْتَ !

وفي تفسير «الدّرّ المنثور» : أخرج ابن الضريس عن علباء بن أحمر أنّ عثمان بن عفّان لمّا أراد

أن يكتب المصاحف أرادوا أن يُلقوا الواو التي في سورة براءة : وَالّذِينَ يَكْنِزُونَ الذّهَبَ وَالْفِضّةَ ، قَالَ أُبَيّ : لَتَلْحُقَنّها أَوْ لَأَضَعَنّ سَيْفِي عَلَى عَاتِقِي ، فَأَلْحَقُوهَا .

وفي «الإتقان» عن أحمد ، وأبي داود ، والترمذيّ ، والنسائيّ ، وابن حبّان ، والحاكم عن ابن عبّاس قال : قلتُ لعثمان : ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني ، وإلى براءة وهي من المئين فقرّنتم بينهما ، ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ، ووضعتموهما في السّبع الطوال ؟! (84)

فقال عثمان : كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم تنزل عليه السورة ذات العدد . فكان إذا أُنزل عليه الشيء ، دعا بعض من كان يكتب ، فيقول : ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا ! وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة ، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً ، وكانت قصّتها شبيهة بقصّتها . فظننتُ أنّها منها ، فقُبض رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ولم يبيّن لنا أنّها منها . فمن أجل ذلك قرنت بينهما ، ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتها في السبع الطوال .

أَقُولُ : السبع الطوال . على ما يظهر من هذه الرواية وروي أيضاً عن ابن جبير . هي : البَقَرَةُ ، وآلُ عِمْرَانَ ، والنّسَاءَ ، وَالمَائِدَةُ ، وَالأَنْعَامُ ، وَالأَعْرَافُ ، وَيُونُسُ . وقد كانت موضوعة في الجمع الأوّل على هذا الترتيب . ثمّ غيّر عثمان هذا الترتيب ، فأخذ الأنفال ، وهي من المثاني ، وبراءة وهي من المئين قبل المثاني ، فوضعهما بين الأعراف ويُونس مُقَدّماً الأنفال على براءة .

الفصل 6

الروايات الموضوعة في الفصلين السابقين هي أشهر الروايات الواردة في باب جمع القرآن وتأليفه بين صحيحة وسقيمة ، وهي تدلّ على أنّ الجمع الأوّل كان جمعاً لشتات السور المكتوبة في العُسُبِ ، واللّخَافِ ، وَالأَكْتَافِ ، والجُلُودِ ، والرّقَاعِ ، (85) وإلحاق الآيات النازلة متفرّقة إلى سور تناسبها .

وأنّ الجمع الثاني . وهو الجمع العثمانيّ . كان ردّ المصاحف المنتشرة عن الجمع الأوّل بعد عروض تعارض النسخ واختلاف القراءات عليها إلى مصحف واحد مجمع عليه عدا ما كان من قول زيد أنّه ألحق قوله : مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللّهَ عَلَيهِ . الآية ، في سورة الأحزاب في المصحف . فقد كانت المصاحف تُتلى خمس عشرة سنة وليست فيها الآية .

وقد روى البخاريّ عن ابن الزبير قال : قلتُ لعثمان : وَالّذِينَ يُتَوَفّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ، قد نسختها الآية الأُخرى فلم تكتبها أو تدعها ؟ قال : يابن أخي لا أُغيّر شيئاً منه من مكانه .

والذي يعطيه النظر الحرّ في أمر هذه الروايات ودلالتها . وهي عمدة ما في هذا الباب . أنّها آحاد غير متواترة ، لكنّها محفوفة بقرائن قطعيّة . فقد كان النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يبلّغ الناس ما نُزّل إليه من ربّه من غير أن يكتم منه شيئاً ، وكان يعلّمهم ويبيّن لهم ما نُزّل إليهم من ربّهم على ما نصّ عليه القرآن . ولم يزل جماعة منهم يعلّمون ويتعلّمون القرآن تعلّم تلاوة وبيان . وهم القُرّاءُ الذين قُتل جمّ غفير منهم في غزوة اليمامة .

وكان الناس على رغبة شديدة في أخذ القرآن وتعاطيه ولم يترك هذا الشأن ولا ارتفع القرآن من بينهم

ولا يوماً أو بعض يوم حتّى جُمع القرآن في مصحف واحد ، ثمّ أجمع عليه فلم يبتل القرآن بما ابتُليت به التوراة والإنجيل وكتب سائر الأنبياء .

أضف إلى ذلك روايات لا تُحصى كثرة وردت من طرق الشيعة وأهل السّنّة في قراءاته صلّى الله عليه وآله وسلّم كثيراً من السور القرآنيّة في الفرائض اليوميّة وغيرها بمسمعٍ من ملأ الناس ، وقد سُمّي في هذه الروايات جمّ غفير من السور القرآنيّة مكّيّتها ومدنيّتها .

أضف إلى ذلك ما تقدّم في رواية عثمان بن أبي العاص في تفسير قَوْلِهِ تَعَالَى : «إِنّ اللَهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ» إلى آخر الآية ، (86) من قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : إنّ جَبْرِئِيلَ أَتَانِي بِهَذِهِ الآيةِ وَأَمَرنِي أَنْ أَضَعَهَا فِي مَوْضِعِهَا مِنَ السّورَةِ . ونظير الرواية في الدلالة ما دلّ على قراءته صلّى الله عليه وآله وسلّم لبعض السّور النازلة نجوماً كآل عمران ، والنّساء ، وغيرهما . فيدلّ على أنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم كان يأمر كُتّابَ الوحي بإلحاق بعض الآيات في مواضعها .

وأعظم الشواهد القاطعة ما تقدّم في أوّل هذه الأبحاث أنّ القرآن الموجود بأيدينا واجد لما وصفه الله تعالى من الأوصاف الكريمة .

وبالجملة ، الذي تدلّ عليه هذه الروايات هو :

أوّلاً : أنّ الموجود فيما بَيْنَ الدّفّتَيْنِ من القرآن هو كلام الله تعالى ، فلم يزد فيه شيء ، ولم يتغيّر منه شيء . وأمّا النقص فإنّه لا يفي بنفيه نفياً قطعيّاً كما رُوي بعدّة طرق أنّ عمر كان يذكر كثيراً آية الرجم ، ولم تُكْتَب عنه . وأمّا حملهم الرواية وسائر ما ورد في التحريف . وقد ذكر الآلوسيّ في تفسيره أنّها فوق حدّ الإحصاء . على منسوخ التلاوة ، فقد عرفتَ فساده وتحقّقتَ أنّ إثبات منسوخ التلاوة أشنع من إثبات أصل التحريف .

على أنّ من كان له مصحف غير ما جمعه زيد أوّلاً بأمر من أبي بكر ، وثانياً بأمر من عثمان كعليّ عليه السلام ، وأُبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود ، لم ينكر شيئاً ممّا حواه المصحف الدائر غير ما نُقل عن ابن مسعود أنّه لم يكتب في مصحفه المُعَوّذَتَيْنِ ، وكان يقول : إنّهُمَا عَوْذَتَانِ نَزَلَ بِهِمَا جِبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ لِيُعَوّذَ بِهِمَا الحَسَنَيْنِ عَلَيْهِمَا السّلَامُ . وقد ردّه سائر الصحابة . وتواترت النصوص من أئمّة أهل البيت عليهم السلام على أنّهما سورتان من القرآن .

وبالجملة ، الروايات السابقة . كما ترى . آحاد محفوفة بالقرائن القطعيّة نافية للتحريف بالزيادة والتغيير قطعاً دون النقص إلّا ظنّاً ، ودعوى بعضهم التواتر من حيث الجهات الثلاث لا مستند لها .

والتعويل في ذلك على ما قدّمناه من الحجّة في أوّل هذه الأبحاث أنّ القرآن الذي بأيدينا واجد للصفات الكريمة التي وصف الله سبحانه بها القرآن الواقعيّ الذي أنزله على رسوله صلّى الله عليه وآله ككونه قولاً فصلاً ورافعاً للاختلاف وذكراً وهادياً ونوراً ومبيّناً للمعارف الحقيقيّة والشرائع الفطريّة وآية معجزة إلى غير ذلك من صفاته الكريمة .

ومن الحريّ أن نعوّل على هذا الوجه ، فإنّ حجّة القرآن على كونه كلام الله المنزل على رسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم هي نفسه المتّصفة بهاتيك الصفات الكريمة من غير أن يتوقّف في ذلك على أمر آخر وراء نفسه كائناً ما كان فحجّته معه أينما تحقّق وبيد من كان ومن أيّ طريق وصل .

وبعبارة أُخرى : لا يتوقّف القرآن النازل من عند الله إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في كونه متّصفاً بصفاته الكريمة على ثبوت استناده إليه صلّى الله عليه وآله وسلّم بنقل متواتر أو متضافر . وإن كان واجداً لذلك . بل الأمر بالعكس فاتّصافه بصفاته الكريمة هو الحجّة على الاستناد ، فليس كالكتب والرسائل المنسوبة إلى المصنّفين والكتّاب ، والأقاويل المأثورة عن العلماء وأصحاب الأنظار المتوقّفة صحّة استنادها إلى نقل قطعيّ وبلوغ متواتر أو مستفيض مثلاً ، بل نفس ذاته هي الحجّة على ثبوته .

وثانياً : أنّ ترتيب السور إنّما هو من الصحابة في الجمعين الأوّل والثاني . ومن الدليل عليه ما تقدّم في الروايات من وضع عثمان الأنفال وبراءة بين الأعراف ويونس ، وقد كانتا في الجمع الأوّل متأخّرتين .

ومن الدليل عليه ما ورد من مغايرة ترتيب مصاحف سائر الصحابة لكلا الجمعين الأوّل والثاني ، كما رُوي أنّ مصحف عليّ عليه السلام كان مرتّباً على ترتيب النزول . فكان أوّله اقْرَأْ ، ثمّ المُدّثّر ، ثمّ النّون ، ثمّ المُزّمّل ، ثمّ تَبّتْ ، ثمّ التّكْوِير ، وهكذا إلى آخر المكّيّ والمدنيّ . نقله السيوطيّ في «الإتقان» عن ابن فارس . وفي «تاريخ اليعقوبيّ» ترتيب آخر لمصحفه عليه السلام .

ونقل عن ابن أشتة في المصاحف بإسناده عن أبي جعفر الكوفيّ ترتيب مصحف أُبيّ وهو يغاير المصحف الدائر مغايرة شديدة . وكذا عنه فيه بإسناده عن جرير بن عبد الحميد ترتيب مصحف عبد الله بن مسعود آخذاً من الطوال ، ثمّ المئين ، ثمّ المثاني ، ثمّ المفصّل . وهو أيضاً مغاير للمصحف الدائر .

وقد ذهب كثير منهم إلى أنّ ترتيب السور توقيفيّ ، وأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم هو الذي أمر بهذا الترتيب بإشارة من جبرئيل بأمر من الله سبحانه حتّى أفرط بعضهم فادّعى ثبوت ذلك بالتواتر . وليت شعري أين هذا التواتر وقد تقدّمت عمدة روايات الباب ولا أثر فيها من هذا المعنى . وسيأتي استدلال بعضهم على ذلك بما ورد من نزول القرآن من اللوح المحفوظ إلى السماء الدّنيا جملة ثمّ منها على النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم تدريجاً .

وثالثاً : أنّ وقوع بعض الآيات القرآنيّة التي نزلت متفرّقة موقعها الذي هي فيه الآن لم يخل عن مداخلة من الصحابة بالاجتهاد كما هو ظاهر روايات الجمع الأوّل ، وقد تقدّمت .

وأمّا رواية عثمان بن أبي العاص عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم : أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من السورة : إِنّ اللَهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ . الآية . فلا تدلّ على أزيد من فعله صلّى الله عليه وآله وسلّم في بعض الآيات في الجملة لا بالجملة .

الآيات في الجملة لا بالجملة .

ويواصل سماحة الأُستاذ العلّامة قدّس الله روحه الزكيّة حديثه إلى أن يقول :

أقول : ورُوي ما يقرب من ذلك في عدّة روايات أُخر . وروي ذلك من طرق الشيعة عن الباقر عليه السلام . والروايات . كما ترى . صريحة في دلالتها على أنّ الآيات كانت مرتّبة عند النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بحسب ترتيب النزول . فكانت المكّيّات في السورة المكّيّة ، والمدنيّات في السورة المدنيّة ، اللهمّ إلّا أن يفرض سورة نزل بعضها بمكّة ، وبعضها بالمدينة . ولا يتحقّق هذا الفرض إلّا في سورة واحدة . ولازم ذلك أن يكون ما نشاهده من اختلاف مواضع الآيات مستنداً إلى اجتهاد من الصحابة .

توضيح ذلك : أنّ هناك ما لا يُحصى من روايات أسباب النزول يدلّ على كون آيات كثيرة في السور المدنيّة نازلة بمكّة . وبالعكس . وعلى كون آيات من القرآن نازلة مثلاً في أواخر عهد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وهي واقعة في سور نازلة في أوائل الهجرة . وقد نزلت بين الوقتين سور أُخرى كثيرة ، وذلك كسورة البقرة التي نزلت في السنة الأُولى من الهجرة ، وفيها آيات الربا . وقد وردت الروايات على أنّها من آخر ما نزلت على النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى ورد عن عمر أنّه قال : مَاتَ رَسُولُ اللَهِ وَلَم يُبَيّنْ لَنَا آيَاتِ الرّبَا . وفيها قوله تعالى : وَاتّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَهِ ... إلى آخر الآية . (87) وقد ورد أنّها آخر ما نزل من القرآن على النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم .

فهذه الآيات النازلة مفرّقة الموضوعة في سور لا تجانسها في المكّيّة والمدنيّة موضوعة في غير موضعها بحسب ترتيب النزول وليس إلّا عن اجتهاد من الصحابة .

ويؤيّد ذلك ما في «الإتقان» عن ابن حجر : وَرَد عَنْ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ أَنّهُ جَمَعَ القُرْآنَ عَلَى تَرتِيبِ النّزُولِ عِقَبَ مَوْتِ النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ . أخرجه ابن أبي داود ، وهو من مسلّمات مداليل روايات الشيعة .

هذا ما يدلّ عليه ظاهر روايات الباب المتقدّمة لكن الجمهور أصرّوا على أنّ ترتيب الآيات توقيفيّ . فآيات المصحف الدائر اليوم وهو المصحف العثمانيّ مرتّبة على ما رتّبها عليه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بإشارة من جبرئيل . وأُوّلوا ظاهر الروايات بأنّ جمع الصحابة لم يكن جمع ترتيب وإنّما كان جمعاً لما كانوا يعلمونه ويحفظونه عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من السور وآياتها المرتّبة بين دفّتين وفي مكان واحد .

وأنت خبيرٌ بأنّ كيفيّة الجمع الأوّل الذي تدلّ عليه الروايات تدفع هذه الدعوى دفعاً صريحاً . (88)

هذه معلومات نقلناها عن سماحة الأُستاذ قدّس سرّه لمناسبة البحث في عدم تحريف القرآن عند الشيعة . ولمّا كان حديثنا يدور حول عقيدة علماء الشيعة الكبار في صيانة القرآن من التحريف ، فإنّ إيراد مطالبه النفيسة والقيّمة يبدو ضروريّاً .

وقد تحدّثنا عن سائر الأبحاث القرآنيّة في كتابنا : «الشمس الساطعة» ، (89) وفي الجزء الثاني عشر من كتابنا هذا : «معرفة الإمام» ، (90) والجزء الرابع من كتابنا «نور ملكوت القرآن» ، (91) ولكن لمّا كنّا لم نعرض حديثاً حول الاعتقاد بعدم تحريف القرآن خاصّة ، فقد كان ذكره ضروريّاً لا سيّما ونحن نتحدّث عن عقائد الشيعة في هذا المجال .

* * *

ومن القائلين بصيانة القرآن من التحريف والمتحدّثين عمّا يُنسَب إلى الشيعة من اعتقادهم بوجود نقص فيه هو الشيخ الأقدم أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسيّ أحد أعلام الإماميّة الكبار في القرن السادس الهجريّ .

يقول هذا العالم في مقدّمة تفسيره : ومن ذلك الكلام في زيادة القرآن ونقصانه فإنّه لا يليق بالتفسير . فأمّا الزيادة فيه ، فَمُجْمَعٌ على بطلانه . وأمّا النقصان منه ، فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشويّة العامّة أنّ في القرآن تغييراً ونقصاناً . والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه . وهو الذي نصره المرتضى قدّس الله روحه واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب «المسائل الطرابلسيّات» وذكر في مواضع أنّ العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة . فإنّ العناية اشتدّت والدواعي توفّرت على نقله وحراسته . وبلغت إلى حدّ لم يبلغه فيما ذكرناه ، لأنّ القرآن معجزة النبوّة ومأخذ العلوم الشرعيّة والأحكام الدينيّة وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتّى عرفوا كلّ شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته ، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد ؟

وقال أيضاً قدّس الله روحه : إنّ العلم بتفصيل القرآن وأبعاضه في صحّة نقله كالعلم بجملته ، وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنّفة ك «كتاب سيبويه» والمزنيّ . فإنّ أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما حتّى لو أنّ مدخلاً أدخل في «كتاب سيبويه» باباً في النحو ليس من الكتاب ، لَعُرِف وميّز وعُلِم أنّه ملحق ، وليس من أصل الكتاب . وكذلك القول في كتاب المزنيّ . ومعلوم أنّ العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء .

وذكر أيضاً رضوان الله عليه أنّ القرآن كان على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مجموعاً مؤلّفاً على ما هو عليه الآن . واستدلّ على ذلك بأنّ القرآن كان يُدَرّس ويُحْفَظ جميعه في ذلك الزمان حتّى عَيّنَ على جماعة من الصحابة في حفظهم له ، وأنّه كان يعرض على النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ويُتلى عليه . وأنّ جماعة من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود ، وأُبيّ بن كعب ، وغيرهما ختموا القرآن على النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم عدّة ختمات .

وكلّ ذلك يدلّ بأدنى تأمّل على أنّه كان مجموعاً مرتّباً غير مبتور ولا مبثوث . وذكر أنّ من خالف في ذلك من الإماميّة والحشويّة لا يعتدّ بخلافهم . فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحّتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته . (92)

قال الشيخ الفقيه الأُصوليّ الحكيم آية الله الميرزا محمّد حسن الآشتيانيّ قدّس سرّه . وهو أحد العلماء المتأخّرين . في شرحه العلميّ النفيس على رسائل أُستاذه الشيخ مرتضى الأنصاريّ قدّس سرّه عند شرح قوله : الثّالِثُ إنّ وُقُوعَ التّحْرِيفِ عَلَى القَوْلِ بِهِ . إلى آخره : ينبغي التكلّم أوّلاً في أصل وقوع التحريف والتغيير والنقيصة والزيادة في القرآن بعض الكلام ثمّ تعقيبه بالكلام في قدح وقوع التغيير بالمعنى الأعمّ في حجّيّة ظواهر آيات الأحكام وعدمه ، فنقول :

إنّه لا خلاف بين علماء الشيعة في أنّه كان لأمير المؤمنين عليه وعلى أخيه الرسول الأمين وأولادهما المنتجبين ألف سلام وصلاة وتحيّة ، قرآناً مخصوصاً جمعه بعد وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله وقد عرضه على الناس والمنحرفين وأعرضوا قائلين إنّه : لَا حَاجَةَ لَنَا فِيهِ . فحجبه عنهم وأودعه ولده عليهم السلام يتوارثه إمام عن إمام كسائر خصائص الإمامة والرسالة . وهو الآن عند الحجّة وإمام العصر عجّل الله فرجه ، يظهر للناس بعد ظهوره ويأمرهم بقراءته وقد نطقت به الأخبار المستفيضة بل المتواترة معنىً .

كما أنّه لا خلاف بينهم في مخالفته لما في أيدي الناس في الجملة ولو من حيث التأليف وترتيب السور والآيات ، بل الكلمات ؛ وإلّا لم يكن معنى لكونه من خصائصه .

ويدلّ عليه مضافاً إلى وضوحه ماروا ه الشيخ المفيد قُدّس سرّه في محكي إرشاده عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال :

إِذَا قَامَ قَائِمُ آل مُحَمّدٍ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ضَرَبَ فَسَاطِيطَ لِمَنْ يُعَلّمُ النّاسَ القُرْآنَ عَلَى مَا أَنْزَلَهُ اللّهُ تَعَالَى . فَأَصْعَبُ مَا يَكُونُ عَلَى مَنْ حَفِظَهُ اليَوْمَ ، لِأَ نّهُ يُخَالِفُ فِيهِ التّأْلِيفَ . الخبر ، وغيره .

كما أنّهم لا ينكرون مخالفته لما في أيدي الناس من حيث اشتماله على وجوه التأويل والتنزيل ، والتفسير ، والأحاديث القدسيّة كما صرّح به الصدوق والمفيد عن بعض أهل الإمامة ، والسيّد الكاظميّ الشارح ل «الوافية» وغيرهم قدّس سرّهم .

ويواصل آية الله الآشتيانيّ الموضوع ، إلى أن يقول : قال الشيخ الصدوق قدّس سرّه :

اعْتِقَادُنَا أَنّ القُرْآنَ الّذِي أَنْزَلَهُ اللّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيّهِ مُحَمّدٍ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هُوَ مَا بَيْنَ الدّفّتَيْنِ لَيْسَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ؛ وَمَنْ نَسَبَ إِلَيْنَا بِالقَوْلِ بِأَنّهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَهُوَ كَاذِبٌ . انتهى كلامه رُفع مقامه .

وأمّا الشيخ المفيد وإن كان كلامه المحكيّ أوّلاً عن «المسائل السرويّة» ربّما يستظهر منه وقوع التغيير فيما نزل إعجازاً إلّا أنّ كلامه أخيراً صريح في حمل ما ورد في هذا الباب على التغيير من حيث التأويل ، والتنزيل ، والتفسير ، ناسباً له إلى جماعةٍ من أهل الإمامة . حيث قال على ما حُكي عنه : وقال جماعة من أهل الإمامة : إنّه لم ينقص من كلمة ، ولا من آية ، ولا من سورة ، لكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله . وذلك كان ثابتاً منزلاً وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز . وقد يُسمّى تأويل القرآن قرآناً . قال الله تعالى : وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رّبّ زِدْنِى عِلْمًا . (93) فسمّى تأويل القرآن قرآناً . وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف . انتهى كلامه رُفع مقامه .

ويبسط المحقّق الآشتيانيّ القول ، إلى أن يقول :

وبالجملة ، مخالفة ما عند الإمام عليه السلام لما في أيدي الناس في الجملة ممّا لا ينكره أحد . إنّما الكلام في مخالفة ما بين الدفّتين لما نزل إعجازاً من جهة التحريف والزيادة والنقيصة .

فعن جمهور الأخباريّين وجمع من المحدّثين كالشيخ الجليل عليّ بن إبراهيم القمّيّ ، وتلميذه ثقة الإسلام الكلينيّ وغيرهما قدّس الله أسرارهم حيث إنّهم نقلوا الأخبار الدالّة على التغيير من غير قدح فيها سيّما بملاحظة عنوانهم وقوع التغيير مطلقاً . وعن بعضهم وقوع التحريف والنقيصة دون الزيادة مدّعياً

عدم النزاع فيها . وعن بعضهم كون النزاع في زيادة غير السورة بل الآية ، فإنّ زيادتهما منافٍ لكون ما بأيدينا إعجازاً يقيناً مضافاً إلى منافاته لصريح القرآن .

والمشهور بين المجتهدين والأُصوليّين بل أكثر المحدّثين عدم وقوع التغيير مطلقاً ، بل ادّعى غير واحد الإجماع على ذلك سيّما بالنسبة إلى الزيادة . وعن المولى الفريد البهبهانيّ وجماعة من المتأخّرين نفي الزيادة .

إلى أن يقول : وممّن صرّح بالإجماع على عدم التغيير عَلَم الهُدى قُدّس سرّه .

وينقل المرحوم الآشتيانيّ هنا نفس عبارات الشريف المرتضى كما نقلناها عن الشيخ الطبرسيّ . ثمّ يقول :

وقال شيخ الطائفة الطوسيّ قدّس سرّه في محكيّ تبيانه : أمّا الكلام في زيادته ونقصانه . يعني القرآن . فممّا لا يليق به ، لأنّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها . والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه ، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا ؛ كما نصره المرتضى قُدّس سرّه . وهو الظاهر من الروايات ، (94) غير أنّه رويت روايات كثيرة من جهة العامّة (95)
(96)

والخاصّة بنقصان كثير من آي القرآن ، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع لكن طريقها الآحاد التي لا توجب علماً . فالأولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها ، لأنّه يمكن تأويلها .

ولو صحّت لما كان ذلك طعناً على ما هو موجود بين الدفّتين ، فإنّ ذلك معلوم صحّته لا يعترضه أحد من الأُمّة ولا يدفعه . وروايانتا متناصرة بالبحث على قراءته والتمسّك بما فيه وردّ ما يرد من اختلاف الأخبار في الفروع إليه وعرضها عليه . فما وافقه عمل عليه ، وما يخالفه يجتنب ولم يلتفت إليه .

وقد وردت عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم رواية لا يدفعها أحد أنّه قال : إنّي مُخَلّفٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ إنْ تَمَسّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلّوا : كِتَابَ اللّهِ وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي ، وَإِنّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتّى يَرِدَا عَلَيّ الحَوْضَ .

وهذا يدلّ على أنّه موجود في كلّ عصر ، لأنّه لا يجوز أن يأمر الأُمّة بالتمسّك بما لا يقدر على التمسّك به ، كما أنّ أهل البيت ومن يجب اتّباع قوله حاصل في كلّ وقت . وإذا كان الموجود بيننا مجمعاً على صحّته فينبغي أن يتشاغل بتفسيره وبيان معانيه وترك ما سواه .

ويواصل الفقيه المحقّق الآشتيانيّ هذا الموضوع ، إلى أن يقول :

ولنختم الكلام في المسألة بذكر السورة التي حكاها صاحب كتاب «دبستان المذاهب» بعد ذكر جملة من عقائد الشيعة عن بعض علماء الشيعة عند ذكر مطاعن الثالث حيث إنّه أحرق المصاحف وأتلف السور التي كانت في فضل أمير المؤمنين وأولاده الطاهرين عليهم السلام .

قال : فإنّ ما ذكروه من الكلمات الساقطة أو المحرّفة كثيرة مذكورة في كثير من كتب علماء الشيعة

. والسورة : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَن الرَّحِيمِ . يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِالنّورَينِ أَنْزَلْنَاهُمَا يَتْلُوَانِ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُحَذّرَانِكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ .

ويذكر هنا جملاً وألفاظاً على هذا النحو . وهي تشغل قرابة صفحتين من القطع الوزيريّ ، وآخرها : وَعَلَى الّذِينَ سَلَكُوا مَسْلَكَهُمْ مِنّي رَحْمَةٌ وَهُمْ فِي الغُرُفَاتِ آمِنُونَ ، وَالحَمْدُ لِلّهِ رَبّ العَالَمِينَ .

هذه السورة وإن لم أقف عليها من غير الكتاب المذكور ، ولكن ظاهرها أنّه أخذها من كتب الشيعة . نعم ، عن الشيخ محمّد بن عليّ بن شهرآشوب المازندرانيّ المعروف في كتاب «المثالب» أنّهم أسقطوا من القرآن تمام سورة الولاية . ولا يبعد إرادة هذه السورة .

ولكنّك خبير بأنّها ليست من القرآن المنزل إعجازاً قطعاً ؛ إذ يقدر كلّ عارف بلغة العرب أن يأتي بمثلها ، مع أنّه قال سبحانه : لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسِ وَالْجِنّ . الآية . (97)

وذهب الشيخ المحقّق موسى بن جعفر بن أحمد التبريزيّ في كتاب «أوثق الوسائل في شرح الرسائل» إلى ما ذهب إليه المحقّق الآشتيانيّ تحقيقاً وتفصيلاً ، عند شرح تلك الفقرة من عبارة الشيخ الأنصاريّ : ثُمّ إنّ وُقُوعَ التّحرِيفِ فِي القُرْآنِ عَلَى القَوْلِ بِهِ ... إلى آخره ، والمختار من كلامه عدم التحريف زيادةً أو نقيصةً أو تغييراً . (98)

وأمّا كتاب «دبستان المذاهب» المارّ ذكره في شرح الرسائل ، والواردة فيه سورة ساقطة من كتاب الله ، فهو كتاب مجهول ، وصاحبه مغمور لم يرد اسمه بين العلماء المشهورين .

ولابدّ لنا من أن نعرض ترجمة لمؤلّفه نقلاً عن العالم الكبير الشيخ آغا بزرك الطهرانيّ قدّس سرّه ، ثمّ نورد موضوعات من كتابه نفسه دليلاً على ما نقول ، وذلك لكي تتكشف هويّة هذا الكتاب المجهول ، ويظهر عدم وثوق وثائقه ، ومنها نقل السورة الساقطة .

يقول المرحوم الشيخ آغا بزرك قدّس سرّه : «دبستان المذاهب» أو «دبستان» في الملل والنحل ، فارسيّ . طُبع في بومباي سنة 1262 مرتّب على اثني عشر تعليماً . إلى أن يقول :

وبما أنّه لم يذكر المؤلّف اسمه فيه ، اختلف في مؤلّفه كما ذكره السيّد محمّد علي داعي الإسلام في أوّل «فرهنك نظام» . فحكى عن سرجان ملكم في «تاريخ إيران» أنّ اسم المؤلّف محسن الكشميريّ المتخلّص في شعره ب فاني . وحكى عن مؤلّف «مآثر الأُمراء» أنّ اسم المؤلّف ذو الفقار علي . وحكى عن هامش نسخة كتابتها سنة 1260 أنّه مير ذو الفقار علي الحسينيّ المتخلّص ب هوشيار .

واختار هو أنّه لبعض السيّاح في أواسط القرن الحادي عشر أدرك كثيراً من الدراويش بالهند ، وحكى عنهم الغثّ والسمين في كتابه هذا .

ويقول المرحوم العلّامة الطهرانيّ قدّس سرّه : ويُحكى عن بعض المستشرقين أنّ في مكتبة بروكسل نسخة «دبستان المذاهب» تأليف محمّد فاني . وذكر فيه أنّه ورد خراسان سنة 1056 ، ورأى هناك محمّد قُلي خان المعتقد بنبوّة مسيلمة الكذّاب .

وكما أنّه أخفى المؤلّف اسمه ، كذلك تعمّد في إخفاء مذهبه لئلّا يحمل كلامه على التعصّب . فقد قال في آخر الكتاب ما معناه : إنّ بعض الأعزّة قال لي : إنّ السيّد المرتضى الرازيّ ألّف «تبصرة العوام» في بيان العقائد والمذاهب ، لكن يظهر منه أنّه أخذ بجانب وأيّد ذلك الجانب ، وبذلك يتّهم

القائل ويخفي الحقائق ، مع أنّه قد أحدث بعض عقائد أُخر بعده ولابدّ من بيانها . فلذا أجبته بهذا التأليف وما أتيتُ فيه إلّا ما أثبته أهل الفرق في كتبهم أو حدّثوه لي بأقوالهم مع مراعاة التعبير عن كلّ واحدٍ منهم بعين عباراتهم وعين ما يذكرون به أنفسهم في كتبهم ، لكي لا تخفى الحقائق ، ولا يحمل على التعصّب والأخذ بجانب .

قال المرحوم العلّامة الطهرانيّ قُدّس سرّه : لكن يستفاد من أطراف كلماته وترتيب مطالبه وبيان أدلّة الأقاويل أنّ الحقّ عنده مذهب الإماميّة . فإنّه في أوّل التعليم السادس المتعلّق بالملل الإسلاميّة قال : فيه نظران . لأنّ أهل الإسلام على قسمين : سُنّي ، وشيعيّ . ثمّ بدأ بذكر فرق أهل السّنّة إلى آخرهم ؛ فشرع في النظر الثاني في الشيعة ، وبدأ بالاثني عشريّة منهم وذكر عقائدهم .

قال : وسمعت من علماء الشيعة أقاويلهم وأدركت منهم في لاهور في سنة 1503 المولى محمّد معصوم ، والمولى محمّد مؤمن ، والمولى إبراهيم المتعصّب في التشيّع . وذكر في وجه تعصّبه أنّه رأى الأئمّة في المنام ، فأمروه باعتناق الإسلام واتّباع الأئمّة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام . وذكر أنّ المروّج للشيعة الأخباريّة في عصره كان المولى محمّد أمين الاسترابادي . ونقل جملة من كلماته في كتبه : «الفوائد المدنيّة» ، «دانشنامه شاهي» ، وغيرهما . وقال المرحوم صاحب «الذريعة» بعد بيان مذاهب الإسماعيليّة عنه :

وبالجملة ، لا شكّ في أنّ المؤلّف من شعراء أواسط القرن الحادي عشر الذين استوفى جُلّهم النصر آباديّ في تذكرته . ولم يذكر فيهم من ينطبق عليه أحد المحتملات التي ذكرناها أوّلاً إلّا الفاني الكشميريّ الذي نقل عنه شعره في ص . 447

فلعلّ هذا الفاني هو المؤلّف ، وكان اسمه محسن كما ذكره سرجان ملكم ؛ وأنّه صُحّف بمحمّد في نسخة بروكسل أو بالعكس . وأمّا ذو الفقار المتخلّص [وهو الذي يختار اسماً مستعاراً له . ويشيع ذلك بين الشعراء غالباً] بمؤبّد أو هوشيار ، فلم نجد له أثراً . أوّله :

اى نام تو سر دفتر اطفال دبستان

ياد تو به بالغ خردان شمع شبستان (99)

وأمّا ما ذكر في ذيل «كشف الظّنون» ص 442 أنّه تأليف مؤبّد شاه المهتدي ، صنّفه لأكبر شاه المتوفّى سنة 1014 ، فلا وجه له ، لأنّه يذكر فيه قصصاً عن سنوات 1044 إلى 1063 ، منها أنّه قال : رأيت في سنة 1053 مرتاضاً يمدح إيران ولكنّه يسبّ ملكها شاه عبّاس بن خدابنده ويقول : إنّه يأخذ كلّ ولد أو بنت جميل غصباً . (100)

هذا ما يتعلّق بهويّة كتاب «دبستان المذاهب» والاختلاف في جهل مؤلّفه . أمّا الكتاب نفسه ، فإنّا نذكر هنا بعض موضوعاته في حقل التشيّع تحقيقاً لهدفنا في تعريف صاحبه مذهبيّاً :

في ذكر المذهب الجعفريّ : أذكر ما سمعته عن المولى محمّد معصوم ، والمولى محمّد مؤمن توني ، والمولى إبراهيم الذين كانوا في لاهور سنة 1053 ، وجماعة آخرين غيرهم ... إلى أن قال :

وقال بعضهم : أحرق عثمان المصاحف ، وأسقط بعض السّور النازلة في فضل عليّ وآله ، ومن

هذه السور (وذكر هنا السورة التي نقلها المحقّق الآشتيانيّ قدّس سرّه في كتاب «بحر الفوائد» نقلاً عن الكتاب المشار إليه ، ثمّ قال :)

وأصبح المولى محمّد أمين الاسترابادي هو المروّج للطريقة الأخباريّة في هذا العصر . وقيل عنه : إنّه توجّه إلى مكّة المعظّمة بعد تحصيل العلوم العقليّة والنقليّة ، وأدرك هذا الأمر في أعقاب مقابلة الحديث وصنّف كتاب «الفوائد المدنيّة» ، وذكر في «دانشنامه قطب شاهي» الذي ألّفه لمحمّد قلي قطب شاه الذي كانت له حكومة شبيهة بحكومة الإسكندر قائلاً : اعلم أنّ المطلب الأعلى والمقصد الأقصى معرفة خصائص المبدأ والمعاد ... إلى أن قال :

افترق الأفاضل في تحصيل هذا المقام فرقاً : ففرقة ترى أنّ تحصيله يتمّ بالفكر والنظر ؛ والتزم جماعة منها بعدم مخالفة أصحاب الوحي ، ويقال لهم : المتكلّمون . لذلك أسّسوا علم الكلام من وحي الأفكار العقليّة ، وأطالوا الكلام في كلام ربّ العزّة . وجماعة أُخرى لم تلتزم ، ويقال لهم : الحكماء المشّاؤون . لذلك كانوا في البداية يحذون حذو أرسطو . وعندما أصبح أرسطو وزيراً للإسكندر ، وكان يختلف إلى مقرّ الحكومة وأخذوا منه العلم .

وفرقة أُخرى تذهب إلى أنّ تحصيله يتحقّق عبر الرياضات . والتزم جماعة منها بعدم مخالفة أصحاب الوحي ، ويقال لهم : الصوفيّة المتشرّعون . ولم تلتزم جماعة أُخرى بذلك ، ويقال لهم : الحكماء الإشراقيّون . وكان أفلاطون أُستاذ أرسطو يتعلّم ويعلّم عن طريق الرياضات .

وفرقة ثالثة تعتقد أنّ تحصيل هذا المقام يتيسّر من خلال كلام المعصومين . وألزموا أنفسهم بالتمسّك بأحاديث المعصومين في كلّ مسألة يمكن أن يخطأ فيها العقل عادةً . ويُدعى هؤلاء : الأخباريّين .

وكان أصحاب الأئمّة عليهم السلام جميعهم قد حذوا حذوهم (حذو الأخباريّين) . ونُقِل أنّ الأئمّة عليهم السلام نهوهم عن علم الكلام ، وعلم أُصول الفقه المدوّن من وحي العقل ؛ وكذلك نهوهم عن علم الفقه المدوّن من وحي الاستنباطات الظنّيّة ، لأنّ العاصم من الخطأ يقتصر على التمسّك بكلام أهل العصمة .

ولهذا وقعت اختلافات وتناقضات كثيرة في العلوم الثلاثة . كما أنّ المشاهَد والمعلوم هو أنّ النقيضين ليسا على حقّ ، إذ إنّ أحدهما لابدّ أن يكون على باطل . وقد علّم الأئمّة عليهم السلام أصحابهم علم الكلام ، وعلم أُصول الفقه ، وعلم الفقه . وتختلف هذه العلوم الثلاثة في كثير من المسائل عن العلوم التي دوّنها العامّة . وقال أهل البيت عليهم السلام : ما كان من حقّ في العلوم الثلاثة للعامّة ، فقد وصلهم مِنّا . وما كان من باطل ، فقد صدر عن أذهانهم .

وكانت طريقة الأخباريّين شائعة في أواخر الغيبة الصغرى ، ودامت ثلاثة وسبعين أو أربعة وسبعين عاماً حسب اختلاف الروايات . وقام أصحاب الأئمّة عليهم السلام بتدوين العلوم الثلاثة المذكورة في الكتب بعد أن أخذوها من أئمّتهم عليهم السلام ، لكي يرجع إليها الشيعة في عقائدهم وأعمالهم بأمر أئمّتهم في عصر الغيبة الكبرى . وانتهت تلك الكتب إلى المتأخّرين عن طريق التواتر .

ويشتمل كتاب «الكافي» الذي ألّفه ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكُلينيّ قدّس سرّه على العلوم الثلاثة المشار إليها .

ولمّا ظهر محمّد بن أحمد الجُنيد العامل بالقياس ، وحسن بن حسين بن أبي عقيل المعالي المتكلّم وتفقّها ، كان التعليم في المدارس والمساجد يجري على مذهب العامّة . وقد طالعا كتبهم في الكلام والأُصول لفقرهما التامّ في علمي الأُصول ، والكلام المنقولين عن الأئمّة . ووافقاهم في بعض مباحث الكلام والأُصول ، واختارا منهجاً هجيناً من مذهب الأخباريّين ، ومذهب العامّة ، ووضعا أساس الاجتهاد على ذلك .

وجاء بعدهما الشيخ المفيد رحمه الله أي : الشيخ أبو جعفر فوافقهما غفلةً منه وحُسنَ ظنّ بهما . وسلك في الكلام والأُصول مذهباً يجمع بين مذهب العامّة ، والأخباريّين ، والأُصوليّين . فانقسم علماء الإماميّة إلى أخباريّين وأُصوليّين ، كما ذكر ذلك الشيخ جمال الدين بن المطهّر المعروف بالعلّامة الحلّيّ في بحث خبر الواحد من «النهاية» . وقد صُرّح بذلك أيضاً في آخر «شرح المواقف» ، وأوائل كتاب «الملل والنّحل» .

ولمّا كان الشيخ المفيد أُستاذَ السيّد المرتضى علم الهُدى ، وشيخ الطائفة الطوسيّ ، فقد انتشر ذلك المذهب بين علماء الإماميّة ، حتّى وصل الدور إلى علّامة المشارق والمغارب العلّامة الحلّيّ . ولمّا كان العلّامة الحلّيّ أكثر تبحّراً من ابن الجنيد ، وابن أبي عقيل ، والشيخ المفيد ، فقد استطاع أن يوسّع دائرة المنهج الهجين في الكتب الكلاميّة والأُصوليّة ، وأرسى دعائم الاجتهادات الفقهيّة على أساسه . ولمّا كانت أحاديث العامّة خالية من القرائن في باب خبر الواحد ، فإنّه قسّم أحاديث كتبه وكتب الطائفة المحقّة (الشيعة) إلى أربعة أقسام مشهورة غفلة منه عن ذلك . مع أنّ عَلَم الهُدى ، وشيخ الطائفة ، وثقة الإسلام ، وشيخنا الصدوق محمّد بن بابويه القمّيّ ، وغيرهم نصّوا على أنّ الطائفة المحقّة أجمعت على صحّتها .

ثمّ جاء بعده الشيخ محمّد مكّي الشهير بالشهيد الأوّل فاقتدى بمنهجه ووضع صرح تصانيفه على أساسه . وأعقبه سلطان المدقّقين الشيخ علي رحمه الله فتأسّى به . وكذلك احتذى به العالم الربّانيّ الشهيد الثاني الشيخ زين الدين العامليّ رحمه الله .

وهكذا تواترت العصور حتّى وصل الدور إلى أعلم العلماء المتأخّرين في علم الحديث وعلم الرجال وأورعهم أُستاذ الجميع الميرزا محمّد الاستراباديّ نوّر الله مرقده الشريف . وقد علّمني علوم الحديث جميعها وأشار علَيّ قائلاً : أحي مذهب الأخباريّين ، وادفع الشّبهات التي تعارضه . ولقد دار في خلدي ذلك ، لكنّ ربّ العزّة شاء أن يُجريه على قلمك .

وبعد أن أخذتُ العلوم المتعارفة كلّها من أعاظم العلماء ، أقمتُ في المدينة المنوّرة عددَ سنين أُفكّر ، وأتضرّع إلى الله تعالى ، وأتوسّل بأرواح المعصومين المقدّسة . وأُعيد النظر في أحاديث العامّة وكتبهم ، وهم مخالفو الإماميّة ، وأيضاً في كتب الخاصّة ، وهم الإماميّة ، وذلك بتأمّل وتعمّق تامّين . إلى أن امتثلتُ أمر أُستاذي فألّفتُ «الفوائد المدنيّة» بتوفيق الله تعالى ، وبركات سيّد المرسلين والأئمّة الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين . وعرضتُه عليه فاستحسن تأليفه وأثنى علَيّ رحمه الله .

ثمّ تحدّث مؤلّف «دبستان المذاهب» قليلاً عن النوّاب الأربعة وواجبات الشيعة في عصر الغيبة . وقال بعد ذلك : من الجدير ذكره أنّ الحديث ينقسم عند الشيعة الإماميّة الأُصوليّة إلى أربعة أقسام هي : الصحيح ، والحسن ، والموثّق ، والضعيف .

وتوجّه المولى محمّد أمين إلى مكّة المعظّمة بعد تحصيل العلوم العقليّة والنقليّة والشرعيّة . وأعلن أنّ الاجتهاد لم يكن مألوفاً عند قدماء الشيعة . وأنّي أكتب ما سمعته عن أُمناء أسراره . ومن استزاد ، فله الرجوع إلى «الفوائد المدنيّة» .

ونقل المؤلّف هنا بعض المطالب عن المولى محمّد أمين الاستراباديّ ، إلى أن بلغ قوله : فالمذهب الصحيح هو ما كان عليه السلف الصالح . وهو مذهب الأخباريّين الذين عرفوا بهذا الاسم لاعتمادهم على الأخبار وعملهم بالأحاديث . وإنّي أكتب ما سمعته عن أُمناء هذا المذهب ، وأحدهم محمّد رضا القزوينيّ . وإنّما يسمّونهم بالأخباريّين إذ يستندون إلى الأخبار ولا يجتهدون .

وخاطب الملّا محمّد أمين المجتهدين المتأخّرين قائلاً : أنتم ترون أنّ السلف لم يتبنّوا الاجتهاد . وإنّما كان مذهبهم أيّام النبيّ صلّى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام هو مذهب الأخباريّين . فحسبنا ذلك دليلاً ، إذ إنّ طريقنا طريق متواصل . فما هو دليلكم على جواز الاجتهاد ؟ وقولوا لنا : بكلام أيّ معصوم سلكتم هذا الطريق ؟! فلم يأت نبيّ بدينٍ بعد محمّد صلّى الله عليه وآله . وكذلك لم يرد في كتاب الله وأحاديث النبيّ والأئمّة أنّ الناقلين يعملون بالأخبار ويجتهدون بعد غيبة الإمام .

فأصبح واضحاً بكلّ تأكيد أنّكم خلطتم أُصولكم بأُصول أهل السّنّة والجماعة . وأنّ مذهبكم مثل (السكنجبين) [101] لا هو شهدٌ ولا هو خَلّ ؛ وأنّكم لا من السّنّة ولا من الشيعة ! ووجه اجتهاد المتأخّرين أنّهم عندما اشتدّت التقيّة ، أقبلوا على كتب المخالفين لأخذ العلم منها . فرسخت تلك الأُمور في قلوبكم . فأطرحوا من كتبهم ما كان مخزياً ، ومزجوا بعضه بمذهبهم .

ويفصّل المولى محمّد أمين الموضوع هنا أيضاً ، إلى أن يقول : وممّا ينبغي أن يُذكر هو أنّ المجتهد يجب أن يعمل بظنّه ، والظنّ شبهة . وتعرف الشّبهة بهذا الاسم لالتباس الحقّ فيها بالباطل . ويواصل المذهب الأخباريّ طريقه بلا لِمَ ولَا نُسَلّم . أي : بلا مِرَاءٍ غَبيّ أحمق ، إذ إنّ كلّ ما يُسمع من الإمام ، فهو دليل قطعيّ . فالعمل بالمذهب الأخباريّ طريق قطعيّ . وشتّان ما بين القطعيّ والظنّيّ ! وقال المتأخّرون من الشيعة : يكون الإنسان مجتهداً إذا عمل بظنّه ، وعلى الناس إطاعة ظنّه . ولم يكن هذا مسلك القدماء فالعمل بالاجتهاد سهو وخطأ . [102]

أجل ، يمكننا أن نستنبط تشيّعَ مؤلّف «دبستان المذاهب» بل مسلكه الأخباريّ من مواضع عديدة في كتابه كما يتبيّن ذلك من عباراته ومطالبه التي نقلناها نفسها هنا ، وهذا هو ما نبّه عليه المرحوم العلّامة الطهرانيّ رحمه الله أيضاً .

يضاف إلى ذلك ، وكما حكى عنه المرحوم صاحب «الذريعة» فإنّ كتابه لمّا كان يدور حول العقائد والملل والنّحل ، فقد عدل عن منهج السيّد مرتضى الرازيّ . مؤلّف كتاب «تبصرة العوامّ» الذي دعمه وانحاز إليه دينيّاً خطأً . وصنّف هذا الكتاب ليظلّ بعيداً عن دعم فئة أو مذهب معيّن ، ويصبح متحقّقاً بالحقّ .

والأنكى من ذلك كلّه أنّه عدّ المولى محمّد أمين الاستراباديّ مروّج التشيّع على الإطلاق في عصره ، وكأنّ الأُصوليّين . عنده . لا مسلمون ولا شيعة ، إذ لم يذكر اسماً لمروّج مذهبهم يومئذٍ .

ولم يذكر أساطين الشيعة الأُصوليّين آنذاك كالميرداماد ، والشيخ البهائيّ ، والمجلسيّ الأوّل ، والمحقّق الكركيّ عبد العالي صاحب كتاب «جامع المقاصد» ، وأمثال هؤلاء الأعلام والأساطين . فهل نتصوّر تحيّزاً أكثر من هذا ؟

وإذا تغاضينا عن ذلك برمّته فإنّ جميع الاشكالات التي حكاها على لسان الأخباريّين ضدّ الأُصوليّين ، قد أجاب عنها هؤلاء جواباً محكماً دقيقاً ، وبرهنوا على صحّة مذهبهم ؛ إذ إنّ مذهبهم هو مذهب أهل البيت عليهم السلام . وهم الذين يرون أنّ للعقل قيمته . أمّا الأخباريّون فإنّهم يُسقطون العقل مقبلين على التعبّد بالأخبار دون ملاحظة سندها وصحّتها . فهل يمكن أن يكون هذا غير نَعَم ونُسَلّم بحمقٍ وغباء حقّاً ؟

إنّ الأخباريّين لا ينظرون إلى متن الخبر ، هل هو يغاير العلم ، أو يناقض الواقع ، أو يباين حكم العقل ؟ فهم لا ينظرون إلى هذه الجوانب أبداً ، وإنّما يكتفون بالنظر إلى سند الحديث ، ويجتزئون به إذا كان في الأُصول الأربعة فحسب . وقد أبطل الأُصوليّون هذا الطريق ، وأوصدوا منافذه ، وأحرقوا كيانه ، وذرّوا رماده في الهواء ، حيث يقولون : نحن نميّز صحّة السند من صحّة المتن في كثير من الأوقات ولا يحكم الإسلام والقرآن المبتنيان على العلم والحقّ والأصالة بالباطل ولو تعبّداً . وكان الرسول هو العقل الأوّل في العالم ، وأئمّة الشيعة هم عقول العالم الرفيعة الأُولى ؛ فلا تعبّد أعمى حينئذٍ في الشريعة . فما هو موجود إنّما هو نور ، وحقّ وأصالة ، وحقيقة . وإنّنا نعمل بالأخبار المتواترة أو المستفيضة أو المحفوفة بقرائن قطعيّة . ونعمل بأخبار الآحاد الثابتة حجّيّتها بالقطع واليقين ، لا بكلّ خبر مقطوع أو مرسل في الكتاب الفلانيّ ، مع كثرة الأخبار المنحولة الموضوعة المدسوسة المبثوثة في هذه الكتب .

إنّ المجتهد لا يعمل بالظنّ إلّا أن ينتهي إلى اليقين في طريق الوصول إلى الحقّ . وإنّ قولهم : ظَنّيَةُ الطّرِيقِ لَا يُنَافِي قَطْعِيّةَ الحُكْمِ يرتبط بهذا الموضوع.

ونحن لا ننوي هنا عدّ أخطاء الأخباريّين واحداً بعد الآخر . فقد تصدّى لهم المرحوم الآغا محمّد باقر البهبهانيّ ، وتلامذته من بعده ، وتلامذتهم الذين أعقبوهم ، ومنهم أفضل المحقّقين الشيخ مرتضى الأنصاريّ في كتاب «الرسائل» . فقد ذكر هذا العَلَم المسائل الخلافيّة بين الأُصوليّين والأخباريّين ودرسها دراسة عميقة . ونحمد الله تعالى إذ كَسَد سوق الأخباريّين في عصرنا هذا .

ولولا هؤلاء الأعلام لتقدّم الأخباريّون في عملهم وساقوا العالم الإسلاميّ نحو الجهل والعمى من خلال هذه العبارات الساذجة الخدّاعة : اتّباع العقل اتّباع العامّة . و : الاقتداء بأهل البيت هو التّسليم لأوامرهم بلا مِراء .

و : أليس الرجوع إلى العقل مذهب العامّة ؟ و : كُلّ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ هَذَا البَيْتِ فَهُوَ بَاطِلٌ . وأمثالها . ولولا أُولئك العلماء لرسم الأخباريّون شبحاً مظلماً غامضاً للمستقبل عبر مناوءة الحكمة والعرفان ، وبعامّة مناوءة العلوم العقليّة جميعها .

وقد انتشر المذهب الأخباريّ منذ عصر المولى محمّد أمين الاسترابادي إلى أن لمسنا آثاره عند الشيخ أحمد الأحسائيّ وأتباعه . ورأينا علومهم ومعارفهم التي ينبغي أن نسمّيها سدّ العلوم والمعارف حقّاً . وهكذا تعاقبت الأيّام حتّى نهض الشيخ المجدّد ومحيي المذهب سماحة الآغا محمّد باقر المعروف بالوحيد البهبهانيّ ، فنسف بنيانهم من القواعد عبر مدرسته الأُصوليّة المستقيمة الرصينة . واستبان أنّ الشيخ المفيد ، والسيّد المرتضى عَلَم الهُدى ، والعلّامة الحلّيّ ، وأشباههم لم يركنوا إلى الأُصول غفلةً ، بل جنحوا إليها ونظروا فيها بوعي وبصيرة وإمعان .

أجل ، إنّ قصدنا من هذا الكلام هو أن نعرف أنّ مؤلّف كتاب «دبستان المذاهب» أخباريّ محض ، مع أنّه مجهول ، ولا يمكن الحكم على شخصٍ معيّن بنفسه . وقد ذكر في كتابه سورة منحولة موضوعة هي سورة الولاية ، زاعماً أنّها ساقطة من القرآن ، معرّفاً الشيعة من خلالها .

وكلّ من ينظر في هذه السورة ، يعلم بأدنى تأمّل أنّها موضوعة مفتراة . وشتّان ما بين القرآن الحكيم العزيز والفرقان المجيد المعجز ، وبين هذه السورة المبتذلة التي يستطيع كلّ إنسان عارف باللغة العربيّة أن يأتي بمثلها كما قال الآشتيانيّ !

ومن الثابت أنّ هذه السورة وضعها بعض الأخباريّين الذين تظاهروا بأنّهم أحرص على المذهب من غيرهم وينطبق عليهم المثل القائل : مَلَكِيّ أكثر من الملِك ، وأنّهم تحمّسوا للذبّ عن سيّدنا ومولانا أمير المؤمنين عليه السلام وبيان مثالب اعدائه . وقد افتروا هذه السورة ونسبوها إلى الكلام الإلهيّ والعياذ بالله .

ولهذا رأينا في كلام الآشتيانيّ أنّها لم تُلحَظ في كتاب آخر غير «دبستان المذاهب» . وقد أشار ابن شهر آشوب إلى سورة الولاية الساقطة .

وما جاء في كتاب «دبستان المذاهب» من آراء ، جاء في كتاب «فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب» أيضاً . وهذا الكتاب للمحدّث النوريّ صاحب كتاب «مستدرك الوسائل» الذي يعدّ من الكتب المفيدة ، وبخاصّة خاتمته الحاوية مباحث بكراً جديدة . على الرغم من وجود الإشكال في كثير من مواضعه . فقد ألّف المحدّث النوريّ كتابه المذكور في تحريف القرآن . وأراد إثبات التحريف من حيث النقص فحسب ، لا من حيث التغيير والزيادة .

ولقد استعرتُ الكتاب المذكور من أُستاذي في الحديث والرجال والدراية سماحة العلّامة الشيخ آغا بزرك الطهرانيّ قدّس سرّه أيّام إقامتي في النجف الأشرف لطلب العلم . وطالعتُه من البداية إلى النهاية مع رسالة مثبّتة في بدايته بخطّه الشريف ، وكان المرحوم النوريّ قدّس سرّه قد كتبها تحت عنوان : «ردّ كشف الارتياب» . وقال المرحوم العلّامة الطهرانيّ : قال أُستاذنا النوريّ قدّس سرّه : لا أرضى عمّن يطالع «فصل الخطاب» ، ويترك النظر إلى هذه الرسالة .

وعلى كلّ تقدير فقد أراد المرحوم المحدّث النوريّ أن يثبت النقص في كتاب الله المنزل بستّة أدلّة . ويدحض وجود الزيادة والتغيير فيه ولو بكلمة واحدة . وكتابه ضخم جمع فيه أحاديث العامّة والخاصّة الواردة في هذا المقام : ولم يدّخر وسعاً في جمع الأحاديث والروايات . وعندما عدتُ من النجف الأشرف وحدّثتُ أُستاذي آية الله العلّامة الطباطبائيّ قدّس سرّه بخصائص الكتاب ، ومطالعتي إيّاه ،

وكثرة الروايات الواردة فيه ، قال : كُلّمَا كَثُرَتْ فِيهِ الرّوَايَاتُ ازْدَادَ بُعْداً عَنِ الوَاقِعِ .

فهذه الروايات الكثيرة ينبغي أن تُأوّل ، وإذا كانت غير قابلة للتأويل فهي مرفوضة بلا تأمّل . وكانت الأجزاء الثلاثة الأُولى فقط من تفسير «الميزان» مطبوعة يومئذٍ . فوعد العلّامة أنّه سيتحدّث في المستقبل في الموضع المناسب عن عدم تحريف القرآن حديثاً وافياً حتّى لو كان نقصاً . ووفى بوعده إذ رأينا في صفحات متقدّمة كيف فنّد أدلّة القائلين بالتحريف من خلال منطق قويّ وأثبت أنّ هذا القرآن الذي بأيدينا هو نفسه كتاب الله المنزل من السماء ، بلا تغيير .

وحدّثتُه ذات يوم بموضوع آخر يماثل الموضوع المتقدّم وقلتُ له : إنّ الشيخ محمّد تقي المحدّث الشوشتريّ صاحب كتاب «قاموس الرجال» ألّف كتاباً في إثبات سهو الأئمّة عليهم السلام وخطأهم .

فقال على الفور : ليس لهذا الضرب من الكتب قيمة علميّة . فالإمام لا يخطأ.

قلتُ : جمع فيه أخباراً بعضها صحيحة السند .

قال : كيفما كانت فهي مرفوضة . إنّ الإمام لا يخطأ .

وكان المرحوم النوريّ كمؤلّف كتاب «الأخبار الدخيلة» ذا اتّجاه أخباريّ ، ولم يألُ جهداً في الردّ على الكلام المعقول والحكمة والعرفان بأيّ وجه كان .

ولقد تردّى في الهاوية التي سقط فيها صاحب كتاب «دبستان المذاهب» ، حيث أقحما نفسيهما في بحث وتنقيح وجرح وتعديل أُمور تفوق مستواهم علميّاً ، فلهذا يلاحظ أنّ هؤلاء الأخباريّين . الذين وضعوا أساس اجتهادهم وتحقيقاتهم وآرائهم على التعبّد بظاهر الأخبار دون تعمّق في المعنى . كم يشكّلون ضرراً على الإسلام وعلى المطالِع لآثارهم ! ولقد أثبت المرحوم النوريّ في كتابه الذي ألّفه في ترجمة سلمان الفارسيّ أفضليّة سلمان على أبي الفضل العبّاس عليه السلام !

إنّنا لا ننوي هنا الحديث عن هذه الأُمور ، كما أنّ وقتنا لا يسمح لنا أنّ ننتقد آراء البعض ؛ بَيدَ أنّي أكتفي بالقول : إنّ مؤلّف كتاب «فصل الخطاب» . المضرّ الذي لا قيمة علميّة له ، والذي لا يتفق مع آراء أساطين المذهب كالشيخ الصدوق ، والسيّد المرتضى ، وشيخ الطائفة الحقّة المحقّة ، وأمثالهم . هو نفسه مؤلّف الكتاب الذي يتحدّث فيه عن سلمان الفارسيّ ويثبت أفضليّته على قمر بني هاشم .

ألم يكن هناك من يقول لهؤلاء السطحيّين : مَن الذي أجلسكم مجلس الإخلاص والخلوص والولاية والشرف والإمامة ، والجرح والتعديل ، والجنّة والنار لتقضوا بأنّ مقام قمر بني هاشم دون مقام سلمان ، وهو الذي يجب أن يتشرّف آلاف مثل سلمان بخدمة ضريحه وزوّاره ، وتنظيف صحنه وأروقته ؟! إنّ كتاب «فصل الخطاب» لا شأن له عند علماء الشيعة . وإنّه ليحوي آراء امرئ ناكبٍ عن الصراط . وما أكثر المعترضين عليه من المسلمين والشيعة الذين وجّهوا إليه اعتراضاتهم ولم يُحر جواباً .

وعندما كنتُ أُطالع هذا الكتاب فيالنجف الأشرف ذات يوم ، زارني أحد العلماء الباحثين (103) آنذاك ، فقال لي : ما هذا الكتاب الذي تطالعه ؟!

قلتُ : «فصل الخطاب» للمرحوم المحدّث النوريّ .

قال : دعه . ولا تضيّع وقتك في مثل هذه الموضوعات ! وحينما ألّف المرحوم النوريّ هذا الكتاب ،

كتب شيخ الإسلام في مصر رسالة إلى المرحوم المجدّد آية الله العظمى الشيرازيّ قدّس سرّه طلب منه فيها قطع يده !

قلتُ : من الضروريّ للطالب الذي يروم الاجتهاد أن يطّلع على مضامين هذه الكتب . واليوم هو يوم الخميس ، ويوم عطلة . وأنت تعلم أنّي لا أمضي أوقات دراستي في غير العلوم الحوزويّة .

قال : أجل ! لا إشكال في ذلك إذاً .

لقد كان سماحة الأُستاذ الشيخ آغا بزرك قدّس سرّه رجلاً عظيم التقوى ، أخلاقيّاً ، مهذّباً . ذا خلق حسن ، ووجه بشوش ، ونفس كريمة . ولم يرض لأحدٍ قطّ أن يتجرّأ على أُستاذه المرحوم المحدّث الميرزا حسين النوريّ نجل المرحوم الشيخ محمّد تقيّ النوريّ . صاحب كتاب «فصل الخطاب» ، وكان يدافع عنه بكلّ تواضع وخلق رفيع قائلاً : إنّ ما يثار ضدّه يتعلّق بكلّ ألوان التحريف ، بَيدَ أنّ ساحته بريئة من هذه التهمة ، إذ إنّه تحدّث في «فصل الخطاب» عن وجود نقصٍ فيه فقط ، ودحض وجود تحريفات أُخرى كالتغيير والتبديل والزيادة ، وكان يرى أنّ القرآن منزّه عن هذه التغييرات إجماعاً .

وقال في كتاب «الذريعة» فيما يخصّ الكتاب المذكور :

«الفصل الخطاب في تحريف الكتاب» لشيخنا الحاج ميرزا حسين النوريّ الطبرستانيّ ابن المولى محمّد تقي بن الميرزا عليّ محمّد النوريّ المولود في يالو من قرى نور طبرستان في 1254 المتوفّى في العشرين بعد الألف والثلاثمائة ، ليلة الأربعاء لثلاث بقين من جمادى الآخرة . ودُفن في يومه بالإيوان الثالث عن يمين الداخل من باب القبلة إلى الصحن المرتضويّ .

أثبت فيه عدم التحريف بالزيادة والتغيير والتبديل وغيرها ، ممّا تحقّق ووقع في غير القرآن ، ولو بكلمة واحدة ، لا نعلم مكانها ، واختار في خصوص ماعدا آيات الأحكام وقوع تنقيص عن الجامعين ، بحيث لا نعلم عين المنقوص المذخور عند أهله ، بل يعلم إجمالاً من الأخبار التي ذكرها في الكتاب مفصّلاً ، ثبوت النقص فقط .

وردّ عليه الشيخ محمود الطهرانيّ الشهير بالمعرّب ، برسالةٍ سمّاها «كشف الارتياب عن تحريف الكتاب» . فلمّا بلغ ذلك الشيخ النوريّ كتب رسالةً فارسيّة مفردة في الجواب عن شبهات «كشف الارتياب» كما مرّ في ج 10 ، ص . 220 وكان ذلك بعد طبع «فصل الخطاب» ونشره ، فكان شيخنا يقول : لا أرضى عمّن يطالع «فصل الخطاب» ويترك النظر إلى تلك الرسالة .

ذكر في أوّل الرسالة الجوابيّة ما معناه : أنّ الاعتراض مبنيّ على المغالطة في لفظ التحريف ، فإنّه ليس مرادي من التحريف التغيير والتبديل ، بل خصوص الإسقاط لبعض المنزل المحفوظ عند أهله . وليس مرادي من الكتاب القرآن الموجود بين الدفّتين ، فإنّه باق على الحالة التي وضع بين الدفّتين في عصر عثمان ، لم يلحقه زيادة ولا نقصان ، بل المراد الكتاب الإلهيّ المنزل .

وسمعتُ عنه شفاهاً يقول : إنّي أُثبت في هذا الكتاب أنّ هذا الموجود المجموع بين الدفّتين كذلك باق على ما كان عليه في أوّل جمعه كذلك في عصر عثمان ، ولم يطرأ عليه تغيير وتبديل كما وقع على سائر الكتب السماويّة ، فكان حريّاً بأن يسمّى «فصل الخطاب في عدم تحريف الكتاب» فتسميته بهذا الاسم الذي يحمله الناس على خلاف مرادي ، خطأ في التسمية ، لكنّي لم أُرِد ما يحملوه عليه ،

بل مرادي إسقاط بعض الوحي المنزل الإلهيّ . وإن شئت قلت اسمه «القَوْلُ الفَاصِلُ فِي إسقَاطِ بَعْضِ الوَحْي النّازِل» ... .

ومرّت الرسالة الجوابيّة في حرف الراء بعنوان «الرّد على كشف الارتياب» .

وأيّده الحاج مولى باقر الواعظ الكجوريّ الطهرانيّ بكتابه «هداية المرتاب في تحريف الكتاب» . ويأتي «كشف الحجاب والنقاب عن وجه تحريف الكتاب» للشيخ محمّد بن سليمان بن زوير السليمانيّ الخطيّ البحرانيّ ، تلميذ المولى أبي الحسن الشريف العامليّ . وأورد [الشيخ هادي] الطهرانيّ محصّل ما في «فصل الخطاب» هذا في كتابه «محجّة العلماء» المطبوع في سنة . 1318 وأن أضرب عليه أخيراً دفعاً لما يوهمه ظواهر الكلمات والعنوانات . (104)

وقال في هويّة كتاب الردّ على «فصل الخطاب» :

«كشف الارتياب في عدم تحريف الكتاب» للفقيه الشيخ محمود بن أبي القاسم الشهير بالمعرّب الطهرانيّ المتوفّى أوائل العشر الثاني بعد الثلاثمائة كتبه ردّاً على «فصل الخطاب» لشيخنا النوريّ . فلمّا عرض على الشيخ النوريّ كتب رسالة مفردة في الجواب عن شبهاته . وكان يوصي كلّ من كان عنده نسخة من «فصل الخطاب» بضمّ هذه الرسالة إليها ، حيث إنّها بمنزلة المتمّمات له ... .

ورتّب هذا الكتاب على مقدّمة وثلاث مقالات وخاتمة . وأوّل إشكالاته أنّه إذا ثبت تحريف القرآن ، يقول اليهود : فلا فرق بين كتابنا وكتابكم في عدم الاعتبار . فأجاب في الرسالة بأنّ هذا مغالطة لفظيّة حيث إنّ المراد من التحريف الواقع في الكتاب ، غير ما حملت ظاهراً للفظ ، من التغيير والتنقيص المحقّق جميعها في كتب اليهود وغيرهم ، بل المراد من تحريف الكتاب هو خصوص التنقيص عنه فقط ، وفي غير الأحكام فقط . وأمّا الزيادة فالإجماع المحصّل من جميع فرق المسلمين والاتّفاق العامّ على أنّه ما زيد في القرآن ، ولو بمقدار أقصر آية ، وعدم زيادة كلمة واحدة في القرآن لا نعلم مكانها . (105)

وقال في هويّة رسالة الردّ على «كشف الارتياب» : تأليف شيخنا النوريّ . وهي فارسيّة لم تُطبع بعد ... .

وذكر جواب النوريّ هنا مفصّلاً بأنّ هذا الكلام مغالطة لفظيّة ، كما نقلناه عنه في تعريف «فصل الخطاب» ، وتعريف «كشف الارتياب» . وقال فيآخره : لأنّه يثبت فيه من أوّله إلى آخره عدم وقوع التحريف بهذا المعنى فيه أبداً . (106) (أي : الزيادة والتغيير والتبديل) .

وقال في هويّة كتاب «محجّة العلماء» الذي ذكر فيه أخبار «فصل الخطاب» ، ثمّ ردّها : ... في أُصول الفقه في مجلّدين ... وهو تصنيف الحجّة الشيخ هادي بن المولى محمّد أمين الطهرانيّ النجفيّ المتوفّى بها عاشر شوّال سنة ... 1321 وهي مطبوعة على الحجر بإيران في سنة 1318. (107)

ومن الواضح أنّ جواب المرحوم المحدّث النوريّ في أنّ الإشكال مبتنٍ على مغالطة لفظيّة لايتمّ لأنّه أفاد نفي التحريف بلحاظ التغيير والتبديل والزيادة .

أمّا من حيث النقص المزعوم في الكتاب فإنّه يعتقد به ، وهو ما يستلزم الإشكال .

وأمّا ما أفاده من أنّ المراد من كتاب ربّ الأرباب الذي ناله التحريف هو الكتاب الذي أنزله جبريل

على النبيّ صلّى الله عليه وآله ، لا هذا القرآن المتداول في أيدينا اليوم ، وهو نفسه القرآن الذي جمعه عثمان ، فهو كلام لا طائل تحته أيضاً . إذ لم يقدح أحد في هذا القرآن الموجود منذ عصر عثمان إلى الآن ولم يقل بتحريفه . فالقدحُ يُذكَر في تحريف القرآن المنزل من السماء إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله ، هل جمعت آياته وسوره نفسها بلا نقصٍ وزيادةٍ وتغييرٍ وتبديلٍ ، فصار بهذا الشكل الموجود ؟ أو طرأ عليه النقص أو الزيادة حين الجمع الأوّل في عهد أبي بكر ، والجمع الثاني في عصر عثمان ؟

تقول الشيعة : إنّ القرآن المنزَل من السماء هو نفسه القرآن الموجود حاليّاً بلا نقصٍ وزيادة . ونحن نبيّن ونثبت في هذا الكتاب الذي يدور حول عقائد الشيعة ، عقيدتهم المتمثّلة في عدم التحريف زيادةً أو نقصاً أو تغييراً أو تبديلاً كما يلاحظ في هذا البحث . وَالحَمْدُ لِلّهِ وَحْدَهُ . (108)

(109)

(110)

(111)

ويحسن بنا . ونحن نروم ختم موضوعنا هذا . أن ننقل شيئاً ممّا جاء في الكتاب القيّم : «لأكون مع الصادقين» للصديق الكريم والشابّ الرشيد ، المهتدي بنور الولاية ، الرافض مراتب البِدَع والانحراف الدكتور السيّد محمّد التيجانيّ شكراً لمساعيه الجميلة وبياناً لمظلوميّة الشيعة في هذا المقام وسائر المقامات التي يحاول فيها بعض الكتّاب السنّة المغرضين أن يثيروا نار الفتنة والفساد ، معرضين عن السلام والصلح وبيان الحقائق . فهم يتّهمون الشيعة أنّهم يعتقدون بتحريف كتاب الله ، مع أنّا رأينا وعرفنا أنّ ساحتهم بريئة من هذه التهمة . ولقد عرض التيجانيّ بحثاً مفيداً رائعاً في كتابه ، وأوضح فيه أنّ هذه المسألة لا ترتبط بالشيعة أبداً . وأنّ العامّة والخاصّة فيها سواء من حيث الروايات وغيرها . ونذكر فيما يأتي كلامه نصّاً :

القول بتحريف القرآن شنيع

هذا القول في حدّ ذاته شنيع لا يتحمّله مسلم آمن برسالة محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم ، سواء كان شيعيّاً أم سنّيّاً ، لأنّ القرآن الكريم تكفّل ربّ العزّة والجلالة بحفظه ، فقال عزّ من قائل :

إِنّا نَحْنُ نَزّلْنَا الذّكْرَ وَإِنّا لَهُ لَحَفِظُونَ . (112)

فلا يمكن لأحد أن ينقص منه أو يزيد فيه حرفاً واحداً ، وهو معجزة نبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلّم الخالدة والذي لَا يَأْتِيهِ الْبَطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ . (113)

والواقع العمليّ للمسلمين يرفض تحريف القرآن ، لأنّ كثيراً من الصحابة كانوا يحفظونه عن ظهر قلب . وكانوا يتسابقون في حفظه وتحفيظه أولادهم على مرّ الأزمنة حتّى يومنا الحاضر . فلا يمكن لإنسانٍ ولا لجماعةٍ ولا لدولةٍ أن يحرّفوه أو يبدّلوه .

ولو جُبنا بلاد المسلمين شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً وفي كلّ بقاع الدنيا ، فسوف نجد نفس القرآن بدون زيادة ولا نقصان ، وإن اختلف المسلمون إلى مذاهب وفرق وملل ونِحل . فالقرآن هو الحافز الوحيد الذي يجمعهم ولا يختلف فيه من الأُمّة اثنان ، إلّا ما كان من التفسير أو التأويل ، فَكُلّ حِزْبٍ

بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ .

وما ينسب إلى الشيعة من القول بالتحريف هو مجرّد تشنيع وتهويل ، وليس له في معتقدات الشيعة وجود . وإذا ما قرأنا عقيدة الشيعة في القرآن الكريم ، فسوف نجد إجماعهم على تنزيه كتاب الله من كلّ تحريف .

يقول صاحب كتاب «عقائد الإماميّة» (114) الشيخ المظفّر : نعتقد أنّ القرآن هو الوحي الإلهيّ المنزَل من الله تعالى على لسان نبيّه الأكرم ، فيه تبيان كلّ شيء . وهو معجزته الخالدة التي أعجزت البشر عن مجاراتها في البلاغة والفصاحة وفيما احتوى من حقائق ومعارف عالية ، لا يعتريه التبديل والتغيير والتحريف . وهذا الذي بين أيدينا نتلوه هو نفس القرآن المنزَل على النبيّ . ومن ادّعى فيه غير ذلك ، فهو مخترق أو مغالط أو مشتبه . وكلّهم على غير هدى ، فإنّه كلام الله الذي لَا يَأْتِيهِ الْبَطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ . انتهى كلامه .

وبعد هذا فكلّ بلاد الشيعة معروفة وأحكامهم في الفقه معلومة لدى الجميع ، فلو كان عندهم قرآن غير الذي عندنا لعلمه الناس . وأتذكّر أنّي عندما زرتُ بلاد الشيعة للمرّة الأُولى كان في ذهني بعض هذه الإشاعات . فكنتُ كلّما رأيتُ مجلّداً ضخماً تناولته علّني أعثر على هذا القرآن المزعوم ، ولكن سرعان ما تبخّر هذا الوهم ، وعرفتُ فيما بعد أنّها إحدى التشنيعات المكذوبة لينفّروا الناس من الشيعة . (115)

ولكن يبقى هناك دائماً من يشنّع ويحتجّ على الشيعة بكتاب اسمه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب» ومؤلّفه محمّد تقي النوريّ الطبرسيّ (116) المتوفّى سنة 1320 هـ وهو شيعيّ . ويريد هؤلاء المتحاملون أن يحمّلوا الشيعة مسؤوليّة هذا الكتاب ! وهذا مخالف للإنصاف .

فكم من كتب كُتبت وهي لا تعبّر في الحقيقة إلّا عن رأي كاتبها ومؤلّفها ، ويكون فيها الغثّ والسمين ، وفيها الحقّ والباطل ، وتحمل في طيّها الخطأ والصواب ، ونجد ذلك عند كلّ الفرق الإسلاميّة ، ولا يختصّ بالشيعة دون سواها . أفيجوز لنا أن نحمّل أهل السّنّة والجماعة مسؤوليّة ما كتبه وزير الثقافة المصريّ وعميد الأدب العربيّ الدكتور طه حسين بخصوص القرآن والشعر الجاهليّ ؟! أو ما رواه البخاريّ . وهو صحيح عندهم . من نقص في القرآن وزيادة ، وكذلك «صحيح مسلم» ، وغيره ؟! (117)

ولكن لنضرب عن ذلك صفحاً ونقابل السيّئة بالحسنة ، ولَنِعْمَ ما قاله في هذا الموضوع الأُستاذ محمّد المدنيّ عميد كلّيّة الشريعة بالجامعة الأزهريّة ، إذ كتب يقول :

وأمّا أنّ الإماميّة يعتقدون نقص القرآن فمعاذ الله ، وإنّما هي روايات رُويت في كتبهم ، كما رُوي مثلها في كتبنا . وأهل التحقيق من الفريقين قد زيّفوها وبيّنوا بطلانها . (118) وليس في الشيعة الإماميّة أو الزيديّة مَن يعتقد (119) (120) ذلك ، كما أنّه ليس في السّنّة من يعتقده .

ويستطيع من شاء أن يرجع إلى مثل كتاب «الإتقان» للسيوطيّ ليرى فيه أمثال هذه الروايات التي نضرب عنها صفحاً .

وقد ألّف أحد المصريّين في سنة 1948 م كتاباً اسمه «الفرقان» حشّاه بكثيرٍ من أمثال هذه

الروايات السقيمة المدخولة المرفوضة ، ناقلاً لها عن الكتب والمصادر عند أهل السّنّة . وقد طلب الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب بعد أن بيّن بالدليل والبحث العلميّ أوجه البطلان والفساد فيه . فاستجابت الحكومة لهذا الطلب وصادرت الكتاب ، فرفع صاحبه دعوى يطلب فيها تعويضاً ، فحكم القضاء الإداريّ في مجلس الدولة برفضها .

أفيقال : إنّ أهل السّنّة ينكرون قداسة القرآن ؟! أو يعتقدون نقص القرآن لرواية رواها فلان ، أو لكتاب ألّفه فلان ؟!

فكذلك الشيعة الإماميّة . إنّما هي روايات في بعض كتبهم كالروايات التي في بعض كتبنا . وفي ذلك يقول الإمام العلّامة السعيد أبو الفضل بن الحسن [121] الطبرسيّ من كبار علماء الإماميّة في القرن السادس الهجريّ في كتاب «مجمع البيان في تفسير القرآن» :

فَأَمّا الزّيَادَةُ فِيهِ ، فَمُجْمَعٌ عَلَى بُطْلَانِهَا . وَأَمّا النّقْصَانُ مِنْهُ ، فَقَدْ رَوَى جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَقَوْمٌ مِنْ حَشْوِيّةِ أَهْلِ السّنّةِ أَنّ فِي القُرْآنِ تَغْيِيراً وَنُقْصَاناً .

وَالصّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِنَا خِلَافُهُ . وَهُوَ الّذِي نَصَرَهُ المُرْتَضَى قُدّسَ سِرّهُ وَاسْتَوْفَى الكَلَامَ فِيهِ غَايَةَ الاسْتِيفَاءِ فِي جَوَابِ «المَسَائِلَ الطّرَابُلُسِيّاتِ» وَذَكَرَ فِي مَوَاضِعَ : أَنّ العِلْمَ بِصِحّةِ نَقْلِ القُرْآنِ كَالعِلْمِ بِالبُلْدَانِ ، وَالحَوَادِثِ الكِبَارِ وَالوَقَائِعِ العِظَامِ وَالكُتُبِ المَشْهُورَةِ وَأَشْعَارِ العَرَبِ .

فَإنّ العِنَايَةَ اشْتَدّتْ وَالدّوَاعِي تَوَفّرَتْ عَلَى نَقْلِهِ وَحَرَاسَتِهِ ، وَبَلَغَتْ إلَى حَدّ لَمْ تَبْلُغْهُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ ، لأَنّ القُرْآنَ مُعْجِزَةُ النّبُوّةِ وَمَأْخَذُ العُلُومِ الشّرْعِيّةِ وَالأَحْكَامِ الدّينِيّةِ .

وَعُلَمَاءُ المُسْلِمِينَ قَدْ بَلَغُوا فِي حِفْظِهِ وَحِمَايَتِهِ الغَايَةَ حَتّى عَرَفُوا كُلّ شَيْءٍ اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْ إعْرَابِهِ ، وقِرَاءَاتِهِ ، وَحُرُوفِهِ ، وَآيَاتِهِ . فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُغَيّراً أَوْ مَنْقُوصاً مَعَ العِنَايَةِ الصّادِقَةِ وَالضّبْطِ الشّدِيدِ ؟ [122]

وحتّى يتبيّن لك أيّها القارئ أنّ هذه التّهمة . نقص القرآن والزيادة فيه . هي أقرب لأهل السّنّة منها إلى الشيعة . وذلك من الدواعي التي دعتني إلى أن أُراجع كلّ معتقداتي ، لأنّي كلّما حاولتُ انتقاد الشيعة في شيء والاستنكار عليهم أثبتوا براءتهم منه وإلصاقه بي ، وعرفتُ أنّهم يقولون صدقاً ، وعلى مرّ الأيّام ومن خلال البحث اقتنعتُ وَالحَمْدُ لِلّهِ . فها أنا مقدّم لك ما يثبت ذلك في هذا الموضوع :

أخرج الطبرانيّ ، والبيهقيّ أنّ مِن القرآن سورتين ، إحداهما هي : بِسمِ اللّهِ الرّحْمَنِ الرّحيمِ . إنّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ . وَنُثْنِي عَلَيْكَ الخَيْرَ كُلّهُ وَلَا نَكْفُرُكَ . وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ .

والسورة الثانية ، هي :

بِسْمِ اللّهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ . اللّهُمّ إيّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلّي وَنَسْجُدُ . وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحفِدُ . نَرْجُو رَحْمَتِكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ الجِدّ . إنّ عَذَابَكَ بِالكَافِرِينَ مُلْحَقٌ .

وهاتان السورتان سمّاهما الراغب في «المحاضرات» سورتي «القنوت» . وهما ممّا كان يقنت بهما سيّدنا عمر بن الخطّاب ، وهما موجودتان في مصحف ابن عبّاس ، ومصحف زيد بن ثابت . [123]

أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن أُبيّ بن كعب قال : كم تقرأون سورة الأحزاب ؟ قال : بعضاً وسبعين آية . قال : لقد قرأتها مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مثل البقرة أو أكثر منها ،

وإنّ فيها آية الرجم .

وأنت ترى أيّها القارئ اللبيب أنّ السورتين . المذكورتين في كتابي «الإتقان» ، و«الدرّ المنثور» للسيوطيّ ، واللتين أخرجهما الطبرانيّ والبيهقيّ ، واللتين تسمّيان بسورتي القنوت . لا وجود لهما في كتاب الله تعالى .

وهذا يعني أنّ القرآن الذي بين أيدينا ينقص هاتين السورتين الثابتتين في مصحف ابن عبّاس ، ومصحف زيد بن ثابت ، كما يدلّ أيضاً بأنّ هناك مصاحف أُخرى غير التي عندنا ، وهو يذكّرني أيضاً بالتشنيع على أنّ للشيعة مصحف فاطمة ، فافهم ! (كم هي تهمة باطلة لا داعي لها ، لأنّ مصحف فاطمة كان كسائر المصاحف أيضاً!) .

وأنّ أهل السّنّة والجماعة يقرأون هاتين السورتين في دعاء القنوت كلّ صباح . وكنتُ شخصيّاً أحفظهما وأقرأ بهما في قنوت الفجر . (124)

أمّا الرواية الثانية التي أخرجها الإمام أحمد في مسنده فهي تقول بأنّ سورة الأحزاب ناقصة ثلاثة أرباع ، لأنّ سورة البقرة فيها 286 آية ، بينما لا تتعدّى سورة الأحزاب 73 آية . وإذا اعتبرنا عدّ القرآن بالحزب ، فإنّ سورة البقرة فيها أكثر من خمسة أحزاب ، بينما لا تعدّ سورة الأحزاب إلّا حزباً واحداً .

وقول أُبيّ بن كعب : كُنتُ أَقْرَأُهَا مَعَ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ مِثْلَ البَقَرَةِ أَوْ أَكْثَرَ ، وهو من أشهر القرّاء الذين كانوا يحفظون القرآن على عهد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وهو الذي اختاره عمر ليصلّي بالناس صلاة التراويح . (125)

فهو يبعث الشكّ والحيرة كما لايخفى .

وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن أُبيّ بن كعب قال : إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال : إنّ الله تبارك وتعالى أمرني أن أقرأ عليك القرآن ، فقال : فقرأ : لَمْ يَكُنِ الّذِينَ كَفَرُوا مِن أَهْلِ الْكِتَبِ . فقرأ فيها :

وَلَو أَنّ ابْنَ آدَمَ سَأَلَ وَادِياً مِنْ مَالٍ فَأُعْطِيَهُ لَسَأَلَ ثَانِياً . فَلَوْ سَأَلَ ثَانِياً فَأُعْطِيَهُ لَسَأَلَ ثَالِثاً . وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إلّا التّرَابُ وَيَتُوبُ اللَهُ عَلَى مَنْ تَابَ . وَإنّ ذَلِكَ الدّينَ القَيّمَ عِنْدَ اللَهِ الحَنَفِيّةُ غَيْرُ المُشْرِكَةِ . وَلَا اليَهُودِيّةُ . وَلَا النّصْرَانِيّةُ . وَمَنْ يَفْعَلْ خَيْراً فَلَنْ يُكْفَرَهُ . (126)

وأخرج الحافظ ابن عساكر في ترجمة أُبيّ بن كعب أنّ أبا الدرداء ركب إلى المدينة في نفر من أهل دمشق . فقرأ فيها على عمر بن الخطّاب هذه الآية :

إنْ (إذْ . ص) جَعَلَ الّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمْ الْحَمِيّةَ حَمِيّةَ الْجَاهِلِيّةَ وَلَوْ حَمِيتُم كَمَا حَمُوا لَفَسَدَ المَسْجِدُ الَحَرَامُ . (127)

فقال عمر بن الخطّاب : من أقرأكم هذه القراءة ؟! فقالوا : أُبيّ بن كعب . فدعاه ، فقال لهم عمر : اقرأوا ، فقرأوا : وَلَوْ حَمِيتُم كَمَا حَمُوا لَفَسَدَ المَسْجِدُ الحَرَامُ .

فقال أُبيّ بن كعب لعمر بن الخطّاب : نعم ، أنا أقرأتهم . فقال عمر لزيد بن ثابت : اقرأ يا زيد ، فقرأ زيد قراءة العامّة .

فقال عمر : اللَهُمّ لَا أَعْرِفُ إلّا هَذَا !

فقال أُبيّ بن كعب : وَاللَهِ يَا عُمَرُ ! إنّكَ لَتَعْلَمُ أَنّي كُنْتُ أَحْضُرُ وَيَغِيبُونَ . وَأَدْنُو وَيُحْجَبُونَ ، وَوَاللَهِ لَئِنْ أَحْبَبْتَ لَأَلْزَمَنّ بَيْتِي فَلَا أُحَدّثُ أَحَداً وَلَا أُقْرِئُ أَحَداً حَتّى أَمُوتَ . فَقَالَ عُمَرُ : اللَهُمّ غُفْراً ! إنّكَ لَتَعْلَمُ أَنّ اللَهَ قَدْ جَعَلَ عِنْدَكَ عِلْماً ، فَعَلّمِ النّاسَ مَا عَلِمْتَ !

قال : ومرّ عمر بغلام ، وهو يقرأ في المصحف :

النّبِيّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَ جُهُ أُمّهَتُهُمْ وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ . (128)

فقال : يا غلام حُكّها ! فقال : هذا مصحف أُبيّ بن كعب ، فذهب إليه فسأله ، فقال له : إنّهُ كَانَ يُلْهِيني القُرْآنُ ، وَيُلْهِيكَ الصّفْقُ بِالأَسْوَاقِ . (129)

وروى مثل هذا ابن الأثير في «جامع الأُصول» ، وأبو داود في سننه ، والحاكم في مستدركه . وأترك لك أخي القارئ أن تُعلّق في هذه المرّة بنفسك على أمثال هذه الروايات التي ملأت كتب أهل السّنّة والجماعة ، وهم غافلون عنها ويشنّعون على الشيعة الذين لايوجد عندهم عُشر هذا .

ولكن لعلّ بعض المعاندين من أهل السّنّة والجماعة ينفُر من هذه الروايات . فيرفضها كعادته ، وينكر على الإمام أحمد تخريجه مثل هذه الخرافات ، فيضعّف أسانيدها ، ويعتبر أنّ «مسند الإمام أحمد» و«سنن أبي داود» ليسا عند أهل السّنّة بمستوى صحيحي البخاريّ ، ومسلم .

ولكن مثل هذه الروايات موجودة في «صحيح البخاريّ» ، و«صحيح مسلم» أيضاً ، فقد أخرج الإمام البخاريّ في صحيحه ، (130) في باب مناقب عمّار وحذيفة رضي الله عنهما عن علقمة قال : قدمتُ الشام فصلّيت ركعتين ، ثمّ قلتُ : اللهمّ يسّر لي جليساً صالحاً ، فأتيتُ قوماً ، فجلستُ إليهم ، فإذا شيخ قد جاء حتّى جلس إلى جنبي ، قلتُ : من هذا ؟! قالوا : أبو الدرداء .

قلتُ : إنّي دعوتُ الله أن ييسّر لي جليساً صالحاً ، فيسّرك لي . قال : ممّن أنت ؟ فقلتُ : من أهل الكوفة . قال : أوَ ليس عندكم ابن أُمّ عبدٍ صاحب النعلين والوساد والمطهرة ؟ وفيكم الذي أجاره الله من الشيطان على لسان نبيّه صلّى الله عليه وآله وسلّم ؟ أوَ ليس فيكم صاحب سرّ النبيّ صلّى الله عليه وآله الذي لايعلم أحد غيره ؟ ثمّ قال : كيف يقرأ عبد الله : وَالّيْلِ إِذَا يَغْشَى ؟ فقرأتُ عليه : وَالّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنّهَارِ إِذَا تَجَلّى * وَالذّكَرِ وَالْأُنثَى . قال : والله لقد أقرأنيها رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من فيه إلى فيّ .

ثمّ زاد في رواية أُخرى قال : ما زال بي هؤلاء حتّى كادوا يستنزلوني عن شيءٍ سمعته من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم . (131)

وفي رواية قال : وَالّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنّهَارِ إِذَا تَجَلّى * وَمَا خَلَقَ الذّكَرَ وَالْأُنثَى . قال : أقرأنيها النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فاه إلى فيّ ، فما زال هؤلاء حتّى كادوا يردّوني . (132)

فهذه الروايات كلّها تفيد بأنّ القرآن الذي عندنا زيد فيه كلمة وَمَا خَلَقَ .

وأخرج البخاريّ في صحيحه بسنده عن ابن عبّاس أنّ عمر بن الخطّاب قال : إنّ الله بعث محمّداً صلّى الله عليه وآله وسلّم بالحقّ وأنزل عليه الكتاب . فكان ممّا أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيناها ، فلذا رجم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ورجمنا بعده ، فأخشى إن طال بالناس زمان

أن يقول قائل : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ ، والرجم في كتاب الله حقّ على من زنى إذا أُحصن من الرجال والنساء إذا قامت البيّنة أو كان الحَبَلُ والاعتراف .

ثمّ إنّا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله :

أَنْ لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّهُ كُفْرٌ بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ . أَوْ . إِنّ كُفْراً بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ . (133)

وأخرج الإمام مسلم في صحيحه في باب لو أنّ لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً ، (134) قال : بعث أبو موسى الأشعريّ إلى قرّاء أهل البصرة ، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرأوا القرآن . فقال : أنتم خيار أهل البصرة وقرّاءهم ، فاتلوه ولا يطولنّ عليكم الأمد فتقسوا قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم ، وإنّا كنّا نقرأ سورة كنّا نشبّهها في الطول والشدّة ببراءة فأُنسيتها ، غير أنّي قد حفظتُ منها :

لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى وَادِياً ثَالِثاً ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلّا التّرَابُ .

وكنّا نقرأ سورة كنّا نشبّهها بإحدى المسبّحات (135) فأُنسيتها غير أنّي حفظتُ منها : يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ . فَتُكْتَبُ شَهَادَةٌ فِي أَعْنَاقِكُمْ فَتُسَأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ القِيَامَةِ ! (136)

وهاتان السورتان المزعومتان اللتان نسيهما أبو موسى الأشعريّ : إحداهما تشبه براءة يعني 129 آية ، والثانية تشبه إحدى المسبّحات ، يعني 20 آية لا وجود لهما إلّا في خيال أبي موسى ، فاقرأ واعجب ، فإنّي أترك لك الخيار أيّها الباحث المنصف !

فإذا كانت كتب أهل السّنّة والجماعة ومسانيدهم وصحاحهم مشحونة بمثل هذه الروايات التي تدّعي بأنّ القرآن ناقص مرّة ، وزائد أُخرى ، فلماذا هذا التشنيع على الشيعة الذين أجمعوا على بطلان هذا الادّعاء ؟!

وإذا كان الشيعيّ صاحب كتاب «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب» الذي كتب كتابه سنة 1320 هـ ، (137) أي منذ ما يقرب من مائة عام ، فقد تبعه السنّيّ في مصر صاحب «الفرقان» كما أشار إلى ذلك الشيخ محمّد المدنيّ عميد كلّيّة الشريعة بالأزهر . (138)

والمهمّ في كلّ هذا أنّ علماء السّنّة وعلماء الشيعة من المحقّقين قد أبطلوا مثل هذه الروايات واعتبروها شاذّة ، وأثبتوا بالأدلّة المقنعة بأنّ القرآن الذي بين أيدينا هو نفس القرآن الذي أُنزل على نبيّنا محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وليس فيه زيادة ولا نقصان ولا تبديل ولا تغيير .

فكيف يشنّع أهل السّنّة على الشيعة من أجل روايات ساقطة عندهم ، ويبرّئون أنفسهم ، بينما صحاحهم تثبت صحّة تلك الروايات ؟!

وإنّي إذ أذكر مثل هذه الروايات بمرارة كبيرة وأسف شديد ، فما أغنانا اليوم عن السكوت عنها وطيّها في سلّة المهملات ، لولا الحملة الشعواء التي شنّها بعض الكتّاب والمؤلّفين ممّن يدّعون التمسّك بالسّنّة النبويّة ، ومن ورائهم دوائر معروفة تموّلهم وتشجّعهم على الطعن وتكفير الشيعة ، خصوصاً بعد انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران .

فإلى هؤلاء أقول : اتّقُوا اللَهَ فِي إخْوَانِكُمْ ، وَاْعتصِمُوا بِحَبْلِ اللَهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرّقُوا ، وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَهِ عَلَيْكُمْ إذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنَعْمَتِهِ إخْوَاناً . (139)

لقد تحدّث الفقيه العليم والعالم العيلم العلّام في عصرنا الأخير ، فخر الشيعة والمجتمع الإنسانيّ آية الله المعظّم الشيخ محمّد جواد البلاغيّ النجفيّ حديثاً شاملاً واسعاً نفيساً جدّاً حول تحريف القرآن . ولمّا كان بحثنا يحوم حول هذا الموضوع ، فإنّي آسى أن لا تتزيّن هذه الصفحات بذكر كلامه الذهبيّ النفيس . الذي ما زال يتأ لّق في سماء العلم والمعرفة كأشعّة الشمس الساطعة ، بعد سنين تصرّمت . وأن لا تتعطّر الروح بالرائحة الذكيّة لهذا الرحيق الملائكيّ بطعمه الخاصّ وذوقه المخصوص فنختم به حديثنا من وحي قوله تعالى : «وختامه مِسك» . لقد تحدّث هذا العالم في تفسيره الثمين : «آلاء الرحمن في تفسير القرآن» عن اضطراب الروايات في جمع القرآن ، فقال بعد بيان الأمر الأوّل الذي يدور حول بعض ما أُلصق بكرامة القرآن الكريم : الثاني : في الجزء الخامس من «مسند أحمد» عن أُبيّ بن كعب قال : إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال : إنّ اللَهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ القُرْآنَ !

قَالَ : فَقَرأَ : «لَمْ يَكُنِ الّذِينَ كَفَرُوا مِن أَهْلِ الْكِتَبِ» فَقَرَأَ فِيهَا : «لَوْ أَنّ ابْنَ آدَمَ سَأَلَ وَادِياً مِن مَالٍ فَأُعْطِيهُ لَسَأَلَ ثَانِياً ، فَلَوْ سَأَلَ ثَانِياً فَأُعْطِيَهُ لَسَأَلَ ثَالِثاً ، وَلَا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إلّا التّرَابُ ، وَيَتُوبُ اللَهَ عَلَى مَنْ تَابَ ، وَإنّ ذَلِكَ الدّينُ القَيّمِ عِنْدَاللَهِ الحَنَفِيّةُ (الحَنِيفِيّةُ . ص) غَيْرُ المُشْرِكَةِ وَلَا اليَهُودِيّةُ وَلَا النّصْرَانِيّةُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ خَيْراً فَلَنْ يُكْفَرَهُ .

وفي رواية الحاكم في «المستدرك» ورواية غيره أيضاً : إنّ ذَاتَ الدّينِ عِنْدَ اللَهِ الحَنَفِيّةُ (الحَنِيفِيّةُ . ص) لَا المُشْرِكَةُ . وفي رواية : غَيْرُ المُشْرِكَةِ ، إلى آخره .

وعن «جامع الأُصول» لابن الأثير الجزريّ : إنّ الدّينَ عِنْدَ اللَهِ الحَنِيفِيّةُ المُسْلِمَةُ لَا اليَهُودِيّةُ وَلَا النّصْرَانِيّةُ وَلَا المَجُوسِيّةُ .

وذكر في «المسند» أيضاً بعد هذه الرواية عن أُبيّ قال : قال لي رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : إنّ اللَهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ فَقَرَأَ عَلَيّ : «لَمْ يَكُنِ الّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَبِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكّينَ حَتّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيّنَةُ * رَسُولٌ مِنَ اللَهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهّرَةً * فِيهَا كُتُبٌ قَيّمَةٌ * وَمَا تَفَرّقَ الّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ إلّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيّنَةُ . إنّ الدّينَ عِنْدَ اللَهِ الحَنَفِيّةُ (الحَنِيفِيّةَ . ص) لَا المُشْرِكَةُ وَلَا اليَهُودِيّةُ وَلَا النّصْرَانِيّةُ وَمَنْ يَفْعَل خَيْراً فَلَنْ يُكْفَرَهُ» .

قال شعبة : ثمّ قرأ آيات بعدها . ثمّ قرأ : لَوْ أَنّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَيْنِ مِنْ مَالٍ لَسَأَلَ وَادِياً ثَالِثاً ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابنِ آدَمَ إلّا التّرَابُ . قال : ثمّ ختمها بما بقي منها . انتهى .

وهذه الروايات رواها أيضاً أبو داود الطيالسيّ ، وسعيد بن منصور في سننه ، والحاكم في مستدركه ، كما في «كنز العمّال» .

وذكر في«المسند» أيضاً عن أبي واقد الليثيّ قال : كنّا نأتي النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إذا أُنزل عليه ، فيحدّثنا . فقال لنا ذات يوم : إنّ الله عزّ وجلّ قال :

إِنّا أَنزَلْنَا المَالَ لإِقَامِ الصّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزّكَاةِ ، وَلَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادٍ لَأَحَبّ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَانٍ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ وَادِيَانِ لَأَحَبّ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا ثَالِثاً ، (ثَالِثٌ . ص) وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إلّا التّرَابُ ، ثُمّ يَتُوبُ اللَهُ عَلَى مَن تَابَ . انتهى .

هَبْ أنّ المعرفة والصدق لا يطالبان المحدّثين (ولا نقول : القُصّاص) ولا يسألانهم عن هذا الاضطراب الفاحش فيما يزعمون أنّه من القرآن ولا يسألانهم عن التمييز بين بلاغة القرآن وعلوّ شأنه فيها وبين انحطاط هذه الفقرات . ولكن أليس للمعرفة أن تسألهم عن الغلط في قولهم لَا المُشْرِكَةُ ؟ فهل يوصف الدين بأنّه مُشركة ؟ وفي قولهم : الحَنَفِيّةُ (الحَنِيفِيّةُ . ص) المُسْلِمَةُ وهل يوصف الدين أو الحنيفيّة بأنّهُ مُسْلِمَة ؟

وقولهم : إنّ ذَاتَ الدّينِ ، وفي قولهم : إنّا أَنْزَلْنَا المَالَ لِإِقَامِ الصّلَاةِ ، ما معنى إنزال المال ؟! وما معنى كونه لإقام الصلاة ؟!

هذا واستمع لما يأتي ، ففي الجزء السادس من «مسند أحمد» مسنداً عن مسروق قال : قلت لعائشة : هل كان رسول الله يقول شيئاً إذا دخل البيت ؟ قالت : كان إذا دخل البيت تمثّل : لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى وَادِياً ثَالِثاً ، وَلَا يَمْلَأُ فَمَهُ إلّا التّرَابُ ، وَمَا جَعَلْنَا المَالَ إلّا لإِقَامِ الصّلَاةِ وَإِيتاءِ الزّكَاةِ ، وَيَتُوبُ اللَهُ عَلَى مَنْ تَابَ .

وفي الجزء السادس في إسناده عن جابر قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله : لَوْ أَنّ لِابْنِ آدَمَ وَادِياً مِن مَالٍ لَتَمَنّى وَادِيَيْنِ ، وَلَوْ أَنّ لَهُ وَادِيَيْنِ لَتَمَنّى ثَالِثاً ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إلّا التّرَابُ .

وبإسناده أيضاً قال : سُئل جابر : هَلْ قَالَ رَسُولُ اللَهِ : لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادٍ مَنْ نَخْلٍ تَمَنّى مِثْلَهُ حَتّى يَتَمَنّى أَوْدِيَةً ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إلّا التّرَابُ ؟ انتهى .

وهل تجد من الغريب أو الممتنع في العادة أن يكون لابن آدم وادٍ من مال أوَ من نخلٍ ؟ ! أو ليس في بني آدم في كلّ زمان من ملك وادياً من ذلك بل أودية . إذن فكيف يصحّ في الكلام المستقيم أن يقال : لَوْ كَانَ لِابنِ آدَمَ . لَوْ أَنّ لِابْنِ آدَمَ ؟ أوَ ليست (لو) للامتناع ؟ يا للعجب مَن الرواة لهذه الروايات ! ألم يكونوا عرباً أو لهم إلمام باللغة العربيّة ؟ نعم ، يرتفع هذا الاعتراض بما رواه أحمد في مسنده عن ابن عبّاس : لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ ذَهَبٍ ، وكذا ما يأتي من رواية الترمذيّ عن أنس .

وأيضاً إن تمنّى الوادي والواديين والثلاث ليس بذنبٍ يحتاج إلى التوبة . إذن ، فما هو وجه المناسبة بتعقيب ذلك بجملة وَيَتُوبُ اللَهُ عَلَى مَنْ تَابَ ؟ وإن شئت أن تستزيد ممّا في هذه الرواية من التدافع والاضطراب ، فاستمع إلى ما رواه الحاكم في «المستدرك» أنّ أبا موسى الأشعريّ قال : كُنّا نَقْرَأُ سُورَةً

تُشْبِهُهَا بِالطّولِ وَالشّدّةِ بِبَرَاءَةٍ فَأُنسِيتُهَا غَيْرَ أَنّي حَفِظْتُ مِنْهَا : لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى ثَالِثاً ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إلّا التّرَابُ .

وذكر في «الدرّ المنثور» أنّه أخرجه جماعة عن أبي موسى . وأضف إلى ذلك في التدافع والتناقض ما أسنده في «الإتقان» عن أبي موسى أيضاً قال : نَزَلَتْ سُورَةٌ نَحْوَ بَرَاءَةٍ ثُمّ رُفِعَتْ وَحُفِظَ مِنْهَا أَنّ اللّهَ سَيُؤَيّدُ هَذَا الدّينِ بِأَقْوَامٍ لَا خَلاقَ لَهُمْ ، وَلَوْ أَنّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَيْنِ لَتَمَنّى . إلى آخره .

وأسند الترمذيّ عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله : لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادٍ مِنْ ذَهَبٍ لَأَحَبّ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَانٍ ، وَلَا يَمْلَأُ فَاهُ إلّا التّرَابُ ، وَيَتُوبُ اللّهُ عَلَى مَن تَابَ . وها أنت ترى روايات عائشة ، وجابر ، وأنس ، وابن عبّاس تجعل حديث الوادي والواديين من قول رسول الله وتمثّله . فهي بسوقها تنفي كونه من القرآن الكريم . ومع ذلك فقد نسبت إلى كلام الرسول ما يأتي فيه بعض من الاعتراضات المتقدّمة ممّا يجب أن ينزّه عنه . ودع عنك الاضطراب الذي يدع الرواية مهزلة .

الأمر الثالث : وممّا ألصقوه بكرامة القرآن المجيد قولهم في الرواية عن زيد بن ثابت : كنّا نقرأ آية الرجم : الشّيْخُ وَالشّيْخَةُ إذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا البَتّةَ . وفي الرواية عن أبي ذرّ أنّ سورة الأحزاب كانت تضاهي سورة البقرة أو هي أطول منها . وأنّ فيها أو في أواخرها آية الرجم وهي : الشّيْخُ وَالشّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا البَتّةَ نَكَالاً مِنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ . وفي رواية السيّاريّ من الشيعة عن أبي عبد الله بزيادة قوله : بِمَا قَضَيَا مِن الشّهْوَةِ .

وفي رواية «الموطّأ» ، و«المستدرك» ، ومسدّد ، وابن سعد عن عمر كما سيأتي : الشّيْخُ وَالشّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا البَتّةَ .

وفي رواية أبي أمامة بن سهل أنّ خالته قالت : لقد أقرأنا رسول الله صلّى الله عليه وآله آية الرجم : الشّيْخُ وَالشّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا البَتّةَ بِمَا قَضَيَا مِنَ اللّذّةِ . ونحو ذلك رواية سعد بن عبد الله ، وسليمان بن خالد من الشيعة عن أبي عبد الله عليه السلام .

ويَا لِلْعَجَبِ ! كيف رضي هؤلاء المحدّثون لمجد القرآن وكرامته أن يلقى هذا الحكم الشديد على الشيخ والشيخة بدون أن يذكر السبب ، وهو زناهما أقلّاً ، فضلاً عن شرط الإحصان ؟ ! وإنّ قضاء الشهوة أعمّ من الجماع ، والجماع أعمّ من الزنا ، والزنا يكون كثيراً مع عدم الإحصان . سامحنا مَن يزعم أنّ قضاء الشهوة كناية عن الزنا ، بل زد عليه كونه مع الإحصان ، ولكنّا نقول : ما وجه دخول الفاء في قوله : «فَارْجُمُوهُمَا» . وليس هناك ما يصحّح دخولها من شرط أو نحوه لا ظاهر ولا على وجهٍ يصحّ تقديره . وإنّما دخلت الفاء على الخبر في قوله تعالى في سورة النور . وَالزّانِيَةُ وَالزّانِى فَاجْلِدُوا ، لأنّ كلمة اجْلِدُوا بمنزلة الجزاء لصفة الزنا في المبتدأ ، والزنا بمنزلة الشرط . وليس الرجم جزاءً للشيخوخة ولا الشيخوخة سبباً له . نعم ، الوجه في دخول الفاء هو الدلالة على كذب الرواية . ولعلّ في رواية سليمان بن خالد سقطاً بأن تكون صورة سؤاله : هَلْ يَقُولُونَ فِي القُرْآنِ رَجْمٌ ؟!

وكيف يرضى لمجده وكرامته في هذا الحكم الشديد أن يقيّد الأمر بالشيخ والشيخة مع إجماع الأُمّة على عمومه لكلّ زانٍ محصن بالغ الرشد من ذَكَرٍ أو أُنثى ؟! وكيف يطلق الحكم بالرجم مع إجماع الأُمّة على اشتراط الإحصان فيه ؟! وفوق ذلك يؤكّد الإطلاق ويجعله كالنصّ على العموم بواسطة

التعليل بقضاء اللذّة والشهوة ، الذي يشترك فيه المحصن وغير المحصن . فتبصّر بما سمعته من التدافع والتهافت والخلل في رواية هذه المهزلة .

وأضف إلى ذلك ما رواه في «الموطّأ» ، و«المستدرك» ، ومسدّد ، وابن سعد من أنّ عمر قال قبل موته بأقلّ من عشرين يوماً فيما يزعمون من آية الرجم : لَوْلَا أَن يَقُولَ النّاسُ : زَادَ عُمَرُ بْنُ الخَطّابِ فِي كِتَابِ اللّهِ ، لَكَتَبْتُهَا : الشّيْخُ وَالشّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا البَتّةِ .

وأخرج الحاكم ، وابن جرير وصحّحه أيضاً أنّ عمر قال : لمّا نزلت ، أتيتُ رسول الله صلّى الله عليه وآله فقلتُ : أَكْتُبُهَا؟ وفي نسخة «كنز العمّال» : أُكْتُبْنِيهَا ! فكأنّه كره ذلك . وقال عمر : ألا ترى أنّ الشيخ إذا زنى ولم يحصن ، جُلِدَ . وأنّ الشابّ إذا زنى وقد أحصن ، رُجِمَ ؟! فالمحدّثون يروون أنّ عمر يذكر أنّ رسول الله كره أن تكتب آية منزلة ، وعمر يذكر وجوه الخلل فيها . فياللعجب منهم .

وفي «الإتقان» أخرج النسائيّ أنّ مروان قال لزيد بن ثابت : أَلَا تَكْتُبُهَا فِي المُصْحَفِ ؟!

قَالَ : أَلَا تَرَى أَنّ الشّابّيْنِ الثّيّبَيْنِ يُرْجَمَانِ ؟ وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِعُمَرَ ، فَقَالَ : أَنَا أَكْفِيكُمْ ! فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللّهِ ! اكْتُبْ لِي آيَةَ الرّجْمِ ! قَالَ : لَا تَسْتَطِيعُ ! انتهى .

فزيد بن ثابت يعترض عليها . ولمّا رأوا التدافع بين قول عمر : اكْتُبهَا لِي ! وبين قول النبيّ : لَا تَسْتَطِيعُ ، قالوا : أراد عمر بقوله ذلك إِئْذَن لِي بِكِتَابَتَهَا ، وكأنّهم لا يعلمون أنّ عمر عربيّ لا يعبّر عن قوله : إئذن لي بكتابها ، بقوله : اكتبها لي ، ومع ذلك لم يستطيعوا أن يذكروا وجهاً مقبولاً لقوله صلّى الله عليه وآله : لَا تَسْتَطِيعُ .

وفي رواية في «كنز العمّال» عن ابن الضريس ، عن عمر ، قلت لرسول الله : أَكْتُبُهَا يَا رَسُولَ اللّهِ ؟ قَالَ : لَا تَسْتَطِيعُ !

وأخرج ابن الضريس عن زيد بن أسلم أنّ عمر خطب الناس فَقَالَ : لَا تَشُكّوا فِي الرّجْمِ ! فَإِنّهُ حَقّ . وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَكْتُبَهُ فِي المُصْحَفِ ، فَسَأَلْتُ أُبَيّ بْنَ كَعْبٍ ، فَقَالَ : أَلَيْسَ أَتَيْتَنِي وَأَنَا أَسْتَقْرِئُهَا رَسُولَ اللّهِ . فَدَفَعْتَ فِي صَدْرِي ، وَقُلْتَ : كَيْفَ تُسْتَقْرِئُهُ آيَةَ الرّجْمِ وَهُمْ يَتَسَافَدُونَ تَسَافُدَ الحُمُرِ . انتهى .

فهذه الرواية تقول : إنّ عمر لم يرض بانزال شيء في الرجم . وليت المحدّثين يفسّرون حاصل الجواب من أُبيّ لعمر ، وحاصل منع عمر لأُبيّ عن استقرائها .

وأخرج الترمذيّ عن سعد بن المسيّب ، عن عمر قال : رَجَمَ رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، وَرَجَمَ أَبُو بَكْرٍ ، وَرَجَمْتُ . وَلَوْلَا أَنّي أَكْرَهُ أَنْ أَزِيدَ فِي كِتَابِ اللّهِ لَكَتَبْتُهُ فِي المُصْحَفِ .

فعمر يقول : إنّ كتابة الرجم في المصحف زيادة في كتاب الله ، وهو يكرهها . فقابل هذه الروايات الأربع إحداهنّ بالأُخرى ، واعرف ما جناه المولعون بكثرة الرواية من المحدّثين . وإذا نظرتَ إلى الجزء الثالث من «كنز العمّال» ص 90 و 91 ، فإنّك تزداد بصيرة في الاضطراب والخلل !

هذا وممّا يصادم هذه الروايات ويكافحها ما روي من أنّ عليّاً عليه السلام لمّا جلد شَرَاحَةَ الهَمْدَانِيّة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة قال : اجْلِدُهَا بِكِتَابِ اللّهِ وَأَرْجُمُهَا بِسُنّةِ رَسُولِهِ . كما رواه أحمد ، والبخاريّ ، والنسائيّ ، وعبد الرزّاق في «الجامع» ، والطحاويّ ، والحاكم في مستدركه ، وغيرهم . ورواه الشيعة عن عليّ عليه السلام مرسلاً . فعليّ عليه السلام يشهد بأنّ الرجم من السنّة ، لا من الكتاب .

الأمر الرابع : ممّا ألصقوه بكرامة القرآن المجيد ما رواه في «الإتقان» ، و«الدرّ المنثور» أنّه أخرج الطبرانيّ ، والبيهقيّ ، وابن الضريس أنّ من القرآن سورتين . وقد سمّاهما الراغب في «المحاضرات» سورتي القنوت . ونسبوهما إلى تعليم عليّ عليه السلام ، وقنوت عمر ، ومصحفي ابن عبّاس ، وزيد بن ثابت ، وقراءة أُبيّ ، وأبي موسى .

والأُولى منهما : بِسْمِ اللَهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ . اللَهُمّ إنّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ الخَيْرَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ . انتهى .

لا نقول لهذا الراوي : إنّ هذا الكلام لا يشبه بلاغة القرآن ولا سوقه ، فإنّا نسامحه في معرفة ذلك ، ولكنّا نقول له : كيف يصحّ قوله : يَفْجُرُكَ ؟! وكيف تتعدّى كلمة يَفْجُرُ ؟!

وأيضاً إنّ الخلع يناسب الأوثان ، إذن فماذا يكون المعنى ؟! وبماذا يرتفع الغلط ؟!

والثانية منهما : بِسْمِ اللَهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ . اللَهُمّ إيّاكَ نَعْبُدُ ، وَلَكَ نُصَلّي وَنَسْجُدُ . وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ . نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ الجِدّ ، إنّ عَذَابَكَ بِالكَافِرِينَ مُلْحَقٌ . انتهى .

ولنسامح الرواي أيضاً فيما سامحناه فيه في الرواية الأُولى ؛ ولكنّا نقول له : ما معنى الجدّ هنا ؟! أهو العظمة أو الغنى أو ضدّ الهزل أو هو حاجة السجع ؟!

نعم ، في رواية عبيد نَخْشى نِقْمَتَكَ . وفي رواية عبد الله نَخْشَى عَذَابَكَ . وما هي النكتة في التعبير بقوله : مُلْحَقٌ ؟! وما هو وجه المناسبة وصحّة التعليل لخوف المؤمن من عذاب الله بأنّ عذاب الله بالكافرين ملحق ؟ بل إنّ هذه العبارة تناسب التعليل ، لأن لا يخاف المؤمن من عذاب الله ، لأنّ عذابه بالكافرين ملحق .

الأمر الخامس : وممّا ألصقوه بالقرآن المجيد ما نقله في «فصل الخطاب» عن كتاب «دبستان المذاهب» أنّه نسب إلى الشيعة أنّهم يقولون : إنّ إحراق المصاحف سبب إتلاف سور من القرآن نزلت في فضل عليّ عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام . منها : هذه السورة وذكر كلاماً يضاهي خمساً وعشرين آية في الفواصل قد لفّق من فقرات القرآن الكريم على أُسلوب آياته . فاسمع ما في ذلك من الغلط فضلاً عن ركاكة أُسلوبه الملفّق !

فمن الغلط : وَاصْطَفَى مَنِ المَلَائِكَةِ وَجَعَلَ مِنَ المُؤْمِنِينَ أُولَئِكَ فِي خَلْقِهِ . ماذا اصطفى من الملائكة ؟! وماذا جعل من المؤمنين ؟! وما معنى أُولئك في خلقه ؟!

ومنه : مَثَلُ الّذِينَ يُوفُونَ بَعَهدِكَ إنّي جَزَيْتُهُمْ جَنّاتِ النّعِيمِ . ليت شعري ، ما هو مثلهم ؟! ومنه : وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَهَارُونَ بِمَا اسْتُخْلِفَ فَبَغَوا هَارُونَ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ .

ما معنى هذه الدمدمة ؟! وما معنى : بما استخلف ؟! وما معنى : فبغوا هارون ؟! ولمن يعود الضمير في بغوا ؟! ولمن الأمر بالصبر الجميل ؟!

ومن ذلك : وَلَقَدْ آتَيْنَا بِكَ الحُكْمِ كَالّذِي مِن قَبْلِكَ مِنَ المُرْسَلِينَ وَجَعَلْنَا لَكَ مِنْهُمْ وَصِيّاً لَعَلّهُمْ يَرْجِعُونَ .

ما معنى : آتينا بك الحكم ؟! ولمن يرجع الضمير الذي في مِنْهُمْ وَلَعَلّهُمْ ؟! هل المرجع للضمير هو في قلب الشاعر ؟! وما هو وجه المناسبة في لعلّهم يرجعون ؟!

ومن ذلك : وَإِنّ عَلِيّاً قَانِتٌ فِي اللّيْلِ سَاجِدٌ يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو ثَوابَ رَبّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الّذِينَ ظَلَمُوا وَهُمْ بِعَذَابِي يَعْلَمُونَ .

قل : ما محلّ قوله : هل يستوي الذين ظلموا ؟! وما هي المناسبة له في قوله : وهم بعذابي يعلمون ؟! ولعلّ هذا الملفّق تختلِج في ذهنه الآيتان الحادية عشرة والثانية عشرة من سورة الزمر . وفي آخرها : هَلْ يَسْتَوِى الّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ . فأراد الملفّق أن يلفّق منهما شيئاً بعدم معرفته ، فقال في آخر ما لفّق : هل يستوي الذين ظلموا ؟! ولم يفهم أنّه جيء بالاستفهام الإنكاريّ في الآيتين ، لأنّه ذكر فيهما : الّذِي جَعَلَ لِلّهِ أَنْدَاداً لِيُضِلّ عَنْ سَبِيلِهِ ، و: القَانِتُ آنَاءَ اللّيْلِ يَرْجُو رَحْمَةَ رَبّهِ ، فهما لا يستويان ، ولَا يَسْتَوِي الّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ . هذا بعض الكلام في هذه المهزلة .

وإنّ صاحب «فصل الخطاب» من المحدّثين المكثرين المجدّين في التتبّع للشواذّ . وإنّه ليعدّ أمثال هذا المنقول في «دبستان المذاهب» ضالّته المنشودة . ومع ذلك قال : إنّه لم يجد لهذا المنقول أثراً فيكتب الشيعة . فيا للعجب من صاحب «دبستان المذاهب» من أين جاء بنسبة هذه الدعوى إلى الشيعة ؟! وفي أيّ كتاب لهم وجدها ؟! أفهكذا يكون النقل في الكتب ، ولكن لا عجب (شِنْشِنَةٌ أَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَمِ) [140] فكم نقلوا عن الشيعة مثل هذا النقل الكاذب كما في كتاب «الملل والنّحل» للشهرستانيّ ، ومقدّمة ابن خلدون ، وغير ذلك ممّا كتبه بعض الناس في هذه السنين . وَاللّهُ المُسْتَعَانُ .

ثمّ بدأ المرحوم آية الله البلاغيّ موضوعاً تحت عنوان : قَول الإماميّة بِعَدَمِ النّقِيصَةَ فِي القُرْآنِ . وبعد أن نقل كلمات عدد من أعلام الشيعة كالشيخ الصدوق في «الاعتقادات» ، والشيخ المفيد في «أوائل المقالات» ، والسيّد المرتضى ، والشيخ الطوسيّ ، والشيخ الطبرسيّ ، والشيخ كاشف الغطاء ، قال : وعن السيّد القاضي نور الله في كتابه «مصائب النواصب» : ما نُسب إلى الشيعة الإماميّة من وقوع التغيير في القرآن ليس ممّا قال به جمهور الإماميّة إنّما قَالَ بِهِ شِرْذِمَةٌ قَلِيلَةٌ لَا اعْتِدَادَ بِهِمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ .

وعن الشيخ البهائيّ : وأيضاً اختلفوا في وقوع الزيادة والنقصان فيه . والصحيح أنّ القرآن العظيم محفوظ عن ذلك زيادة كان أو نقصاناً . ويدلّ عليه قوله تعالى : وَإِنّا لَهُ لَحَفِظُونَ .

وما اشتهر بين الناس من إسقاط اسم أمير المومنين عليه السلام منه في بعض المواضع مثل قوله تعالى : يَأَيّهَا الرّسُولُ بَلّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ فِى عَلِيّ ، وغير ذلك فهو غير معتبر عند العلماء . وعن المقدّس البغداديّ في «شرح الوافية» : وإنّما الكلام في النقيصة . والمعروف بين أصحابنا حتّى حكي عليه الإجماع عدم النقيصة أيضاً .

وعنه أيضاً ، عن الشيخ علي بن عبد العالي أنّه صنّف في نفي النقيصة رسالة مستقلّة ، وذكر كلام الصدوق المتقدّم . ثمّ اعترض بما يدلّ على النقيصة من الأحاديث . وأجاب بأنّ الحديث إذا جاء

على خلاف الدليل من الكتاب والسّنّة المتواترة أو الإجماع . ولم يمكن تأويله ولا حمله على بعض الوجوه وجب طرحه .

هذا وأنّ المحدّث المعاصر جهد في كتاب «فصل الخطاب» في جمع الروايات التي استدلّ بها على النقيصة ؛ وكثر أعداد مسانيدها بأعداد المراسيل عن الأئمّة عليهم السلام في الكتب كمراسيل العيّاشيّ ، وفرات ، وغيرها . مع أنّ المتتبّع المحقّق يجزم بأنّ هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد .

وفي جملة ما أورده من الروايات ما لا يتيسّر احتمال صدقها. ومنها ما هو مختلف باختلاف يؤول به إلى التنافي والتعارض . وهذا المختصر لا يسع بيان النحوين الأخيرين . هذا مع أنّ القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيده إلى بضعة أنفار . وقد وصف علماء الرجال كلّاً منهم إمّا بأنّه ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفوّ الرواية . وإمّا بأنّه مضطرب الحديث والمذهب يعرف حديثه وينكر ويروي عن الضعفاء ، وإمّا بأنّه كذّاب متّهم لا أستحلّ أن أروي من تفسيره حديثاً واحداً ، وأنّه معروف بالوقف وأشدّ الناس عداوة للرضا عليه السلام . وإمّا بأنّه كان غالياً كذّاباً ، وإمّا بأنّه ضعيف لا يلتفت إليه ولا يعوّل عليه ومن الكذّابين ، وإمّا بأنّه فاسد الرواية يُرمَى بالغلوّ . ومن الواضح أنّ أمثال هؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئاً .

ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الكبير ، لوجب من دلالة الروايات المتعدّدة أن ننزلها على أنّ مضامينها تفسير للآيات أو تأويل أو بيان لما يعلم يقيناً شمول عموماتها له ، لأنّه أظهر الأفراد وأحقّها بحكم العامّ . أو ما كان مراداً بخصوصه وبالنصّ عليه في ضمن العموم عند التنزيل . أو ما كان هو المورد للنزول . أو ما كان هو المراد من اللفظ المبهم .

وعلى أحد الوجوه الثلاثة الأخيرة يحمل ما ورد فيها أنّه تنزيل وأنّه نزل به جبريل كما يشهد به نفس الجمع بين الروايات . كما يحمل التحريف فيها على تحريف المعنى .

ويشهد لذلك مكاتبة أبي جعفر عليه السلام لسعد الخير كما في روضة الكافي . ففيها : وَكَانَ مِنْ نَبْذِهِمُ الكِتَابَ أَنْ أَقَامُوا حُرُوفَهُ وَحَرّفُوا حُدُودَهُ . وكما يحمل ما فيها من أنّه كان في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام أو ابن مسعود . وينزل على أنّه كان فيه بعنوان التفسير والتأويل .

وممّا يشهد لذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام للزنديق ، كما في «نهج البلاغة» وغيره : وَلَقَدْ جِئْتُهُمْ بِالكِتَابِ كُمّلاً مُشْتَمِلاً عَلَى التَنْزِيلِ وَالتّأْوِيلِ . (141)

وممّا أشرنا إليه من الروايات أنّ المحدّث المعاصر أورد في روايات سورة المعارج أربع روايات ذكرت أنّ كلمة (بِوَلَايَةِ عَلِيّ) مثبتة في مصحف فاطمة عليها السلام . وهكذا هي في مصحف فاطمة عليها السلام . ولا يخفى أنّ مصحفها عليها السلام إنّما هو كتاب تحديث بأسرار العلم . كما يعرف ذلك من عدّة روايات في «أُصول الكافي» في باب الصحيفة والمصحف والجامعة . وفيها قول الصادق عليه السلام : مَا فِيهِ مِن قُرْآنِكُم حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَمَا أَزْعَمُ أَنّ فِيهِ قُرْآناً ، كما في الصحيح والحَسَن (الروايات الصحيحة والحسنة) .

ومنها ما في «الكافي» في باب أنّ الأئمّة عليهم السلام شهداء على الناس في صحيحة بُريد عن أبي جعفر عليه السلام ، وروايته عن أبي عبد الله عليه السلام من قولهما عليهما السلام في قوله تعالى

: [وَكَذَلِكَ] جَعَلْنَاكُمْ أُمّةً وَسَطَاً : نحن الأُمّة الوسطى .

إذن ، فما روي مرسلاً في تفسيري النعمان وسعد من أنّ الآية أئِمّةً وَسَطاً لابدّ من حمله على التفسير ، وأنّ التحريف إنّما هو للمعنى .

ومنها : كما رواه في «الكافي» في باب أنّ الأئمّة هم الهداة ، عن الفضيل : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَهِ عَلَيْهِ السّلَامُ عن قول الله تعالى : وَلِكُلّ قَوْمٍ هَادٍ . فقال : كُلّ إمَامٍ هُوَ هَادٍ لِلْقَرْنِ الّذِي هُوَ فِيهِم .

ورواية بُريد عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى : إنّمَا أَنتَ مُنذِرٍ وَلِكُلّ قَوْمٍ هَادٍ . فقال : رَسُولُ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ المُنْذِرُ ، وَلِكُلّ زَمَانٍ مِنّا هَادٍ يَهْدِيهِمْ إلَى مَاجَاءَ بِهِ النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ . وَالهُدَاةُ مِنْ بَعْدِهِ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ ثُمّ الأَوْصِيَاءُ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ .

ونحوها رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ، ورواية عبد الرحيم القصير عن أبي جعفر عليه السلام : إنّ رَسُولَ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ المُنْذِرُ وَعَلَيّ الهَادِي .

وبمضمونها جاءت روايات الجمهور مسندة عن طريق أبي هريرة ، وأبي برزة ، وابن عبّاس ، وطريق أمير المؤمنين عليه السلام . وصحّحه الحاكم في مستدركه .

وإذا أحطتَ خبراً بهذا ، فهل يروق لك التجاء «فصل الخطاب» في تلفيقه وتكثيره إلى النقل عن بعض التفاسير المتأخّرة ، وعن الداماد في حاشية «القبسات» من قوله : إنّ الأحاديث من طرقنا وطرقهم متضافرة بأنّه كان التنزيل : إنّمَا أَنْتَ مِنْذِرُ العِبَادِ وَعَلِيّ لِكُلّ قَوْمٍ هَادٍ ؟! . انتهى .

هذا الشعر الذي ينشده المدّاحون ولا يرضى العارف باللّغة العربيّة أن ينسب إليه نظمه ولا أظنّك تجد من طرقنا وطرق أهل السّنّة غير ما سمعته أوّلاً وهو غير ما نقله فاعتبر .

ومنها : رواية «الكافي» عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قوله عزّ وجلّ : رَبّنَا مَا كُنّا مُشْرِكِينَ . يَعْنُونَ بِوَلَايَةِ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ . وهذا صريح في كونه تفسيراً . فهي حاكمة ببيانها على ضعيفتَي أبي بصير في ظهورهما بأنّ لفظ «بِوَلَايَةِ عَلِيّ» محذوف من الآية . ويسري البيان من رواية أبي حمزة إلى أمثال ذلك .

ومنها : رواية عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في سورة البقرة : مَتَاعاً إلى الحَوْلِ غَيْرَ إخْرَاجٍ «مُخْرَجَاتٍ» . ولا أظنّ إلّا أنّك تقول : إنّ إلحاق الإمام عليه السلام لكلمة مخرجات إنّما هو تفسير للمراد من كلمة إخْراج ، لا بيان للنقيصة من القرآن الكريم ، ولكنّ «فصل الخطاب» أورده بعنوان البيان للنقيصة . فاعتبر !

ومنها : صحيحة محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام كما في «الكافي» في أوّل باب منع الزكاة . وفيها : ثمّ قال عليه السلام : هو قول الله عزّ وجلّ : «سَيُطَوّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ» ، يَعْنِي مَا بَخِلُوا بِهِ مِنَ الزّكَاةِ .

فالرواية كالصريحة بأنّ لفظ مِنَ الزّكَاةِ . إنّما هو تفسير من الإمام ، لا من القرآن . فهي حاكمة ببيانها على مرسلة ابن أبي عمير عمّن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ : سَيُطَوّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ مِنَ الزّكَوةَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ، وصارفة لها عن كونها بياناً للنقيصة .

ومنها : صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام كما في «الكافي» في باب نصّ الله

ورسوله على الأئمّة واحداً بعد واحدٍ . وفيها : فقلتُ له : إنّ الناس يقولون : فما له لم يُسمّ عليّاً عليه السلام وأهل بيته في كتاب الله ؟! قال : فقولوا لهم : إنّ رسول الله نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً حتّى كان رسول الله صلّى الله عليه وآله هو الذي فَسّر لهم ذلك . وكذا قال عليه السلام في الزكاة والحجّ . ومقتضى الرواية تصديق الإمام عليه السلام لقول الناس : إنّ الله لم يسمّ عليّاً في القرآن ، وإنّ التسمية كانت من تفسير رسول الله صلّى الله عليه وآله في حديث مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ ، وحديث الثَّقَلَينِ .

ويشهد لك ما رواه في «الكافي» أيضاً في هذا الباب بعد ذلك بيسير في صحيحة الفضلاء عن أبي جعفر عليه السلام ، ورواية أبي الجارود عنه عليه السلام أيضاً ، ورواية أبي الديلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنّهما تلوا في مقام الاحتجاج وعدم التقيّة قوله تعالى : يَأَيّهَا الرّسُولُ بَلّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رّبّكَ وَإِن لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلّغْتَ رَسَالَتَهُ ، ولم يذكرا في تلاوة الآية كلمة فِي عَلِيّ . وهذا يدلّ على أنّ ما روي في ذكر اسم عليّ عليه السلام في هذا المقام ، بل وفي غيره إنّما هو تفسير وبيان للمراد في وحي القرآن بكون التفسير والبيان جاء به جبرائيل من عند الله بعنوان الوحي المطلق لا القرآن ، وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلّا وَحْىٌ يُوحَى .

ومنها : رواية الفضيل عن أبي الحسن الماضي عليه السلام في باب «النّكَتُ [142] مِنَ التّنْزِيلِ فِي الوَلَايَةِ» من «الكافي» قال : قلتُ : هَذَا الّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذّبُونَ ؟! قال : يعني أمير المؤمنين عليه السلام . قلتُ : تنزيلٌ ؟! قال عليه السلام : نعم ! فإنّه عليه السلام ذكر أمير المؤمنين عليه السلام بقوله : «يعني» بعنوان التفسير وبيان المراد والمشار إليه في قوله تعالى : هَذَا . فقوله في الجواب : نعم ، دليل على أنّ ما كان مراداً بعينه في وحي القرآن يسمّونه عليهم السلام : تنزيلاً .

فتكون هذه الرواية وأمثالها قاطعة لتشبّثات «فصل الخطاب» بما حشّده من الروايات التي عرفت حالها إجمالاً . وإلى ما ذكرناه وغيره يشير ما نقلناه من كلمات العلماء الأعلام قُدّست أسرارهم .

فإن قيل : إنّ هذه الرواية ضعيفة . وكذا جملة من الروايات المتقدّمة ! قلنا : إنّ جُلّ ما حشّده «فصل الخطاب» من الروايات هو مثل هذه الرواية وأشدّ منها ضعفاً كما أشرنا إليه في وصف رواتها . على أنّ ما ذكرناه من الصحاح فيه كفاية لأُولي الألباب . [143]

كان ما تقدّم نصّ كلام هذا العالم المتتبّع المحقّق الخبير حول عدم تحريف القرآن . وقد لوحظ كم ألمّ رحمه الله بأطراف الموضوع بنحو شامل وكامل ، ودحض الشبهات المارّة حوله بفكر راسخ قويم ! يضاف إلى ذلك أنّه لم يقطع شوطاً في حماية معقل التشيّع بالاعتقاد بصيانة الكتاب الإلهيّ . على أتمّ نحو وأكمله فحسب ، بل إنّه . بذكره الروايات المأثورة في المصادر المهمّة لأهل السّنة والجماعة . بدأ حملته عليهم وأبطل تلك الروايات بوصفها ملصقة بكرامة كلام الله المجيد ، وذلك بأُسلوب رائق . وليت للشيعة في كلّ عصر رجلاً واحداً . في الأقلّ . كذا العالم المجتهد الفقيه البصير الحميم الشفيق المتحرّر من سلطان هواه ، فتعالج المشاكل جميعها بفضل قوّة إيمانه وعلمه ودرايته !

تعليقات:

1) الآية 79 ، من السورة 3 : آل عمران .

2) الميزان في تفسير القرآن» ج 3 ، ص . 304

3) تفسير البيضاويّ» ج 1 ، ص 187 إلى 190 ، الطبعة القديمة ذات الجزءين ، دار الطباعة العامرة بمصر .

4) الآية 282 ، من السورة 2 : البقرة .

5) الآية 157 ، من السورة 37 : الصافّات .

6) الآية 91 ، من السورة 6 : الأنعام . وتمام الآية : وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَآ أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مّن شَىْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَبَ الَّذِى جَآءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلّمْتُم مّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ .

7) الآية 4 ، من السورة 46 : الأحقاف .

8) قال الفيروزآباديّ في «القاموس» ج 1 ، ص 129 : وحرّم النبيّ صلّى الله عليه وآله ما بين لَابَتَي المدينة ، وهما حرّتان تكتنفانها . أقول : والحَرّة : الأرض ذات حجارة نَخِرَةٍ سُود كأنّها أُحرقت بالنار . ج حَرّات وحَرَا وأَحَرّون وحَرّون .

9) كتاب «تقييد العلم » للخطيب البغداديّ المولود سنة 392 هـ والمتوفّى سنة 463 ، صاحب الكتاب الشهير «تاريخ بغداد» ص 70 إلى . 72

10) كُتّاب جمع كاتب . وموضع التعليم أيضاً وجمعه كتاتيب .

11) طبقات ابن سعد» القسم الأوّل ، ج 2 ، ص . 14

12) سنن أبي داود» ج 2 ، ص . 337 والنملة هي قروح تخرجفي الجنب ، وفي الحديث عن أنس قال : رخّص رسول الله صلّى الله عليه وآله في الرّقيَة من العَيْن والحُمّة والنّملة . يقال للحسد : عَيْن . والحُمّة . بضمّ الحاء وفتح الميم . هي السمّ . أي : أذِنَ رسول الله صلّى الله عليه وآله بكتابة الدعاء في هذه الحالات وشدّه على المريض ليُرفع به الألم . هذا الحديث في «صحيح مسلم» ص 1725 ، الحديث 58 من الجزء الرابع . (كتاب «السّنّة قبل التدوين» ، ص 299 و300) .

13) كتاب «السّنّة قبل التدوين» ص . 39

14) تقييد العلم» ص 68 إلى . 70

15) تقييد العلم» ص 72 و . 73

16) يُستشفّ من كلام رسول الله لعبد الله بن عمرو بن العاص : مَنْ قَالَ عَلَيّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ أنّ عبد الله نفسه كان ممّن نهج سبيل الكذب والافتراء ونسبة أُمور باطلة إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله . وكما سنرى لاحقاً فإنّه استنقذ زاملتين من كتب أهل الكتاب في معركة اليرموك ، ثمّ أخذ منهما أحاديث ونسبها إلى رسول الله . وعلى هذا فلا حجّيّة للصحيفة الصادقة التي كتبها نقلاً عن الزاملتين ، وإسناداً إليها ولا قيمة للموضوعات المأخوذة منها ، والمذكورة في كتب العامّة .

17) المقصود من قريش هنا أبو بكر وعمر وعصابتهما وأنصارهما خاصّة ، للقرائن الآتية : 1 . أنّى نقل حديث باسم قريش وفيه مخالفة لرسول الله ، فإنّ الأصابع تشير إليهما وأعوانهما . 2 . «تفيد سائر الأحاديث أنّهما خطّآ رسول الله صلّى الله عليه وآله في الشؤون الدنيويّة والعياذ بالله وأبرزا أنفسهما

كصاحبَي رأي في مقابل رأيه . ورأينا سابقاً أيضاً أنّ عمر حين نوّه بأنّ قريشاً لا تنقاد لعليّ ، إنّما كان يعني بذلك نفسه . 3 . قرائن أُخرى مختلفة أيضاً .

18) تقييد العلم» ص 74 إلى . 82

19) تقييد العلم» ص 82 إلى . 84

وهذا زعمٌ زعمه أبو هريرة والشواهد والأدلّة على كذبه كثيرة . لقد صدف أبو هريرة عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ولحق بمعاوية وأصبح من بطانته وأُمراء حكومته . وكانت له يد طولى في وضع الأحاديث الكاذبة . والحقّ أنّ العالم المصريّ السّنّيّ الشيخ محمود أبو ريّة قد أجمل في كتاب «أضواء على السّنّة المحمّديّة» ، وكتاب «أبو هُريرة شيخ المضيرة» . وكذلك العالم اللبنانيّ الشيعيّ السيّد عبد الحسين شرف الدين العامليّ في كتاب «أبو هريرة» وكتاب «النصّ والاجتهاد» ، وأتيا على الموضوع من كلّ جوانبه ووفّياه حقّه وناقشاه مناقشة تامّة جزاهما الله عن الإسلام والولاية والحقّ والحقيقة خير الجزاء .

20) تقييد العلم» ص 84 و . 85

قال سماحة أُستاذنا الأعظم آية الله العلّامة الطباطبائيّ قدّس الله نفسه ذات يومٍ : يتحصّل من تعامل النبيّ صلّى الله عليه وآله مع مختلف الأشخاص وكلامه معهم أنّه كان يخبر عن مستقبلهم مجملاً من خلال كلماته القصيرة الموجزة . ويُنبئ عن إيمانهم أو كفرهم أو ارتدادهم أو ثباتهم واستقامة دينهم . من هنا فالمستفاد من تعليمه أبا بكر الدعاء أنّ أبا بكر سيُمنى بشرّ نفسه ، وشرّ الشيطان وشركه ، وأعماله السيّئة القبيحة ، ومن ثمّ يجرّ ذلك إلى المسلمين . وقد اعترفأبو بكر نفسه بهذه الحقيقة على المنبر في أوّل خطبة خطبها بعد وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله ، إذ قال : إنّ لي شيطاناً يَعْتَريني فإذا زِغتُ فقوّموني .

21) تقييد العلم» ص . 86 وقال يوسف العشّ في الهامش : ما يشابهه من يحيى بن أبي كثير في البخاريّ ج 1 ، ص 40 و 41 ، ك 3 ب 36 ، وشرحه في «إرشاد الساري» ج 1 ، ص 168 ؛ و«عمدة القاري» ج 1 ، ص 567 ؛ و«فتح الباري» ج 1 ، ص 184 ؛ ومثله باختصار من الوليد بن مسلم في «صحيح الترمذيّ» ج 2 ، ص 110 ، وعنه في «أُسد الغابة» ج 2 ، ص 384 ؛ و«تيسير الوصول» ج 3 ، ص 176 ؛ ومثله بتقارب اللفظ من الوليد بن مسلم في «المحدّث الفاصل» ج 4 ، ص 21 ؛ وباختصار من الأوزاعيّ في «جامع بيان العلم» ج 1 ، ص 70 ؛ ودون سند في «معالم السنن» ج 4 ، ص 184 ؛ و«الاستيعاب» ج 2 ، ص 717 ؛ و«مقدّمة ابن الصلاح» ص . 17

22) تقييد العلم» ص . 86

23) الآية 3 ، من السورة 5 : المائدة .

24) سيرة ابن هشام» ج 4 ، ص . 332

25) تذكرة الحفّاظ» ج 1 ، ص . 3 وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشيّ التميميّ المكّيّ . قاضي مكّة في زمن ابن الزبير . كان إماماً فقيهاً فصيحاً مفوّهاً . اتّفقوا على توثيقه . وممّن روى عنه الليث بن سعد ، توفّي سنة 117 هـ ؛ و ص 63 من كتاب «التشريع الإسلاميّ»

للشيخ محمّد الخضريّ .

26) أخرجه ابن عساكر ، ومحمّد بن إسحاق .

27) تاريخ التشريع الإسلاميّ» ج 1 ، ص 7 و123 ، من كتاب «تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلاميّة» للشيخ مصطفى عبد الرزّاق ، ص . 161

28) قال أبوبكر بن العربيّ في «العواصم من القواصم» وهو يدافع عن عثمان فيما نسبوه إليه من المظالم والمناكير ما نصّه : ومن العجيب أن يؤخذ عليه في أمرٍ فَعَلَه عمر ! فقد روي أنّ عمر بن الخطّاب سجن ابن مسعود في نفرٍ من الصحابة سنة بالمدينة حتّى قُتل فأطلقهم عثمان ، وكان سجنهم لأنّ القوم أكثروا الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله . (ص 75 و76) .

29) ج 2 ، ص . 120

30) صِرار بالكسر موضع قرب المدينة ، وفي رواية : خرجنا فَشَيّعَنا .

31) جاء في تعبير العلّامة الأمينيّ في «الغدير» ، ج 6 ، ص 294 : جرّدوا القرآن . أي : علّموه بلا تفسير .

32) ورد في «شرح ابن أبي الحديد» ج 3 ، ص 102 ؛ وفي كتاب «السّنّة قبل التدوين» ص . 100

33) هذه الزيادة من «تذكرة الحفّاظ» للذهبيّ . وصحّحه الحاكم في «المستدرك» ، ج 1 ، ص 102 (التعليقة) ؛ «سنن الدارميّ» ج 1 ، ص 85 ؛ و«سنن ابن ماجة» ج 1 ، ص 16 ؛ و«المستدرك» للحاكم ، ج 1 ، ص 102 ؛ و«جامع بيان العلم» ج 2 ، ص 120 ؛ و«تذكرة الحفّاظ» ج 1 ، ص 3 ، بناءً على ما نقله العلّامة الأمينيّ في «الغدير» ج 6 ، ص 294 ؛ وذكره في «السنّة قبل التدوين» ، ص . 97

34) أضواء على السنّة المحمّديّة» ص 52 إلى 55 ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر . وذكر العلّامة الأمينيّ خبر قرظة بن كعب كلّه في «الغدير» ج 6 ، ص 294 ، باب نوادر الأثر في علم عمر .

وفيما يعمل به : السنّة العمليّة («البداية والنهاية» ج 8 ، ص 107) .

35) تذكرة الحفّاظ» ج 1 ، ص 7 ؛ «مجمع الزوائد» ج 1 ، ص 149 ، وصحّحه محشّي الكتاب فقال : هذا صحيح عن عمر من وجوه كثيرة . وكان عمر شديداً في الحديث .

36) أخرجه ابن عساكر كما في «كنز العمّال» ج 5 ، ص 239 ؛ وأخرجه أبو زرعة كما في «تاريخ ابن كثير» ج 8 ، ص . 106

37) سنن الدارميّ» ج 1 ، ص 84 ؛ و«سنن ابن ماجة» ج 1 ، ص . 15

38) مستدرك الحاكم» ج 3 ، ص 342 و . 344

39) مستدرك الحاكم» ج 3 ، ص 312 و . 315

40) مستدرك الحاكم» ج 3 ، ص . 337

41) طبقات ابن سعد» ج 3 ، ص 206 ؛ و«مختصر جامع بيان العلم» ص . 33

42) راجع «سنن الدارميّ» ج 1 ، ص 125 ؛ و«مستدرك الحاكم» ج 1 ، ص 104 إلى 106 ، و«مختصر جامع بيان العلم» ص 36 و . 37

43) الآية 3 ، من السورة 12 : يوسف .

44) الآيات 1 إلى 3 ، من السورة 12 : يوسف . والآية الثالثة تامّة : نَحْنُ نَقُصّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَفِلِينَ .

45) الغدير» ج 6 ، ص 294 إلى 296 ، باب نوادر الأثر في علم عمر . وقد تطرّقنا بإيجاز إلى موضوع حرق مكتبة إيران ومصر في كتاب «نور ملكوت القرآن» من سلسلة أنوار الملكوت ، ج 4 ، البحث التاسع . وذكرنا أنّ هذه الإشاعة مكيدة من مكائد الاستعمار ولا سند لها تأريخيّاً .

46) تحدّثنا عن هذا الحديث المبارك وحده فيالجزء الثالث عشر من كتابنا هذا : «معرفة الإمام» من سلسلة العلوم والمعارف الإسلاميّة . وقد استغرق حديثنا الكتاب المذكور كلّه .

47) سنن ابن ماجة» ج 1 ، ص 5 ؛ و«سنن البيهقيّ» ج 1 ، ص 6رواه المقدام بن معديكرب .

بالله عليكم انظروا ، ألا يبيّن هذا الحديث النابع من نور النبوّة حالة أُخرى غير حالة أبي بكر وعمر وعثمان ؟

48) كتاب العلم» للمقدسيّ ، ص 51 ، مخطوطة المكتبة الظاهريّة بدمشق ؛ و«جامع بيان العلم وفضله» ج 2 ، ص . 191

49) جامع بيان العلم وفضله» ج 2 ، ص 191 ؛ و«السنّة قبل التدوين» ص 78 و . 79

50) السنّة قبل التدوين» ص 92 إلى . 112

51) السنّة قبل التدوين» هامش ص . 46

52) السنّة قبل التدوين» ص 113 ، عن «تذكرة الحفّاظ» ج 1 ، ص 3 و4 ؛ وفي مقدّمة «التمهيد» ص 11 ، قال : قال أبو بكر : إيّاكم والكذب فإنّه مُجانب الإيمان !

53) السنّة قبل التدوين» ص 112 ، عن «تذكرة الحفّاظ» ج 1 ، ص 3 ؛ و«معرفة علوم الحديث» ص 15 ؛ و«الكفاية» ص . 26 وقد أخرجه الإمام مالك في «الموطّأ» ج 2 ، ص 513 ، كما أخرجه أبو داود ، والترمذيّ ، وابن ماجة .

54) أضواء على السنّة المحمّديّة» ص . 245

55) يوم الإسلام» النسخة الأصلية الكاملة ، ص 12 ، الناشر : مؤسّسة الخانجي بمصر ، المكتب التجاريّ ببيروت ، مكتبة المثنّى ببغداد .

56) في «صحيح البخاريّ» ج 6 ، ص 9 ، طبعة 1314 هـ : ما شأنه . أي : النبيّ . أهَجَرَ ؟

57) يوم الإسلام» ص . 41

58) قال سماحة أُستاذنا الأكرم العلّامة الطباطبائيّ أعلى الله درجته في تفسير «الميزان» ج 12 ، ص 125 ، الفصل الخامس من فصول البحث في صيانة كتاب الله من التحريف : قال اليعقوبيّ : وكان ابن مسعود بالكوفة [حين طلب عثمان المصاحف] فامتنع أن يدفع مصحفه إلى عبد الله بن عامر . وكتب إليه عثمان أن أشخصه إن لم يكن هذا الدين خبالاً وهذه الأُمّة فساداً ؛ فدخل [ابن مسعود]

المسجد وعثمان يخطب ، فقال عثمان : إنّه قد قدمت عليكم دابّةُ سوء . فكلّم ابن مسعود بكلام غليظ فأمر به عثمان فجرّ برِجله حتّى كُسِر له ضلعان فتكلّمت عائشة وقالت قولاً كثيراً .

59) يوم الإسلام» ص 58 و59 ، إلّا أنّ الشيخ مغنية حذف ممّا قاله بعض الجملات اختصاراً ونحن نوردها إتماماً للفائدة ، وهي على ما يلي مرتّباً : وكان من أهمّ : وَأقطع مروان فدك وقد كانت فاطمة طلبتها بعد وفاة أبيها تارةً بالميراث ، وتارة بالنّحلة فدُفعتْ عنها . وحمى المراعي حول المدينة كلّها من مواشي المسلمين كلّهم ، إلّا عن بني أُميّة ، وأعطى عبد الله بن أبي السرح جميع ما أفاء الله عليه من فتح إفريقيا بالمغرب . وهي من طرابلس إلى طنجة . من غير أن يشركه فيه أحد من المسلمين . وأعطى أبا سفيان بن حرب مائتي ألف من بيت المال في اليوم الذي أمر فيه لمروان بن الحكم بمائة ألف . وقد كان زوّج ابنته أُمّ أبان . فجاء زيد بن أرقم صاحب المال بالمفاتيح فوضعها بين يَدَي عثمان وبكى . فقال عثمان : أتبكي أن وصلتُ رحمي ؟ قال : لا ، ولكن أبكي لأنّي أظنّك أخذتَ هذا المال عوضاً عمّا كنتَ أنفقتَه في سبيل الله في حياة رسول الله ! والله لو أعطيتَ مروان مائة درهم لكان كثيراً . فقال : ألقِ المفاتيح فإنّا سنجد غيرك . وأتاه أبو موسى الأشعريّ بأموال كثيرة من العراق فقسّمها كلّها في بني أُميّة . وزوّج الحارث بن الحكم بنت عائشة فأعطاه مائة ألف من بيت المال أيضاً . ونفى أبا ذرّ رحمه الله إلى الربذة لمناهضته لمعاوية في الشام في كنز الذهب والفضّة . وضرب عبد الله بن مسعود حتّى كسر أضلاعه . وعدل عن طريقة عمر في إقامة الحدود وردّ المظالم وكفّ الأيدي العادية والانتصاب لسياسة الرعيّة . وختم ذلك كلّه بما وجدوه من كتابه إلى عامله بمصر يأمره بقتل قادة الثورة .

60) كتاب «الشيعة والتشيّع» ، وقد طبعته مكتبة المدرسة ، ودار الكتاب اللبنانيّ للطباعة والنشر في بيروت ، على حِدَة ، ص 72 إلى . 75 وطبع أيضاً مع كتابيه الآخرين : «مع الشيعة الإماميّة» ، و«الاثنا عشريّة» في مجموعة واحدة تحت عنوان : «الشيعة في الميزان» ، طبعتها دار التعارف للمطبوعات في بيروت ، ص 70 إلى . 73

61) الإمام جعفر الصادق» ص 25 ، طبعة القاهرة سنة 1397 هـ بإشراف محمّد توفيق عويضة .

62) الإمام جعفر الصادق» لعبد الحليم الجنديّ ، ص 185 و . 186

63) الإمام جعفر الصادق» ص 199 و . 200

64) الإمام جعفر الصادق» لعبد الحليم الجنديّ ، ص 202 و . 203

65) الآية 187 ، من السورة 3 : آل عمران .

66) الآية 9 ، من السورة 15 : الحجر .

67) الآيتان 41 و42 ، من السورة 41 : حم السجدة (فصّلت) .

68) الميزان في تفسير القرآن» ج 12 ، ص 103 و . 104

69) كقول بعض من غير المنتحلين بالإسلام إنّ قوله تعالى : إِنّكَ مَيّتٌ وَإِنّهُمْ مّيّتُونَ من وضع أبي بكر وضعه حين سمع عمر وهو شاهر سيفه يهدّد بالقتل مَن قال : إنّ النبيّ مات ، فقرأها على عمر فصرفه .

70) اقتباس من الآية 23 ، من السورة 39 : الزمر . والآية هي : اللَهُ نَزّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَبًا مّتَشَبِهًا مّثَانِىَ تَقْشَعِرّ مِنْهُ جُلُودُ الّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبّهُمْ ثُمّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَهِ ذَ لِكَ هُدَى اللَهِ يَهْدِى بِهِ مَن يَشَآءُ وَمَن يُضْلِلِ اللَهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ .

71) الآية 82 ، من السورة 4 : النساء .

72) الآية 88 ، من السورة 17 : الإسراء .

73) الآيتان 13 و14 ، من السورة 86 : الطارق .

74) الآيات 40 إلى 42 ، من السورة 41 : حم السجدة (فصّلت) .

75) الآية 9 ، من السورة 15 : الحجر .

76) الآية 6 ، من السورة 15 : الحجر .

77) ذكره ابن طاووس في سعد السعود» .

78) القُذّة : ريش السهم . السهم الذي كان يوضع سابقاً في وتر القوس ويُرمى نحو الهدف عبارة عن عصا أو قصبة كان يوضع في رأسها النصل ، وتوضع في نهايتها ريشتان متساويتان لكيتتحرّك باتّجاه مستقيم . ويقطع رأس الريشتين ونهايتهما بالتساوي ويُنصبان في طرفيها من أجل أن يتحرّك السهم باتّجاه مستقيم تماماً . ولهذا استعملت هاتان الريشتان اللتان تُعدّان كالزوج المتماثلين من كلّ جهة كالنعلين من أجل تشبيه المماثلة في التنظير .

79) الذراع من طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى . ومقدار الذراع طوله الذي هو بطول هذا المقدار .

80) الباع قَدْرُ مَدّ اليدينِ من الإنسان .

81) القراءة المتواترة عندنا هذا اليوم هي على مصحف زيد بن ثابت فحسب . وقال العلّامة الحلّيّ قدّس سرّه في تذكرته ، في باب القراءة : ويجب أن يُقرأ بالمتواتر من الآيات . وهو ما تضمّنه مصحف عليّ عليه السلام ، لأنّ أكثر الصحابة اتّفقوا عليه [لأنّ ما كتبه زيد بن ثابت يُطابق مصحف الإمام] وحرق عثمان ماعداه . فلا يجوز أن يُقرأ بمصحف ابن مسعود ، ولا أُبيّ ، ولا غيرهما .

82) الآية 2 ، من السورة 62 : الجمعة .

83) الآية 44 ، من السورة 16 : النحل .

84) جاء في اللغة أنّ الطّوال بمعنى الطويل . واسم التفضيل منه أطول وجمعه أطاول . ومؤنّثه طُولَى ، وجمعه طُوَل . والسّبع الطّوَل سبع سور من القرآن الكريم . وهي السّور الكبيرة في أوّل القرآن بعد الفاتحة إذا اعتبرنا الأنفال والتوبة سورة واحدة (لأنّهما نزلتا معاً في غزوات النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ولذلك يقال لهما : القرينتان ولا بسملة بينهما) أو اعتبرنا سورة يونس هي السورة السابعة . والمثاني سبع سور بعد هذه السور المذكورة . وعُرفت بهذا الاسم لأنّ مثنى كمعنى ومعاني بمعنى

الإتيان تعاقباً . وقد تطلق المثاني على جميع السور القرآنيّة سواء الطوال منها أم القصار . والسور المئين هي السور التي تبدأ بسورة الإسراء إلى سبع سور . وسُميّت بهذا الاسم لأنّ آيات كلّ واحدة منها تبلغ قرابة مائة آية . ومئين جمع مائة . والمفصّلات ثماني وستّون سورة بعد المئين حسب الحديث المأثور عن سعد الإسكاف ، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله كما نقل ذلك الشيخ محمّد حسن في «جواهر الكلام» ، كتاب الصلاة عن الكُلينيّ رضوان الله عليه . والمشهور أنّ القرآن يُقسم إلى ثلاثة أقسام هي : الطّوَل ، والمئين ، والمفصّلات . غاية الأمر أنّ سورة النبأ فما تلاها إلى آخر القرآن تعرف بالسور القِصار .

85) العُسُب مفردها عسيب : جريدة من النخل كُشِطَ خوصُها . واللّخاف الواحدة لَخْفَة ، وهي حجارة بِيض رقاق . والأكتاف جمع الكَتِف ، وهي عظم عريض خلف المنكب . والجلود جمع الجِلد وهو غشاء جسد الحيوان بعد دبغه . والرّقاع (بكسر الراء) مفردها رُقعة ، وهي القطعة من الورق التي تكتب ، وجمعها الآخر : رُقَع .

86) الآية 90 ، منالسورة 16 : النحل .

87) الآية 281 ، من السورة 2 : البقرة .

88) الميزان في تفسير القرآن» لآية الله العلّامة الطباطبائيّ قدّس سرّه ، ج 12 ، ص 106 إلى 133 في سياق بحثه حول تفسير الآية الكريمة : إنّا نحْن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون .

89) الشمس الساطعة» القسم الثاني ، حوار التلميذ والعلّامة .

90) معرفة الإمام» ج 12 ، ضمن الدروس 174 إلى . 176

91) نور ملكوت القرآن» ج 4 ، البحث الثاني عشر ، (من سلسلة أنوار الملكوت) .

92) مجمع البيان في تفسير القرآن» ج 1 ، ص 15 ، طبعة صيدا ، سنة . 1333 وقال الشيخ محمّد جواد مغنية في ص 314 من كتاب «مع الشيعة الإماميّة رأي صريح في حقيقة التشيّع وأُصوله التي ترتكز عليها المذاهب الإسلاميّة» المطبوع ضمن مجموعة بعنوان «الشيعة في الميزان» : لاتحريف في القرآن ، ويستحيل أن تناله يد التحريف بالزيادة أو النقصان للآية 9 ، الحجر : «إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون» ، والآية 42 ، فُصّلت : «لا يأْتِيهِ الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد» . ونُسب إلى الإماميّة افتراءً وتنكيلاً نقصان آيات من آي القرآن ، مع أنّ علماءهم المتقدّمين والمتأخّرين الذين هم الحجّة والعُمْدة قد صرّحوا بأنّ القرآن هو ما في أيدي الناس لا غيره . فمن المتقدّمين الشيخ الصدوق في كتاب «اعتقاد الشيعة الإماميّة» ، والسيّد المرتضى في كتاب «المسائل الطرابلسيّات» ، والشيخ الطوسيّ في كتاب «التبيان» . ومن المتأخّرين : الشيخ جعفر النجفيّ في كتاب «كشف الغطاء» ، والسيّد محسن البغداديّ في «شرح الوافية» ، والشيخ علي الكركيّ ألّف رسالة خاصّة في نفي الزيادة ، والسيّد محسن الأمين في ج 1 ، من «أعيان الشيعة» ، والشيخ محمّد جواد البلاغيّ في ج 1 ، من «آلاء الرحمن» . ونقل الأمين ، والبلاغيّ في هذين الكتابين أنّ القائلين بالنقصان هم أفراد من شذّاذ الشيعة ، والحشويّة من السنّة لا يعتدّ بقولهم . إذن نسبة التحريف إلى الشيعة كنسبته إلى السنّة ، كلتاهما لم تبن على أساس من الصحّة .

93) الآية 114 ، منالسورة 20 : طه .

94) فنّد آية الله السيّد عبد الحسين شرف الدين في الفصل الحادي عشر من كتاب «الفصول المهمّة» ص 162 إلى 169 ، الطبعة الخامسة ، مزاعم بعض الكُتّاب السّنّة الذين تقوّلوا على الشيعة وافتروا عليهم وهاجموهم بشدّة دعماً للحزب الأُمويّ في سوريا وقال في دحضهم : كنّا نظنّ العصبيّة العمياء تقلّصت ، وأيّامها الوحشيّة تصرّمت . وأنّ المسلمين أحسّوا اليوم بما حلّ بهم من المنابذات والمشاغبات التي تركتهم طعمة الوحوش والحشرات ... (ولكن مع ذلك) قام من حثالة الأمويّين طغام دأبهم العهر والخمر يدعون إلى سلفهم الفاجر ، يريدون ليعيدوها أمويّة يزيديّة ... خطّ قرد يزيد في خطّته وفي مجلّة الأمويّين قوارص ترتعد منها الفرائص ، إذ قذف الشيعة بتهم شائنة . وكم أساء النشاشيبيّ ، والنصوليّ ، والكيّالي إليهم ! وكم اتّهموهم من خلال ما خطّته أقلامهم البذيئة ... ولقد أسرف منار الخوارج بما أرجف وأجحف ، وبغى وطغى وبهت الشيعة بهتاناً عظيماً شنّها في مجلّده التاسع والعشرين غارة ملحاحاً ... وهناك أفاضل كالرافعيّ نحملهم على الصحّة في سوء ظنّهم بالشيعة .. . حيث أنسوا بناحية من تقدّمهم ... .

95) قال الرافعيّ في ص 161 من كتابه «تحت راية القرآن» :

«إنّ الرافضة شكّوا في نصّ القرآن ، وقالوا : إنّه وقع فيه نقص وزيادة ، وتغيير وتبديل . انتهى» . ولا جناح علينا إذا سألناه فقلنا له : مَن تعني هنا بالرافضة ؟ أتعني الإماميّة أم غيرهم ؟ فإن عنيتهم فقد كذبك من أغراك . وكلّ من نسب إليهم تحريف القرآن فإنّه مفترٍ عليهم ، ظالم لهم ، لأنّ قداسة القرآن الحكيم من ضروريّات دينهم الإسلاميّ ، ومذهبهم الإماميّ ، ومَن شكّ فيها من المسلمين فهو مرتدّ بإجماع الإماميّة . فإذا ثبت عليه ذلك ، قُتل ثمّ لا يُغسل ، ولا يُكفّن ، ولا يُصلّى عليه ، ولا يدفَنُ في مقابر المسلمين . وظواهر القرآن (فضلاً عن نصوصه) من أبلغ حجج الله تعالى ، وأقوى أدلّة أهل الحقّ ، بحكم البداهة الأوّليّة من مذهب الإماميّة ، ولذلك تراهم يضربون بظواهر الأحاديث المخالفة للقرآن عرض الجدار ، ولا يأبهون بها ، وإن كانت صحيحة . وتلك كتبهم في الحديث والفقه والأُصول صريحة بما نقول . والقرآن الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إنّما هو ما بين الدفّتين ، وهو ما في أيدي الناس ، لا يزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً ولا تبديل فيه لكلمة بكلمة ، ولا لحرف بحرف ، وكلّ حرف من حروفه متواتر في كلّ جيل تواتراً قطعيّاً إلى عهد الوحي والنبوّة . وكان مجموعاً على ذلك العهد الأقدس مؤلّفاً على ما هو عليه الآن ، وكان جبرائيل عليه السلام يعارض رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بالقرآن في كلّ عام مرّةً ، وقد عارضه به عام وفاته مرّتين . والصحابة كانوا يعرضون ويتلونه على النبيّ حتّى ختموه عليه صلّى الله عليه وآله وسلّم مراراً عديدة . وهذا كلّه من الأُمور المعلومة الضروريّة لدى المحقّقين من علماء الإماميّة ، ولا عبرة بالحشويّة فإنّهم لا يفقهون .

والباحثون من أهل السّنّة يعلمون أنّ شأن القرآن العزيز عند الإماميّة ليس إلّا ما ذكرناه والمنصفون منهم يصرّحون بذلك . قال الإمام الهمام الباحث المتتبّع رحمة الله الهنديّ رضي الله عنه في ص 89 من النصف الثاني من كتابه النفيس «إظهار الحقّ» ما هذا لفظه : القرآن المجيد عند جمهور علماء الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة محفوظ عن التغيير والتبديل . ومن قال منهم بوقوع النقصان فيه فقوله

مردود غير مقبول عندهم . (قال) : قال الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه الذي هو من أعظم علماء الإماميّة الأثني عشريّة في رسالته الاعتقاديّة : اعتقادنا في القرآن : أنّ القرآن الذي أنزل الله تعالى على نبيّه هو ما بين الدفّتين . وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك . ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشرة سورة ، وعندنا والضحى وألم نشرح سورة واحدة ، ولإيلاف وألم تر سورةواحدة . ومَن نسب إلينا أنّا نقول إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب . انتهى .

سورةواحدة . ومَن نسب إلينا أنّا نقول إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب . انتهى .

96) قال الإمام الهنديّ : وفي تفسير «مجمع البيان» الذي هو تفسير معتبر عند الشيعة ذكر السيّد الأجلّ المرتضى علم الهدى ذو المجد ...» (وذكر السيّد شرف الدين هنا كلام الشريف المرتضى عن لسان الإمام رحمة الله الهنديّ ، وقد أوردناه أيضاً ، ثمّ قال :) قال الإمام رحمة الله الهنديّ : وقال القاضي نور الله الشوشتريّ الذي هو من علمائهم المشهورين في كتابه المسمّى ب «مصائب النواصب» : «ما نُسب إلى الشيعة الإماميّة من وقوع التغيير في القرآن ليس ممّا قال به جمهور الإماميّة ، إنّما قال به شرذمة قليلة منهم لا اعتداد بهم فيما بينهم» . انتهى .

وقال الإمام الهنديّ أيضاً : «وقال الملّا صادق في شرح الكلينيّ : يظهر القرآن بهذا الترتيب عند ظهور الإمام الثاني عشر ويشهر به» . انتهى .

وقال الإمام الهنديّ أيضاً : وقال محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ الذي هو من كبار المحدّثين في الفرقة الإماميّة في رسالة كتبها في ردّ بعض معاصريه : [الكلام بالفارسيّة ونحن ننقل تعريبه نصّاً] «كلّ من تتبّع الأخبار وتفحّص التواريخ والآثار يعلم علم اليقين أنّ القرآن كان في غاية التواتر وأعلى درجته . وكان آلاف الصحابة يحفظونه وينقلونه . وكان مجموعاً ومؤلّفاً في عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم» . انتهى .

وقال الإمام الهنديّ أيضاً : فظهر أنّ المذهب المحقّق عند علماء الفرقة الإماميّة الاثني عشريّة أنّ القرآن الذي أنزله الله على نبيّه هو ما بين الدفّتين ، وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك . وأنّه كان مجموعاً مؤلّفاً في عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وحفظه ونقله أُلوف من الصحابة ، وجماعة من الصحابة كعبد الله بن مسعود ، وأُبي بن كعب ، وغيرهما ختموا القرآن على النبيّ عدّة ختمات . ويظهر القرآن ويشهر بهذا الترتيب عند ظهور الإمام الثاني عشر رضي الله عنه . قال : والشرذمة القليلة التي قالت بوقوع التغيير فقولهم مردود عندهم ، ولا اعتداد به فيما بينهم . قال : وبعض الأخبار الضعيفة التي رويت في مذهبهم لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته . قال : وهو حقّ ، لأنّ خبر الواحد إذا اقتضى عِلماً ولم يوجد في الأدلّة القاطعة ما يدلّ عليه وجب ردّه على ما صرّح به ابن المطهّر الحلّيّ في كتابه المسمّى ب «مبادئ الوصول إلى علم الأُصول» ، وقد قال الله تعالى : إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون . قال : ففي تفسير «الصراط المستقيم» الذي هو تفسير معتبر عند علماء الشيعة : أي : إنّا لحافظون له من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان .

هذا كلام الإمام الهنديّ عيناً . وإنّما اكتفينا بما نقله من كلام أعلام الشيعة الإماميّة المسطور في كتبهم المعتبرة ، لأنّ الاستقصاء يوجب الخروج عمّا أخذناه على أنفسنا من اجتناب الإطناب المملّ . ومَن أراد النقل عن الطوائف والأُمم فليقتفِ أثر هذا الإمام في الاستناد إلى الكتب المعتبرة عند تلك الأُمّة أو الطائفة . ولا يُعَوّل في النقل عنها على المرجفين من خصمائها ، والألدّاء من أعدائها . وأنا أُكبر السّفر الجليل «تحت راية القرآن» وأُقدّر قدر مؤلّفه (المصطفى الصادق) وأعلم أنّه بعيد الغاية ، رزين الحصاة . وكنتُ أربأ به وبسفره الثمين ، المؤلّف لعموم المسلمين ، عن جرح عواطف الشيعة ، وهم ركن الدين ، وشطر المسلمين . وفيهم الملوك والأُمراء ، والعلماء ، والأُدباء ، والكَتَبَة ، والشعراء ،

والساسة المفكّرون ، والدهاة المدبّرون ، وأهل الحميّة الإسلاميّة والنفوس العبقريّة ، والشمَم والكرم ، والعزائم والهمم . وقد انبثّوا في الأنحاء ، وانتشروا في الأرض انتشار الكواكب في السماء . فليس من الحكمة ولا من العقل أن يستهان بهم ، وهم أهل حول وقوّة ، وغنى وثروة ، وأموال مبذولة في سبيل الدين ، وأنفس تتمنّى أن تكون فداء المسلمين . وليس من التثبّت أن يُعْتَمَد في مقام النقل عنهم على إرجاف المرجفين ، وإجحاف المجحفين : يَأَيّهَا الّذِينَ ءَامَنُوا إن جَآءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ .

97) بحر الفوائد في شرح الفرائد» ص 98 إلى 101 ، مبحث حجّيّة الظنّ ، حجّيّة ظواهر الألفاظ ، حجّيّة كتاب الله .

98) حاشية «أوثق الوسائل» بحث حجّيّة الظنّ ، طبعة حجريّة صفحاتها غير مرقّمة .

99) يقول : «يا من اسمه مطلع دفتر الطلّاب ، إنّ ذكرك شمع محفل أُولى الألباب» .

100) الذريعة إلى تصانيف الشيعة» ج 12 ، ص 48 و49 ، مادّة دبس .

101) السكنجبين : كلمة فارسيّة أصلها «سركه انگبين» ، وهي شراب يتّخذ من الخلّ والسكّر ، يُمزجان ويُغليان حتّى يذوب السكّر في الخلّ . (م)

102) كتاب «دبستان المذاهب» ص 226 إلى 235 ، طبعة بومباي ، سنة . 1262

103) هو المرحوم عماد المحقّقين العظام آية الله الميرزا حسن البجنورديّ قدّس سرّه صاحب الكتاب المفيد الممتع : «القواعد الفقهيّة» الذي طُبع في سبعة أجزاء .

104) الذريعة إلى تصانيف الشيعة» ج 16 ، ص 231 و . 232

105) الذريعة» ج 18 ، ص 9 و . 10

106) الذريعة» ج 10 ، ص 220 و . 221

107) الذريعة» ج 20 ، ص 146 و . 147

108) يقول الفقيه المدافع عن أهل البيت المرحوم السيّد محسن الأمين الحسينيّ العامليّ في كتاب «أعيان الشيعة» ج 1 ، ص 121 إلى 123 ، الطبعة الثانية وهو يجيب ابن حزم الذي نسب إلى الإماميّة عقيدة التغيير في القرآن بقوله :

109) ومن قول الإماميّة كلّها قديماً وحديثاً إنّ القرآن مُبَدّل ، زِيد فيه ما ليس منه كثير وبدّل منه كثير حاشا عليّ بن الحسين بن موسى بن محمّد بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب . وكان إماميّاً يظاهر بالاعتزال مع ذلك فإنّه كان ينكر هذا القول ويكفّر من قاله . وكذلك صاحباه : أبو يعلى ميلاد الطوسيّ ، وأبو القاسم الرازيّ .

ونقول : لا يقول أحدٌ من الإماميّة لا قديماً ولا حديثاً إنّ القرآن مزيد فيه قليل أو كثير فضلاً عن كلّهم ، بل كلّهم متّفقون على عدم الزيادة . ومن يعتدّ بقوله من محقّقيهم على أنّه لم ينقص منه . ويأتي تفصيل ذلك عند ذكر كلام الرافعيّ . ومن نسب إليهم خلاف ذلك فهو كاذِب مفتر مجترئ على الله ورسوله ، والذين استثناهم وقال : إنّهم ينكرون الزيادة والنقصان في القرآن ويكفّرون من قال بذلك هم أجلّاء علماء الإماميّة . وإن كذب في دعوى التكفير الذي يكيله للناس في كتابه بالصاع الأوفى وقد

تعوّد عليه قلمه ولسانه . وعليّ بن الحسين المذكور في كلامه هو الشريف المرتضى عَلَم الهُدى ذو المجدين من أجلّاء علماء الإماميّة وأئمّتهم ومشاهيرهم وأسقط من أجداده موسى بين محمّد وإبراهيم . وقوله : كان إماميّاً يظاهر بالاعتزال طريف جدّاً . فالإماميّ كيف يكون معتزليّاً ؟ وكتاب «الشافي» للمرتضى هو ردّ على «المغني» للقاضي عبد الجبّار من أشهر شيوخ علماء المعتزلة . لكن اعتاد جماعة أن ينسبوا جملة من محقّقي علماء الإماميّة إلى الاعتزال بموافقتهم للمعتزلة في بعض المسائل كمسألة الرؤية والحسن والقبح ونحوها . وهذا خطأ وغلط من قائله . فالمعتزلة أقرب إلى مَن يُسمّون أهل السّنّة منهم إلى الشيعة لموافقتهم إيّاهم في أمر الخلافة ، وفي أخذ فروع الدين من الأئمّة الأربعة .

وأمّا أبو يعلى ميلاد الطوسيّ فاسمٌ محرّف ، وصوابه أبو يعلى سلّار ، ولكن وصفه بالطوسيّ خطأ ، بل هو سلّار الديلميّ . وللمرتضى تلميذ آخر اسمه الشريف أبو يعلى محمّد بن الحسن الجعفريّ . ومن تلامذة المرتضى الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ ؛ ولكن ابن حزم لشدّة تثبّته حَرَفَ الاسمَ والوصف . أمّا أبو القاسم الرازيّ فالظاهر أنّه محرّف أيضاً . إذ لا نعلم في أصحاب المرتضى أحداً بهذا الاسم . وذكرنا في البحث الثامن أنّ الصدوق جعل من اعتقاد الإماميّة عدم النقص وعدم الزيادة في القرآن . وبذلك عُلِمَ أنّ كلام ابن حزم محض افتراء . على أنّ الاختلاف في بعض آيات القرآن كان موجوداً في عصر الصحابة . فقد قرأ ابن مسعود : فَمَا استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمّى ، حكاه الطبريّ في تفسيره . ويأتي عند ذكر كلام ابن حزم قول بعض من يسمّون أهل السّنّة بوقوع النقص في القرآن . واختلف المسلمون في البسملة هل هي جزء من السّور ؟ فنفى ذلك الإمام أبو حنيفة ، وأثبته الإمام الشافعيّ وأئمّة أهل البيت . وقال علماء الأُصول : ما نقل آحاداً فليس بقرآن . وهو اعتراف منهم بوقوع الخلاف . ولكن ذلك كلّه شاذّ مسبوق وملحوق بالإجماع على عدم النقص والزيادة .

110) وقال آية الله الأمين العامليّ في ص 141 إلى 146 من هذا الكتاب : قال الرافعيّ في كتاب «إعجاز القرآن» ص 185 : أمّا الرافضة . أخزاهم الله . فكانوا يزعمون أنّ القرآن بُدّل وغُيّر وزِيدَ فيه ونقص منه وحُرّف عن مواضعه . وإنّ الأُمّة فعلت ذلك بالسّنن أيضاً . وكلّ هذا من مزاعم شيخهم وعالمهم هشام بن الحكم لأسباب لا محلّ لشرحها هنا وتابعوه عليها جهلاً وحماقة .

ونقول : أمّا مسارعته إلى الشتم والسّباب ، فكلّ إناء بالذي فيه ينضحُ . وقديماً ما سبّ الذين كفروا ربّ العزّة ، وسُبّت الأنبياء والمرسلون . وسبّ سلفه بنو أُميّة الذين يشيد بذكرهم سلفَ الشيعة وإمامَهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب أخا الرسول صلّى الله عليه وآله وصنوه ، فما ضرّهم ذلك شيئاً .

وأمّا قوله : إنّهم يزعمون أنّ القرآن ... إلى آخره ، فهو كذب وافتراء تبع فيه ابن حزم فيما مرّ من كلامه في هذا البحث . ونصّ كبراء علماء الشيعة ومحدّثيهم على خلافه وقد بيّنا هناك اتّفاق الشيعة عموماً على عدم الزيادة . واتّفاق المحقّقين ومن يعتدّ بقوله منهم على عدم النقص ، وأشرنا إلى أنّ القول بالنقص وقع من شاذّ من أهل السّنّة والشيعة ، ولا يختصّ بالشيعة وأنّه مسبوق وملحوق بالإجماع من الفريقين على عدم النقص ، فلا يعتدّ به . فأين موضع العيب والنقد علينا أيّها المنصفون ؟ ونزيد هنا بياناً بنقل كلمات بعض الأجلّاء من علماء الشيعة الناصّة على ما قلناه .

وذكر المرحوم السيّد محسن الأمين هنا كلام الصدوق في «الاعتقادات» ، وكلام الشيخ الطبرسيّ في «مجمع البيان» ، وكلام السيّد المرتضى علم الهدى في المسائ ل «الطرابلسيّات» ، وكلام الشيخ الطوسيّ في أوّل كتاب «التبيان» . ثمّ قال : وقال الشيخ جعفر النجفيّ فقيه عصره في «كشف الغطاء» : لا ريب أنّ القرآن محفوظ بحفظ الملك الديّان كما دلّ عليه صريح القرآن وإجماع العلماء في كلّ زمان ، ولا عبرة بالنادر . وقال الشيخ البهائيّ : والصحيح أنّ القرآن العظيم محفوظ عن ذلك زيادة كان أو نقصاناً ، ويدلّ عليه قوله تعالى : وَإنّا له لحافظون . وعن السيّد محسن البغداديّ في «شرح الوافية» : الإجماع على عدم الزيادة . وأنّ المعروف بين أصحابنا حتّى حكي عليه الإجماع على عدم النقيصة . وصنّف الشيخ عليّ بن عبد العال الكركيّ رسالة في نفي النقيصة . وقال الفاضل المعاصر الشيخ محمّد جواد البلاغيّ النجفيّ صاحب كتاب «الهُدى إلى دين المصطفى» في مقدّمة كتابه «آلاء الرحمن في تفسير القرآن» : لم يزل القرآن الكريم بحسب حكمة التشريع والمقتضيات المتجدّدة آناً يتدرّج في نزوله نجوماً . وكلّما نزل شيء هتفت إليه قلوب المسلمين ، وانشرحت له صدورهم ، وهبّوا إلى حفظه بأحسن الرغبة والشوق وأكمل الإقبال ، وتناوله حفظهم بما امتازت به العرب وعرفوا به من قوّة الحافظة ، وأثبتوه في قلوبهم كالنقش في الحجر . وكان شعار الإسلام وسمة المسلم هو التجمّل بحفظ ما ينزل من القرآن لكي يتبصّر بحججه ، وشرائعه ، وأخلاقه الفاضلة ، وتأريخه المجيد ، وحكمته الباهرة ، وأدبه العربيّ الفائق المعجز . واستمرّوا على ذلك حتّى صاروا في زمان الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم يعدّون بالأُلوف وعشراتها ، وكلّهم من حملة القرآن وحفّاظه . ولمّا توفّي الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم فلا يُرجى للقرآن نزول تتمّة ، رأى المسلمون أن يسجّلوه في مصحف جامع . فجمعوا مادّته على حين إشراف الأُلوف من حفّاظه ، فاستمرّ على هذا الاحتفال العظيم جيلاً بعد جيل . ولم يتّفق لأمر تأريخيّ من التواتر وبداهة البقاء ما اتّفق للقرآن كما وعد الله جلّت آلاؤه بقوله : إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون . وقوله : إنّ علينا جَمْعَهُ وقرآنه . ولئن سمعت في الروايات الشاذّة شيئاً في ضياع بعضه فلا تقم له وزناً . وقل ما يشاء العلم في اضطرابها ووهنها وضعف رواتها ومخالفتها للمسلمين وما ألصقته بكرامة القرآن ممّا ليس به شبه .

111) ثمّ أورد المرحوم البلاغيّ شيئاً من تلك الروايات وذكر في الحاشية ما روي من أنّه جمعه في زمان النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم معاذ بن جبل ، وعبادة بن الصامت ، وأُبيّ ابن كعب ، وأبو أيّوب الأنصاريّ ، وأبو الدرداء ، وزيد بن ثابت ، وسعد بن عبيد ، وأبو زيد . وأنّ ممّن ختمه والنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حيّ عثمان ، وعليّ بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود . وقول زيد بن ثابت : كُنّا عند رسول الله (أو حول رسول الله) صلّى الله عليه وآله وسلّم نؤلّف القرآن من الرقاع ... . وبذلك تعلم ما هي قيمة هذه الأراجيف التي يرجف بها هؤلاء على الشيعة ؟ وأنّ هذه الروايات الشاذّة التي لا يعوّل عليها قد رواها شاذّ من الفريقين .

112) الآية 9 ، من السورة 15 : الحجر .

113) الآية 42 ، من السورة 41 : حم السجدة .

114) عقائد الإماميّة» الشيخ محمّد رضا المظفّر ، ص 59 و60 ، منشورات مكتبة الأمين في

النجف ، سنة 1388 ، تحت الرقم 21 . عقيدتنا في القرآن الكريم .

115) نقل الشيخ محمّد جواد مغنية في كتاب «مع الشيعة الإماميّة» المطبوع مع كتابين آخرين في مجموعة بعنوان «الشيعة في الميزان» ص 299 ، عن الأُستاذ خالد محمّد خالد في كتاب «الديمقراطيّة» ص 148 أنّه قال : الشيعة لا يعترفون بغير القرآن ، بل إنّ لبعض طوائفهم قرآناً غير قرآننا ، وهم لا يعترفون بالسّنّة وأحاديث الرسول التي يرويها وينقلها أئمّة أهل السّنّة . فأجابه الشيخ قائلاً : لا أدري إذا كان أحد من الشيعة يعرف هذه الطائفة التي لها قرآن غير قرآننا . أمّا أنا فلا أعرف عنها شيئاً ، ولم أسمع بها من قبل ، ولا أريد أن أتعرّف إليها أبداً ، إن كان لها وجود ، لأنّي أعتقد أنا ويعتقد كلّ شيعيّ معي أنّ من لا يؤمن بهذا القرآن الذي بين أيدينا ، فهو كافر ليس من الإسلام في شيء ، لا هو مسلم سنّيّ ، ولا مسلم شيعيّ . كما أنّي لا أعرف أحداً من الشيعة يعترف بالقرآن دون السّنّة وأحاديث الرسول . إنّ الشيعة يعتقدون بأنّ القرآن والسّنّة شيء واحد من حيث وجوب العمل والاتّباع ، وأنّ من أنكر سنّة الرسول فقد أنكر القرآن نفسه لقوله تعالى : مَآ ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا . وهذه كتبهم في الفقه وأُصوله ، والحديث ورجاله . وهي تعدّ بالمئات تعلن بصراحة أنّ أدلّة الشريعة الإسلاميّة ، ومصادر أحكامها أربعة : الكتاب ، والسّنّة ، والإجماع ، والعقل .

116) اسم مؤلّف الكتاب : الحاجّ الميرزا حسين ، واسم أبيه : محمّد تقي .

117) إذ إنّ كتاب «فصل الخطاب» لا يُعَدّ شيئاً عند الشيعة ، بينما روايات نقص القرآن والزيادة فيه أخرجها صحاح أهل السّنّة والجماعة أمثال البخاريّ ، ومسلم ، و«مسند أحمد» .

118) نجد مثل بحث السيّد التيجانيّ في عدم وجود فرق في نسبة تحريف القرآن وعدم تحريفه إلى الشيعة والسّنّة ، في بحث آخر للشيخ محمّد جواد مغنية في كتاب «الشيعة والتشيّع» ص 59 إلى 61 ، وهو يدور حول عدم تحريف القرآن ، واتّفاق الشيعة والسّنّة على ذلك . قال : نُسب إلى الإماميّة القول بأنّ عند فاطمة بنت الرسول مصحفاً ، فيه زيادات عن هذا القرآن الكريم . وقبل أن نبيّن حقيقة هذه النسبة ، نشير إلى عقيدة المسلمين في صيانة الكتاب العزيز : اتّفق المسلمون بكلمة واحدة على أنّه لا زيادة في القرآن ، ما عدا فرقة صغيرة شاذّة من فرق الخوارج ، فإنّها أنكرت أن تكون سورة يوسف من القرآن ، لأنّها قصّة غرام يتنزّه عن مثلها كلام الله سبحانه . ونسب إلى بعض المعتزلة إنكار سورة أبي لهب ، لأنّها سبّ وطعن لا يتمشّى مع منطق الحكمة والتسامح . ونحن لا نتردّد ، ولا نتوقّف في تكفير من أنكر كلمة واحدة من القرآن ، وأنّ جحود البعض تماماً كجحود الكلّ ، لأنّه طعن صريح فيما ثبت عن النبيّ بضرورة الدين ، واتّفاق المسلمين . أمّا النقصان بمعنى أنّ هذا القرآن لا يحتوي على جميع الآيات التي نزلت على محمّد ، فقد قال به أفراد من السّنّة والشيعة في العصر البائد . وأنكر عليهم يومذاك المحقّقون وشيوخ الإسلام من الفريقين ، وجزموا بكلمة قاطعة أنّ ما بين الدفّتين هو القرآن المنزل دون زيادة أو نقصان للآية 9 ، من سورة الحجر : إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون ، والآية 41 ، من سورة فصّلت : لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيمٍ حميد .

119) واليوم أصبح هذا القول ضرورة من ضرورات الدين ، وعقيدة لجميع المسلمين ، إذ لا قائل بالنقيصة ، لا من السّنّة ، ولا من الشيعة . فإثارة هذا الموضوع ، والتعرّض له . في هذا العصر . لغو

وعبث ، أو دسّ وطعن على الإسلام والمسلمين . وإذا عذرنا محبّ الدين الخطيب ، والحفناويّ ، والجبهان ، وأضرابهم من المأجورين ، فإنّا لا نعذر أبداً الشيخ أبا زهرة ، لأنّه في نظرنا أجلّ ، وأسمى علماً وخلقاً من ألف خطيب وخطيب من أمثال محبّ الدين . لذا وقفنا حائرين متساءلين : ماذا أراد فضيلته من إثارة هذا الموضوع في كتاب «الإمام الصادق» مع علمه ويقينه أنّه أصبح في خبر كان ، وأنّه لا قائل به اليوم من الشيعة ولا من السّنّة ؟ ماذا أراد الشيخ أبو زهرة من حملته الشعواء على الشيخ الكلينيّ صاحب «الكافي» الذي مضى على وفاته أكثر من ألف سنة ؟ هل يريد الشيخ أن يُدخلنا في جدل عقيم ، ونحن نطلب الوفاق والوئام معه ومع غيره ؟ وحيثما أَجَلْتُ الفكر في سبب هذه الحملة لم أجد لها تفسيراً إلّا التأثّر بالبيئة والوراثة . وهل من شيء أدلّ على ذلك من قوله في ص 36 : لا نستطيع قبول روايات الكلينيّ ، لأنّه الذي أدّعى أنّ الإمام جعفر الصادق قد قال : إنّ في القرآن نقصاً وزيادة . وقد كذبه . كذا . كبار العلماء من الاثني عشريّة ، كالمرتضى ، والطوسيّ ، وغيرهما ، ورووا عن أبي عبد الله الصادق نقيض ما ادّعاه الكلينيّ . وكرّر هذه العبارة وما إليها في صفحات الكتاب مرّات ومرّات . إنّ أبا زهرة يصوّر الكلينيّ ، وكأنّه قد تفرّد بهذا القول دون غيره ، وتصويره هذا بالتضليل أشبه ، كما يتّضح ممّا يأتي : ولستُ أدري كيف ذهل الشيخ عن وجه الشبه فيما نقله الكلينيّ في «الكافي» ، وما نقله كلّ من البخاريّ ومسلم في صحيحيهما ؟ قال البخاريّ في ج 8 ، ص 209 ، طبعة سنة 1377 هـ : جلس عمر على المنبر . فلمّا سكت المؤذّن ، قام ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثمّ قال : أمّا بعد ، فإنّي قائل لكم مقالة قد قدّر لي أن أقولها ، لا أدري لعلّها بين يدي أجلي . فمن عقلها ووعاها فليحدّث بها ، حيث انتهت به راحلته . ومن خشي أن لا يعقلها ، فلا أُحلّ لأحدٍ أن يكذب علَيّ . إنّ الله بعث محمّداً بالحقّ ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان ممّا أُنزل آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيناها ، ورجم رسول الله ورجمنا بعده ، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله . والرجم في كتاب الله حقّ على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء ، إذا قامت البيّنة أو كان الحبل ، أو الاعتراف . ثمّ إنّا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله : أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم . ونقل البخاريّ أيضاً فى ص 86 ، ج 9 ، باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء ، عن عمر بن الخطّاب أنّه قال : لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتُ آية الرجم بيدي . هذا ما جاء على لسان الخليفة الثاني في «صحيح البخاريّ» . وروى هذا الحديث مسلم في صحيحه ، ص 107 ، القسم الأوّل من الجزء الثاني طبعة سنة 1348 هـ ، ولم يذكر فيه : أن لا ترغبوا عن آبائكم ... إلى آخره ، مع العلم بأنّ ليس في القرآن مايُشعر بوجوب الرجم والرغبة عن الآباء .

120) وقال السيوطيّ في «الإتقان» ج 1 ، ص 60 ، مطبعة حجازيّ بالقاهرة : أوّل من جمع القرآن أبو بكر ، وكتبه زيد . وكان الناس يأتون زيد بن ثابت . فكان لا يكتب آية إلّا بشاهدَي عدل . وإنّ آخر سورة براءة لم توجد إلّا مع خزيمة بن ثابت ، فقال . أي : أبو بكر . اكتبوها ، فإنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جعل شهادته بشهادة رجلين ، فكتب . وإنّ عمر أتى بآية الرجم ، فلم يكتبها ، لأنّه كان وحده .

وإذا كان أبو زهرة لا يقبل أحاديث الكلينيّ ، لأنّه روى حديث التحريف . كما قال . فعليه أن لا يقبل أحاديث البخاريّ جملة وتفصيلاً لمكان هذا الحديث الصريح الواضح بالتحريف بشهادة عمر بن الخطّاب . إنّ ما ذكره الكلينيّ في هذا الباب لا يختلف في النتيجة عمّا ذكره البخاريّ ومسلم . فلماذا تحامل الشيخ على الكلينيّ ، وسكت عنهما ؟ بل قال أبو زهرة في كتاب «الإمام زيد» ص 245 : والبخاريّ ذاته ، وهو أصحّ كتب السّنّة إسناداً قد أخذتُ عليه أحاديث . وما كان ذلك مسوّغاً لتكذيب البخاريّ ولا مسوّغاً لنقض الصحيح الذي رواه ، وعدم الأخذ به .

وأيضاً روى البخاريّ في الجزء الرابع باب طفّة إبليس وجنوده ، عن عائشة أنّها قالت : سُحِر النبيّ ، حتّى كان يخيّل إليه أنّه يفعل الشيء ، وما يفعله . وقد كذّبه في ذلك الجصّاص أحد أئمّة الحنفيّة ، قال ما نصّه بالحرف : وقد أجازوا مِن فعل الساحر ما هو أطمّ وأفظع ، ذلك أنّهم زعموا أنّ النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم سُحِرَ ، وأنّ السّحر عمل فيه ، حتّى قال : إنّه يخيّل إليّ أنّي أقول الشيء ، ولا أقوله ، وأفعله ، ولم أفعله ، إلى أن قال الجصّاص : ومثل هذه الأخبار من وضع الملحدين . («أحكام القرآن» للجصّاص ، ج 1 ، ص 55 ، طبعة سنة 1347 هـ) .

121) الصحيح هو الفضل بن الحسن .

122) مقال الأُستاذ محمّد المدنيّ عميد كلّيّة الشريعة في الجامع الأزهر . مجلّة «رسالة الإسلام» العدد 4 ، السنة الحادية عشرة ، ص 382 و . 383

123) مسند أحمد» ج 5 ، ص . 132

124) قال الشيخ محمود أبو ريّة في كتاب «أضواء على السّنّة المحمّديّة» ص 254 ، الطبعة الثالثة ، ضمن بيان ثلاث مشاكل : وممّا يشاكل ما نُقِل عن ابن مسعود ، (في حذف المعوّذتين من مصحفه) ما نُقل عن أُبيّ بن كعب أنّه كتب في مصحفه سورتين تسمّيان سورتي الخلع ، والحفد كان يقنت بهما . (وقال أبو ريّة بعد نقل السورتين :) وقد تعرّض القاضي لذكر ذلك في «الانتصار» فقال : إنّ كلام القنوت المروي أنّ أُبيّ بن كعب أثبته في مصحفه لم تقم الحجّة بأنّه قرآن منزل بل هو ضرب من الدعاء ، وإنّه لو كان قرآناً لنُقل نقل القرآن وحصل العلم بصحّته ، وإنّه يمكن أن يكون منه كلام كان قرآناً منزلاً ، ثمّ نُسخ وأُبيح الدعاء به وخُلط بكلام ليس بقرآن . ولم يصحّ ذلك عنه . وإنّما روي عنه أنّه أثبته في مصحفه ، وقد أثبت في مصحفه ما ليس بقرآن من دعاء وتأويل .

أقول : مرّ بنا قريباً في البحث القيّم لسماحة الأُستاذ العلّامة قدّس سرّه أنّ احتمال نسخ تلاوة القرآن وبقاء أصله غير معقول .

125) صحيح البخاريّ» ج 2 ، ص . 252

126) مسند الإمام أحمد بن حنبل» ج 5 ، ص . 131 الحنيفيّة هو الصحيح .

127) الآية 26 ، من السورة 48 : الفتح ، بالنحو الآتي : إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِى قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ . الآية .

128) الآية 6 ، من السورة 33 : الأحزاب . علماً أنّه ليس فيها لفظ : وَهُو أَبٌ لهم .

129) تاريخ دمشق» ، للحافظ ابن عساكر ، ج 2 ، ص . 228

130) صحيح البخاريّ» ج 4 ، ص . 215

131) صحيح البخاريّ» ج 4 ، ص . 216

132) صحيح البخاريّ» ج 4 ، ص 218 ، باب مناقب عبد الله بن مسعود .

133) صحيح البخاريّ» ج 8 ، ص 26 ، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت .

134) صحيح مسلم» ج 3 ، ص . 100

135) المسبّحات خمس سور من القرآن تبدأ بالتسبيح ، وهي : الحديد ، والحشر ، والجمعة ، والصفّ ، والتغابن .

136) تحدّث الشيخ محمود أبو ريّة في كتاب «أضواء على السّنّة المحمّديّة» ص 256 و257 ، الطبعة الثالثة ، وهو يستعرض مفتريات الرواية ، فقال بعد شرح مفصّل : ولم يقف فعل الرواية عند ذلك بل تمادت إلى ما هو أخطر من ذلك حتّى زعمت أنّ في القرآن نقصاً ولحناً وغير ذلك ممّا أورد فيكتب السّنّة . ولو شئنا أن نأتي به كلّه هنا لطال الكلام ، ولكنّا نكتفي بمثالين ممّا قالوه في نقص القرآن ، ولمنأت بهما من كتب السّنّة العامّة ، بل ممّا حمله الصحيحان ، ورواه الشيخان البخاريّ ومسلم . أخرج البخاريّ وغيره عن عمر بن الخطّاب أنّه قال وهو على المنبر : إنّ الله بعث محمّداً (ويسرد أبو ريّة هنا الرواية كلّها ثمّ يقول :) وأخرج مسلم عن أبي الأسود ، عن أبيه قال : بعث أبو موسى الأشعريّ إلى قرّاء أهل البصرة (ويورد أبو ريّة هنا الرواية برمّتها ، ثمّ يقول :) نجتزئ بما أوردنا وهو كافٍ هنا لبيان كيف تفعل الرواية حتّى في الكتاب الأوّل للمسلمين وهو القرآن الكريم ! ولا ندري كيف تذهب هذه الروايات التي تُفصح بأنّ القرآن فيه نقص وتحمل مثل هذه المطاعن مع قول الله سبحانه : إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون ؟ وأيّهما نصدّق ؟! اللهمّ إنّ هذا أمر عجيب يجب أن يتدبّره أُولو الألباب .

137) سنة 1320 هـ هي سنة وفاة المرحوم النوريّ ، وليست سنة تأليف «فصل الخطاب» .

138) رسالة الإسلام» العدد 4 ، السنة الحادية عشرة ، ص 382 و . 383

139) لأكون مع الصادقين» للدكتور محمّد التيجانيّ السماويّ ، ص 259 إلى 271 ، طبعة منقّحة سنة 1993 م . الجملة الأخيرة في كلامه من قوله : واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا . إلى آخره جزء من الآية 103 ، من السورة 3 : آل عمران .

140) قال الميدانيّ في «مجمع الأمثال» ج 1 ، ص 361 ، رقم 1933 ، طبعة سنة 1374 هـ : قال ابن الكلبيّ : إنّ الشعر لأبي أخزم الطائيّ وهو جدّ أبي حاتم أو جدّ جدّه . وكان له ابن يقال له : أخزم . وقيل : كان عاقّاً فمات وترك بنين فوثبوا يوماً على جدّهم أبي أخزم فأدموه فقال :

إنّ بنيّ ضَرّجوني بالدم

شنشنة أعرفها من أخزم

ويروي : زَمّلُوني . وهو مثل ضَرّجوني في المعنى . أي : لَطّخُونِي . بمعنى أنّ هؤلاء أشبهوا أباهم في العقوق . والشنشنة : الطبيعة والعادة . قال شمر : وهو مثل قولهم : العَصَا مِنَ العُصَيّة .

141) هذا الكلام غير موجود في «نهج البلاغة» .

142) الصحيح : نُكَثٌ .

143) آلاء الرحمن في تفسير القرآن» ج 1 ، ص 19 إلى 29 ، طبعة مطبعة العرفان بصيدا ، سنة 1351 هـ .

سنة 1351 هـ .

الدرس الأوّل بعد المائتين إلى العاشر بعد المائتين: تقدّم الشيعة في جميع العلوم ، والكتب التي صنّفوها

بِسْمِ اللَّهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ

وصلّى اللَّهُ عَلَى مُحَمّدٍ وآلِهِ الطّاهِرِينَ

ولَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أعْدَائِهِمْ أجْمَعِينَ مِنَ الآنَ إلَى قِيامِ يَوْمِ الدّينِ ولَا حَولَ ولَا قُوّةَ إلّا بِاللَّهِ العَلِيّ العَظِيمِ

قال الله الحكيم في كتابه الكريم :

بِسْمِ اللَّهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ * ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبّكَ بِمَجْنُونٍ * وَإِنّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ * وَإِنّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ . (1)

قال سماحة أُستاذنا المكرّم آية الله العلّامة الطباطبائيّ قدّس سرّه في تفسير هذه الآية : القلم معروف ، والسطر (بالفتح فالسكون) وربّما يستعمل بفتحتين . كما في «المفردات» . الصف من الكتابة ؛ ومن الشجر ، المغروس ؛ ومن القوم ، الوقوف . وفُلَانٌ سَطَرَ كذا : كتب سطراً سطراً .

أقسم سبحانه بالقلم وما يسطرون به . وظاهر السياق أنّ المراد بذلك مطلق القلم ومطلق ما يسطرون به ، وهو المكتوب . فإنّ القلم وما يسطر به من الكتابة من أعظم النعم الإلهيّة التي اهتدى إليها الإنسان يتلو الكلام في ضبط الحوادث الغائبة عن الأنظار والمعاني المستكنّة في الضمائر ؛ وبه يتيسّر للإنسان أن يستحضر كلّ ما ضرب مرور الزمان أو بعد المكان دونه حجاباً .

وقد امتنّ الله سبحانه على الإنسان بهدايته إليهما وتعليمهما له فقال في الكلام : خَلَقَ الْإِنسَنَ * عَلّمَهُ الْبَيَانَ ، (2) وقال في القلم : عَلّمَ بِالْقَلَمِ * عَلّمَ الْإِنسَنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ . (3)

فقسمه تعالى بالقلم وما يسطرون قَسَمٌ بالنّعمة ، وقد أقسم تعالى في كلامه بكثير من خلقه بما أنّه رحمة ونعمة كالسماء والأرض ، والشمس ، والقمر ، والليل ، والنهار إلى غير ذلك ، حتّى التين والزيتون .

وقيل : «ما» في قوله : وَمَا يَسْطُرُونَ مصدريّة . والمراد به الكتابة .

وقيل : المراد بالقلم ، القلم الأعلى الذي في الحديث أنّه أوّل ما خلق الله . وَمَا يَسْطُرُونَ ما يسطره الحَفَظة والكرام الكاتبون . واحتُمِل أيضاً أن يكون الجمع في يَسْطُرُونَ للتعظيم لا للتكثير ، وهو كما ترى . واحتمل أن يكون المراد ما يسطرون فيه ، وهو اللّوْحُ المَحْفُوظ . واحتمل أن يكون المراد بالقلم وما يسطرون أصحاب القلم ومسطوراتهم ، وهي احتمالات واهية .

قوله تعالى : مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبّكَ بِمَجْنُونٍ ، مقسم عليه ، والخطاب للنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم . والباء في بنعمة للسببيّة أو المصاحبة . أي : ما أنت بمجنون بسبب النعمة . أو مع النعمة . التي أنعمها عليك ربّك !

والسياق يؤيّد أنّ المراد بهذه النعمة ، نعمة النبوّة . فإنّ دليل النبوّة يدفع عن النبيّ كلّ اختلال عقليّ حتّى تستقيم الهداية الإلهيّة اللازمة في نظام الحياة الإنسانيّة . والآية تردّ ما رموه به من الجنون ، كما

يُحكى عنهم في آخر السورة : وَيَقُولُونَ إِنّهُ لَمَجْنُونٌ .

قوله تعالى : وَإِنّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ . الممنون من المنّ بمعنى القطع . يقال : مَنّهُ السّيْرُ مَنّاً إِذَا قَطَعَهُ وَأَضْعَفَهُ ، لا من المنّة بمعنى تثقيل النّعمة قولاً .

والمراد بالأجر أجر الرسالة عند الله سبحانه ، وفيه تطييب لنفس النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وأنّ له على تحمّل رسالة الله أجراً غير مقطوع وليس يذهب سدىً ... .

قوله تعالى : وَإِنّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ، الخُلُق هو الملكة النفسانيّة التي تصدر عنها الأفعال بسهولة . وينقسم إلى الفضيلة وهي الممدوحة كالعفّة والشجاعة ، والرذيلة وهي المذمومة كالشره والجُبن لكنّه إذا أُطلق فُهم منه الخُلُق الحَسَن ... .

وقال في البحث الروائيّ : في «معاني الأخبار» بإسناده عن سُفيان بن سعيد الثوريّ ، عن الصادق عليه السلام في تفسير الحروف المقطّعة في القرآن قال : وأمّا «ن» فهو نهر في الجنّة ، قال الله عزّ وجلّ : اجمد ! فجمد فصار مداداً ، ثمّ قال للقلم : اكتب ! فسطر القلم في اللوح المحفوظ ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة . فالمداد مداد من نور ، والقلم قلم من نور ، واللوح لوح من نور .

قال سُفيان : فقلت له : يا ابن رسول الله ! بيّن أمر اللوح والقلم والمداد فضل بيان ! وعلّمني ممّا علّمك الله ! فقال : يابن سعيد ! لولا أنّك أهل الجواب ما أجبتُك ! فنون مَلَكٌ يُؤدّي إلى القلم وهو مَلَك . والقلم يؤدّي إلى اللوح وهو مَلَك . واللوح يؤدّي إلى إسرافيل ، وإسرافيل يؤدّي إلى ميكائيل ، وميكائيل يؤدّي إلى جبرائيل ، وجبرائيل يؤدّي إلى الأنبياء والرّسُل . قال : ثمّ قال : قم يا سفيان فلا آمن عليك (من الحكومة الجائرة لجلوسك هنا) . (4)

ظهر من كلام سماحة الأُستاذ أنّ المراد بالقلم أنواعه جميعها ؛ والقصد من المسطورات ضروبها كلّها ، فلا قلم خاصّ ولا كتابة خاصّة هنا .

ولمّا كنّا نعلم أوّلاً أنّ الله أقسم بالقلم والكتابة ، وثانياً أنّ المُقسَم عليه الذي جاء القسم لتوطيده وتعزيز ثباته هو استقامة عقل النبيّ الأكرم ونعمة نبوّته ، وجزاؤه الأبديّ ، وخلقه العظيم وأخلاقه الجليلة ، فلهذا نجد أنّ للقلم والكتابة مهما كانا وكيفما تحقّقا أهمّيّة عظيمة وقيمة رفيعة . ذلك أنّ الله أراد بهذين الأمرين المهمّين أن يثبت لنبيّه المقامات والدرجات والفيض الأزليّ الأبديّ السرمديّ . وعلى هذا نلاحظ أنّ الله تقدّست أسماؤه أولى اهتماماً كبيراً بهما في هذه الآية بنحو مطلق .

وما هذه العلوم القريبة المنال كلّها إلّا بفضل القلم والكتابة . ولولاهما لكان عالمنا هذا أسير الظلمات والجهل وعمى البصيرة ، ولغرق في الأمواج المرعبة الهادرة واللجج الغامرة والزوابع الجارفة .

وإذا أنعمنا النظر نجد أنّنا إذا قدّرنا علومنا الحاليّة المودعة في ذخائر الكتب والمكتبات في العالم والمدوّنة بالقلم ، وقسنا وجود كلّ منها وعدمه على حِدة ، فإنّنا نلمس هذه الموهبة العظيمة . وَالحَمْدُ لِلّهِ وَحْدَهُ إذ خلق الإنسان ، وزيّنه بقوّة العلم بواسطه القلم والكتابة . وجعل العلوم المعنويّة والكتب السماويّة والقرآن الكريم و«نهج البلاغة» و«الصحيفة السجّاديّة» والكتب الفقهيّة والتفسيريّة والحكميّة والعرفانيّة مع العلوم الطبيعيّة الواقعة في طريق الكمال ومقدّمته المتحقّقة كلّها بواسطة القلم والكتابة في مسير كمال

الإنسان ليرفعه من أسفل السافلين إلى مقام «الّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصّلِحَتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ» ، (5) فَشُكْراً لَهُ ثُمّ شُكراً .

علمنا في البحث السابق أنّ أوّل كتاب دوّن في الإسلام هو مصحف أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه أفضل صلوات الله وملائكته المقرّبين وأنبيائه المرسلين . وكان مصحفاً تامّاً شاملاً ، إذ ضمّ أسباب النزول ، وشأن ورود الآيات ، وترتيب السور والآيات حسب النزول ، وبيان الناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيّد ، وبيان المحكمات والمتشابهات ، والتأويل والتفسير وغير ذلك من جوانب عديدة . وهذا المصحف هو القرآن الذي قال فيه ابن سيرين : لو أصبت ذلك الكتاب ، كان فيه العلم ! وله في التواريخ والأحاديث والتفاسير أسماء هي : مُصحف عليّ» ، «صحيفة عليّ» ، «الجَامِعَة» ، «كتاب عليّ» ، «الصحيفة العتيقة» .

قال فقيه أهل البيت آية الله المرحوم السيّد حسين الطباطبائيّ البروجرديّ رضي الله عنه في مقدّمته البديعة التي خطّها يراعه المبارك مصدّراً بها كتابه النفيس الثمين : «جامع أحاديث الشيعة في أحكام الشريعة» ، وهو يعرض الأحاديث المأثورة في علوم أهل البيت والروايات الواردة بشأنهم : وما ورد أنّ الأئمّة عليهم الصلاة والسلام عالمون بالأحكام من الأحاديث المتواترة من طرق العامّة والخاصّة ... ومنها ما ورد في أنّ حديثهم حديث النبيّ صلّى الله عليه وآله ، وأنّ عندهم «الصحيفة الجامعة» التي هي إملاء رسول الله صلّى الله عليه وآله وخطّ عليّ عليه السلام . (6)

وذكر المرحوم المجلسيّ رضي الله عنه (جدّنا الأعلى من جهة أُمّ والدي) في كتاب «بحار الأنوار» الروايات الواردة في هذا الباب مفصّلاً . وأوضح بعض المواضع أحياناً وشرحها بأُسلوبه . ويبدو من تضاعيف كلامه أنّ لأهل البيت عليهم السلام كتباً أُخرى غير «الجامعة» وهي : «الجَفْر» ، و«مُصْحَف فاطمة» ، وكتاب «مسائل الديات» (الذي كان معلّقاً في ذؤابة سيف أمير المؤمنين عليه السلام) ، و«لوح فاطمة» . ونتطرّق فيما يأتي إلى بيان كلّ واحد منها بحول الله تعالى وقوّته :

1 . «الجامعة»

وردت روايات كثيرة حول هذا الكتاب وكيفيّة تدوينه ومحتوياته . ونقرأ في «بحار الأنوار» اثنتين وعشرين رواية تحدّد فقط طوله البالغ سبعين ذراعاً ، (7) ماعدا تلك الروايات التي تتحدّث عن خصائصه ، بَيْدَ أنّها تخلو من عبارة سبعين ذراعاً . ونقل المرحوم المجلسيّ هذه الروايات من كتب معتبرة ك «الاختصاص» ، و«الإرشاد» ، و«الاحتجاج» ، و«الأمالي» وبخاصّة من كتاب «بصائر الدرجات» . ومن ذلك : ورد في «الإرشاد» للشيخ المفيد ، و«الاحتجاج» للشيخ الطبرسيّ أنّ الإمام الصادق عليه السلام طالما كان يقول :

عِلْمُنَا غَابِرٌ ، وَمَزْبُورٌ ، وَنَكْتٌ فِي القُلُوبِ ، وَنَقْرٌ فِي الأَسْمَاعِ وَإِنّ عِنْدَنَا الجَفْرَ الأَحْمَرَ وَالأَبْيَضَ ، وَمُصْحَفَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السّلَامُ ، وَعِنْدَنَا الجَامِعَةُ فِيهَا جَمِيعُ مَا تَحْتَاجُ النّاسُ إِلَيْهِ .

فسئل عن تفسير هذا الكلام ، فقال : أمّا الغابر فالعلم بما يكون ، وأمّا المزبور فالعلم بما كان ، وأمّا النكت في القلوب فهو الإلهام ، وأمّا النقر في الأسماع فحديث الملائكة عليهم السلام نسمع كلامهم ولا نرى أشخاصهم . وأمّا الجفر الأحمر فوعاء فيه سلاح رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم . ولن

يخرج حتّى يقوم قائمنا أهل البيت . وأمّا الجفر الأبيض فوعاء فيه توراة موسى وانجيل عيسى وزبور داود وكتب الله الأُولى .

وَأَمّا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السّلَامُ فَفِيهِ مَا يَكُونُ مِنْ حَادِثٍ وَأَسْمَاءُ مَنْ يَمْلِكُ إِلَى أَنْ تَقُومَ السّاعَةُ .

وَأَمّا «الجَامِعَةُ» فَهُوَ كِتَابٌ طُولُهُ سَبْعُونَ ذِرَاعاً إِمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ فَلْقِ فِيهِ وَخَطّ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السّلَامُ بِيَدِهِ ، فِيهِ وَاللَهِ جَمِيعُ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ النّاسُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ حَتّى أَنّ فِيهِ أَرْشُ الخَدْشَ وَالجَلْدَةَ وَنِصْفَ الجَلْدَةِ . (8)

وفي «بصائر الدرجات» عن محمّد بن عبد الحميد ، عن يونس بن يعقوب ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام . قال : قلتُ : إنّ الناس يذكرون أنّ عندكم صحيفة طولها سبعون ذراعاً فيها ما يحتاجون إليه الناس . وَأَنّ هَذَا هُوَ العِلْمُ . فقال أبو عبد الله عليه السلام : لَيْسَ هَذَا هُوَ العِلْمَ ، إنّمَا هُوَ أَثَرٌ عَنْ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ . إنّ العِلْمَ الّذِي يَحْدُثُ فِي كُلّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ .

وفيه أيضاً عن إبراهيم بن هاشم ، عن البرقيّ ، عن ابن سنان أو غيره ، عن بشر ، عن حمران بن أعين قال : قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام : عندكم التوراة والإنجيل والزبور وما في الصحف الأُولى صحف إبراهيم وموسى ؟! قال : نعم ! قلتُ : إنّ هَذَا لَهُوَ العِلْمُ الأَكْبَرُ . قال : يَا حُمْرَانُ ! لَوْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُ مَا كَانَ ، وَلَكِنْ مَا يَحْدُثُ بِاللّيْلِ وَالنّهَارِ عِلْمُهُ عِنْدَنَا أَعْظَمُ . (9)

ويوضّح المجلسيّ هنا هذه الرواية رافعاً الإشكال الذي قد يُثار عليها ، تحت عنوان : بيان ، يقول فيه :

بَيَانٌ : لَوْ لَمْ يَكُنْ ، أي : لو لم يكن لنا علم غير العلم الذي كان للسابقين كان ما ذكر العلم الأكبر ، ولكن ما يحدث من العلم عندنا أكبر .

ويقول : أقول : ها هنا إشكال قويّ . وهو أنّه لمّا دلّت الأخبار الكثيرة على أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله كان يعلم علم ما كان وما يكون وجميع الشرائع والأحكام وقد علّم جميع ذلك عليّاً عليه السلام . وعلّم عليّ الحسن عليه السلام ، وهكذا . فأيّ شيء يبقى حتّى يحدث لهم بالليل والنهار ؟!

ويمكن أن يجاب عنه بوجوه :

الأوّل : ما قيل : إنّ العلم ليس يحصل بالسماع وقراءة الكتب وحفظها ؛ فإنّ ذلك تقليد . وإنّما العلم ما يفيض من عند الله سبحانه على قلب المؤمن يوماً فيوماً وساعةً فساعةً ، فيكشف به من الحقائق ما تطمئنّ به النفس ، وينشرح له الصدر ، ويتنوّر به القلب . والحاصل أنّ ذلك مؤكّد ومقرّر لما علم سابقاً يوجب مزيد الإيمان واليقين والكرامة والشرف بإفاضة العلم عليهم بغير واسطة المرسلين .

الثاني : أن يفيض عليهم عليهم السلام تفاصيل عندهم مجملاتها وإن أمكنهم استخراج التفاصيل ممّا عندهم من أُصول العلم وموادّه .

الثالث : أن يكون مبنيّاً على البداء فإنّ فيما علموا سابقاً ما يحتمل البداء والتغيير . فإذا أُلهموا بما غيّر من ذلك بعد الإفاضة على أرواح مَن تقدّم من الحجج أو أكّد ما علموا بأنّه حتميّ لا يقبل التغيير ، كان ذلك أقوى علومهم وأشرفها .

الرابع : كما هو أقوى عندي وهو أنّهم عليهم السلام في النشأتين سابقاً على الحياة البدنيّة ، ولاحقاً

بعد وفاتهم يعرجون في المعارف الربّانيّة غير المتناهية على مدارج الكمال ، إذ لا غاية لعرفانه تعالى وقربه . ويظهر ذلك من كثير من الأخبار .

وظاهر أنّهم إذا تعلّموا في بدو إمامتهم علماً لا يقفون في تلك المرتبة ويحصل لهم بسبب مزيد القُرب والطاعات زوائد العلم والحكم والترقيّات في معرفة الربّ تعالى .

وكيف لا يحصل لهم ويحصل ذلك لسائر الخلق مع نقص قابليّتهم واستعدادهم ؟ فهم عليهم السلام أولى بذلك وأحرى .

ولعلّ هذا أحد وجوه استغفارهم وتوبتهم في كلّ يوم سبعين مرّةً وأكثر ، إذ عند عروجهم إلى كلّ درجة رفيعة من درجات العرفان يرون أنّهم كانوا في المرتبة السابقة في النقصان فيستغفرون منها ويتوبون إليه تعالى .

وهذه جملة ما حلّ في حلّ هذا الإشكال ببالي . وأستغفر الله ممّا لا يرتضيه من قولي وفعالي . (10)

أقول : هذا الوجه رصين جدّاً ، ولكن المرحوم جدّنا ظنّ أنّ الحياة السابقة واللاحقة على هذا العالم سابقة ولاحقة زمنيّاً ؛ وجعل للأئمّة عليهم السلام الذين هم في أوّل الخلق وآخره وبهم بُدئ ويُختَم . حسب هذه الأخبار . في معنى الأزل والأبد مقامات ودرجات غير متناهية من العرفان ؛ مع أنّ جميع تلك الدرجات والمقامات تحصل في هذه النشأة المادّيّة وعالم الطبع وفقاً للحركة الجوهريّة النَّفْسُ جِسْمَانِيّةُ الحُدُوثِ رُوحانِيّةُ البَقَاءِ ، والآية المباركة ثُمّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا ءَاخَرَ . والأبد والأزل رأسا هذه السلسلة في المعارج والمدارج عرضيّان لا طوليّان . ولا ينافي طيّ هذه العروج في هذه النشأة جسمانيّة الحدوث . فَشَكَرَ اللَهُ سَعْيَهُ وَأَجْزَلَ ثَوَابَهُ .

وعن «بصائر الدرجات» أيضاً ، عن عبد الله بن جعفر ، عن محمّد بن عيسى ، عن إسماعيل بن سهل ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن سليمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

إنّ فِي صَحِيفَةٍ مِنَ الحُدُودِ ثُلْثَ جَلْدَةٍ ؛ مَنْ تَعَدّى ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ حَدّ جَلْدَةٍ . (11)

وعنه أيضاً ، عن الحسن بن عليّ بن النعمان ، عن أبيه عليّ بن النعمان ، عن بكر بن كرب قال : كنّا عند أبي عبد الله عليه السلام فسمعناه يقول :

أَمَا وَاللَهِ إنّ عِنْدَنَا مَا لَا نَحْتَاجُ إلَى النّاسِ ، وَإنّ النّاسَ لَيَحْتَاجُونَ إلَيْنَا . إنّ عِنْدَنَا الصّحِيفَةَ سَبْعُونَ ذِرَاعاً بِخَطّ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ وَإمْلَاءِ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِمَا وَعَلَى أَوْلَادِهِمَا فِيهَا مِنْ كُلّ حَلَالٍ وَحَرَامٍ . إنّكُمْ لَتَأْتُونَنَا فَتَدْخُلُونَ عَلَيْنَا فَنَعْرِفُ خِيَارَكُمْ مِنْ شِرَارِكُمْ . (12)

وورد في رواية «البصائر» أيضاً أنّ تلك الصحيفة في عرض الأديم مثل فَخِذِ الفَالِجِ ، وفيها كلّ ما يحتاج الناس إليه ، وليس من قضيّة إلّا هي فيها حتّى أرش الخدش .

وقال المجلسيّ في بيان ذلك : الأديم : الجلد ، أو أحمره ، أو مدبوغه . والفالج : الجمل الضخم ذو السنامين يحمل من السّند للفحل .

وعن «بصائر الدرجات» أيضاً ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عُمَير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد وأبي المغرا ، عن حمران بن أعين ، عن أبي جعفر (الباقر) عليه السلام : أشار إلى بيت كبير

وقال : يَا حُمْرَانُ ! إنّ فِي هَذَا البَيْتِ صَحِيفَةٌ طُولُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً بِخَطّ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ وَإِمْلَاءِ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ . لَوْ وَلِينَا النّاسَ لَحَكَمْنَا بِمَا أَنْزَلَ اللَهُ لَم نَعْدُ مَا فِي هَذِهِ الصّحِيفَةِ . (13)

وكذلك عنه ، عن أحمد بن محمّد ، عن الأهوازيّ ، عن فُضالة ، عن القاسم بن بُريد ، عن محمّد بن مسلم ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام :

إنّ عِنْدَنَا صَحِيفَةً مِنْ كُتُبِ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ طُولُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً . فَنَحْنُ نَتّبِعُ مَا فِيهَا لَا نَعْدُوهَا .

وَسَأَلْتُهُ عَنْ مِيرَاثِ العِلْمِ مَا بَلَغَ ؟! أَجَوَامِعُ هُوَ مِنَ العِلْمِ أَمْ فِيهِ تَفْسِيرُ كُلّ شَيءٍ مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ الّتِي تَتَكَلّمُ فِيهِ النّاسُ مِثْلِ الطّلَاقِ وَالفَرَائِضِ ؟!

فَقَالَ : إنّ عَلِيّاً عَلَيْهِ السّلَامُ كَتَبَ العِلْمَ كُلّهُ القّضَاءَ وَالفَرَائِضَ . فَلَو ظَهَرَ أَمْرَنَا لَمْ يَكُنْ شَيءٌ إلّا فِيهِ سُنّةً نُمْضِيهَا . (14)

وعنه أيضاً ، عن أحمد بن محمّد ، عن عليّ بن الحكم ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام :

أَخْرَجَ اِلَيّ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السّلَامُ صَحِيفَةً فِيهَا الحَلَالُ وَالحَرَامُ وَالفَرَائِضُ . قُلْتُ : مَا هَذِهِ ؟! قَالَ : هَذِهِ إمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِه ، وَخَطّهُ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ بِيَدِهِ .

قَالَ : قُلْتُ : فَمَا تَبْلَى ؟! قَالَ : فَمَا يُبْلِيهَا ؟! قُلْتُ : وَمَا تَدْرُسُ ؟! قَالَ : وَمَا يَدْرُسُهَا ؟! قَالَ : هِيَ الجَامِعَةُ أَوْ مِنَ الجَامِعَةِ . (15)

وقال المجلسيّ في شرحه : بيانٌ : قوله عليه السلام : فما يُبليها ؟ أي : أيّ شيءٍ يقدر على إبلائها والله حافظها لنا ؟! أو لا تقع عليها الأيدي كثيراً حتّى تبلى أو تدرس وتُمحى .

وعنه أيضاً بروايته عن محمّد بن الحسين ، عن محمّد بن سنان ، عن عمّار بن مروان ، عن المنخل بن جميل ، عن جابر بن يزيد ، عن أبي جعفر عليه السلام . قال : قال لي أبوجعفر عليه السلام : إنّ عِنْدِي لَصَحِيفَةً فِيهَا تَسْعَ عَشْرَةَ صَحِيفَةً قَدْ حَبَاهَا رَسُولُ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ . (16)

وعنه أيضاً ، عن محمّد بن عبد الحميد ، عن يعقوب بن يونس ، عن مُعَتّب قال : أَخْرَجَ إلَيْنَا أَبُو عَبْدِ اللَهِ عَلَيْهِ السّلَامُ صَحِيفَةً عَتِيقَةً مِن صُحُفِ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ فَإذَا فِيهَا مَا نَقُولُ إذَا جَلَسْنَا لِنَتَشّهَدَ . (17)

وعنه ، عن محمّد بن عيسى ، عن فضالة ، عن أبان ، عن أبي شيبة قال : سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول : ضَلّ عِلْمُ ابْنِ شُبْرُمَةَ عِنْدَ الجَامِعَةِ . إنّ الجَامِعَةَ لَا تَدَعُ لِأَحَدٍ كَلَاماً . فِيهَا عِلْمُ الحَلَالِ وَالحَرَامِ . إنّ أَصْحَابَ القِيَاسِ طَلَبُوا العِلْمَ بِالقِياسِ فَلَمْ يَزِدهُمْ مِنَ الحَقّ إلّا بُعْداً ؛ وَإنّ دِينَ اللَهِ لَا يُصَابُ بِالقِيَاسِ . (18)

وعنه أيضاً ، عن محمّد ، عن الحسين بن سعيد ، عن محمّد بن أبي عُمير ، عن محمّد بن حكيم ، عن أبي الحسن (الإمام موسى بن جعفر) عليه السلام قال : إنّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالقِيَاسِ ، وَإنّ اللَهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يَقْبِضُ نَبِيّهُ حَتّى أَكْمَلَ لَهُ جَمِيعَ دِينِهِ فَي حَلَالِهِ وَحَرَامِهِ . فَجَاءَكُمْ بِمَا تَحْتَاجُونَ إلَيْهِ فِي

حَيَاتِهِ ، وَتَسْتَغِيثُونَ بِهِ وَبِأَهْلِ بَيْتِهِ بَعْدَ مُوتِهِ ، وَإِنّهَا مَخْبِيّةٌ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتِهِ حَتّى أَنّ فِيهِ لَأَرْشَ الخَدْشِ .

ثُمّ قَالَ : إنّ أَبَا حَنِيفَةَ مِمّنْ يَقُولُ : قَالَ عَلِيّ وَقُلْتُ أَنَا . (19)

أجل ، هذه الروايات تمثّل نموذجاً من الروايات الكثيرة الواردة في جوامع الشيعة . وهي تدلّ على وجود «الجامعة» في عصر أمير المؤمنين عليه السلام . وبعامّة لا يرتاب الشيعة وأهل السنّة في أصل تحقّق كتاب «الجامعة» وتدوينها في زمن الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم بإملائه وإنشائه ، وبخطّ مولى الموالي أمير المؤمنين عليه السلام . ومن هنا نستطيع أن نعدّ الإمام عليه السلام أوّل مدوّن في الإسلام في عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وتحت إشرافه . (20)

قال العالم المحقّق العظيم والفقيه الخبير السيّد حسن الصدر في كتاب «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» : إنّ الشيعة أوّل من تقدّم في جمع الآثار والأخبار ، في عصر خلفاء النبيّ المختار عليه وعليهم الصلوات والسلام اقتدوا بإمامهم أمير المؤمنين عليه السلام ، فإنّه عليه السلام صنّف فيه على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله .

قال الشيخ أبو العبّاس النجاشيّ في ترجمة محمّد بن عذافر : أخبرنا محمّد بن جعفر ، قال : أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، عن محمّد بن أحمد بن الحسن ، عن عبّاد بن ثابت ، عن عبد الغفّار بن القسم ، عن عذافر الصيرفيّ قال : كنت مع الحكم بن عُيَينة عند أبي جعفر محمّد بن عليّ الباقر عليهما السلام ، فجعل يسأله . وكان أبو جعفر له مكرها . فاختلفا في شيء . فقال أبو جعفر : يَا بُنَيّ قُمْ فَأَخْرِجْ كِتَابَ عَلِيّ !

فَأَخْرَجَ كِتَاباً مُدْرَجاً عَظِيماً فَفَتَحَهُ وَجَعَلَ يَنْظُرُ حَتّى أَخْرَجَ المَسْأَلَةَ . فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ . هَذَا خَطّ عَلَيّ وَإِمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .

وَأَقْبَلَ عَلَى الحَكَمِ وَقَالَ : يَا أَبَا مُحَمّدٍ ! اذْهَبْ أَنْتَ وَسَلِمَةُ وَالمِقْدَادُ حَيْثُ شِئْتُمْ يَمِيناً وَشِمَالاً ، فَوَاللَهِ لَا تَجِدُونَ العِلْمَ أَوثَقَ مِنْهُ عِنْدَ قَوْمٍ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ جِبرَائِيلُ . الحديث . (21)

والروايات عن أهل البيت في هذا الكتاب (الجامعة) فوق حدّ الإحصاء ، أخرج الكثير منها محمّد بن الحسن الصفّار في كتاب «بصائر الدرجات» . وهو من الأُصول القديمة كان في عصر البخاريّ صاحب «الصحيح» ، وقد طبع بإيران . (22)

وذكر المرحوم الصدر في سبب تقدّم الشيعة في تدوين الحديث ، وتأخّر أهل السنّة في ذلك أنّهم تقدّموا ، لأنّ إمامهم أمير المؤمنين عليه السلام كان أباحه وجمعه . وتأخّر أهل السنّة لتحريم عمر له . وأورد مطلباً تحت عنوان : (تنبيه) قال فيه :

تنبيه : قد ذكرتُ في كتاب «نهاية الدراية في علم دراية الحديث» وجه تأخّر إخواننا أهل السنّة في تدوين الحديث وجمعه . وحاصله ما ذكره ابن الصلاح في المقدّمة ، ومسلم في أوّل صحيحه ، وابن حجر في «فتح الباري» في المقدّمة أنّ السلف اختلفوا في كتابة الحديث فكرهها طائفة ، منهم عمر بن الخطّاب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو سعيد الخُدريّ ، في جماعة آخرين من الصحابة والتابعين . وأباحها طائفة أُخرى كأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ، وابنه الحسن ، وأنس ، وعبد الله بن عمرو

بن العاص . ثمّ أجمع أهل العصر الثاني على جوازه . إلى آخر كلامهم .

فالشيعة تقدّموا ، لأنّ إمامهم كان أباحه وجمعه كما عرفت فتابعوه وجمعوا . وتأخّر أهل السنّة لتحريم عمر له في جماعة آخرين . فكلّ من المؤلّف والتارك مصيب في اتّباع إمامه . وقدّر الله تعالى تقدّم الشيعة في هذا العلم ، كما قدّر تقدّمهم في غيره من العلوم الإسلاميّة . فاغتنم . (23)

وألّف العالم الخبير الواعي الشيخ محمود أبو ريّة المصريّ . وهو من إخواننا أهل السنّة . كتاباً علميّاً بكراً عنوانه : «شيخ المضيرة أبو هريرة» قال فيه تحت عنوان : مَا رَواهُ عَلَيّ :

أوّل من أسلم وتربّى في حجر النبيّ ، وعاش تحت كنفه قبل البعثة ، واشتدّ ساعده في حضنه ، وظلّ معه إلى أن انتقل إلى الرفيق الأعلى ، لم يفارقه لا في سفر ، ولا في حضر . وهو ابن عمّه وزوج ابنته فاطمة الزهراء . شهد المشاهد كلّها سوى تبوك ، فقد استخلفه النبيّ فيها على المدينة ، فَقَالَ :

يَا رَسُولَ اللَهِ ! أَتُخَلّفُنِي فِي النّساء والصّبيان ؟!

فَقَالَ رَسُولَ اللَهِ : أَمَا تَرْضَى أَن تَكُونَ مِنّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إلّا أَنّهُ لَا نَبِيّ بَعْدِي .

رواه الشيخان ، وابن سعد . (24) ولو كان عليّ رضي الله عنه قد حفظ كلّ يومٍ عن النبيّ . وهو الفطن اللبيب الذكيّ الحافظ ربيب النبيّ . (حديثاً واحداً) وقد قضى معه رشيداً أكثر من ثلث قرن ، لبلغ ما كان يجب أن يرويه أكثر من اثني عشر ألف حديث . هذا إذا روى حديثاً واحداً في كلّ يوم ، فما بالك لو كان قد روى كلّ ما سمعه . وكان له الحقّ في روايته ، ولا يستطيع أحد أن يماري فيه . ولا تنس أنّه مع ذلك كلّه كان يقرأ ويكتب ، وكان يحفظ القرآن .

هذا الإمام الذي لا يكاد يضارعه أحد من الصحابة جميعاً في العلم والفضل ، قد أسندوا له كما روى السيوطيّ 589 حديثاً . وقال ابن حزم : لم يصحّ منها إلّا خمسون حديثاً . ولم يرو البخاريّ ، ومسلم منها إلّا نحواً من عشرين حديثاً . (25)

2 . الجَفْر

وهو من الصحف أو الكتب المسلّمة التي دوّنها أمير المؤمنين عليه السلام بخطّه المبارك وإملاء الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم . ويحوم هذا الكتاب حول الحوادث الواقعة بعد وفاة النبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله .

قال سند المحدّثين المرحوم الشيخ عبّاس القمّيّ في كتابه الثمين : «سفينة البحار» : الصحيفة التي كانت بخطّ أمير المؤمنين عليه السلام وإملاء رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم . فيها كلّ شيء منذ قُبض رسول الله صلّى الله عليه وآله ، وكيف يُقْتَل الحسين عليه السلام ، ومَن يقتله ، ومَن ينصره ، ومن يُسْتَشْهَدُ معه ، وكيف تُستَشْهَد فاطمة عليها السلام والحسن عليه السلام . وفيه مقتل الحسين عليه السلام ، وما يجري على أمير المؤمنين عليه السلام ، وما كان ويكون إلى يوم القيامة .

كانت هذه الصحيفة عند أمير المؤمنين عليه السلام ، رآها ابن عبّاس عنده بذي قار ، وقال له عليه السلام : اقرأها عَلَيّ ، فقرأها . فلمّا قرأ مقتل الحسين عليه السلام ومن يقتله ، أكثر البكاء ، ثمّ أدرج الصحيفة . (وجاء هذا الموضوع في الجزء الخامس من «بحار الأنوار» ص 16 ، الكمبانيّ) .

وقال المحدّث القمّيّ : أَقُولُ : الظاهر أنّه إليها أشار ابن عبّاس بقوله حين عُنّفَ على تركه الحسين عليه السلام : إنّ أَصْحَابَ الحُسَيْنِ لَم يَنْقُصُوا رَجُلاً وَلَمْ يَزِيدُوا ؛ نَعْرِفُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ مِنْ قَبْلِ شُهُودِهِمْ !

والظاهر أنّ هذه الصحيفة هي الديوان الذي كان حِمل بعير مع الحسن عليه السلام لا يفارقه حيث توجّه . وقد تقدّم ذِكره في حذف الصحيفة التي كانت فيها أسامي الشيعة . (26)

وجمع المجلسيّ رضي الله عنه في «بحار الأنوار» كافّة الأحاديث الواردة في باب علم الجفر . وبعضها ظاهر فيأنّ المراد منه العلم بالأحكام والشرائع . وسمّي الجفر لأنّه مكتوب على جلد شاة . وبعضها الآخر ظاهر في أنّ المقصود منه الاطّلاع على حوادث الأيّام والمغيبات التي تتعيّن بالحساب . وقد اخترنا ستّة أحاديث من الطائفة الأُولى ، وستّةً من الطائفة الثانية ، نذكرها فيما يأتي ، ثمّ نناقش ما يستفاد منها . أمّا الطائفة الأُولى :

الأوّل : عن «بصائر الدرجات» ، عن أحمد بن محمّد بن عليّ بن الحَكَم ، عن الحسين بن أبي العلاء قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول :

إنّ عِنْدِي الجَفْرَ الأَبْيَضَ . قَالَ : قُلْنَا : وَأَيّ شَيءٍ فِيهِ ؟!

قَالَ : فَقَالَ لِي : زَبُورُ دَاوُدَ وَتَوْرَاةُ مُوسَى وَإنجِيلُ عِيسَى وَصُحُفُ إبراهِيمَ وَالحَلَالُ وَالحَرَامُ . وَمُصْحَفُ فَاطِمَةَ مَا أَزْعَمُ أَنّ فِيهِ قُرْآناً . وفِيهِ مَا يَحْتَاجُ النّاسُ إلَيْنَا وَلَا نَحْتَاجُ إلَى أَحَدٍ حَتّى أَنّ فِيهِ الجَلْدَةَ وَنِصْفَ الجَلْدَةِ وَثُلُثَ الجَلْدَةِ وَرُبْعَ الجَلْدَةِ وَأَرْشَ الخَدْشِ ؛ وَعِنْدِي الجَفْرُ الأَحْمَرُ .

قَالَ : قُلْتُ : جُعِلْتُ فِدَاكَ وَأَيّ شَيءٍ فِي الجَفْرِ الأَحْمَرِ ؟!

قَالَ : السّلَاحُ إنّهَا يُفْتَحُ للدّمِ ، يَفْتَحُهُ صَاحِبُ السّيْفِ لِلْقَتْلِ .

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللّهِ بْنُ أَبِي يَعْفُورٍ : أَصْلَحَكَ اللّهُ فَيَعْرِفُ هَذَا بَنُو الحَسَنِ ؟!

قَالَ : إيْ وَاللّهِ كَمَا يَعْرِفُ اللّيْلَ أَنّهُ لَيْلٌ وَالنّهَارَ أَنّهُ نَهارٌ ؛ وَلَكِنْ يَحْمِلُهُمْ الحَسَدُ وَطَلَبُ الدّنْيَا ؛ وَلَوْ طَلَبُوا الحَقّ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ . (27)

الثاني : عن «بصائر الدرجات» ، عن ابن يزيد ، ومحمّد بن الحسين ، عن ابن أبي عُمير ، عن ابن أُذينة ، عن عليّ بن سعيد قال : كنتُ قاعداً عند أبي عبد الله عليه السلام وعنده أُناس من أصحابنا ، فقال له مُعَلّى بن خُنَيْس : جُعلتُ فداك ! ما لقيت من الحسن بن الحسن !

ثمّ قال له الطيّار : جعلتُ فداك بينا أنا أمشي في بعض السكك إذا لقيتُ محمّد بن عبد الله بن الحسن على حمار حوله أُناس من الزيديّة ، فقال : لي :

أَيّهَا الرّجُلُ إلَيّ إلَيّ ! فإنّ رَسُولَ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلُه قَالَ : مَنْ صَلّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَل قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَاكَ المُسْلِمُ الّذِي لَهُ ذِمّةُ اللّهِ وَذِمّةُ رَسُولِهِ . مَن شَاءَ أَقَامَ ، وَمَن شَاءَ ظَعَنَ . فَقُلْتُ لَهُ . اتّقِ اللّهَ وَلَا تَغُرّنَكَ هَؤلَاءِ الّذِينَ حَوْلَكَ .

فقال أبو عبد الله عليه السلام للطيّار : فلم تقل له غيره ؟! قال : لا . قال :

فَهَلّا قُلْتَ : إنّ رَسُولَ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ ذَلِكَ وَالمُسْلِمُونَ مُقِرّونَ بِالطّاعَةِ ، فَلَمّا قُبِضَ

رَسُولُ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَوَقَعَ الاخْتِلاَفُ انْقَطَعَ ذَلِكَ .

فقال محمّد بن عبد الله بن عليّ ، (28) العَجَبُ لِعَبْدِ اللَهِ بْنِ الحَسَنِ أَنّهُ يَهْزَأُ وَيَقُولُ : هَذَا فِي جَفْرِكُمُ الّذِي تَدّعُونَ ؟!

فَغَضِبَ أَبُو عَبْدِ اللَهِ عَلَيْهِ السّلاَمُ فَقَالَ : العَجَبُ لِعَبْدِ اللَهِ بْنِ الحَسَنِ يَقُولُ : لَيْسَ فِينَا إمَامُ صِدْقٍ . مَا هُوَ بِإمَامٍ وَلَا كَانَ أَبُوهُ إمَاماً . يَزْعَمُ أَنّ عَلِيّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السّلاَمُ لَمْ يَكُنْ إمَاماً ، وَيُرَدّدُ ذَلِكَ .

وَأَمّا قَوْلُهُ فِي الجَفْرِ ، فَإنّمَا هُوَ جِلْدُ ثَوْرٍ مَذْبُوحٍ كَالجِرَابُ فِيهِ كُتُبٌ وَعِلْمُ مَا يَحْتَاجُ النّاسُ إلَيْهِ إلَى يَوْمِ القِيَامَةِ مِنْ حَلَالٍ وَ حَرَامٍ . إمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَخَطّ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلاَمُ بِيَدِهِ . وَفِيهِ مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السّلاَمُ مَا فِيهِ آيَةٌ مِنَ القِرْآنِ . وَإنّ عِنْدِي خَاتَمَ رَسُولِ اللَهِ وَدِرْعَهُ وَسَيْفَهُ وَلِوَاءَهُ ، وَعِنْدِي الجَفْرُ عَلَى رَغْمِ أَنْفِ مَنْ زَعَم . (29)

الثالث : عن «بصائر الدرجات» ، عن ابن هاشم ، عن يحيى بن أبي عمران ، عن يونس ، عن رجلٍ ، عن سليمان بن خالد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إنّ فِي الجَفْرِ الّذي يَذْكُرونَهُ لَمَا يَسُوؤُهُمْ ، لِأَنّهُمْ لَا يَقُولُونَ الحَقّ وَالحَقّ فِيهِ .

فَلْيُخْرِجُوا قَضَايَا عَلِيّ عَلَيْهِ السّلاَمُ وَفَرَائِضُهُ إنْ كَانُوا صَادِقِينَ . وَسَلُوهُمْ عَنِ الخَالَاتِ وَالعَمّاتِ وَلِيُخْرِجُوا مُصْحَفَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السّلاَمُ فَإنّ فِيهِ وَصِيّةَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السّلاَمُ أَوْ سِلَاحَ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِه .

إنّ اللَهَ يَقُولُ «ائْتُونِي بِكِتَبٍ مّن قَبْلِ هَذَآ أَوْ أَثَرَةٍ مّنْ عِلْمٍ إن كُنتُمْ صَدِقِينَ» . (30)

الرابع : عن «بصائر الدرجات» ، عن محمّد بن أحمد ، عن ابن معروف ، عن أبي القاسم الكوفيّ ، عن بعض أصحابه قال : ذَكَرَ وُلْدُ الحَسَنِ الجَفْرَ فَقَالُوا : مَا هَذَا بِشيءٍ . فَذُكِرَ ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَهِ عَلَيْهِ السّلاَمُ فَقَالَ : نَعَمْ هُمَا إهَابَانِ : إهَابُ مَاعِزٍ وَإهَابُ ضَأْنٍ مَمْلُوّانِ كُتُباً ، فِيهَا كُلّ شَيْءٍ حَتّى أَرْشُ الخَدْشِ . (31)

الخامس : عن «بصائر الدرجات» ، عن أحمد بن موسى ، عليّ بن إسماعيل . عن صفوان ، عن ابن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : وَيحكم أَتَدْرُونَ مَا الجَفْرُ ؟! إنّمَا هُوَ جِلْدُ شَاةٍ لَيْسَتْ بِالصّغِيرَةِ وَلَا بِالكَبِيرَةِ ، فِيهَا خَطّ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلاَمُ وَإمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ فَلْقِ فِيهِ . مَا مِنْ شَيءٍ يُحْتَاج إلَيْهِ إلّا وَهُوَ فِيهِ حَتّى أَرْشُ الخَدْشِ . (32)

السادس : عن «بصائر الدرجات» ، عن محمّد بن عيسى ، عن ابن أبي عُمَير ، عن ابن أُذَيْنَة ، عن عليّ بن سعيد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول :

أَمّا قَوْلُهُ فِي الجَفْرِ ، إنّمَا هُوَ جِلْدُ ثَوْرٍ مَدْبُوغٍ كَالجِرَابِ ، فِيهِ كُتُبٌ وَعِلْمُ مَا يَحْتَاجُ إلَيْهِ النّاسُ إلَى يَوْمِ القِيَامَةِ مِنْ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ ، إمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَخَطّ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلاَمُ . (33)

وأمّا الأحاديث الستّة المنتخَبة التي تدلّ على أنّ علم الجفر علم بالحوادث والوقائع والغيبيّات ، فهي كالآتي :

الأوّل : عن «بصائر الدرجات» ، عن أحمد بن محمّد ، عن الحسين بن سعيد ، عن أحمد بن عمر

، عن أبي بصير قال : دخلتُ على أبي عبد الله عليه السلام ، قال : فقلتُ له : إنّي أسألك . جعلتُ فداك . عن مسألة ليس ها هنا أحد يسمع كلامي !

قال : فرفع أبو عبد الله عليه السلام ستراً بيني وبين بيت آخر فاطّلع فيه ثمّ قال : يا أبا محمّد سل عمّا بدا لك !

قال : قلتُ : جعلتُ فداك ؛ إنّ الشيعة يتحدّثون أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله علّم عليّاً باباً يفتح منه ألف باب .

قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام : يا أبا محمّد ! علّم . واللهِ . رسول الله صلّى الله عليه وآله عليّاً ألف بابٍ يفتح له من كلّ باب ألف باب . قال : قلتُ له : هَذَا وَاللَهِ العِلْمُ . فنكت ساعةً في الأرض ثمّ قال : إنّهُ لَعِلمٌ وَمَا هُوَ بِذَاكَ .

قال : ثمّ قال : يا أبا محمّد وإنّ عندنا الجامعة . وما يدريهم ما الجامعة ؟! قال : قلتُ : جُعلت فداك ! وما الجامعة ؟ قال : صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وأملاه من فلق فيه ، وخطّ عليّ عليه السلام بيمينه ، فيها كلّ حلال وحرام وكلّ شيء يحتاج الناس إليه حتّى الأرش في الخدش . وضرب بيده إليّ ، فقال : تأذن لي يا أبا محمّد ؟ قال : قلتُ : جعلتُ فداك ! أنا لك ، اصنع ما شئتَ . فغمزني بيده فقال : حتّى أرش هذا ، كأنّه مغضب . قال : قلتُ : جعلتُ فداك ! هذا والله العلم . قال : إنّهُ لَعِلْمٌ وَلَيْسَ بِذَاكَ .

ثمّ سكت ساعةً ، ثمّ قال : إنّ عِنْدَنَا الجَفْرَ ، وَمَا يُدْرِيهِمْ مَا الجَفْرُ ؟! مَسْكُ شَاةٍ أَوْ جِلْدُ بَعِيرٍ . قال : قلتُ : جعلتُ فداك ! ما الجفر ؟! قال :

وِعَاءٌ أَحْمَرُ وَأَدِيمٌ أَحْمَرُ فِيهِ عِلْمُ النّبِيّينَ وَالوَصِيّينَ .

قلتُ : هَذَا وَاللَهِ هُوَ العِلْمُ .

قال : إنّهُ لَعِلْمٌ وَمَا هُوَ بِذَاكَ .

ثمّ سكت ساعةً ، ثمّ قال : وَإنّ عِنْدَنَا لَمُصْحَفَ فَاطِمَةَ ، وَمَا يُدرِيهِمْ مَا مُصْحَفُ فَاطِمَةُ ؟ قَالَ : فِيهِ مِثْلُ قُرْآنِكُمْ هَذَا ثَلَاثَ مَرّاتٍ . وَاللَهِ مَا فِيهِ مِنْ قُرْآنِكُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ . إنّمَا هُوَ شَيءٌ أَمْلَاهُ اللَهُ عَلَيْهَا وَ أَوْحَى إلَيْهَا .

قال : قلتُ : هَذَا وَاللَهِ هُوَ العِلْمُ .

قال : إنّهُ لَعِلْمٌ وَلَيْسَ بِذَاكَ .

قال : ثُمّ سكت ساعةً ثمّ قال : إنّ عِنْدَنَا لَعِلْم مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إلَى أَنْ تَقُومَ السّاعَةُ . قال : قلتُ : جعلتُ فداك هذا هو والله العلم .

قال : إنّهُ لَعِلْمٌ وَمَا هُوَ بِذَاكَ .

قال : قلتُ : جعلتُ فداك ! فَأيّ شَيء هُو العلم ؟

قَالَ : مَا يَحْدُثُ بِاللّيْلِ وَالنّهَارِ ، الأَمْرُ بَعْدَ الأَمْرِ ، وَالشّيءُ بَعْدَ الشّيءِ إلَى يَوْمِ القِيَامَة . (34)

ويوضّح المجلسيّ هنا ببيانه بعض المواضع الغامضة في هذا الحديث ، ويقول :

بيانٌ : لعلّ رفع الستر للمصلحة ، أو لكون تلك الحالة من الأحوال التي لا يحضرهم فيها علم بعض الأشياء . (35) والنّكْتُ : أن تضرب في الأرض بقضيب فتؤثّر فيها . قوله عليه السلام : تأذن ، يدلّ على أنّ إبْرَاء مَا لَمْ يَجِبْ نافع . قوله : كَأَنّهُ مُغْضِبٌ ، أي : غمز غمزاً شديداً كأنّه مغضب ، قوله : وما يدريهم ما الجفر ؟! أي : لا يدرون أنّ الجفر صغير بقدر مسك شاة أو كبير على خلاف العادة بقدر مسك بعير . وكأنّه إشارة إلى أنّه كبير . قوله : إنّ هَذَا هُوَ العِلْمُ ، أي : العلم الكامل وكلّ العالم . قوله : والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد فيه ، أي : فيه علم ما كان وما يكون . فإن قلتَ : في القرآن أيضاً بعض الأخبار ، قلتُ : لعلّه لم يذكر فيه ممّا في القرآن .

فإن قلتَ : يظهر من بعض الأخبار اشتمال مصحف فاطمة عليها السلام أيضاً على الأحكام ! قلتُ : لعلّ فيه ما ليس في القرآن . فإن قلتَ : قد ورد في كثير من الأخبار اشتمال القرآن على جميع الأحكام والأخبار ممّا يكون أو يكون . قلتُ : لعلّ المراد به ما نفهم من القرآن لا ما يفهمون منه . ولذا قال عليه السلام : قُرْآنِكُمْ ، على أنّه يحتمل أن يكون المراد لفظ القرآن .

ثمّ الظاهر من أكثر الأخبار اشتمال مصحفها عليها السلام على الأخبار فقط . فيحتمل أن يكون المراد عدم اشتماله على أحكام القرآن . قوله عليه السلام : علم ما كان وما هو كائن ، أي : من غير جهة مصحف فاطمة عليها السلام أيضاً . (36)

وشاهِدُنا في هذا الحديث هو أنّ الإمام عليه السلام جعل الجامعة في مقابل الجَفْر . وجعلها مشتملة على كلّ حلال وحرام حتّى أرش الخدش إلى يوم القيامة . وحدّد الجفر في علم النبيّين والوصيّين . وعلومهم حيال الأحكام هي العلوم الغيبيّة والإلهامات القلبيّة .

الثاني : عن «بصائر الدرجات» ، عن ابن يزيد ، عن الحسن بن عليّ ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : ذُكِرَ لَهُ وَقِيعَةُ وُلْدِ الحَسَنِ وَذَكَرْنَا الجَفْر .

فَقَالَ : وَاللّهِ إنّ عِنْدَنَا لَجِلْدَي مَاعِزٍ وَضَأْنٍ : إمْلَاءَ رَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَخَطّ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ . وَإنّ عِنْدَنَا لَصَحِيفَةً طُولُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً أَمْلَاهَا رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ وَخَطّهَا عَلَيّ عَلَيْهِ السّلَامُ بِيَدِهِ ، وَإنّ فِيهَا لَجَمِيعَ مَا يُحْتَاجُ إلَيْهِ حَتّى أَرْشَ الخَدْشِ .

ثمّ قال المجلسيّ : بيانٌ : الوقيعة الذمّ والغيبة . أي : ذكر أنّ ولد الحسن يذمّون الأئمّة عليهم السلام في ادّعائهم الجفر ويكذّبونهم . ويحتمل أن يكون المراد بالوقيعة الصدمة في الحرب . (37)

الثالث : عن «بصائر الدرجات» ، عن السنديّ بن محمّد ، عن أبان بن عثمان ، عن عليّ بن الحسين ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال :

إنّ عَبْدَ اللّهِ بْنَ الحَسَنِ يَزْعَمُ أَنّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ مِنَ العِلْمِ إلّا مَا عِنْدَ النّاسِ .

فَقَالَ : صَدَقَ وَاللَهِ عَبْدُ اللَهِ بْنُ الحَسَنِ مَا عِنْدَهُ مِنَ العِلْمِ إلّا مَا عِنْدَ النّاسِ ؛ وَلَكِنّ عِنْدَنَا وَاللَهِ الجَامِعَةَ فِيهَا الحَلَالُ وَالحَرَامُ . وَعِنْدَنَا الجَفْرُ ؛ أَيَدْرِي عَبْدُ اللَهِ بْنُ الحَسَنِ مَا الجَفْرُ ؟ مَسْكُ بَعِيرٍ أَمْ مَسْكُ شَاةٍ ؟

وَعِنْدَنَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ ، أَمَا وَاللَهِ مَا فِيهِ حَرْفٌ مِنَ القُرْآنِ وَلَكِنّهُ إمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ وَخَطّ عَلِيّ عَلَيْهُمَا السّلَامُ . كَيْفَ يَصْنَعُ عَبْدُ اللَهِ إذَا جَاءَ النّاسُ مِنْ كُلّ أُفُقٍ يَسْأَلُونَهُ ؟ (38)

الرابع : عن «بصائر الدرجات» ، عن أحمد بن محمّد ، عن الحسن بن عليّ ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : ذَكَرُوا وُلْدَ الحَسَنِ ، فَذَكَرُوا الجَفْرَ ، فَقَالَ : وَاللَهِ إنّ عِنْدِي لَجِلْدَي مَاعِزٍ وَضَأْنٍ إمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَخَطّ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ بِيَدِهِ .

وَإنّ عِنْدِي لَجِلْداً سَبْعِينَ ذِرَاعاً إمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَخَطّهُ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ بِيَدِهِ . وَإنّ فِيهِ لَجَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ إلَيْهِ النّاسُ حَتّى أَرْشَ الخَدْشِ . (39)

الخامس : عن «بصائر الدرجات» ، عن عليّ بن الحسين ، عن الحسن بن الحسين السحاليّ ، عن مخوّل بن إبراهيم ، عن أبي مريم قال : قال لي أبو جعفر عليه السلام : عِنْدَنَا الجَامِعَةُ وَهِيَ سَبْعُونَ ذِرَاعاً ، فِيهَا كُلّ شَيْءٍ حَتّى أَرْشُ الخَدْشِ ، إمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَخَطّ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ . وَعِنْدَنَا الجَفْرُ وَهُوَ أَدِيمٌ عُكَاظِيّ قَدْ كُتِبَ فِيهِ حَتّى مُلِئَتْ أَكَارِعُهُ ، فِيهِ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إلَى يَوْمِ القِيَامَةِ .

قال المجلسيّ : بيانٌ : قال في «القاموس» : العكاظ كغراب : سوق بصحراء بين نخلة والطائف ، ومنه أديم عكاظيّ . وقال : الكراع كغراب من البقر والغنم هو مستدقّ الساق ، والجمع : أكرع وأكارع . (40)

السادس : عن «بصائر الدرجات» ، عن محمّد بن الحسين ، عن أحمد بن محمّد ، عن عليّ بن الحكم ، عن أبان بن عثمان ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قيل له : إنّ عبد الله بن الحسن يزعم أنّه ليس عنده من العلم إلّا ما عند الناس ، فقال : صدق والله ما عنده من العلم إلّا ما عند الناس ، ولكن عندنا والله الجامعة فيها الحلال والحرام . وعندنا الجفر ، أفيدري عبد الله ؟ أمسك بعير أو مسك شاة ؟

وعندنا مصحف فاطمة . أما والله ما فيه حرف من القرآن ، ولكنّه إملاء رسول الله صلّى الله عليه وآله وخطّ عليّ عليه السلام . كَيْفَ يَصْنَعُ عَبْدُ اللَهِ إذَا جَاءَهُ النّاسُ مِنْ كُلّ فَنّ يَسْأَلُونَهُ ؟! أَمَا تَرْضَونَ أَنْ تَكُونُوا يَوْمَ القِيَامَةِ آخِذِينَ بِحُجْزَتِنَا ، وَنَحْنُ آخِذُونَ بِحُجْزَةِ نَبِيّنَا ، وَنَبِيّنَا آخِذٌ بِحُجْزَةِ رَبّهِ ؟! (41)

أجل ، نجد في هذه الأحاديث أنّ علم الجفر في مقابل الجامعة . ويستفاد من قرينة تقابلهما . فيما إذا كانت الجامعة زاخرة بالأحكام والحلال والحرام حتّى أرش الخدش حقّاً . أنّ علم الجفر بيان حوادث الكائنات ، ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة ، والوقائع ، وإمارة الجبابرة الجائرين ، وقضايا غصب الخلافة من قبل الثلاثة الأُوَل ، وبني أُميّة ، وبني العبّاس ، ونظائر ذلك .

ولمّا كتبت أُصول هذا العلم وأُسسه بعامّة على جلدٍ ، وكان الجفر بمعنى جلد الشاة ، فلهذا سمّي هذا العلم المكتوب في باطنه : الجَفْر .

كانت أُصول الجفر وقواعده صحيحة متقنة يمكن من خلالها كشف الأُمور الغيبيّة وحلّ المسائل المستعصية ، والإخبار عن الأوضاع والحوادث ، ولكن لمّا كان الاطّلاع على الأسرار والمغيبات يحتاج إلى نفوس طاهرة ، لهذا فإنّه يختصّ بالأئمّة عليهم السلام . وكانوا يعلّمونه بعض خواصّهم الذين بلغوا مقام الطهارة الباطنيّة ، ويستخدمونه فقط في الاطّلاع على الأُمور الحسنة . وكان الأئمّة عليهم السلام يجتنبون تعليمه مَن ليسوا أهلاً له . أي : مَن لم يتطهّروا نفسيّاً . وكانوا يحذّرون من استخدامه بشدّة . وكان علم الجفر الحقيقيّ عند مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ، وعند الأئمّة عليهم السلام من بعده . ويوجد علم الجفر هذا اليوم أيضاً ، بَيدَ أنّه لمّا كان ناقصاً ، فلا يتيسّر الكشف الحتميّ له . ولعلّ صحيحه عند بعض النفوس المطهّرة البعيدة عن إطلاع العامّة . وإنّي شرعتُ في تعلّم الرّمْل عند أحد العلماء المتبحّرين في العلوم الغريبة كتحضير الأرواح ، وعلم الرمل ، والجفر مقيماً على ذلك زهاء شهر واحد بطهران (42) قبل ذهابي إلى النجف الأشرف . وكان ذلك العالم يحبّني كثيراً كما كان يرغب في تعليمي الجَفْر بعد الرّمْل مصرّاً على ذلك ، إذ كان يقول : لا ولد لي وأخشى أن أموت فتضيع علومي هذه كلّها .

ورأيتُ أنّ تعلّم الرمل يستغرق سنتين كاملتين ، فكيف أتعلّم الجفر وهو أهمّ وأصعب ؟ علماً أنّي لا أستهدف دراسة هذه العلوم ، لأنّها تبعدني عن غايتي الأساسيّة وهي العرفان الإلهيّ . ونحن لو عمّرنا مائة عام ، وسخّرنا هذا العمر كلّه في طريق العرفان ومعرفة المعبود ، لكنّا مقصّرين أيضاً ، فكيف نبدّد أعمارنا في تحصيل المغيبات ؟ من هنا تركتُ ذلك الدرس . والسبب الآخر لتركي إيّاه هو أنّي شعرتُ بظلامٍ في باطني وانقباض في صدري عند دراسة هذا العلم .

كما أنّي لم أُيمّم الكيمياء . وأراد أحد الأعاظم يوماً أن يعلّمني الكيمياء فرفضتُ لأنّي شعرتُ أنّي لا أجني منها غير ضياع العمر والانهماك في الأُمور المادّيّة والدنيويّة .

وممّا أوصى به السيّد ابن طاووس ولدَيْه : محمّد وعليّ في «كشف المحجّة» أن لا ينشغلا بالكيمياء ، بل ينشغلا بعلم معرفة الله فإنّه الكيمياء الحقّة . وذكر لهما أنّ جدّهما أمير المؤمنين عليه السلام كان عارفاً بهذا العلم ، لكنّه لم يستعمله مدّة حياته قطّ . وكان يبحث عن الكيمياء الحقيقيّة فبلغ عرفان الله ، وما عليهما إلّا الاقتداء به .

أجل ، لقد ورد في كثير من الأحاديث أنّ الأئمّة عليهم السلام كانوا يكشفون المغيبات عبر الجفر . مثلاً ، كتب الإمام الرضا عليه السلام على ظهر كتاب عهد المأمون أنّ الجامعة والجفر يدلّان على ضدّ ذلك .

وكان الإمام الصادق عليه السلام يكرّر أنّ خروج بني الحسن على العبّاسيّين لا يحقّق الهدف ، وأنّ الدماء تراق بلا مسوّغ ، وأنّهما لا تثمر شيئاً .

وكان عبد الله المحض بن الحسن المثنّى بن الإمام الحسن المجتبى عليه السلام يزعم أنّ ولده محمّداً هو المهديّ القائم . وعرّف الناس به وبأخيه إبراهيم الغَمْر . وكان محمّد يُعرف بصاحب النفس الزكيّة . وأخذ منهم البيعة لهما . حتّى أنّه دعا الصادق عليه السلام إلى بيعة محمّد . وهذا موضوع مفصّل تطرّقت إليه كتب التأريخ .

وكان محمّد وإبراهيم شجاعين سخيّين تقيّين ، وكان أبوهما عبد الله من أعاظم بني هاشم والعلويّين ورؤسائهم . بَيدَ أنّ علمهم لم يبلغ مستوى علم الإمام كما لم يكونوا أهلاً للإمامة . ولم ينقادوا للإمام الصادق عليه السلام ولولايته وكانوا يعرفونه بالعلوم الغريبة والمغيبات ، لكنّ اعترافهم بذلك يؤدّي إلى كساد سوقهم ، وإلى بطلان زعمهم المهدويّة فلم يظهروه . ولمّا أُثر عن النبيّ صلّى الله عليه وآله أنّ اسم المهديّ محمّد ، وأنّه يظهر في عصر طغيان سلاطين الجور ، فإنّ عبد الله كان يقول : لا زمان أسوأ من هذا الزمان الذي تسلّط فيه العبّاسيّون ، وغصب فيه الفتّاك المتهوّر الجائر المنصور الدوانيقيّ حقّ آل محمّد . وأنّ اسم ابني محمّد ، وهو شجاع وحقيق بالخروج والإمارة والحكومة على المسلمين ، فهو المهديّ وعلى الناس أن يسلّموا لأمره .

إنّ ما أراد أن يخبر به الإمام الصادق عليه السلام هؤلاء من وحي علومه التي كان الجَفْر أحدها هو أنّ هذا الرجل (محمّد النفس الزكيّة) ليس قائم آل محمّد ؛ وأنّ خروجه لا يثمر شيئاً . ولمّا كان في غير وقته ، فإنّه يُمنى بآلاف الأخطاء ، بَيدَ أنّهُم لم يقبلوا ذلك منه . حتّى أنّه عليه السلام دلّ على زمان قتله بِيَدِ ابن عمّ المنصور الذي يأتي من الشام بجيش جرّار ، ويقتله قرب المدينة . كما أخبر عن كيفيّة قتله وقتل أخيه إبراهيم الذي قُبض عليه بعده . وكان عليه السلام يحذّرهم من الخروج في غير أوانه ، ولكنّ تحذيره لم يُجْدِ نفعاً . والأنكى من ذلك أنّهم كانوا ممتعضين من تخلّف الإمام عنهم ، وتفوّهوا بكلمات بذيئة عليه . وكانوا يقولون : فينا شروط الإمامة ، وعلينا النهوض ، ولا يجوز التأخير .

وكان الإمام عليه السلام يعلم أنّ الثورة في ذلك الحين كقطف الثمرة الفجّة من شجرتها . وكان أُولئك مبتهجين لإقبال الناس عليهم وبيعتهم الظاهريّة لهم ؛ بيد أنّ الإمام عليه السلام كان يعلم بحقيقة الحال وكان ينظر إلى هذه الأُمور كعالمٍ بالغيب ، مستقرّ في مصدر الأمر والملكوت . ولم تؤت نصيحته أُكُلَها ، فزادت مصائب الحسنيّين في سجن المنصور ، وقَتْلُهم في سجن بغداد ، ومقتل محمّد وإبراهيم مصائبه عليه السلام مئات الأضعاف . وكانت تسيل دموعه رحمةً بهؤلاء القوم الجامحين الذين لا إمام ولا وليّ لهم ، وكان خروجهم عقيماً .

وكانوا يرون أنّ الإمام عليه السلام ذو علومٍ تفوق علومهم ، لكنّهم لم ينقادوا لهذه العلوم ، وكانوا يتصرّفون بجهل . ورأينا في الأحاديث الأخيرة أنّ الكلام دار كثيراً حول أولاد الحسن عليه السلام ، والمقصود هو عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، وكان الإمام عليه السلام يقول : عندنا علم الجَفْر ، وعندنا أيضاً علوم هي أسمى من أن يدركها أولاد الحسن المثنّى .

ويستبين من استشهاد الإمام عليه السلام بإحرازهم «الجامعة» وهي علم الأحكام إلى يوم القيامة ، واستئثارهم بالجفر ، وهو العلم بالوقائع والحوادث والمغيبات ، إنّ الجفر يخصّ العلم بحوادث المستقبل واستكشاف الأُمور الغيبيّة ، وهو ما يفتقده بنو الحسن . ولهذا نلحظ أنّ الرواة . بخاصّة في مقام بيان الجفر . يسألون الإمام : أترون أنّ أولاد الحسن مطّلعون على جفركم أم لا ؟!

إذن ، ظهر لنا من مجموع الموضوعات المتقدّمة أنّ الجفر علم مستقلّ لا يرتبط بمسائل الحلال والحرام ، في مقابل «الجامعة» ، ولا يمكن دمجهما معاً . ولمّا كانت أُصوله الصحيحة بعيدة المنال في واقعنا المعاصر ، فلا يتسنّى لنا أن ننكر أصله الصحيح عن أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً ، كما لا

يتيسّر لنا أن ننكر أنّ له كتاباً من جلد ، وفيه خاصّيّة استكشاف المغيبات ، ويتعذّر علينا أن نُبطل هذا الموضوع الذي يقرّ به الشيعة والعامّة ، وهو أنّ أهل البيت كانوا ذوي علوم غيبيّة تترشّح عن نفوسهم المطهّرة .

وذكر العالم الجليل آية الله السيّد محسن الأمين الحسينيّ العامليّ في كتاب «أعيان الشيعة» فصلاً مبسوطاً حول جفر أمير المؤمنين عليه السلام . قال :

من مؤلّفات أمير المؤمنين عليه السلام الجفر . في «مجمع البحرين» : في الحديث : أَمْلَى رَسُولُ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ عَلَى أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السّلَامُ الجَفْرَ وَالجَامِعَةَ .

وفُسّرا في الحديث بإهَابِ مَاعِزٍ وَإهَابِ كَبْشٍ . فيهما جميع العلوم حتّى أرش الخدشة والجلدة ونصف الجلدة .

ونقل عن المحقّق الشريف في «شرح المواقف» أنّ «الجفر» و«الجامعة» كتابان لعليّ عليه السلام . قد ذكر فيهما على طريقة علم الحروف الحوادث إلى انقراض العالم . وكان الأئمّة المعروفون من أولاده يعرفونهما ويحكمون بهما . انتهى .

وفي «القاموس» : الجفر من أولاد الشاة ما عظم واستكرش ، وبلغ أربعة أشهر . انتهى .

وفي «صحاح اللغة» : الجفر من أولاد المعز ما بلغ أربعة أشهر وجفر جنباه وفصل عن أُمّه ، والأُنثى جفرة . انتهى .

فالجفر في الحديث على حذف مضاف ، أي : جلد الجفر . ولعلّه صار كالعَلَم على جلد مخصوص لثور أو شاة لكثرة الاستعمال . والأخبار الواردة في الجفر فيها بعض الاختلاف . ونحن نشير إليها وإلى الجمع بينها .

ونقل المرحوم الأمين هنا جميع الأخبار الواردة في هذا الباب عن «بصائر الدرجات» . وقال في آخرها : والمستفاد من المجموع أنّ الجفر منه ما كُتب فيه العلم ، ومنه ما جُعِلَ وعاء للسلاح أو له وللكتب . ثمّ قال :

وفي «كشف الظنون» : ادّعى طائفة أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب وضع الحروف الثمانية والعشرين على طريق البسط الأعظم في جلد الجفر ، يستخرج منها بطرق مخصوصة وشرائط معيّنة وألفاظ مخصوصة ما في لوح القضاء والقدر . وهذا علم توارثه أهل البيت ومَن ينتمي إليهم ويأخذ منهم من المشائخ الكاملين . وكانوا يكتمونه عن غيرهم كلّ الكتمان . وقيل : لا يفقه في هذا الكتاب حقيقة إلّا المهديّ عليه السلام المنتظر خروجه في آخر الزمان .

وورد هذا في كتب الأنبياء عليهم السلام السالفة كما نُقل عن عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام : نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ نَأْتِيكُمْ بِالتّنْزِيلِ ، وَأَمّا التّأْوِيلُ فَسَيَأْتِيكُمْ بِهِ البَارْقِليطُ الّذِي سَيَأْتِيكُمْ بَعْدِي !

نُقل أنّ الخليفة المأمون لمّا عهد بالخلافة من بعده إلى عليّ بن موسى الرضا عليه السلام وكتب إليه كتاب عهده ، كتب هو في آخر ذلك الكتاب : نَعَمْ إلّا أنّ الجَفْرَ وَالجَامِعَةَ يَدُلّانِ عَلَى أَنّ هَذَا الأَمْرَ لَا يَتِمّ .

وكان كما قال ، لأنّ المأمون استشعر فتنة من بني هاشم فَسَمّه ، كذا في «مفتاح السعادة» .

قال ابن طلحة : «الجفر» و«الجامعة» كتابان جليلان ، أحدهما : ذكره الإمام عليّ بن أبي طالب وهو يخطب بالكوفة على المنبر . والآخر : أسرّه إليه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وأمره بتدوينه . فكتبه حروفاً متفرّقة على طريق سفر آدم في جفر ، يعني في رقّ قد صُنع من جلد البعير ، فاشتهر بين الناس به ، لأنّه وجد فيه ماجرى للأوّلين والآخرين ، إلى آخر ما ذكره . انتهى ما أردنا نقله من «كشف الظنون» .

ثمّ قال : ومن الكتب المصنّفة فيه (أي : في علم الجفر) «الجفر الجامع والنور اللامع» للشيخ كمال الدين أبي سالم محمّد بن طلحة النصيبيّ الشافعيّ المتوفّى سنة 652 هـ مجلّد صغير ذكر فيه أنّ الأئمّة من أولاد جعفر يعرفون الجفر ، فاختار من أسرارهم فيه . انتهى .

وقال ابن خلدون في مقدّمته ، في فصل ابتداء الدول والأُمم . وقد يستندون في حدثان الدول على الخصوص إلى كتاب «الجفر» ويزعمون أنّ فيه علم ذلك كلّه من طريق الآثار والنجوم لا يزيدون على ذلك ، ولا يعرفون أصل ذلك ولا مستنده .

قال : واعلم أنّ كتاب «الجفر» كان أصله أنّ هارون بن سعيد العجليّ . وهو رأس الزيديّة . كان له كتاب يرويه عن جعفر الصادق . وفيه علم ما سيقع لأهل البيت على العموم ، ولبعض الأشخاص منهم على الخصوص . وقع ذلك لجعفر ونظائره من رجالاتهم على طريق الكرامة والكشف الذي يقع لمثلهم من الأولياء . وكان مكتوباً عند جعفر في جلد ثور صغير ، فرواه عنه هارون العجليّ ، فكتبه وسمّاه الجفر باسم الجلد الذي كتب منه ، لأنّ الجفر في اللغة هو الصغير . وصار هذا الاسم عَلَماً على هذا الكتاب عندهم .

وكان فيه تفسير القرآن وما في باطنه من غرائب المعاني مرويّة عن جعفر الصادق . وهذا الكتاب لم تتّصل روايته ولا عرف عينه ؛ وإنّما يظهر منه شواذّ من الكلمات لا يصحبها دليل . ولو صحّ السند إلى جعفر الصادق لكان فيه نعم المستند من نفسه أو رجال قومه . فهم أهل الكرامات . وقد صحّ عنه أنّه كان يحذّر بعض قرابته بوقائع تكون لهم فتصحّ كما يقول . وقد حذّر يحيى ابن عمّه زيد من مصرعه ، وعصاه . فخرج وقُتل بالجوزجان كما هو معروف .

وإذا كانت الكرامة تقع لغيرهم ، فما ظنّك بهم عِلماً وديناً وآثاراً من النبوّة وعناية من الله بالأصل الكريم تشهد لفروعه الطيّبة ؟! وقد ينقل بين أهل البيت كثير من هذا الكلام غير منسوب إلى أحد . وفي أخبار دولة العُبَيْديّين كثير منه . وانظر ما حكاه ابن الرقيق في لقاء أبي عبد الله الشيعيّ لعبيد الله المهديّ مع ابنة محمّد الحبيب ، [43] وما حدّثاه به ، وكيف بعثاه إلى ابن حوشب داعيتهم باليمن ، فأمره بالخروج إلى المغرب ، وبثّ الدعوة فيه على علم لقّنه أنّ دعوته تتمّ هناك . وأنّ عبيد الله لمّا بنى المهديّة بعد استفحال دولتهم بإفريقية قال : بَنَيْتُهَا لِيَعْتَصِمَ بِهَا الفَوَاطِمُ سَاعَةً مِن نَهَارٍ . [44] وأراهم موقف صاحب الحمار أبي يزيد بالمهديّة . وكان يسأل عن منتهى موقفه حتّى جاء الخبر ببلوغه إلى المكان الذي عيّنه جدّه عبيد الله . فأيقن بالظفر وبرز من البلد ، فهزمه واتّبعه إلى ناحية الزاب فظفر به وقتله . ومثل هذه الأخبار عندهم كثير . انتهى .

وقال قبل ذلك بقليل في أوائل هذا الفصل بعدما ذكر أمر الإخبار عن الحوادث الآتية ما لفظه :

وَوَقَعَ لِجَعْفَر وَأَمْثَالِهِ مِن أَهْلِ البَيْتِ كَثيرٌ مِنْ ذَلِكَ مُسْتَنَدُهُمْ فِيهِ . وَاللَهُ أَعْلَمُ . الكَشْفُ بِمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِمْ مِن الأَوْلِيَاءِ فِي ذُوِيهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ . وَقَدْ قَالَ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : إنّ فِيكُمْ مُحَدّثِينَ . فَهُمْ أَوْلَى النّاسِ بِهَذِهِ الرّتَبِ الشّرِيفَةِ وَالكَرَامَاتِ المَوهُوبَةِ .

وقال مصطفى صادق الرافعيّ المصريّ في كتابه «بلاغة القرآن» : إنّه لا يعرف في تأريخ العالم كتاب بلغت عليه الشروح والتفاسير ما بلغ من ذلك على القرآن الكريم حتّى فسّرَته الروافض بالجفر على فساد ما يزعمون وسخافة ما يقولون وعلى سوء الدعوى فيما يدّعون من علم باطنه بما وقع إليهم من ذلك الجفر . واستنبط منه غيرهم إشارات من الغيب بضروب من الحساب كهذا الذي ينسبونه إلى الحسن بن عليّ من أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم رأى في رؤياه ملوك بنيأُميّة فساءه ذلك فأنزل الله عليه ما يسري عنه من قوله : لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّن أَلْفِ شَهْرٍ . وهي مدّة الدولة الأمويّة . فقد كانت أيّامها خالصةً ثلاثاً وثمانين سنةً وأربعة أشهر مجموعها ألف شهر سواء . (45)

وقال في الحاشية على لفظ الجفر : قال ابن قتيبة : هو جلد جفر (معزى أو شاة أو عجل) ادّعوا أنّه قد كتب لهم الإمام فيه كلّ ما يحتاجون إلى عمله وكلّ ما يكون إلى يوم القيامة . ثمّ نقل عنه أمثلة من تفسيرهم هي من الأكاذيب المختلقة لا نطيل بنقلها . ثمّ أشار إلى ما في «كشف الظنون» و«مقدّمة ابن خلدون» ثمّ قال : وعندنا أنّ كلّ ذلك موضوع وباطل ، وأنّ الكلام فيه أُسلوب من أساليب القصص والمبالغة . ولا نظنّ أنّ عِلم ما كان وما يكون شيء يسعه أو يسع الرمز إليه جلد ثور . إلى آخر كلامه .

قال المرحوم الأمين : أقول : الظاهر من الأخبار أنّ «الجفر» كتاب فيه العلوم النبويّة من حلال وحرام وأحكام وأُصول ما يحتاج الناس إليه في أحكام دينهم وما يصلحهم في دنياهم . والأخبار عن بعض الحوادث . ويمكن أن يكون فيه تفسير بعض المتشابه من القرآن المجيد .

وأمّا عدّ الجفر علماً من العلوم يُستنبَط منه علم الحوادث المغيبة كما يفهم من «كشف الظنون» وغيره ممّا مرّ وكما ارتكز في أذهان بعض الناس ، فلم نطّلع على ما يؤيّده . وكيف كان فوجود كتاب يسمّى ب «الجفر» منسوب إلى أمير المؤمنين عليّ عليه السلام متسالَمٌ عليه بين الشيعة وأهل السنّة ، كما يعلم ممّا سبق .

فقول الرافعيّ : حتّى فسّرَته الروافض بالجفر إلى آخر ما نضح به إناؤه الذي لا يمكن أن ينضح إلّا بما فيه سخافة منه وسوء دعوى فيما يدّعيه .

أوّلاً : إنّ الشيعة لم تفسّر القرآن بالجفر ، وإنّما فسّرَته كما يفسّره علماء المسلمين . ولم يدّعوا علم باطنه بما وقع إليهم من ذلك الجفر ، بل لم يدّع أحد منهم أنّه وقع إليه ذلك الجفر ، ولا أنّه رآه . نعم ، رووا أنّه كان عند أئمّة أهل البيت عليهم السلام ، فليأتنا الرافعيّ برجل واحد من الشيعة قال : إنّ الجفر عنده ، أو برجل منهم فسّر القرآن بالجفر إن كان من الصادقين . وهذه تفاسير الشيعة للقرآن الكريم معروفة وأكثرها مطبوعة ك «تفسير القمّيّ» ، و«مجمع البيان» ، و«جوامع الجامع» ، و«تفسير أبي الفتوح الرازيّ» ، و«البرهان» للسيّد هاشم البحرانيّ ، و«التبيان» للشيخ الطوسيّ ، و «تفسير العيّاشيّ» وغيرها . فهل يستطيع الرافعيّ أن يجد في واحدٍ منها أنّ الشيعة فسّرت القرآن بالجفر ؟!

وأمّا قوله : واستنبط منه غيرهم إشارات من الغيب ... إلى آخره ، فهو كسابقه لا حقيقة له . والحديث الذي أشار إليه بقوله : كهذا الذي ينسبونه إلى الحسن ... إلى آخره . معبّراً عنه بعبارة التوهين والاستخفاف هو حديث يرويه الثقات عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في أنّ الآية الشريفة نزلت في مدّة ملك بني أُميّة ، وليس ذلك مستنبطاً من الجفر ، ولا بضروبٍ من الحساب . (46)

فهذا الذي ساء الرافعيّ وعظم عليه أن تكون الآية نازلة في ملك أسياده بني أُميّة الأبرار الأتقياء أهل الأعمال المشهورة في الإسلام ، فطفق يعبّر بعبارة الاستخفاف بقوله : هَذَا الّذِي يَنْسِبُونَهُ ... (47)

وأمّا ما نقله عن ابن قتيبة وقلّده فيه كما هو الشأن في أكثر هذه التقوّلات التي يودعونها كتبهم ، فيقلّد فيها اللاحق السابق من دون تحقيق ولا تمحيص . فقوله : «إنّهم ادّعوا أنّه كتب لهم الإمام فيه كلّ ما يحتاجون إلى علمه ... إلى آخره» غير صحيح ، إذ لم يدّع أحد منهم ذلك . وإنّما رويت روايات مسندة ، ومرّ طرف منها تتضمّن وجود ذلك عند أمير المؤمنين والأئمّة من ولده عليه وعليهم السلام ، فنقلوها كما رويت لهم ونقلها علماء أهل السّنّة وأيّدوها كما سمعت عن «كشف الظنون» وابن خلدون !

ولكن الشّنشِنَةَ الأَخزَميّةَ فيما إذا ورد شيء فيه كرامة لأهل البيت عليهم السلام أبت أن تقبل ذلك أو تسكت عنه أو تتناوله بغير التكذيب أو الاستبعاد أو القدح أو نحو ذلك . فحملت الرافعيّ على أن يقول : وعندنا أنّ كلّ ذلك موضوع وباطل ... إلى آخره ، معرضاً عن كلّ ما نقله العلماء ، وأيّده ابن خلدون ممّا ليس قابلاً للدفع ممّا عرفتَ .

ولا يظنّ الرافعيّ أنّ علم ما كان ويكون يسعه أو يسع الرمز إليه جلد ثور كأنّه يريد جميع ما يحدث في الكون حتّى النفخ في الرماد ، ولا يكتفي بالرمز إلى مهمّات الأُمور . لا يظنّ الرافعيّ ذلك ، لأنّه منقول عن أهل البيت ، مفاتيح باب مدينة العلم . ويقول في حاشية كتابه المذكور بعد هذا الكلام بلا فاصل ما حاصله أنّ الملك نور الدين محمود بن زنكي عمل منبراً لبيت المقدس قبل فتحه بنيّف وعشرين سنة . وأنّ صاحب الروضتين ذكر أنّ هذا قد يكون كرامة . وأنّه اطّلع على ما ذكره أبو الحكم ابن برجان الأندلسيّ في تفسيره ، فإنّه أخبر عن فتح القدس في سنة كذا ، وعمر نور الدين إحدى عشرة سنة ، فكان كما أخبر ؛ وأنّه من عجائب ما اتّفق لهذه الأُمّة المرحومة .

كلّ هذا يعتقده الرافعيّ ويجزم به . ولا يظنّ أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يمكن أن يملي على ابن عمّه وباب مدينة علمه علم ما كان وما يكون في جلد ثور . وما أحسن ما قال المعرّيّ :

لَقَدْ عَجِبُوا لِأَهْلِ البَيْتِ لَمّا
أَرَوْهُمْ عِلْمَهُم فِي مَسْكِ جَفْرِ
وَمِرآةُ المُنَجّمِ وَهِيَ صُغْرَى
أَرَتْهُ كُلّ عَامِرَةٍ وَقَفْرِ

إنّ جميع الموضوعات التي ذكرناها من أوّل الصفحة إلى هنا نقلناها عن كتاب «أعيان الشيعة» لآية الله السيّد محسن الأمين العامليّ ، ج 1 ، ص 338 إلى 350 ، الطبعة الثانية ، سنة 1363 هـ ، مطبعة ابن زيدون بدمشق . وكانت هذه الطبعة في حياة ذلك العالم الجليل وبإشرافه ومباشرته .

بَيْدَ أنّنا نلحظ في الطبعة الرابعة التي تمّت سنة 1380 هـ في مطبعة الإنصاف ببيروت بمسؤوليّة نجله السيّد حسن الأمين بعد وفاة والده ، أنّ السيّد حسن حصر تلك الموضوعات في صفحة وقسم قليل من صفحة ثانية ، أي : من آخر ص 244 إلى أوائل 246 ، من الجزء الأوّل . وطالت يد التحريف تلك الموضوعات إلى درجة أنّنا لا نتصوّر أنّها هي نفسها .

أوّلاً : حذف السيّد حسن في أوّل الموضوع ، ص 338 ، عبارة المحقّق الشريف في «شرح المواقف» ، إذ يقول : إنّ الجَفْر وَالجَامِعَةَ كِتَابَانِ لِعَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ قَدْ ذُكِرَ فِيهِمَا عَلَى طَرِيقَةِ عِلْمِ الحُرُوفِ الحَوَادِثُ إلَى انْقِضَاءِ العَالَمِ ، وَكَانَ الأَئِمّةُ المَعْرُوفُونَ مِنْ أَوْلَادِهِ يَعْرِفُونَهُمَا وَيَحْكُمُونَ بِهِمَا . انتهى . في حين أنّ كلامه هنا مهمّ جدّاً وله قيمته التامّة من حيث الاستناد إليه .

ثانياً : أسقط جميع الأحاديث الواردة التي نُقلت من «بصائر الدرجات» للاستشهاد بها على الموضوع ، وهي التي استوعبت الصفحات 339 إلى 343 ما عدا ص 340 التي يقول فيها : ومنها ما يدلّ على أنّه جلد ثَوْر ... إلى آخره .

ثالثاً : حذف عبارته في أواخر ص 343 : بعضها على أنّه جلد شاةٍ أو جلد بعير ، إلى ما يقرب من نصف صفحة .

رابعاً : أسقط كلام صاحب «كشف الظنون» ، وكلام ابن خلدون في مقدّمته ، في حين أنّه شغل ثلاث صفحات تامّة من الكتاب . وكلّه تصديق بالعلوم الغيبيّة والمكاشفات الإلهيّة للأئمّة الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين . ويعدّ دليلاً قويّاً ثابتاً يتوكّأ عليه الشيعة للردّ على كلام العامّة .

خامساً : حذف كلام مصطفى صادق الرافعيّ المصريّ فيكتاب «بلاغة القرآن» الذي تجرّأ فيه على الشيعة ، وعدّ تفاسيرهم مستوحاة من الجفر ، وذكر سبطَ النبيّ الأكرم الإمام الحسن المجتبى عليه السلام بالاستخفاف والامتهان ، وكان المرحوم والده آية الله السيّد محسن الأمين قد فنّد كلامه بعد ذكره ، وأخزاه في ثلاث صفحاتٍ تامّة ، وكشف عن مختلقاته وأحابيله وأباطيله كما لاحظنا ذلك في سطور متقدّمة ، ولقد دافع عن ساحة الولاية وحريم التشيّع حقّاً .

وصفوة القول أنّه بتر موضوعات المرحوم والده البالغة اثنتي عشرة صفحة تامّة ، واختزلها في صفحة وعدد من السطور ، بل مثّل بها إن صحّ التعبير .

ولا مسوّغ لهذا العمل إلّا خيانة الحقّ والحقيقة ، وتحريف كلام الأب ، ولمز التشيّع ، والانحياز إلى جانب المخالفين . وهل يمكننا أن نتصوّر شيئاً غير هذا ؟!

ولم يزوّر هذا الموضوع فحسب ، بل زوّر جميع مباحث المرحوم السيّد محسن الأمين في كتاب «أعيان الشيعة» بأجزائه كلّها . وحذف المطالب النفيسة التي تصون معقل التشيّع ، وتذبّ عنه هجمات المناوئين . حتّى نلحظ أنّه بدّل وغيّر بعض العبارات ، ولا يُحْمَل ذلك إلّا على التحريف والتصحيف الصريح .

والأنكى من ذلك كلّه والأعجب والأفظع هو تجرّؤه على إسقاط اسم الإمام المهديّ عليه السلام . وقد حذف بحث المرحوم والده حول الإمام المهديّ عليه السلام من كتاب «أعيان الشيعة» بشكل صريح وواضح . وعدّ الأئمّة عليهم السلام أحد عشر إماماً ، إذ ختم باب الإمامة في كلام أبيه بالإمام الحسن

العسكريّ عليه السلام .

وكان المرحوم السيّد محسن الأمين قدجعل الجزء الرابع من كتابه قسمين : الأوّل : في سيرة الحسن ، والحسين ، وزين العابدين ، والباقر ، والصادق عليهم السلام . الثاني : في سيرة الأئمّة الآخرين اعتباراً من الإمام الكاظم حتّى الإمام المهديّ صاحب الزمان سلام الله عليهم أجمعين .

ويتحدّث القسم الثاني الذي يبدأ من الصفحة الأُولى حتّى الصفحة 325 ، عن سيرة الإمام موسى بن جعفر ، والأئمّة من بعده حتّى الإمام العسكريّ عليهم السلام جميعاً . وقد استوعب الصحفه 326 حتّى آخر الكتاب حيث الصفحة 540 من الطبعة الأُولى سنة 1356 هـ بمطبعة ابن زيدون بدمشق . وطبع الكتاب بهذه المواصفات في زمن المرحوم السيّد الأمين .

أمّا بعد وفاته ، فإنّ نجله السيّد حسن الذي أعاد طبع الكتاب ، قد حذف البحث الذي يدور حول الإمام المهديّ عليه السلام بأكمله ، وختم الكتاب بسيرة الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام .

السلام .

ولمّا كان ينبغي أن تحذف (215) صفحة من القسم الثاني من الجزء الرابع ، ممّا سيجعل الكتاب صغيراً عندئذٍ ، فإنّه أورد مقداراً من القسم الأوّل في القسم الثاني لئلّا يشعر أحد بالمقدار المحذوف .

في ضوء ذلك نلحظ في الطبعة الثالثة للكتاب التي تمّت بعد وفاة المؤلّف أنّ القسم الأوّل من الجزء الرابع يحوم حول سيرة الحسن ، والحسين ، وزين العابدين عليهم السلام . أمّا القسم الثاني فإنّه يدور حول سيرة سائر الأئمّة اعتباراً من الباقر حتّى العسكريّ عليهم السلام .

ولهذا نجد في الطبعة المذكورة التي أنجزتها مطبعة الإنصاف ببيروت سنة 1380 هـ أنّ السيّد حسن ختم القسم الثاني من الجزء الرابع ، ص 194 بسيرة الإمام العسكريّ عليه السلام . وذكر في هذه الصفحة قصّة سرقة حرم الإمامين العسكريّين عليهما السلام . وفيها كانت خاتمة الكتاب .

إنّها لخيانة عظمى وذنب لايغتفر ، إذ يتلاعب الإنسان بكتابٍ صنّفه عالم جليل ، ويطبعه باسمه وبإملائه . ثمّ لمّا كان هذا الإنسان لا يقرّ بإمام العصر والزمان ، فإنّه ينسب ذلك إلى أبيه العالم الشيعيّ المجاهد المعاني المتوفّى العاجز عن الكلام ، ويختم الإمامة بالعسكريّ على لسانه وقلمه ، ويعرّف العالم بأبيه على أنّه أَحَدَ عَشَرِيّ (يؤمن بأحد عشر إماماً) .

هل تعلم أنّ هذه القضيّة في منتهى الأهمّيّة ؟! ولا أخال أنّ جريمة تفوق هذه الجريمة شدّة ونُكراً !

أوه يا عزيزي ! إذا كنتَ لا تقرّ بإمام العصر والزمان ، فلا تقرّ به ! طوبى لك ! وإن كانت عينك لا تبصر ، فلتكن كذلك ! واعلم أنّ أحداً لا يريد منك ومن أمثالك المتغرّبين أن تفهموا ذلك وتعوه ؛ ولكن لماذا تنسب ذلك إلى عالم جليل ، ومرجع عظيم ، ومؤلّف مشهور من مؤلّفي الشيعة ، ورجل قد كابد وعانى وتجاوز عمره الثمانين بين الكتب والمكتبات والتصنيف والعبادات والزيارات و ... ؟!

لماذا تحذف اسم الإمام المهديّ مفترياً ذلك على لسانه وقلمه ؟! ولماذا تشطب على ذلك باطلاً ؟! انكر ما شئت في المؤتمرات واللقاءات التي تجمعك مع أترابك البيروتيّين والجامعيّين المتفرنجين المتغرّبين ! وأ لّف باسمك كتاباً ودائرة معارف ولا تذكر اسم الإمام ! فلن يؤاخذك ولم يتعرّض لك أحد . ولِمَ ذاك ؟ لأنّنا شهدنا هذا وأمثاله من ضروب الهتك والامتهان حتّى أنّ الإنسان ليخجل من متابعة ذلك والجواب عنه ومحاججته بسبب عزّة وجوده ، وشرف عمره ووقته .

بَيدَ أنْ نسبته إلى السيّد محسن الأمين صاحب «أعيان الشيعة» ذلك المجتهد الجليل الواعي ، وتحريف كلامه ، وحذف 225 صفحة من كتابه وهي التي تحوم حول قائم آل محمّد ، والحطّ من شأن هذه الموسوعة الأصيلة التي خطّها يراعه ، وتعريفه للعالم على أنّه أحد عشريّ ، كلّ ذلك ذنب لا يغتفر . وأيم الله إنّها خيانة عظمى .

ومن الطبيعيّ أنّي لا أظنّ انفرادي بالاطّلاع على هذه الأُمور بعد سنين طويلة من الفحص والتتبّع والمقابلة بين طبعات صاحب «الأعيان» وطبعات وَلَدِهِ . فكتاب «أعيان الشيعة» كتاب عالميّ ، يعدّ من أُمّهات المصادر الشيعيّة ، فلا ريب في أنّ الكثيرين قد اطّلعوا على هذه الجريمة ، ومارسوا ضغوطهم على معيد طبع الكتاب ليرى نفسه مضطراً إلى الحديث عن سيرة الإمام المهديّ صاحب الزمان عليه السلام . ولكنّه لمّا كان قد ختم القسم الثاني من الجزء الرابع بسيرة الإمام الحسن العسكريّ

عليه السلام . فإنّه جعل هذا البحث في القسم الثالث من الجزء المذكور مقسوراً على ذلك . وطبعه في مطبعة دار التعارف للمطبوعات ببيروت تحت عنوان : القسم الثالث من الجزء الرابع بلا تأريخ . بَيدَ أنّه حذف وغيّر وبدّل أيضاً . وهذه حقيقة ملحوظة من خلال تطبيق هذا القسم مع الأصل . وطبع هذا القسم في كتاب ذي 155 صفحة وخُتم بتوقيع المؤلّف في الهامش الأخير .

جريمة جديدة مبتكرة

يبدو أنّ عقدة السيّد حسن الأمين من إنكار إمام العصر والزمان ظلّت ملازمة له حتّى مع طبعه الاضطراريّ لسيرة الإمام ؛ لهذا قام بتدوين دائرة معارف مستقلّة باسمه ، لا باسم أبيه . وإنّي أقتنيالطبعة الأُولى لهذه الموسوعة البالغة ثمانية أجزاء وعنوانها : «دائرة المعارف الإسلاميّة الشيعيّة» . وأُعيد طبع الجزء الأوّل في بيروت سنة 1393 هـ ، والجزء الثامن فيها أيضاً سنة 1394 هـ .

وقد خصّص الجزء الثاني كلّه [48] لسيرة الأئمّة عليهم السلام ، وقال في أوّله : هذا هو الجزء الثاني من «دائرة المعارف الإسلاميّة الشيعيّة» يتضمّن بقيّة سِيَر الأئمّة ثمّ نبتدئ البحوث مرتّبةً على حروف المعجم .

ثمّ بدأ يتحدّث عن سيرة الزهراء عليها السلام ، فالحسن المجتبى ، فالأئمّة من بعده حتّى الإمام العسكريّ عليهم السلام جميعاً . وتشتمل كلّ صفحة على ثلاثة أعمدة . وختم سيرة الأئمّة عليهم السلام بالإمام العسكريّ عليه السلام في ص 94 ، ولم يذكر كلمة واحده عن إمام العصر والزمان وبعد أن تحدّث عن السيّد محمّد باقر الصدر تحت عنوان : دور الأئمّة في الحياة الإسلاميّة ، وختم حديثه في الصفحة 97 ، فإنّه شرع بالحديث من ص 98 حسب حروف المعجم ، وجعل أوّل حرف من حروف المعجم : «آب حيات» . ثمّ واصل كلامه وفقاً لترتيب حروف المعجم .

أجل ، إنّه لم يذكر اسم بقيّة الله الأعظم ، وختم حديثه عن أئمّة الشيعة بالإمام العسكريّ عليه السلام في أنّ عنوان كتابه : «دائرة المعارف الشيعيّة» ، وهو للتعريف بمذهب الشيعة ، والقصد من الشيعة هنا هم الشيعة الاثنا عشريّة لا الأحد عشريّة .

هل من الصحيح أن يؤلّف الإنسان دائرة معارف باسم طائفة من الطوائف . ثمّ يتصرّف في معتقداتها من عنده ، ثمّ ينسب ذلك إليها ؟!

إنّ كلامنا مع هذا الرجل بل كلام كلّ إنسان عاديّ عاميّ معه هو : لا تعتقد بوجود إمام العصر والزمان ! لكن لماذا تنسب ذلك إلى الشيعة ؟! وتختم كلامك في التعريف بأئمّة الشيعة عليهم السلام بالإمام العسكريّ عليه السلام ؟!

نحن لا نقول لك : كن شيعيّاً اثني عشريّاً ! ولا نقول : كن مسلماً ! نفرض أنّك يهوديّ أو نصرانيّ لا يعتقد بالرسالة الإسلاميّة أبداً ، فضلاً عن الاعتقاد بولاية وخاتميّة بقيّة الله الأعظم عجلّ الله تعالى فرجه المبارك ، فإنّ اليهوديّ أو النصرانيّ إذا أراد أن يكتب عن عقيدة قوم ما ، فإنّه لا يستطيع أن يُدخل عقائده الخاصّة فيها ، ويعدّ عقيدتهم مزيجاً منها ومن عقيدته ، ومن ثم يقدّمها إلى المجتمع .

وعلى الشعوب المختلفة أن تراعي هذه القاعدة الصحيحة في التفتيش عن عقائد كلّ قوم وتقاليدهم .

ولا وزن للمستشرقين الذين قاموا ببحث عقائد الشرقيّين وتحريرها وتقريرها وتدوينها فأضافوا إليها أشياء من عندهم أو نقّصوا منها أو غيّروا في بيانها . فأمثال هؤلاء بلا هويّة ولا شخصيّة في دنيا العِلم . ويأتي مستشرق آخر فيبطل كلام المستشرق الذي سبقه ، ويدلّ على مواضع تحريفه . أمّا المستشرقون الأُصلاء . وهم قليلون جدّاً . فإنّهم لا يدعون البحث والتنقيب ، وما لم يوقنوا في استقرائهم وفحصهم ، فلا ينسبون شيئاً إلى قومٍ ما ، ويتّخذون موقف الحياد تماماً ، ولا يضيفون إلى عقائد الآخرين شيئاً من آرائهم وأفكارهم وأهوائهم ، ولا يمزجون عقائدهم بها ؛ فكيف بشخصٍ إذا كانت له شخصيّته وسمعته فبفضل أبيه العظيم الذي لو قُطّع إرباً إرباً لَما أنكر صاحب الأمر والزمان ؟! ثمّ يأتي هذا الشخص ، فيحطّم أصل ذلك وركنه ودعامته في دائرة معارفه الشيعيّة ، ويزعم أنّ الشيعة بُتر لا وليّ لهم ولا قيّم يقيم شؤونهم ولا صاحب اختيار يتولّى أمرهم خلافاً للنصوص الصريحة المأثورة عن رسول الله والأئمّة واحداً بعد الآخر ، وعلى عكس مشاهدة أصحاب اليقين ولقائهم ، ثمّ ينسب هذه العقيدة إليهم . إنّ هذا المنطق عند أُولي البصائر منطق عفن برائحة التجدّد والتغرّب والانسلاخ عن الأصالة العائليّة ، وملوّث بالآراء السخيفة لزعانف ضيّقي الأُفق .

ويبدو أيضاً أنّ السيّد حسن الأمين شعر أنّه سيواجه انتقادات بسبب حذفه اسم بقيّة الله الأعظم من دائرة معارفه ، فذكر سبعة أسطر قصيرة عن الإمام ليصون نفسه من هجمات المهاجمين ، وكان ذلك في الطبعة المعادَة الواقعة في ثلاثة مجلّدات ضخمة تشمل اثني عشر جزءاً ، ويستوعب المجلّد الأوّل منها أربعة أجزاء من الطبعة الأُولى . وهذه الطبعة هي الطبعة الثالثة التي أنجزتها دار التعارف ببيروت سنة 1401 هـ . وذكر السيّد ذلك في المجلّد الأوّل ، القسم الثاني بعد أن أورد نفس المعلومات الموجودة في الطبعة الأُولى عن الأئمّة عليهم السلام حتّى الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام . وختمها في ص . 62 ثمّ قال بعدها ما نصّه :

مُحَمّدُ بْنُ الحَسَنِ المَهْدِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ

«ولد سنة 255 هـ بسامرّاء في أيّام المعتمد ، ولم يخلّف أبوه ولداً غيره وكانت سنّه عند وفاة أبيه خمس سنين . وكان سفراؤه في الغيبة الصغرى عثمان بن سعيد ، ثمّ ابنه محمّد بن عثمان ، ثمّ الحسين بن روح ، ثمّ عليّ بن محمّد السّمُريّ . وكان مولده وانقطاع السفارة أربع وسبعين سنة» .

ويُلاحَظ في هذا الكلام أنّ المؤلّف لم يذكر فيه لقب صاحب الأمر أو صاحب الزمان أو بقيّة الله وأمثالها ، ولم يُشِرْ إلى حياته وطول عمره وما وقع له ، و غير ذلك في حين نجد أنّه ملأ المجلّدات الثلاثة الضخمة لدائرة معارفه البالغة اثني عشر جزءاً من الطبعة الأُولى بشتّى الموضوعات .

أجل ، إنّ قصدنا من ذكر هذا الموضوع هو أن يعلم الأصدقاء والأحبّة من طلّاب العلوم الدينيّة الأعزّاء أنّ طبعات كتاب «أعيان الشيعة» التي أنجزها السيّد حسن كلّها محرّفة ولا اعتبار لها . وعليهم أن يراجعوا الطبعات الأُولى التي تمّت في حياة المرحوم والده من أجل دراساتهم وتحقيقاتهم ، ويتّخذوها مصدراً لأبحاثهم العلميّة .

ويجب أن لا نتوقّع من السيّد حسن الأمين أكثر من هذا ، وهو الذي صدّر الكتاب بصورته التي

يُشاهَد فيها هندامه الغربيّ ، وذقنه الحليق ، ورباطه النصرانيّ . وينبغي التثبّت من موضوعاته المنقولة ومقايستها بموضوعات صاحب «أعيان الشيعة» ، وإلّا فهي كلّها لا وزن لها . يَأَيّهَا الّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَدِمِينَ . (49)

لقد ذكر الشيخ محمّد جواد مغنية الجَفر في كتاب «الشيعة والتشيّع» فقال :

جاء في بعض مؤلّفات السّنّة والشيعة أنّ عند أهل البيت عِلم الجفر ، وأنّهم يتوارثونه إماماً عن إمام إلى جدّهم الرسول الأعظم صلّى الله عليه وآله . ومِن كُتب السنّة التي جاء فيها ذكر الجفر : «المواقف» للإيجيّ ، وشرحه للجرجانيّ الحنفيّ ، و«الفصول المهمّة» لابن الصبّاغ المالكيّ . وقال أبو العلاء المعرّيّ ... .

(ونقل المرحوم مغنية بيتَي الشاعر المذكور ، وكنّا قد أوردناهما سابقاً عن «أعيان الشيعة» ، ثمّ قال بعد ذلك :) ونفى أفراد من السنّة والشيعة ذلك ، ولم يعتقدوا بشيء يسمّى الجفر عند أهل البيت ، ولا عند غيرهم .

ما هو علم الجفر؟

واختلف القائلون بوجود الجفر في تفسير معناه : فمن قائل بأنّه نوع من علم الحروف تستخرج به معرفة ما يقع من الحوادث في المستقبل . ومن قائل بأنّه كتاب من جلد ، (50) فيه بيان الحلال والحرام ، وأُصول ما يحتاج إليه الناس من الأحكام التي فيها صلاح دينهم و دنياهم . (51) وعلى هذا فلا يمتّ الجفر إلى الغيب بصلة .

ومن الطريف أن يقول عالم كبير من علماء الأحناف ، وهو الشريف الجرجانيّ بالأوّل ، وأنّ الجفر الذي عند أهل البيت تستخرج منه الحوادث الغيبيّة ، وأن يخالفه في ذلك عالم كبير من الإماميّة ، وهو السيّد محسن الأمين ، ويقول بالثاني ، وإنّه علم الحلال والحرام فقط .

قال الجرجانيّ في كتاب «المواقف» وشرحه ، ج 6 ، ص 22 ، ما نصّه بالحرف :

«الجفر» و«الجامعة» كتابان لعليّ رضي الله عنه ، وقد ذكر فيهما على طريقة علم الحروف الحوادث إلى انقراض العالم . وكان الأئمّة المعروفون من أولاده يعرفونهما ويحكمون بهما .

وقال السيّد محسن الأمين في كتاب «نقض الوشيعة» ص 295 : ليس الجفر علماً من العلوم وإن توهّم ذلك كثيرون ، ولا هو مبنيّ على جداول الحروف ، ولا ورد به خبر ولا رواية . إلى أن قال : . ولكنّ الناس توسّعوا في تفسيره ، وقالوا فيه أقاويل لا تستند إلى مستند . شأنهم في أمثال ذلك .

وقال في «أعيان الشيعة» القسم الأوّل ، ج 1 ، ص 246 ، طبعة 1960م : الظاهر من الأخبار أنّ الجفر كتاب فيه العلوم النبويّة من حلال وحرام ، وما يحتاج إليه الناس في أحكام دينهم ، وصلاح دنياهم . (52)

السيّد الأمين الذي تثق الإماميّة كافّة بعلمه ودينه ينفي الجفر بمعنى علم الغيب عن أهل البيت ،

ويثبته عَلَمٌ من أعلام الأحناف ، ويقول : عِنْدَهُمْ عِلْمُ مَا يَحْدُثُ إلَى انْقِرَاضِ العَالَمِ .

وبهذا يتبيّن ما في قول الشيخ أبي زهرة وغيره من الذين جعلوا القول بالجفر من اختصاص الإماميّة ، ونسبوا لهم الزعم بأنّ أهل البيت يستخرجون منه علم الغيب . إنّ غير الإماميّة من الفرق الإسلاميّة يدّعون أمثال ذلك ، ثمّ ينسبونه إلى الإماميّة ، لا لشيء إلّا ليشنّعوا ، ويهوّشوا ، وكذلك فعلوا في دعوى تحريف القرآن والنقص منه ، ودعوى الإيحاء والإلهام .

هذا ، إلّا أنّ مسألة الجفر ليست من أُصول الدين ولا المذهب عند الإماميّة ، وإنّما هي أمر نقليّ تماماً كمسألة الرجعة ، يؤمن بها من تثبت عنده ، ويرفضها إذا لم تثبت ، وهو في الحالين مسلم سنّيّ إن كان سنّيّاً ، ومسلم شيعيّ إن كان شيعيّاً . (53)

ونلاحظ في كلام آية الله السيّد محسن الأمين ، والشيخ محمّد جواد مغنية نفي علم الجفر بمعنى خصوص علم الغيب بطريق الاستكشاف للحوادث المقبلة . علماً أنّنا عرفنا أنّ عبارة «الإخبار عن بعض الحوادث» قد أُضيفت في «أعيان الشيعة» ولكنّها حُذفت في «نقض الوشيعة» على ما نقل مغنية . وفي هذا كلّه مواضع للتأمّل والإشكال . وقبل أن نستعرض تلك المواضع ، نرى من الضروريّ أن نبيّن كلام مغنية في علوم الإمام ، ثمّ نطرح الإشكالات المثارة عليه ، ونعرّج بعد ذلك على الإشكال الدائر حول موضوع بحثنا المتمثّل بعلم الجفر .

قال مغنية في كتاب «الشيعة والتشيّع» بعد كلام موجز عن علوم الإمام : قال الشريف المرتضى في «الشافي» ص 188 ، ما نصّه بالحرف : معاذ الله أن نوجب للإمام من العلوم إلّا ما تقتضيه ولايته ، وأُسند إليه من الأحكام الشرعيّة . وعلم الغيب خارج عن هذا .

وقال في ص 189 : لا يجب أن يعلم الإمام بالحِرَف والمهن والصناعات ، وما إلى ذاك ممّا لا تعلّق له بالشريعة . إنّ هذه يُرجَع فيها إلى أربابها ، وإنّ الإمام يجب أن يعلم الأحكام ، ويستقلّ بعلمه بها ، ولا يحتاج إلى غيره في معرفتها ، لأنّه وليّ إقامتها وتنفيذها .

وقال الطوسيّ في «تلخيص الشافي» المطبوع مع الكتاب المذكور ، ص 321 : «يجب أن يكون الإمام عالماً بما يلزم الحكم فيه ، ولا يجب أن يكون عالماً بما لا يتعلّق بنظره» كالشؤون التي لا تخصّه ولا يُرجع إليه فيها .

وهذا يتّفق تماماً مع قول الشيعة الإماميّة بأنّ الإمام عبد من عبيد الله ، وبشر في طبيعته ، وصفاته ، وليس ملكاً ، ولا نبيّاً . أمّا رئاسته العامّة للدين والدنيا فإنّها لا تستدعي أكثر من العلم بأحكام الشريعة ، وسياسة الشؤون العامّة .

وكيف يُنسَب إلى الشيعة الإماميّة القول بأنّ أئمّتهم يعلمون الغيب ، وهم يؤمنون بكتاب الله ، ويتلون قوله تعالى حكاية عن نبيّه : وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ . (54) وقوله : إِنّمَا الْغَيْبُ لِلّهِ . (55) وقوله : قُل لّا يَعْلَمُ مَن فِى السّمَوَ تِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلّا اللَهُ . (56)

وقال الشيخ الطبرسيّ في «مجمع البيان» عند تفسير الآية 123 ، من السورة 11 : هود : وَلِلّهِ

غَيْبُ السّمَوَ تِ وَالْأَرْضِ : لقد ظلم الشيعة الإماميّة مَن نسب إليهم القول بأنّ الأئمّة يعلمون الغيب . ولا نعلم أحداً منهم استجاز الوصف بعلم الغيب لأحدٍ من الخلق . فأمّا ما نُقل عن أمير المؤمنين عليه السلام ، ورواه عنه الخاصّ والعامّ من الأخبار بالغائبات في خطب الملاحم وغيرها ، مثل الإيماء إلى صاحب الزنج ، وإلى ما ستلقاه الأُمّة من بني مروان ، وما إلى ذلك ممّا أخبر به هو وأئمّة الهدى من ولده . أمّا هذه الأخبار فإنّها متلقّاة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله ممّا أطلعه الله عليه . فلا معنى لنسبة من يروي عنهم هذه الأخبار المشهورة إلى أنّه يعتقد كونهم عالمين الغيب ، وَهَلْ هَذَا إلّا سَبّ قَبِيحٌ وَتَضْلِيلٌ لَهُمْ ، بَلْ تَكْفِيرٌ ، لَا يَرْتَضِيهِ مَنْ هُوَ بِالمَذَاهِبِ خَبِيرٌ ، وَاللَهُ هُوَ الحَاكِمُ وَإِلَيْهِ المَصِيرُ .

وإن افترض وجود خبر أو قول ينسب علم الغيب إلى الأئمّة ، وجب طرحه باتّفاق المسلمين . قال الإمام الرضا عليه السلام : لَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا خِلَافَ القُرْآنِ ؛ فَإنّا إن تَحَدّثْنَا حَدّثْنَا بِمُوافَقَةِ القُرْآنِ وَمُوافَقَةِ السّنّةِ . إنّا عَنِ اللَهِ وَعَنْ رَسُولِهِ نُحَدّثُ ، وَلَا نَقُولُ : قَالَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ .

فَإذَا أَتَاكُمْ مَنْ يُحَدّثُكُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَرُدّوهُ ! إنّ لِكَلَامِنَا حَقِيقَةً ، وَإنّ عَلَيْهِ لَنُوراً ؛ فَمَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ وَلَا نُورَ عَلَيْهِ فَذَاكَ قَوْلُ الشّيْطَانِ .

وبكلمة ، إنّ علوم الأئمّة وتعاليمهم يحدّها . في عقيدة الشيعة . كتابُ الله وسنّة نبيّه . وإنّ كلّ إمام من الأوّل إلى الثاني عشر قد أحاط إحاطة شاملة كاملة بكلّ ما في هذين الأصلين من الألف إلى الياء ، بحيث لا يشذّ عن علمهم معنى آية من آي الذّكر الحكيم تنزيلاً وتأويلاً ، ولا شيء من سنّة رسول الله قولاً وفعلاً وتقريراً ، وكفى بمن أحاط بعلوم الكتاب والسّنّة فضلاً وعلماً ! إنّ هذه المنزلة لا تتسنّى ولن تتسنّى لأحدٍ غيرهم . ومن هنا كانوا قدوة الناس جميعاً بعد جدّهم الرسول .

وقد أخذ أهل البيت علوم الكتاب والسنّة وفهموها ووعوها عن رسول الله تماماً ، كما أخذها ووعاها رسول الله عن جبرائيل ، وكما وعاها جبرائيل عن الله ، ولا فرق أبداً في شيءٍ إلّا بالواسطة فقط لا غير . ونظم الشاعر الإماميّ هذا المعنى فقال :

إذَا شئتَ أَنْ تَبْغِي لِنَفْسِكَ مَذْهَباً
يُنَجّيكَ يَوْمَ البَعْثِ مِنْ لَهَبِ النّارِ
فَدَعْ عَنْكَ قَوْلَ الشّافِعِيّ وَمَالِك
وَأَحْمَدَ وَالمَرْوِيّ عَنْ كَعْبِ أحْبَارِ
وَوَالِ أُنَاساً نَقْلُهُمْ وَحِديثُهُمْ
رَوَى جَدّنَا عَنْ جَبْرَئِيلَ عَنِ البَارِي

أخذ عليّ عن النبيّ ، وأخذ الحسنان عن أبيهما ، وأخذ عليّ بن الحسين عن أبيه . و هكذا كلّ إمام يأخذ العلم عن إمام . ولم يرو أصحاب السّير والتواريخ أنّ أحداً من الأئمّة الاثني عشر أخذ عن صحابيّ أو تابعيّ أو غيره . فقد أخذ الناس العلم عنهم ، ولم يأخذوه عن أحد .

قال الإمام الصادق عليه السلام : عَجَباً للنّاسِ يَقُولُون : أَخَذُوا عِلْمُهُمْ كُلّهُ عَنْ رَسُولِ اللَهِ ، فَعَلِمُوا

وَاهْتَدُوا ، وَيَرونَ أَنّا أَهْلُ بَيْتٍ لَمْ نَأْخُذْ عِلْمَهُ وَلَمْ نَهْتَدِ بِهِ ، وَنَحْنُ أَهْلُهُ وَذُرّيّتَهُ ؛ فِي مَنَازِلِنَا أُنْزِلَ الوَحْيُ ، وَمِنْ عِنْدِنَا خَرَجَ العِلْمُ إلَى النّاسِ ، أَفْتَرَاهُمْ عَلِمُوا وَاهْتَدُوا ، وَجَهِلْنَا وَضَلَلْنَا ؟!

وقال الإمام الباقر عليه السلام : لَوْ كُنّا نُحَدّثُ النّاسَ بِرَأْيِنَا وَهَوَانَا لَهَلَكْنا ؛ وَلَكِنّا نُحَدّثُهُمْ بِأَحَادِيثَ نَكْنِزُهَا عَنْ رَسُولِ اللَهِ ، كَمَا يَكْنِزُ هَؤُلَاءِ ذَهَبَهُمْ وَفِضّتَهُمْ .

وبهذا يتبيّن الجهل ، أو الدسّ في قول من قال بأنّ الشيعة يزعمون أنّ علم الأئمّة إلهاميّ ، وليس بكسبيّ ؛ وترقّى بعضهم فنسب إلى الشيعة القول بنزول الوحي على الأئمّة . ويردّ هذا الزعم مضافاً إلى ما نقلناه من أحاديث الأئمّة الأطهار ما قاله الشيخ المفيد في كتاب «أوائل المقالات» : قَامَ الاتّفاقُ عَلَى أَنّ مَنْ يَزْعَمُ أَنّ أَحَداً بَعْدَ نَبِيّنَا يُوحَى إلَيْهِ فَقَدْ أَخْطَأَ وَكَفَرَ . (57)

كان هذا كلام مغنية الذي كتبه حول علم الإمام من وحي حبّه ودفاعه عن حريم التشيّع . ولكن ينبغي أن لا يُفضي هذا الحبّ والإشفاق إلى نسيان بعض المزايا والفضائل الأصيلة التي كان يتّصف بها الأئمّة ، دفعاً لكلام أهل السنّة وإخماداً لنائرة غوغائهم وافتعالهم المواقف وشغبهم.

إنّ الكلام الذي نقله مغنية عن الأعلام . وله بيان حوله . بعضه صحيح ، وبعضه الآخر غير صحيح ، وذلك للأسباب الآتية :

أوّلاً : على الرغم من أنّ الأئمّة قد توارثوا علمهم عن آبائهم ، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله ، وكانوا ذوي علم كسبيّ ، بَيدَ أنّ هذا العلم مقترن مع علمهم الوجدانيّ الباطنيّ اللدنّيّ بلا ريب ، وما لم يشرق ذلك العلم النوريّ الباطنيّ في القلب ، فإنّ العلم الكسبيّ وحده لا يحقّق الهدف .

إنّهم بشرٌ في غرائزهم وطبائعهم ، ولكنّ بشريّتهم لا تحول دون تفتّق قابليّاتهم الذاتيّة وعلمهم الحقيقيّ النابع من الأعماق . ولا تمنع من أن يكونوا . اختياراً لا اضطراراً وإجباراً . أُولي ملكاتٍ وعلوم لا ينالها كلّ أحدٍ من الناس . وهي الاطّلاع على المغيبات ، وكشف الأسرار ، والعلم بالضمائر والنيّات ووقوع الحوادث ، وأمثال ذلك .

وعندما نشاهد مثل هذه العلوم لدى العلماء بالله وبأمر الله ، وهم بين ظهرانينا ، فهل يليق بنا أن ننكر ذلك على أهل البيت ، لا لذنبٍ إلّا لأنّهم أهل البيت ، وقد أخذوا علومهم بعضهم عن بعض ؟!

إنّ أخذ كلّ إمام علومه من الإمام السابق له أمر ثابت لا ريب فيه ؛ ولكن هذا لا يعني أنّ الإمام السابق قد بيّن للإمام اللاحق جميع الفروع الجزئيّة اعتباراً من أوّل كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الديات ، أو عدّ له جزئيّات العلوم العقليّة والمعارف الإلهيّة .

بل يعني أنّ الإمام السابق أعطى الإمام اللاحق الكلّيّات والأُصول . أمّا تفرّع الفروع ، وشرحها وبسطها وتوسيعها حسب حالاتها المختلفة ، ووفقاً للبيئة المناسبة والأُمّة الجديرة المستعدّة ، وتمشّياً مع متطلّبات الزمان والمكان ، فذلك كلّه يعود إلى الإمام اللاحق .

في ضوء ذلك ، فإنّ الوصول إلى الجزئيّات من كلّيّات الكتاب والسنّة يتطلّب منهم ممارسة القوّة العقليّة والإدراك القلبيّ . وهو ما يُعَبّر عنه بالمشاهدات الغيبيّة ، وهم يستأثرون به دون غيرهم . (58)

نحن لا نقول : إنّ هذا محال على سائر الناس ، ولكن نقول : إنّ غالب الناس بل معظمهم لا

يطوون هذا الطريق ، وإنّ استعداداتهم القلبيّة لكشف الغيب تظلّ خافية ، بَيدَ أنّ الأئمّة عليهم السلام طووا هذا الطريق وتصدّروا فحازوا مقام الإمامة والقيادة . وإذا ما أراد الآخرون أن يطووا هذا الطريق فإنّ صراط الله مفتوح أمامهم ، وسيصلون إلى المكان الذي وصل إليه الأئمّة ، مع أنّ مقام الإمامة والريادة لهم دون غيرهم ، وهو غير قابل للزوال والتغيير والتبديل .

ثانياً : ماذا تقولون في أئمّة تصدّوا للإمامة في سنّ الطفولة ولم يُمضوا أيّامهم ولياليهم الطويلة مع آبائهم الأماجد على امتداد أعمارهم ؟! وماذا تقولون في إمام العصر والزمان الذي فقد أباه وهو ابن أربع سنين ؟! هل تقولون : إنّه كان يفضي إليه منذ ولادته إلى حين وفاته قوله : قال أبي عَنْ جَدّي ... عن رَسول الله كذا ؟! ولو عمّر الإمام مائتي سنة وكان ابنه حيّاً ، فإنّ هذا المسائل الجزئيّة لا تنتهي عند حدّ معيّن .

ماذا تقولون في الإمام الجواد عليه السلام ؟! لقد كان ابن سبع أو تسع سنين عند وفاة أبيه الرضا عليه السلام ، وأضيفوا إلى ذلك أنّ الإمام الرضا عليه السلام كان نائياً عنه قرابة عامين ، ولم يكن هناك ارتباط ظاهريّ بينهما ، فالإمام الجواد عليه السلام لم يدرك أباه إلّا خمس أو سبع سنين .

أنتم تقولون في جواب هذا : إنّ علومهم علوم لدنّيّة . وحضور الإمام وغيبته سواء فابن الأربع أو الخمس أو السبع سنين يمكن من خلال انكشاف حقائق التوحيد والمعرفة في قلبه أن يصبح إماماً للأُمّة ومرجعاً لشيوخها الطاعنين في السنّ الذين ليست لهم تلك الدرجة من التوحيد والمعرفة والسعة والإحاطة الكلّيّة ، وإلّا لتحقّق تقدّم المفضول على الأفضل ، وسيفقد إشكالكم على ابن أبي الحديد القائل : الحَمْدُ لِلّهِ الّذِي قَدّمَ المَفْضُولَ عَلَى الأَفْضَلِ . شأنه وأهمّيّته .

وهذا الجواب لا يختصّ بالإمام الجواد والإمام المهديّ عليهما أفضل الصلاة والسلام ، بل هو كذلك بالنسبة إلى جميع الأئمّة . فالأئمّة عليهم السلام أُولو علم كسبيّ ولدنّيّ غير اكتسابيّ .

ثالثاً : أنّ الآيات القرآنيّة التي تحصر علم الغيب بالله تعالى هي على حالها ، بَيدَ أنّ المقصود هو الاستقلال . ولكن ما ضرّ لو أنّ الله أعطاه غيره على سبيل الظهور والمظهريّة دون أن يكون هناك استقلال في البين ؟!

رابعاً : كان دأب الشيعة وأئمّتهم النظر في الآيات القرآنيّة مترابطةً ، وملاحظة عامّها وخاصّها . فإنّ للآيات التي تحصر علم الغيب بالله عموميّتها ، بَيدَ أنّ الآيات الكريمة : عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلّا مَنِ ارْتَضَى مِن رّسُولٍ فَإِنّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا * لّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَلَتِ رَبّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلّ شَىْءٍ عَدَدًا . (59) خاصّة وتخصّص عموميّتها ، ومحصّلة ذلك : الله عالم الغيب ولا يُطلع أحداً على غيبه إلّا مَن ارتضى من رسول فإنّه يخبره بغيبه .

ولمّا كانت هذه الآية تتخصّص في كلّ رسولٍ وكلّ نبيّ ، وأنتم تقولون : إنّ جميع صفات الأنبياء وعلوم المرسلين ثابتة للأئمّة الاثني عشر إلّا النبوّة كما في الحديث المجمع عليه بين الفريقين : أَنْتَ مِنّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إلّا أَنّهُ لَا نَبِيّ بَعْدِي ، فإنّ كافّة مقامات الأنبياء ودرجاتهم ثابتة لأمير المؤمنين عليه السلام إلّا النبوّة . وأنّ مزاياه وعلومه ودرجاته عليه السلام برمّتها ثابتة للأئمّة الطاهرين عليهم السلام من بعده كما أجمع على ذلك علماء الشيعة ، وأنّ من أهمّ درجاته ومقاماته العلم بالغيب

وكشف الأسرار الإلهيّة والاطّلاع على الخفايا والعلوم الربوبيّة التوحيديّة التي تستوعب سائر المكاشفات المثاليّة .

ولقد تحدّثنا في الجزء الحادي عشر ، والثاني عشر من هذا الكتاب عن علم أمير المؤمنين عليه السلام فقط ، واستوعب الجزء الثاني عشر كلّه علومه الغيبيّة . وذكرنا في الدرس 166 إلى الدرس 170 منه معلومات لا تُنكَر حول علومه الغيبيّة عليه أفضل صلوات المصلّين ، وذلك عند تفسير الآية المباركة : عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ .

هذا ما يعود إلى علوم الإمام وعلم أمير المؤمنين عليه السلام بشكل عامّ . وأمّا فيما يخصّ علم الجفر الذي حصره ـ تبعاً لصاحب «أعيان الشيعة» ـ في علم الحلال والحرام والمصالح الدنيويّة والأُمور الأُخرويّة ، وحذف منه المكاشفات الغيبيّة بلا دليل ، فينبغي أن نقول في جوابه وجواب مؤلّف «أعيان الشيعة» اللذين ذُكر كلامهما مفصّلاً :

لماذا ننكر علم الجفر بمعنى الكشف عن حوادث المستقبل ، والاطّلاع على المغيبات عبر بسط الحروف بالأُسلوب الذي علّم فيه رسول الله صلّى الله عليه وآله أمير المؤمنين عليه السلام ؟! ولِمَ لا نعدّه علماً مستقلّاً وكاملاً ـ لا كالجفر المشهور اليوم ؟! ـ أمّا في مقام الثبوت ، فقاعدة إمكانه العقليّ تقوم على القانون الآتي : كلّما قَرَعَ سَمْعَك مِنَ الغَرَائِبِ فَذَرْهُ فِي بُقْعَةِ الإِمْكَانِ مَا لَمْ يَذُدكَ عَنْهُ قَائِمُ البُرهَانِ . (60)

وأمّا في مقام الإثبات ، فألا تكفي الأدلّة النقليّة كلّها ؟!

وألا يكفي كلام الإيجيّ ـ وهو من متكلّمي العامّة المحقّقين ـ في كتاب «المواقف» ، وشهادة المحقّق الجليل المير السيّد شريف الجرجانيّ في «شرح المواقف» ، إذ يقول بصراحة مذعناً : إنّ «الجفر» و«الجامعة» كتابان لعليّ عليه السلام قد ذكر فيهما على طريقة علم الحروف الحوادث التي تحدث إلى انقراض العالم ، وكان الأئمّة المعروفون من أولاده يعرفونهما ويحكمون بهما ـ وكان هذا الرجل الكبير من متكلّمي العامّة ، وله أفضل حاشية على كتاب «المطوّل» للتفتازانيّ تدلّ على تتبّعه واطّلاعه وباعه في اللغة العربيّة ـ إنّها شهادة رجل كان الشاعر الشيعيّ فخر الإسلام والتشيّع حافظ الشيرازيّ تلميذه ، وكان يحضر درسه بانتظام . (61)

ألا تكفي شهادة ابن صبّاغ المالكيّ في كتابه النفيس القيّم «الفصول المهمّة» الذي يعدّ أحد المصادر المهمّة التي ينقل عنها علماء الشيعة الكبار حتّى الآن ؟!

ألا يكفي دلالة نصف الأخبار الكثيرة الواردة في هذا المجال ، ونحن ذكرناها عن «بصائر الدرجات» للصفّار نقلاً عن المجلسيّ ، وهناك قال الإمام الرضا عليه السلام بصراحه : «إنّ الجفر والجامعة يدلّان على أنّ هذا الأمر (ولاية العهد) لا يتمّ» ؟!

ألا يكفي الكلام المفصّل في «كشف الظنون» وهو لرجل سنّيّ ، ونحن نقلناه بتمامه سابقاً ؟!

ألا يكفي كلام محمّد بن طلحة الشافعيّ في كتاب «مطالب السؤول» وهو من أعاظم علماء السنّة ، وكلامه ممّا يحتجّ به علماء الشيعة ، إذ يُلحظ في مصنّفاتهم موضوعات عالية وقيّمة منقولة عن كتابه المذكور ؟!

ألا يكفي كلام ابن خلدون في مقدّمته ، وقد عرضناه بنحو مفصّل . قال فيه : «وقد صحّ عنه (الإمام الصادق عليه السلام) أنّه كان يحذّر بعض قرابته بوقائع تكون لهم فتصحّ كما يقول . وقد حذّر يحيى ابن عمّه زيد من مصرعه وعصاه فخرج وقتل بالجوزجان كما هو معروف» . وذكر كلاماً مفصّلاً في شرح وقائع مثلها وقال ما معناه : لا شكّ في صدور مثل هذا عن أهل البيت ؟!

هذه كلّها من المصادر المهمّة المتقنة المعروفة المشهورة عند أهل السنّة . وكلامها حجّة للمؤرّخين وأهل السير والمتكلّمين ، فضلاً عن مئات الكتب التي صنّفها علماء الشيعة ، وذُكر فيها الجفر . ولم يرتابوا في انتسابه إلى أمير المؤمنين عليه السلام .

وقرأنا شعر أبي العلاء المعرّيّ ولاحظنا كيف بيّن الأمر ودلّ عليه دفاعاً عن أهل البيت ، ورفعاً لتعجّب المشكّكين . وكلّنا نعرف أنّ أبا العلاء كان متشدّداً في البحث ، ولم ينقد بسرعةٍ لكلامٍ ما لم يقم عليه الدليل والبرهان .

وما أروع ما برهن عليه ابن خلدون في حديثه عن هذا الموضوع ! فقال : وإذا كانت الكرامة تقع لغيرهم ، فما ظنّك بهم علماً وديناً وآثاراً من النبوّة وعناية من الله بالأصل الكريم تشهد لفروعه الطيّبة ؟ ووقع لجعفر وأمثاله من أهل البيت كثير من ذلك مستندهم فيه . والله أعلم . الكشف بما كانوا عليه من الولاية ، وإذا كان مثله لا ينكر من غيرهم من الأولياء في ذويهم وأعقابهم .

وحينئذٍ ينبغي أن نقول لصاحب «أعيان الشيعة» وَمَن يَحذُو حَذْوَهُ : إنّ استبعادكم في غير محلّه . ولو كنتم تحضرون درس العارف الكبير المرحوم الآخوند الملّا حسين قُلي الهمدانيّ في النجف كبعض تلامذته ، لتَيسّر عليكم تصديق هذه الأُمور ونظائرها ، ولكن ليس أنتم فحسب ، بل كلّ عالم لم يرتو من ذلك المشرب ، وقنع بالفقه والأُصول والحديث والتفسير ، ولم يشرق قلبه بالأنوار الملكوتيّة ، ولم يلمس عوالم الغيب شهوداً فإنّه يُمنى بهذا الألم .

اللهمّ إلّا أن يعديكم بحث بعض علماء السنّة وكتاباتهم ، فيقولون لكم من باب الجدل تبعاً لكلامكم : الدليل على أحقّيّتنا أنّ كثيراً ما شوهد بيننا عرفاء كبار كان لهم شهود وجدانيّ وعلوم غيبيّة ، وأسماؤهم وسيرهم ومناهجهم مسطورة في الكتب ، ومذهبهم موجود هذا اليوم . وأمّا أنتم فلا تؤمنون بالانكشافات الباطنيّة والعلوم الشهوديّة لأئمّتكم المعصومين الذين ترون أنّهم خلفاء رسول الله ، فعلماؤنا الذين ساروا في طريق العرفان أفضل من أئمّتكم وأعلى شأناً منهم وعندئذٍ ترتبكون ، و تبادرون إلى إثبات العلوم الغيبيّة لهم بما فيها علم الجفر بألف دليل ودليل لئلّا تتخلّفوا عن القافلة ! أجل ، إنّ هذا الضرب من الاستدلال لا يعطّر النفوس . ويظلّ هذا الموضوع غامضاً على المؤمن الشيعيّ ما لم ينهج السلوك العمليّ ، ولم يسر في طريق أئمّته عليهم السلام . من أجل أن يتوفّر على معرفتهم .

ولم يحضر المرحوم السيّد محسن الأمين درس الآخوند ، وهو نفسه يأسف على ذلك . قال في الجزء الرابع من كتاب «معادن الجواهر» ص 77 : ثمّ اكترينا داراً في محلّة الحويش ، وانتقلنا إليها وشرعنا في الدرس والتدريس . وكان جارنا الشيخ ملّا حسين قلي الهمدانيّ الفقيه العارف الأخلاقيّ المشهور . فحضرتُ يومين في درسه الأخلاقيّ ، ثمّ تركتُ وعكفتُ على دروس الأُصول والفقه ، ثمّ ندمتُ على أن لا أكون حضرتُ درسه الأخلاقيّ إلى آخر حياته . وقد توفّي ونحن في النجف الأشرف

. وكان جُلّ تلاميذه العرفاء الصالحون ، وفيهم بعكس ذلك ، لأنّ الحكمة كماء المطر إذا نزل على ما ثمره مُرّ ازداد مرارةً ، وإذا نزل على ما ثمره حلوٌ ازداد حلاوةً .

لا نقصد هنا أنّ تلاميذ الآخوند أُولي جفر يكشفون به المغيبات ، بل نقصد أنّ تلاميذه الجيّدين الذين أحاطوا بعالم المثال والعقل كانت جميع الأُمور حاضرة في قلوبهم كلّ لحظة ، وهي مشهودة أمام بصائرهم . وهذه منزلة لا يبلغها الجفر والرمل .

إنّ القصد هو أنّ تصديق الجفر وأمثاله عمل يسير على السالك في طريق الله الذي توفّرت له الإحاطة المثاليّة والعقليّة ، فلا يطلب دليلاً متقناً دامغاً أبداً ، لأنّ ثبوته له مسألة مفروغ منها في المراحل الأُولى ، إذ يكفيه المقدار الموجود من الأدلّة النقليّة لإثباته .

ومن الطريف أنّه زارني في مدينة مشهد هذه الأيّام أحد العلماء الأعاظم ، [62] وذكر في سياق كلامه موضوعاً لا يُحمل إلّا على الاطّلاع على السرائر والأُمور الغيبيّة المثاليّة .

علماً أنّي أُصبتُ بنوبة قلبيّة في شهر شوّال سنة 1413 هـ فرقدت أربع ليالٍ في غرفة الإنعاش (تحت المراقبة الخاصّة) وتسع ليالٍ في الردهة العامّة في مستشفى القائم بمدينة مشهد المقدّسة ، ثمّ أذِنَ لي الأطبّاء بالخروج من المستشفى والحمد للّه ، وجئتُ إلى البيت وها أنا أزاول أعمالي العلميّة نوعاً ما .

وذات يوم زارني أحد العلماء الكبار ومعه أحد الطلّاب ، وكنت في البيت مع ولدي الأكبر الحاجّ السيّد محمّد صادق .

ومن نِعَمِ اللهِ عَلَيّ أنّي كنتُ مواظباً على إقامة الليل تهجّداً وعبادةً وذلك قبل إصابتي بالنوبة القلبيّة ، ولكنّي حُرمتُ من هذه النعمة حين مرضي . وعندما عدتُ إلى منزلي فإنّي تركتُ هذه العبادة مدّة لتثاقلي وفتور همّتي وحالة الأرق التي تلازمني لساعاتٍ متوالية من الليل . فقال لي الزائر الكريم بعد المجاملات المألوفة والسؤال والاستفسار عن صحّتي وأحوالي من دون تمهيد : رأيتُ في «بحار الأنوار» حديثاً من أحد الأئمّة ، وفيه : قِيَامُ اللّيْلِ أو صَلَاةُ اللّيْلِ (لا أتذكّر بالضبط عبارته) مَطِيّةُ اللّيْلِ . [63]

فسكتّ وكنت أستمع إليه فقط ، ويبدو أنّي لم أتلقّ ذلك إرشاداً لي ، ولم أجد فِيّ عزماً على مواصلة صلاة الليل .

ودار الحديث حول موضوعاتٍ شتّى ، فأعاد كلامه : رأيتُ في «بحار الأنوار» : قِيَامُ اللّيْلِ أو صَلَاةُ اللّيْلِ مَطِيّةُ اللّيْلِ . وقال تعالى في كتابه العزيز : إِنّ نَاشِئَةَ الّيْلِ هِيَ أَشَدّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلًا . [64]

ولمّا كنتُ أعلم أنّ ولدي كان من أهل التهجّد ، فعرفت أنّ ذلك الكلام كان موجّهاً لي من أجل تنبيهي وإيقاظي ، إذ ينبغي أن لا نترك هذه الصلاة المهمّة ، وينبغي ألّا نزهد عنها وننظر إليها باستخفاف حتّى لو كنّا في حال المرض والتوعّك .

فهل يحسن بنا أن نشكّ في علم الأئمّة الطاهرين بالغيب والاطّلاع على السرائر والخفايا كالجفر الذي هو أمرٌ معلوم ، في حين أنّنا ننظر هذا الموضوع وأمثاله بأُمّ أعيننا ؟

ومن المناسب هنا . ونحن نختم بحثنا عن كتاب «الجفر» لأمير المؤمنين عليه أفضل صلوات

المصلّين . أن نذكر كلام المستشار عبد الحليم الجنديّ في هذا المجال :

قال : أمّا كتاب الجفر المنسوب إلى الإمام الصادق ، فيقول عنه ابن خلدون (732 . 806 هـ) (1332 . 1406 م) :

واعلم أنّ كتاب الجفر كان أصله أنّ هارون بن سعيد البجليّ . وهو رأس الزيديّة . كان له كتاب يرويه عن جعفر الصادق . وفيه علم ما سيقع لأهل البيت على العموم ولبعض الأشخاص منهم على الخصوص . وقع ذلك لجعفر ونظائره من رجالاتهم على طريق الكرامة والكشف الذي يقع لمثلهم .

وكان مكتوباً عند جعفر في جلد ثور صغير فرواه عنه هارون البجليّ وكتبه وسمّاه الجفر باسم الجلد الذي كُتب عليه ، لأنّ الجفر في اللغة هو الصغير . (ولمّا كان قد كتب على جلد ثور صغير ، لذا سُمّي الجفر) . وصار هذا الاسم عَلَماً على الكتاب عندهم . وكان فيه تفسير القرآن وما في باطنه من غرائب المعانيّ مرويّةً عن جعفر الصادق . وهذا الكتاب لم تتّصل روايته ولا عرف عينه . وإنّما يظهر منه شواذّ من الكلمات لا يصحبها دليل . ولو صحّ السند إلى جعفر الصادق لكان نِعْم المستند من نفسه أو من رجال قومه . فهم أهل الكرامات . وقد صحّ عنه أنّه كان يحذّر بعض قرابته بوقائع تكون لهم فتصبح كما يقول . والروايات متضافرة على أنّ «الجفر» غير «الجامعة» . والبعض يقول : إنّ الجفر من مؤلّفات عليّ أملاه عليه النبيّ .

وهو جفران : الأبيض وهو وعاء من أدم فيه علوم الأنبياء والوصيّين والذين مضوا من علماء بني إسرائيل . والأحمر فيه علم الحوادث والحروب . (65)

من الطبيعيّ أنّ المؤلّف المحترم يرى أنّ كتاب الجفر للإمام الصادق عليه السلام . ونسبه إلى أمير المؤمنين عليه السلام على قول خاصّ . ولكن كما رأينا هو لأمير المؤمنين عليه السلام . وورثه الإمام الصادق عليه السلام كسائر المواريث .

ومن الجدير ذكره أنّ «صحيفة الجفر» هي غير الصحيفة التي كانت عند الإمام الصادق عليه السلام ، وفيها أسماء الشيعة كلّهم كما أشار إلى ذلك صاحب «سفينة البحار» . (66) وروى المجلسيّ في «بحار الأنوار» عن كتاب «الاختصاص» للشيخ المفيد ، عن محمّد بن عليّ ، عن ابن المتوكّل ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن اليقطينيّ ، عن أبي أحمد الأزديّ ، عن عبد الله بن فضل الهاشميّ أنّه قال : كنتُ عند الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام إذ دخل المفضّل بن عمر . فلمّا بصر به ضحك إليه ، ثمّ قال : إلَيّ يا مفضّل ! فَوَ رَبّي إنّي لَأُحِبّكَ وَأُحِبّ مَنْ يُحِبّكَ ! يَا مُفَضّلُ ! لَوْ عَرَفَ جَمِيعُ أَصْحَابِي مَا تَعْرِفُ مَا اخْتَلَفَ اثْنَانِ !

قال المفضّل : يَا بْنَ رَسُولِ اللَهِ ! لَقَدْ حَسِبْتُ أَنْ أَكُونَ قَدْ أُنْزِلْتُ فَوْقَ مَنْزِلَتِي .

فقال : بَلْ أُنْزِلْتَ المَنْزِلَةَ الّتِي أَنْزَلَكَ اللَهُ بِهَا .

فقال : يَا بْنَ رَسُولِ اللَهِ ! فَمَا مَنْزِلَةُ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ مِنْكُمْ ؟ !

قال : مَنْزِلَةُ سَلْمَانَ مِنْ رَسُولِ اللَهِ .

فقال : فَمَا مَنْزِلَةُ دَاوُدَ بْنِ كَثِيرٍ الرّقّيّ مِنْكُمْ ؟!

قال : مَنْزِلَةُ المِقْدَادِ مِنْ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .

قال : ثُمّ أَقْبَلَ عَلَيّ ، فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَهِ بْنِ الفَضْلِ ! إنّ اللَهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَنَا مِنْ نُورِ عَظَمَتِهِ ، وَصَنَعَنَا بِرَحْمَتِهِ ، وَخَلَقَ أَرْوَاحِكُم مِنّا . فَنَحْنُ نَحِنّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ تَحِنّونَ إِلَيْنَا ! وَاللَهِ لَوْ جَهَدَ أَهْلُ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ أَن يَزِيدُوا فِي شِيعَتِنَا رَجُلًا وَيَنْقُصُوا مِنْهُمْ رَجُلًا مَا قَدَرُوا عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنّهُمْ لَمَكْتُوبُونَ عِنْدَنَا بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَ عَشَائِرِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ يَا عَبْدَ اللَهِ بْنَ الفَضْلِ ! لَوْ شِئْتَ لَأَرَيْتُكَ اسْمَكَ فِي صَحِيفَتِنَا ؟!

قَالَ : ثُمّ دَعَا بِصَحِيفَةٍ فَنَشَرَهَا فَوَجَدْتُهَا بَيْضَاءَ لَيْسَ فِيهَا أَثَرُ الكِتَابَةِ ! فَقُلْتُ يَابْنَ رَسُولِ اللَهِ ! مَا أَرَى فِيهَا أَثَرَ الكِتَابَةِ !

قَالَ : فَمَسَحَ يَدَهُ عَلَيْهَا فَوَجَدْتُهَا مَكْتُوبَةً وَوَجَدْتُ فِي أَسْفَلِهَا اسْمِي ، فَسَجَدْتُ لِلّهِ شُكْراً . (67)

3 . كتاب «الديات» أو «صحيفة الديات»

وهو أحد الكتب التي ألّفها أمير المؤمنين عليه السلام . كان معلّقاً بسيفه دائماً . وفيه مقدار الديات المختلفة للجرائم المتنوّعة .

وأُعِدّ هذا الكتاب . على ما قاله الإمام في مواطن عديدة . بإملاء رسول الله ، وخطّه (خطّ الإمام) عليهما الصلاة والسلام . وعندما كان يُسأل الإمام في حالات مختلفة : هل نزل عليك الوحي ؟! كان يجيب : لا ! ليس عندنا إلّا هذا المصحف ، وهذه الصحيفة المعلّقة بذؤابة السيف ، إلّا أن يمنّ الله على عبده بفهم كتابه .

قال السيّد حسن الصدر في كتاب «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» : وله عليه السلام كتاب سمّاه «الصحيفة» كان في الديات ، وكان يعلّقه بسيفه . وعندي منه نسخة . وقد روى البخاريّ في صحيحه عنه في باب كتابة العلم ، وباب إثم مَن تَبَرّأَ مِنْ مَوَالِيهِ . (68)

وقال الخطيب البغداديّ : ذِكْرُ الرّوَايَةِ عَنْ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي ذَلِكَ (في لزوم الكتابة وتقييد العلم) . ثمّ روى بسنده عن إبراهيم ، عن أبيه أنّه قال : خَطَبَنَا عَلِيّ فَقَالَ : مَنْ زَعَمَ أَنّ عِنْدَنَا شَيْئاً نَقْرَأُهُ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَهِ تَعَالَى وَهَذِهِ الصّحِيفَةُ . قَالَ : صَحِيفَةٌ مُعَلّقَةٌ فِي سَيْفِهِ فِيهَا أَسْنَانُ الإِبِلِ وَشَيءٌ مِنَ الجِرَاحَاتِ . (69) فَقَدْ كَذَبَ .

وفيها : قَالَ رَسُولُ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : المَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ ، فَمَنْ أَحْدَثَ فيهَا حَدَثاً ، أَو آوَى مُحْدِثاً (70) فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَهِ وَالملَائِكَةِ وَالنّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَهُ مِنْهُ صَرْفاً وَلَا عَدْلاً . (71)

وَمَنِ ادّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ، أَوِ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ (72) فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَهُ مِنْهُ صَرْفاً وَلَا عَدْلاً .

وَذِمّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ . فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِماً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَهُ مِنْهُ صَرْفاً وَلَا عَدلاً . (73)

وكذلك روى الخطيب بسنده عن طارق أنّه قال : رأيتُ عليّاً عليه السلام على المنبر يقول : مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرَأُهُ عَلَيْكُمْ . إلّا كِتَابُ اللَهِ عَزّ وَجَلّ وَهَذِهِ «الصّحِيفَةُ» . وَصَحِيفَةٌ مُعَلّقَةٌ فِي سَيْفٍ ، عَلَيْهِ حَلْقَةُ حَدِيدٍ ، وَبَكَرَاتُهُ حَدِيدٌ ، فِيهَا فَرَائِضُ الصّدَقَةِ (74) قَدْ أَخَذَهَا مِن رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ . (75)

وتحدّث الشيخ محمود أبو ريّة مفصّلاً عن هذا الكتاب تحت عنوان حديثُ «صَحِيفَةِ عَلِيّ رَضِي اللَهُ عَنْهُ» ، قال فيه : هذا الحديث رواه الجماعة : أحمد ، والشيخان ، وأصحاب السّنن بألفاظٍ مختلفة .

أمّا البخاريّ فقد رواه عن أبي جحيفة في كتاب العلم بلفظ :

قُلْتُ لِعَلِيّ : هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ ؟! قَالَ : لَا ، إلّا كِتَابُ اللَهِ ، أَوْ فَهْماً أَعْطَاهُ رَجُلاً مُسْلِماً ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ «الصّحِيفَةِ» !

قُلْتُ : وَمَا فِي هَذِهِ الصّحِيفَةِ» ؟! قَالَ : العَقْلُ ، وَفِكَاكُ الأَسِيرِ ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ . (76)

ورواية الكَشْميهَنيّ : وأَنْ لَا يُقْتَلَ ... إلى آخره . وفي كتاب الجهاد بلفظ :

قُلْتُ لِعَلِيّ : هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الوَحي ؟ إلّا مَا فِي كِتَابِ اللَهِ ؟!

قَالَ : لَا ، وَالّذِي فَلَقَ الحَبّةَ ، وَبَرَأَ النّسْمَةَ ، مَا أَعْلَمُهُ إلّا فَهْمَاً يُعْطِيهِ اللَهُ رَجُلاً فِي القُرْآنِ وَمَا فِي هَذِهِ «الصّحِيفَةِ» ؟ !

قُلْتُ : وَمَا فِي هَذِهِ «الصّحِيفَةِ» ؟!

قَالَ : العَقْلُ ، وَفِكَاكُ الأَسِيرِ ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ !

وفي باب الديات : سَأَلْتُ عَلِيّاً رَضِيَ اللَهُ عَنْهُ : هَلْ عِنْدَكُمْ شَيءٌ مِمّا لَيْسَ فِي القُرْآنِ ؟!

فَقَالَ : وَالّذِي فَلَقَ الحَبّةَ وَبَرَأَ النّسْمَةَ ، مَا عِنْدَنَا إلّا مَا فِي هَذَا القُرْآنِ ، إلّا فَهْماً يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ ، وَمَا فِي هَذِهِ الصّحِيفَةِ !

قُلْتُ : وَمَا فِي هَذِهِ الصّحِيفَةِ ؟! قَالَ : العَقْلُ ، وَفِكَاكُ الأَسِيرِ ... إلى آخره .

وفي باب حرم المدينة من كتاب الحجّ عن إبراهيم التيميّ ، عن أبيه بلفظ :

مَا عِنْدَنَا شَيءٌ إلّا كِتَابُ اللَهِ وَهَذِهِ «الصّحِيفَةُ» عَنِ النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .

المَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إلَى كَذَا . مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثاً ، أَوْ آوَى مُحْدِثاً ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ .

وَقَالَ : ذِمّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ؛ فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِماً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ .

وفي باب ذمّة المسلمين من كتاب الجزية بلفظ :

خَطَبَنَا عَلِيّ فَقَالَ : مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرَأُهُ إلّا كِتَابُ اللَهِ وَمَا فِي هَذِهِ «الصّحِيفَةِ» . قَالُوا : وَمَا فِي هَذِهِ «الصّحِيفَة» ؟!

فَقَالَ : فِيهَا الجِرَاحَاتُ ، وَأَسْنَانُ الإبِلِ ، وَالمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إلَى كَذَا . فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثاً أَوْ آوَى مُحْدِثاً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَهِ وَالمَلائِكَةِ وَالنّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ .

وَمَن تَوَلّى غَيْرَ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ . وَذِمّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِماً فَعَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ .

وفي باب إثْمُ مَنْ عَاهَدَ ثُمّ غَدَرَ بلفظ : عَنْ عَلِيّ قَالَ : مَا كَتَبْنَا عَنِ النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إلّا القُرْآنَ وَمَا فِي هَذِهِ «الصّحِيفَةِ» : قَالَ النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : المَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إلَى كَذَا ، فَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثاً أَوْ آوَى مُحْدِثاً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ .

وَذِمّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ . فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِماً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَايُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ . وَمَن وَالَى قَوْماً بِغَيْرِ إذْنِ مَوَالِيهِ ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ .

وفي باب إثْمُ مَن تَبَرّأَ مِنْ مَوَالِيهِ بلفظ : مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرَأُهُ إلّا كِتَابُ اللَهِ وَغَيْرُ هَذِهِ «الصّحِيفَة» ؛ وَأَخْرَجَهَا فَإذا فِيهَا أَشْيَاءُ مِنَ الجِرَاحَاتِ ، وَأَسْنَانِ الإبِلِ . وَفِيهَا : المَدِينَةُ حَرَامٌ ... إلى آخره . وذكر مسألة الولاء فمسألة الذمّة بمثل ما تقدّم .

وفي باب كراهة التعمّق والتنازع والغلوّ في الدين من كتاب الاعتصام بلفظ :

خَطَبَنَا عَلِيّ عَلَى مِنْبَرٍ مِنْ آجُرٍ فَقَالَ : وَاللَهِ مَا عِنْدَنَا مِنْ كِتَابٍ يُقْرَأُ إلّا كِتَابُ اللَهِ وَمَا فِي هَذِهِ «الصّحِيفَةِ» ، فَنَشَرَهَا فَإذا فِيهَا : أَسْنَانُ الإبِلِ ؛ وَإذَا فِيهَا المَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ عَيْرٍ إلَى كَذَا ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثاً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَهِ ... وَذِمّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ فَمَنْ أَخْفَرَ فَعَلَيْهِ ... .

وَإذَا فِيهَا : مَنْ وَالَى قَوْماً بِغَيْرِ إذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ ... .

(إلّا أَنّهُ قَالَ) : لَا يَقْبَلُ اللَهُ مِنْهُ صَرْفاً وَلَا عَدْلاً .

هذه روايات البخاريّ (صاحب «الصحيح» في هذا المجال) .

ثمّ قال الشيخ محمود أبو ريّة : وروايات مسلم وأصحاب السّنن بمعنى روايات البخاريّ . وصرّح مسلم بِحَدّي المدينة ، وهما : عير وثور (جبلان) .

وقال الحافظ ابن حجر في الكلام على حديث عليّ رضي الله عنه من طريق إبراهيم التيميّ ، عن أبيه : إنّ «الصحيفة» كانت مشتملة على كلّ ما ورد . أي : فكان يذكر كلّ راوٍ منها شيئاً ، إمّا لاقتضاء الحال ذكره دون غيره ، وإمّا لأنّ بعضهم لم يحفظ كلّ ما فيها ، أو لم يسمعه ؛ ولا شكّ أنّهم نقلوا ما نقلوه بالمعنى دون التزام اللفظ كلّه ، ولذلك وقع الخلاف في ألفاظهم ؛ ولم يقل الرواة : «إنّه قرأها عليهم» برمّتها فحفظوها أو كتبوها عنه ، بل تدلّ ألفاظهم على أنّه كان يذكر ما فيها أو بعضه من حفظه ، ومن قرأها لهم كلّها أو بعضها لم يكتبوها ، بل حدّثوا بما حفظوا .

ومنه ما هو من لفظ الرسول صلّى الله عليه وآله ، ومنه ما هو إجمال للمعنى كقوله : «العقل ، وفكاك الأسير» ، فإنّ المراد بالعقل دية القتل . وسمّيت عقل لأنّ الأصل فيها أن تكون إبلاً تُعقَلُ ، أي

: تربط بالعقل في فناء دار المقتول أو عصبته المستحقّين لها . وقوله : «أسنان الإبل» في بعض الروايات ، معناه ما يشترط في أسنان إبل الدية أو الصدقة .. . إلى آخره .

وجمله القول : إنّنا لا نعلم أنّ أحداً كَتَب عن أمير المؤمنين ما كان في تلك «الصحيفة» بنصّه ، ولا أنّه هو كتبها بأمر النبيّ صلّى الله عليه وآله ، لأنّه قال في رواية قتادة عن أبي حسان : إنّه سمع شيئاً فكتبه .

وإذا كان لنا من كلمة نعلّق بها على أمر هذه «الصحيفة» المنسوبة إلى عليّ رضي الله عنه ، وما جاء فيها من روايات مختلفة في كتب الحديث ، فهي أنّنا لا نطمئنّ إلى ما جاء فيها من روايات مهما كان رواتها . وبحسبك أن تجد ابن حجر قد قال في هذه الروايات ما قال .

ومردّ شكّنا إلى أنّ عليّاً رضي الله عنه إذا كان قد أراد أن يكتب عن رسول الله ما يراه نافعاً للدين وللمسلمين ، فلا تكفيه مثل هذه «الصحيفة» التي كان يضعها كما يقولون في قراب سيفه ؛ وإنّما كان يكتب آلاف الأحاديث في جميع ما يهمّ المسلمين ، وهو صادقٌ في كلّ ما يكتب إذا أراد .

على أنّنا قد أفدنا من أخبار هذه «الصحيفة» فائدة كبيرة ، إذ أثبتت لنا كيف تفعل الرواية بالمعنى فعلها ، وأنّها كانت ضرراً على الدين وعلى اللغة والأدب ، كما سنبيّنه قريباً إن شاء الله . (77)

إنّنا نهدف من وراء ذكر هذه الأحاديث الكثيرة التي نقلها هذا العالم السنّيّ الواعي من «صحيح البخاريّ» إلى بيان نقطة مهمّة ، وهي : أنّ أصل تحقّق هذه «الصحيفة» ، بناء على ما رواه المخالفون من الأحاديث الكثيرة ، سندٌ للشيعة في كتابة وتدوين أمير المؤمنين عليه السلام . وأمّا قدحه بالنحو الملحوظ ، فلا وجه له ، لأنّ كلّ راوٍ ذكر طرفاً منه . وكان هذا في مسائل حدود الديات والجراحات ونظائرها . وأمّا جميع المسائل في الشؤون المهمّة المختلفة فقد كانت في كتاب «الجامعة» الذي مرّ شرحه وتفصيله . كما صرّح به أبو ريّة نفسه في قوله : إنّ الشيعة يقولون : إنّ أوّل من جمع الحديث ورتّبه على الأبواب أبو رافع مولى رسول الله . (78) وله كتاب «السّنن والأحكام والقضايا» . وقالوا : فلا أقدم منه في ترتيب الحديث وجمعه في الأبواب . (79)

وقال العالم الكبير محمّد الحسين آل كاشف الغطاء النجفيّ في كتاب «المطالعات والمراجعات والردود» : (80) إنّ أوّل من دوّن الحديث ابن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، خازنه على بيت المال ، بل الحقّ أنّ أوّل من دوّنه هو نفس أمير المؤمنين عليه السلام كما يدلّ عليه خبر «الصحيفة» في الصحيحين (صحيح البخاريّ ومسلم) . (81)

ومن كلام أبو ريّة على صحيفة أمير المؤمنين عليه السلام مطلب نقله عن السيّد رشيد رضا . قال : نَخْتِمُ هَذَا المُوْضُوعَ بِكَلِمَةٍ قَيّمَةٍ لِلْعَلَامَةِ السّيّدِ رَشِيدِ رِضَا رَحِمَهُ اللَهُ :

إنّ بعض أحاديث الآحاد تكون حجّة على من تثبت عنده واطمأنّ قلبه بها ، ولا تكون حجّة على غيره يلزم العمل بها . ولذلك لم يكن الصحابة يكتبون جميع ما سمعوا من الأحاديث ويدعون إليها ؛ مع دعوتهم إلى اتّباع القرآن والعمل به وبالسنّة العمليّة المتّبعة المبيّنة له إلّا قليلاً من بيان السنّة ك «صحيفة عليّ رضي الله عنه» المشتملة على بعض الأحكام كالدية ، وفكاك الأسير ، وتحريم المدينة

كمكّة ... إلى آخره . (82)

أجل ، لأبي ريّة الحقّ ، لأنّه أخرج هذه الأحاديث من مصادر العامّة كالبخاريّ ومسلم ؛ وبلغ عنادهم في حذف حديث أمير المؤمنين عليه السلام، أو بتره ، أو تحريفه ، أو إسقاطه درجة صار معهاً غير خافٍ على أحدٍ ، بل لا يخفى على كثير من علماء السنّة المنصفين .

ولو راجع أبو ريّة كُتُب الشيعة في هذا المجال ، لكان الأمر واضحاً كالشّمْسِ فِي السّمَاءِ الضّاحِيَةِ . ولأقرّ بهذه الحقيقة . كما روى رئيس المحدّثين صاحب دائرة المعارف الشيعيّة الكبرى ، أعني جَدّنَا الأعلى من جانب أُمّ الوالِد : محمّد باقر المجلسيّ قدّس سرّه في كتاب «بحار الأنوار» ، عن كتاب «بصائر الدرجات» ، عن محمّد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن محمّد بن الفضيل ، عن بكر بن كَرَب الصّيرفيّ قال : سمعتُ أبا عبد الله (الإمام الصادق) عليه السلام يقول :

مَا لَهُمْ وَلَكُمْ ؟ وَمَا يُرِيدُونَ مِنْكُمْ وَمَا يَعِيبُونَكُمْ ؟! يَقُولُونَ : الرّافِضَةُ ! نَعَمْ وَاللَهِ رَفَضْتُمْ الكَذِبِ وَاتّبَعْتُمُ الحَقّ .

أَمَا وَاللَهِ إنّ عِنْدَنَا مَا لَا نَحْتَاجُ إلَى أَحَدٍ ، وَالنّاسُ يَحْتَاجُونَ إلَيْنَا . إنّ عِنْدَنَا الكِتَابَ بِإمْلَاءِ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَخَطّ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ بِيَدِهِ ، صَحِيفَةٌ طُولُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً ، فِيهَا كُلّ حَلَالٍ وَحَرَامٍ . (83)

وفي «بصائر الدرجات» أيضاً بسنده المتّصل عن أبي أراكة أنّه قال : كنّا مع عليّ عليه السلام بمسكن فحدّثنا أنّ عليّاً عليه السلام ورث من رسول الله صلّى الله عليه وآله السيف ، وبعض يقول : البغلة ، وبعض يقول : ورث صحيفة في حمائل السيف ، إذ خرج عليّ عليه السلام ونحن في حديثه ، فقال : وَأَيْمُ اللَهِ لَوْ أُنْشَطُ وَيُؤْذَنُ لَحَدّثْتُكُمْ حَتّى يَحُولَ الحَوْلُ لَا أُعِيدُ حَرْفاً .

وَأَيْمُ اللَهِ إنّ عِنْدِي لَصُحُفاً كَثِيرَةً قَطَائِعُ (84) رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ ، وَإنّ فِيهَا لَصَحِيفَةً يُقَالُ لَهَا : العِيطَةُ (85) ، وَمَا وَرَدَ عَلَى العَرَبِ أَشَدّ عَلَيْهِمْ مِنْهَا ، وَإنّ فِيهَا لَسِتّينَ قَبِيلَةً مِنَ العَرَبِ بَهْرَجَةً مَا لَهَا فِي دِينِ اللَهِ مِنْ نَصِيبٍ .

ونقل المجلسيّ في بيانه عن «القاموس» قائلاً : البهرج : الباطل الرديء . والبهرجة أن يعدل بالشيء عن الجادّة القاصدة إلى غيرها . والمبهرج من المياه : المهمل الذي لا يمنع عنه . ومن الدماء : المهدر . (86)

4 . «صَحِيفَةُ الفَرَائِضِ» أو «صَحِيفَةُ كِتَابِ الفَرَائِضِ»أو «فرائضُ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ»

روى المجلسيّ رضي الله عنه في «بحار الأنوار» عن «بصائر الدرجات» ، عن محمّد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن الحسين ، عن أبي مخلّد ، عن عبد الملك قال :

دَعَا أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السّلَامُ بِكِتَابِ عَلِيّ فَجَاءَ بِهِ جَعْفَرٌ مِثْلَ فَخِذِ الرّجُلِ مَطْوِيّ ، فَإذَا فِيهِ : إنّ

النّسَاءَ لَيْسَ لَهُنّ مِنْ عِقَارِ الرّجُلِ إِذَا هُوَ تُوُفّيَ عَنْهَا شَيءٌ . فَقَالَ أَبُو جَعْفرٍ عَلَيْهِ السّلَامُ : هَذَا وَاللَهِ خَطّ عَلِيّ بِيَدِهِ وَإِمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ ! (87)

قال آية الله السيّد محسن الأمين العامليّ : «صحيفة الفرائض» أو «صحيفة كتاب الفرائض» أو فرائض عليّ عليه السلام كما وقع التعبير بذلك كلّه عنها في الأخبار . ويحتمل أن تكون هي المراد بكتاب عليّ الوارد في بعض الأخبار ؛ ويحتمل غيره . وهذه أيضاً كانت عند الأئمّة عليهم السلام ورآها عندهم ثقات أصحابهم . ونُقِلَ كثير من محتوياتها في كتب الشيعة برواية الثقات عن الثقات إلى اليوم .

فكانت عند الباقر عليه السلام . روى الشيخ أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكلينيّ في «الكافي» عن محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن عليّ بن حديد ، عن جميل بن دُرّاج ، عن زرارة قال : أمر أبو جعفر أبا عبد الله فأقرأني «صحيفة الفرائض» فرأيتُ جلّ ما فيها على أربعة أسهم .

وروى الكلينيّ أيضاً عن أبي عليّ الأشعريّ ، عن عمر بن أُذينة ، عن محمّد بن مسلم قال : أَقْرَأَنِي أَبُو جَعْفَرٍ «صَحِيفَةَ كِتَابِ الفَرَائِضِ» الّتِي هِيَ إِمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ وَخَطّ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ بِيَدِهِ وَإِذَا فِيهَا : إِنّ السّهَامَ لَا تَعُولُ .

ورواها الصدوق محمّد بن عليّ بن بابويه بإسناده . وروى الكلينيّ هذا المضمون بسندين آخرين . وكذلك رواه الشيخ أبو جعفر الطوسيّ بسند آخر .

وكانت بعد الإمام الباقر عند ولده الإمام جعفر الصادق عليهما السلام .

وروى الشيخ أبو جعفر الطوسيّ بإسناده عن عليّ بن الحسن بن فضّال ، عن عليّ بن أسباط ، عن محمّد بن عمران ، عن زرارة قال : أَرَانِي أَبُو عَبْدِ اللَهِ عَلَيْهِ السّلَامُ «صَحِيفَةَ الفَرَائِضِ» فَإِذَا فِيهَا . (الحديث) .

والظاهر أنّها هي «الصحيفة» التي كانت عند الباقر عليه السلام .

روى الكلينيّ عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيّوب ، عن محمّد بن مسلم قال : نَشَرَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السّلَامُ صَحِيفَةً فَأَوّلُ مَا تَلَقّانِي فِيهَا : ابْنُ أَخٍ وَجَدّ المَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ (إلى أن قال) فَقَالَ : إِنّ هَذَا بِخَطّ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ وَإِمْلَاءِ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .

ورواها الكلينيّ بسند آخر . وقال في آخرها : فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : أَمَا إِنّهُ إِمْلَاءُ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ مِنْ فِيهِ وَخَطّ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ بِيَدِهِ !

وروى الصفّار في «بصائر الدرجات» بسنده عن سليمان بن خالد ، عن الصادق عليه السلام (إلى أن قال :) فَلْيُخْرِجُوا قَضَايا عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ وَفَرَائِضَهُ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ . (الحديث) .

والظاهر أنّ المراد بنو الحسن عليه السلام ؛ والمراد بالقضايا إمّا قضاياه في الفرائض والمواريث أو مطلق قضاياه ، فتكون قد دوّنت في ذلك الزمان ووجدت عند آله عليهم السلام . (88)

5 . «كتاب الستّين»

ذكر آية الله السيّد محسن الأمين العامليّ رضي الله عنه كتاباً أملى فيه أمير المومنين عليه السلام ستّين نوعاً من أنواع علوم القرآن ؛ وذكر لكلّ نوع مثالاً يخصّه . وهو الأصل لكلّ مَن كتب في أنواع علوم القرآن .

وهذا الكتاب أورده المجلسيّ في بحاره نقلاً عن أبي عبد الله محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعمانيّ في تفسيره للقرآن ، ورواه النعمانيّ عن الحافظ ابن عقدة بسنده المتّصل إلى الصادق جعفر بن محمّد عليهما السلام أنّه نسبه إلى أمير المؤمنين عليه السلام . ويبلغ ثلاث عشرة ورقة إلّا ربع بالقطع الكامل كلّ صفحة منها 27 سطراً ، كلّ سطر 23 كلمة .

وأشار إلى هذا الكتاب الرافعيّ في كتابه «إعجاز القرآن» فقال : وتزعم الشيعة أنّ عليّاً أملى ستّين نوعاً من أنواع علوم القرآن . وذكر لكلّ نوع منها مثالاً يخصّه . وأنّ ذلك في كتاب يروونه عنه من طرق عدّة ، وهو في أيديهم إلى اليوم . وذلك وإن كان قريباً فيما يعطيه ظاهره غَيْرَ أَنّهُ بِالحِيلَةِ عَلَى تَقْرِيبِهِ صَارَ أَبْعَدَ مِنْهَا وَأَمْحَضَ فِي الزّعْمِ . انتهى .

ونخاله يُشير بذلك إلى ما في كتاب «الشيعة وفنون الإسلام» المذكور فيه هذه العبارة في موضعين ، ولكن نفسه لم تطاوعه على الاعتراف بهذا الكتاب والإذعان بأنّ عليّاً عليه السلام باب مدينة علم المصطفى صلّى الله عليه وآله أملى ستّين نوعاً من أنواع علوم القرآن في كتاب ترويه الشيعة بأسانيدها وهو في أيديها إلى اليوم ، وجعل ذلك حيلة على تقريبه من الحقيقة .

يَا سُبْحَانَ اللَهِ ! كيف يمكن أن يصدر مثل هذا الكتاب من أمير المؤمنين وسيّد العلماء والموحّدين ووارث علوم خير النبيّين صلّى الله عليه وآله ، ومَن قال في حقّه رسول الله صلّى الله عليه وآله : أَنَا مَدِينَةُ العِلْمِ وَعَلِيّ بَابُهَا ؟!

وكيف يمكن أن يصدّق به الرافعيّ ورواته من الشيعة وهو بأيديهم ، بل هو بالحيلة على تقريبه من الحقيقة صار أبعد منها ؟!

لا يصدّق الرافعيّ بهذا ويقول في حاشية كتابه المذكور : إنّ لبعض المحقّقين من مشايخ الصوفيّة دقائق في التفسير لا تتّفق لغيرهم لسموّ أرواحهم ونور بواطنهم ، ومنهم كان الإمام السلطان الحنفيّ صاحب المقام المشهور في القاهرة . سمعه يوماً شيخ الإسلام البلقينيّ يفسّر آية ، فقال : لقد طالعتُ أربعين تفسيراً فما وجدت فيها شيئاً من تلك الدقائق . انتهى .

وحكى الرافعيّ في حاشية كتابه المذكور عن بعض العلماء أنّه استخرج من القرآن الكريم أنّ قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبّكَ كَيْفَ مَدّ الظّلّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمّ جَعَلْنَا الشّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ، (89) إشارة إلى التصوير الشمسيّ .

وأنّ قوله تعالى : ثُمّ اسْتَوَى إِلَى السّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ ، (90) إشارة إلى أنّ مادّة الكون هي الأثير .

وأنّ قوله تعالى في السماوات والأرض : كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ، (91) إشارة إلى أنّ الأرض انفتقت من النظام الشمسيّ .

وأنّ قوله تعالى : وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَآءِ كُلّ شَىْءٍ حَىّ ، (92) إشارة إلى أنّ للجمادات حياة قائمة بماء التبلور .

وأنّ قوله تعالى : فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَ جًا مّن نّبَاتٍ شَتّى ، (93) دالّ على تلاقح النبات ، إلى غير ذلك .

وهذا ليس ببعيد عمّا حواه القرآن من العلوم . وَإنّ فِيهِ تِبْيَانُ كُلّ شَيْءٍ . [94] ولكن مَن يصدّق بذلك كيف يعظم عليه أن يصدّق بأنّ عليّاً أمير المؤمنين عليه السلام أملى ستّين نوعاً من علوم القرآن ؟

وقال آية الله الأمين العامليّ هنا : وقد رأينا من المناسب أن نذكر هنا سندنا إلى هذا الكتاب الذي نرويه به إجازة عن مشايخنا ، المتّصل إلى أهل بيت النبوّة عليهم السلام ، ونورد نُبذاً منه ... .

ثمّ قال : لنا عدّة طرق إلى ابن عقدة راوي هذا الكتاب بسنده إلى الإمام جعفر الصادق عليه السلام الذي أسنده إلى أمير المؤمنين عليه السلام . نذكر منها هنا طريقاً واحداً لاتّصال السند به .

ويروي المرحوم الأمين هنا بسلسلة سنده المتّصل إلى ابن عقدة ، وعنه إلى إسماعيل بن جابر ، عن الإمام الصادق عليه السلام . ويذكر بالتفصيل أسماء العلماء الواردة في سلسلة الرواية معنعناً ؛ إلى أن يصل إلى قول الصادق أبي عبد الله جعفر بن محمّد عليهما السلام : إنّ اللّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَعَثَ مَحمّد صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَخَتَمَ بِهِ الأَنْبِيَاءَ فَلَا نَبِيّ بَعْدَهُ ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَاباً فَخَتَمَ بِهِ الكُتُبَ فَلَا كِتَابَ بَعْدَهُ . أَحَلّ فِيهِ حَلَالاً وَحَرّمَ حَرَاماً . فَحَلَالُهُ حَلَالٌ إِلَى يَوْمِ القيَامَةِ ،وَحَرَامُهُ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ .

ويذكر المرحوم الأمين هنا جميع الأنواع الستّين بإيجاز بعضها حسب ألفاظ الرواية . ثمّ يورد بعد ذلك الآيات الخاصّة بالناسخ والمنسوخ ، المبيّنة في هذه الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام . ومن ذلك حكم زنا المرأة في الجاهليّة حيث كانت تُحبس حتّى يأتيها الموت ، وزنا الرجل حيث كان يُشتَم ويؤذَى ويُعَيّر ويُنفى عن المجالس . ونسخ ذلك بآية إقامة حدّ الزنا على الرجل والمرأة في القرآن الكريم .

ومن ذلك العدّة كانت في الجاهليّة على المرأة سنة كاملة ، ثمّ نسخت بالآية التي جعلتها أربعة أشهر وعشرة أيّام .

ومن ذلك حكم مداراة المشركين وتحمّل أذاهم ، ثمّ نُسخ بآيات الجهاد .

ومن ذلك فرض القتال على المسلمين ، إذ جُعل على الرجل الواحد منهم أن يقاتل عشرة من المشركين . ثمّ نسخ ذلك بآية فرض القتال إذا كان واحد من المسلمين فإنّه يقاتل اثنين من الكافرين .

ومن ذلك حكم الإرث بين المسلمين على أساس الأُخوّة في الدين ، ونسخ ذلك بحكمه على أساس القرابة والرحم .

ومن ذلك آيات وجوب الصلاة إلى البيت الحرام ، حيث نَسَخَتْ آيات وجوبها إلى بيت المقدس . ومنه آيات القصاص التي نسخت حكم التوراة . ومنه نسخ الأحكام الشاقّة التي كانت على بني إسرائيل . ومنه نسخ الحكم بوجوب الامتناع عن مباشرة النساء والأكل والشرب في ليالي شهر رمضان المبارك بالآية التي تبيح الأكل والشرب ومباشرة النساء فيها حتّى طلوع الفجر الصادق .

وكثير من الآيات المنسوخة بأحكام قرآنيّة جديدة .

ثمّ ذكر أمثلة من المحكم والمتشابه ؛ وأمثلة من الآيات التي ظاهرها العموم ، ومعناها الخصوص ؛ والآيات التي ظاهرها الخصوص ومعناها العموم ؛ والآيات التي لفظها ماضٍ ومعناها مستقبل ؛ وآيات العزائم والرخص ، والاحتجاج على الملحدين ، والردّ على عَبدَة الأصنام ، والثنويّة ، والزنادقة ، والدهريّة ، والنصارى ، وغير ذلك ممّا فصّله صاحب كتاب «أعيان الشيعة» . وهو يحتوى على موضوعات

رائعة مركّزة . بَيدَ أنّا اكتفينا بذكر أُصولها هنا مراعاة للإيجاز . (95)

6 . كتاب الإمام عليه السلام إلى مالك الأشتر ومحمّد ابن الحنفيّة

هذان الكتابان المقطوع صدورهما عن الإمام ، وأوّلهما في «نهج البلاغة» ، والثاني ذكره صاحب «أعيان الشيعة» في ترجمة الأصبغ بن نُباتة ، وسائر كتب الإمام الموجودة في «نهج البلاغة» ، وغيره يمكن أن نعدّها بمجموعها من مدوّنات الإمام ومصنّفاته ، ذلك أنّها رسائل خطّها يراعه المبارك .

وقد أحصى المرحوم الأمين هذه كلّها ، وبعض الكتب التي دوّنها الإسلام في الفقه ، كلّاً على حدة ، فبلغت مع «مصحف فاطمة» اثني عشر أثراً . ولكنّا راعينا الإيجاز هنا فاجتزأنا بهذا المقدار بسبب إدغام بعضها في بعض ، وعدم ذكر البعض .

7 . «مصحف فاطمة عليها السلام»أو «كتاب فاطمة»

الذي هو من الكتب المعتبرة الموثوقة التي كتبها الإمام نفسه آخر كتبه المدوّنة المصنّفة في العدّ والإحصاء ، بِحَوْلِهِ وَقوّته ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم .

ونقل المجلسيّ في «بحار الأنوار» روايات كثيرة عن «بصائر الدرجات» تذكر أنّ للإمام كتاباً عنوانه «مصحف فاطمة» ، وكان بخطّه عليه السلام ؛ وجاء في كثير من هذه الأخبار أنّ هذا «المصحف» ليس فيه شيء من القرآن .

منها أنّه روى عنه ، عن عبّاد بن سليمان ، عن سعد ، عن عليّ بن أبي حمزة . عن العبد الصالح عليه السلام أنّه قال : عِنْدِي «مُصْحَفُ فَاطِمَة» لَيْسَ فِيهِ شَيءٌ مِنَ القُرْآنِ . (96)

وفي بعضها : أنّه كلام جبرئيل عليه السلام وكان أمير المؤمنين عليه السلام يكتبه ؛ كما في رواية «البصائر» عن الإمام الصادق عليه السلام ، ومنها :

قَالَ لَهُ : فَمُصْحَف فَاطِمَةَ ؟! فَسَكَتَ طَوِيلًا ثُمّ قَالَ : إنّكُمْ لَتَبْحَثُونَ عَمّا تُرِيدُونَ وَعَمّا لَا تُرِيدُونَ ! إنّ فَاطِمَةَ مَكَثَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وآلِهِ خَمْسَةً وَسَبْعِينَ يَوْماً ، وَقَدْ كَانَ دَخَلَهَا حُزْنٌ شَدِيدٌ عَلَى أَبِيهَا ، وَكَانَ جَبْرَئِيلُ عَلَيْهِ السّلَامُ يَأْتِيهَا فَيُحْسِنُ عَزَاءَهَا عَلَى أَبِيهَا وَيُطَيّبُ نَفْسَهَا وَيُخْبِرُهَا عَنْ أَبِيهَا وَمَكَانِهِ وَيُخْبِرُهَا بِمَا يَكُونُ بَعْدَهَا فِي ذُرّيّتِهَا ، وَكَانَ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ يَكْتُبُ ذَلِكَ . فَهَذَا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عَلَيْهِا السّلَامُ . (97)

(97)

وفي بعضها : أنّ الله تعالى كان يرسل إليها ملكاً وأمير المؤمنين عليه السلام يكتب . كما في رواية المجلسيّ عن «بصائر الدرجات» ، عن أحمد بن محمّد ، عن عمران بن عبد العزيز ، عن حمّاد بن عثمان أنّه قال : سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول :

تَظْهَرُ الزّنَادِقَةُ سَنَةَ ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ وَذَلِكَ لَأَنّي نَظَرْتُ فِي مُصْحَفِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السّلَامُ . قَالَ : فَقُلْتُ : وَمَا «مُصْحَفُ فَاطِمَة» ؟!

فَقَالَ : إنّ اللّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمّا قَبَضَ نَبِيّهُ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دَخَلَ عَلَى فَاطِمَة مِنْ وَفَاتِهِ مِنَ الحُزْنِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إلّا اللّهُ عَزّ وَجَلّ . فَأَرْسَلَ إلَيْهَا مَلَكاً يُسَلّي عَنْهَا وَيُحَدّثُهَا .

فَشَكَتْ ذَلِكَ إلَى أَمِير المُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السّلَامُ . فَقَالَ لَهَا : إذَا أَحْسَسْتِ بِذَلِكَ وَسَمِعْتِ الصّوْتَ قُولِي لِي . فَأَعْلَمَتَهُ ، فَجَعَلَ يَكْتُبُ كُلّ مَا سَمِعَ حَتّى أَثْبَتَ مِنْ ذَلِكَ مُصْحَفاً .

قَالَ : ثُمّ قَالَ : أَمَا إنّهُ لَيْسَ مِنَ الحَلَالِ وَالحَرَامِ ، وَلَكِنْ فِيهِ عِلْمُ مَا يَكُونُ .

قال المجلسيّ في بيانه : قال في «القاموس» : أَحْسَسْتُ وَأَحْسَيْتُ وَأَحَسْتُ بسين واحدة ، وهو من شواذّ التخفيف : ظَنَنْتُ وَوَجَدْتُ وَأَبْصَرْتُ وَعَلِمتُ . وَالشّيْءَ : وَجَدْتَ حِسّهُ . (98)

وفي بعضها أنّ ذلك المصحف كلام الله أنزله على فاطمة ، وكان رسول الله يمليه ، وأمير المؤمنين عليهم الصلاة والسلام أجمعين يكتبه . كما روى ذلك المجلسيّ عن «بصائر الدرجات» بسنده المتّصل عن محمّد بن مسلم أنّه قال :

قال أبو عبد الله عليه السلام لأقوام كانوا يأتونه ويسألونه عمّا خلّف رسول الله صلّى الله عليه وآله ودفعه إلى عليّ عليه السلام ، وعمّا خلّف عليّ عليه السلام ودفع إلى الحسن عليه السلام :

وَلَقَدْ خَلّفَ رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عِنْدَنَا جِلْداً مَا هُوَ جِلْدُ جِمَالٍ وَلَا ثَوْرٍ وَلَاجِلْدَ بَقَرَةٍ إلّا إهَابَ شَاةٍ ، فِيهَا كُلّ مَا يُحْتَاجُ إلَيْهِ حَتّى أَرْشُ الخَدْشِ وَالظّفْرِ .

وَخَلّفَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السّلَامُ مُصْحَفاً مَا هُوَ قُرْآنٌ ، وَلَكِنّهُ كَلَامٌ مِنْ كَلَامِ اللّهِ أَنْزَلَهُ عَلَيْهَا ، إمْلَاءُ رَسُولِ اللّهِ وَخَطّ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ .

قال المجلسيّ في بيانه : قال الفيروزآباديّ : إهَاب ككتاب : الجلد أو ما لم يدبغ . والمراد برسول الله جبرئيل عليه السلام . (99)

هذا من جهة المُملي لمصحف فاطمة ؛ وأمّا من جهة المتن والمفاد ، فقد رأينا في الروايات الواردة أنّه ليس قرآناً ، وليس من الحلال والحرام ، وإنّما يشتمل على الحوادث والوقائع التي ستحدث في المستقبل . كما أنّ فيه ما يُسلّي سيّدة نساء العالمين ويطيّب نفسها المقدّسة ويخفّف عنها .

كما روى المجلسيّ عن «بصائر الدرجات» بسنده عن الوليد بن صبيح أنّه قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يَا وَلِيدُ ! إنّي نَظَرْتُ فِي مُصْحَفِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السّلَامُ قُبَيْلَ فَلَمْ أَجِدْ لِبَنِي فُلَانٍ فِيهَا إلّا كَغُبَارِ النّعْلِ . (100)

وقال آية الله السيّد محسن الأمين العامليّ في مصحف فاطمة عليها السلام : تكرّر ذكره في أخبار أهل البيت عليهم السلام . فعن «الإرشاد» و«الاحتجاج» في حديث :

كَانَ الصّادِقُ عَلَيْهِ السّلَامُ يَقُولُ : وَإِنّ عِنْدَنَا الجَفْرَ الأَحْمَرَ وَالجَفْرَ الأَبْيَضَ وَمُصْحَفَ فَاطِمَةَ (إلى أن قال :) وَأَمّا مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السّلَامُ فَفِيهِ مَا يَكُونُ مِنْ حَادِثٍ وَأَسْمَاءُ مَنْ يَمْلِكُ إلَى أَنْ تَقُومَ السّاعَةُ . الحديث .

ونقل المرحوم الأمين هنا الأخبار الواردة حول هذا المصحف مفصّلاً ، وذلك عن «بصائر الدرجات» وغيره . وذكر في آخرها الروايات الآتية :

عن «البصائر» بسنده عن أبي بصير قال : سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول : مَا مَاتَ أَبُو جَعْفَرٍ البَاقِرِ عَلَيْهِ السّلَامُ حَتّى قَبَضَ مُصْحَفَ فَاطِمَةَ .

وعنه ، عن عبد الله بن جعفر ، عن موسى بن جعفر ، عن الوشّاء ، عن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : مُصْحَفُ فَاطِمَةَ مَا فِيهِ شَيءٌ مِنْ كِتَابِ اللَهِ وَإنّمَا هُوَ شَيءٌ أُ لْقِيَ عَلَيْهَا بَعْدَ مَوْتَ أَبِيهَا صَلّى اللَهُ عَلَيْهِمَا .

ولا يخفى أنّه تكرّر في هذه الأحاديث نفي أن يكون فيه شيء من القرآن مؤكّداً بالقسم . والظاهر أنّه لكون تسميته بمصحف فاطمة يوهم أنّه أحد نسخ المصاحف الشريفة ، فنفى هذا الإيهام .

وجلّها ساكت عمّا حواه ذلك المصحف . وفي بعضها أنّه : لَيْسَ فِيهِ مِنَ الحَلَالِ وَالحَرَامِ ، وَلَكِنّ فِيهِ عِلْمَ مَا يَكُونُ . فهو مفسّر لها . وفي بعضها : إنّ فِيهِ وَصِيّتَهَا ، ولعلّها أحد محتوياته . ثمّ إنّ بعضها دالّ على أنّه من إملاء رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وخطّ عليّ عليه السلام . وبعضها دالّ على أنّ ممّا نزل به جبرئيل بعد موت النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم . وفي «البحار» أنّ المراد برسول الله هو جبرئيل .

وقال المرحوم الأمين هنا : فيرتفع التنافي ، ولكن هذا بعيد ولم تجر عادة أن يعبّر عن جبرئيل برسول الله ، وإن كان من جملة رسل الله . والأولى أن يقال إنّهما مصحفان : أحدهما : من إملاء رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وخطّ عليّ عليه السلام . والآخر : من حديث جبرئيل عليه السلام .

وأنا أقول : ما ضرّ لو كان مصحفاً واحداً بخطّ عليّ عليه السلام ؟ غاية الأمر أنّ مقداراً منه كان بإملاء الرسول الأكرم في حياته ، ومقداراً كان من حديث جبرئيل بعد مماته . ويبدو أنّ هذا التقريب أنسب لوجوه معيّنة .

ثمّ قال المرحوم الأمين : لا استبعاد ولا استنكار في أن يحدّث جبرئيل الزهراء عليها السلام ، ويسمع ذلك عليّ عليه السلام ، ويكتبه في كتاب يطلق عليه «مصحف فاطمة» بعدما روى ذلك عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام ثقات أصحابهم .

وكأنّي بمن يستنكر ذلك أو يستبعده أو يعدّه غلوّاً ، وهذا خارج عن الإنصاف . فهل يشكّ في قدرته تعالى ، أو في أنّ البضعة الزهراء أهل لمثل هذه الكرامة ، أو في صحّة ذلك ، بعدما رواه الثقات عن أئمّة الهدى من ذرّيّتها ؟ وقد وقع من الكرامة العظيمة لآصف بن برخيا وزير سليمان عليه السلام ، وهو ليس بأكرم على الله من آل محمّد ، ولا سليمان أكرم عليه من محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم ما أخبر عنه القرآن الكريم .

وأخبر الكتاب العزيز عن أُمّ موسى بقوله : وَأَوْحَيْنَآ إِلَى أُمّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ [101] . الآية . وقال ابن خلدون : إنّه روي عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم : إنّ فِيكُمْ مُحَدّثِينَ . وروى صاحب «إرشاد الساري» عن بعض الصحابة : كُنْتُ أُحَدّثُ حَتّى اكْتَوَيْتُ . [102]

وأنّه رأى بعض الصالحين الخضر يسدّد عمر بن عبد العزيز ولا يراه سائر الناس كما مرّت الإشارة إلى ذلك كلّه وهو من طريق غير الشيعة .

وروى صاحب «السيرة الحلبيّة» وغيره ما يدلّ على أنّ أهل البيت عليهم السلام جاءتهم التعزية من جبرئيل بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يسمعون الصوت ولا يرون الشخص . أفلا يرفع هذا استبعاد صدور الكرامات من بَضْعَةِ النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ وَسَيّدَة نِسَاءِ العَالَمِينَ ، وَمِنْ سَائِرِ العِتْرَةِ الطّاهِرَةِ ؟ ! [103]

ونقل شيخ الإسلام إبراهيم بن محمّد بن مؤيّد الحمّوئيّ في كتابه النفيس الثمين رواية تنطبق على ما يحويه مصحف فاطمة سلام الله عليها ؛ فلهذا نذكرها فيما يأتي لمناسبة حديثنا عن ذلك المصحف الشريف :

قال تحت عنوان : [أَمْرُ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ عَلَيّاً بِكِتَابَةِ مَا يُمْلِيهِ عَلَيْهِ ثُمّ بَيَانِ بَرَكَاتِ الأئمّة مِنْ وُلْدِهِ وَأَنّ أَوّلَهُمْ هُوَ الإمَامُ الحَسَنُ وَبَعْدَهُ الحُسَيْنُ وَأَنّ الأئمّةَ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ وُلْدِهِ] :

527 . أخبرني السيّد النسّابة جلال الدين عبد الحميد ، عن أبنه الإمام شمس الدين شيخ الشرف فخّار بن مَعْد الموسويّ ، عن شاذان بن جبرئيل القمّيّ ، عن جعفر بن محمّد الدوريستيّ ، عن أبيه ، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه [104] قال : أنبأنا أبي قال : حدّثنا سعد بن عبد الله ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن حَمّاد بن عيسى ، عن إبراهيم بن عُمَر اليمانيّ ، عن أبي الطفيل :

عَن أبي جعفر عليه السلام قَالَ : قَالَ النّبِيّ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ لِأَمِيرِالمؤُمِنِينَ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ : اكْتُبْ مَا أُمْلِي عَلَيْكَ !

قَالَ : يَا نَبِيّ اللَهِ وَتَخَافُ عَلَيّ النّسْيَانَ ؟!

فَقَالَ : لَسْتُ أَخَافُ عَلَيْكَ النّسْيَانَ وَقَدْ دَعَوْتُ اللَهَ عَزّ وَجلّ لَكَ أَنْ يُحَفّظَكَ وَلَا يُنْسِيَكَ [105] وَلَكِنِ اكْتُبْ لِشُرَكَائِكَ !

قَالَ : قُلْتُ : وَمَنْ شُرَكَائِي يَا نَبِيّ اللَهِ ؟!

قَالَ : الأئمّةُ مِنْ وُلْدِكَ ، بِهِمْ يُسْقَى أُمّتِي الغَيْثَ ، وَبِهِمْ يُسْتَجَابُ دُعَاؤُهُمْ ، وَبِهِمْ يَصْرِفُ اللَهُ عَنْهُمُ البَلَاءَ ، وَبِهِمْ تَنْزِلُ الرّحْمَةُ مِنَ السّمَاءِ .

وَهَذَا أَوّلُهُمْ . وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الحَسَنِ ، ثُمّ أَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السّلَامُ . ثُمّ قَالَ عَلَيْهِ وَآلِهِ السّلَامُ : الأئمّةُ مِنْ وُلْدِهِ . [106]

ولمّا كان كتاب «الجامعة» يدور حول أحكام الحلال والحرام غالباً ، وكتاب «الجفر» يحوم حول استخراج الوقائع بالرموز الكلّيّة ، و«مصحف فاطمة» يشتمل على ذكر الوقائع والحوادث التي ستكون

في المستقبل تسلية للسيّدة الزهراء سلام الله عليها ، فيمكن أن نخمّن بأنّ هذه الموضوعات كتبها أمير المؤمنين عليه السلام في مصحف فاطمة عليها السلام بأمر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم .

وتحدّث الشيخ محمّد جواد مغنية حول «مصحف فاطمة» مفصّلاً . ونلحظ في حديثه أنّه ممتعض جدّاً من تقوّلات بعض علماء العامّة وافتراءاتهم على الشيعة ، واستغلالهم التشابه الاسميّ للمصحف ، إذ نسبوا إلى الشيعة قولهم إنّ المراد من «مصحف فاطمة» قرآنٌ غير هذا القرآن المتداول . وأثبت الشيخ أنّ القول بتحريف القرآن ولو في كلمة واحدة أو حرف واحد زيادة كان أو نقصاناً أو تغييراً مدانٌ من قِبَل الشيعة وعلمائهم . ونجد الشيخ يخاطب في كلامه العالِم السنّيّ المصريّ المعاصر له الشيخ أبو زُهرة بخاصّة ، ويدفع تهمه مستدلّاً ومبرهناً . وقال في ختام كلامه الموجّه إليه : بل إنّ أبا زهرة صرّح في كتاب «المذاهب الإسلاميّة» ص 21 ، بأنّ الخلاف الذي نتج عن الاستنباط كان محمود العاقبة حسن النتيجة . فهل هذا الحسن يختصّ بعلماء طائفة دون أُخرى ؟

وقال بعد ذلك : وبعد هذه الوقفة القصيرة مع الشيخ أبي زهرة ، نعود إلى الحديث عن «مصحف فاطمة» ، وقد جاء ذكره في أخبار أهل البيت مع تفسيره ، وأنّه كان من إملاء رسول الله على عليّ .

قال الإمام الصادق عليه السلام : عِنْدَنَا «مُصْحَفُ فَاطِمَةَ» ، أَمَا وَاللَهِ مَا فِيهِ حَرْفٌ مِنَ القُرْآنِ ، وَلَكِنّهُ مِن إمْلَاءِ رَسُولِ اللهِ وَخَطّ عَلِيّ .

قال السيّد محسن الأمين في «الأعيان» ، القسم الأوّل من ج 1 ، ص 248 : إنّ نفي الإمام الصادق أن يكون فيه شيء من القرآن لكون تسميته ب «مصحف فاطمة» يوهم أنّه أحد النسخ الشريفة ، فنفى هذا الإيهام .

وفي كتاب «الكافي» أنّ المنصور كتب يسأل فقهاء أهل المدينة عن مسألة في الزكاة ، فما أجابه عنها إلّا الإمام الصادق . ولمّا سئل من أين أخذ هذا ؟ قال : من «كِتاب فاطمة» . (107)

إذَن ، «مصحف فاطمة» كتاب مستقلّ وليس بقرآن . فنسبة التحريف إلى الإماميّة على أساس قولهم ب «مصحف فاطمة» جهل وافتراء .

والأولى نسبة هذا القول إلى الذين زعموا بأنّ لعائشة قرآناً ، فيه زيادات عن هذا القرآن . قال جلال الدين السيوطيّ في كتاب «الإتقان» ج 2 ، ص 25 ، طبعة حجازي بالقاهرة ، ما نصّه بالحرف : قَالَتْ حَمِيدَةُ بِنْتُ أَبِي يُونُسَ : قَرَأَ أَبِي وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً فِي «مُصحَفِ عَائِشَةَ» : «إنّ اللَهَ وَمَلئِكَتُهُ يُصَلّونَ عَلَى النّبِيّ يَأَيّهَا الّذِينَ ءَامَنُوا صَلّوا عَلَيْهِ وَسَلّمُوا تَسْلِيمًا» وَعَلَى الّذِينَ يُصَلّونَ الصّفُوفَ الأُولَى . (108)

أرايت كيف يتّهمون غيرهم بما هم به أولى ، تماماً كما فعلوا في مسألة الجفر ، ومسألة الإيحاء ، وغيرها ؟!

ومن ثمّ ، فإنّ غرضي من هذا الفصل ، وما سبق من الفصول أن أثبت بالأرقام أنّه لا شيء عند الإماميّة إلّا ويوجد له أصل عند السنّة تفصيلاً أو إجمالاً ، منطوقاً أو مفهوماً ، وعليه فلا وجه لطعن أبي زُهرة ، ومن تقدّم ، أو تأخّر . اللهمّ إلّا التعصّب وتأكيد الانقسام والافتراق .

وهنا قال المرحوم مغنية في الهامش : وقع في يدي كتاب ، وأنا أُحرّر هذا الفصل ، وكنت أبحث

وأُفتّش في المكتبات التجاريّة وغيرها عن المصادر ، واسم الكتاب «حَرَكَاتُ الشّيعَةِ المُتَطَرّفِينَ وَأَثَرُهُمْ فِي الحَيَاةِ الاجْتِمَاعِيّةِ وَالأَدَبِيّةِ لِمُدُنِ العِرَاقِ إبّانَ العَصْرِ العَبّاسّي الأوّل» لمحمّد جابر عبد العال ، مدير الشؤون الاجتماعيّة بجامعة القاهرة ، خبط فيه كاتبه خبط عشواء ، وشحنه بالكذب والافتراء ، شأنه في ذلك شأن أسلافه الكثيرين ، ولكن كلمة حقّ ظهرت على فلتات قلمه ، وهو يكتب مقدّمة الكتاب من حيث يريد أو لا يريد ، قال : إنّنَا نَعْلَمُ أَنّ بَيْنَ أَهْلِ السّنّةِ مَنْ تَعَصّبَ عَلَى الشّيعَةِ ، وَأَمْعَنَ فِي ذَلِكَ إمْعَاناً جَعَلَهُ يَرْمِيهِمْ دُونَ تَثَبّتٍ بِاتّهَامَاتٍ يَتَبَيّنُ لِذِي العَيْنِ البَصِيرَةِ أَنّهَا بَاطِلَةٌ ، أَمْلَاهَا التّعَصّبُ وَالتّشَاحُنُ المَذْهَبِيّ . (109)

وقال المستشار عبد الحليم الجنديّ أيضاً : ومن التراث العلميّ عند الشيعة ما يسمّى «مصحف فاطمة» . حدّثوا عن الصادق ، إذ سئل عنه : إنّ فَاطِمَةَ مَكَثَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَهِ خَمْسَةً وَسَبْعِينَ يَوْماً ، وَكَانَ قَدْ دَخَلَهَا حُزنٌ عَلَى أَبِيهَا . وَكَان جِبرِئيل يَأْتِيهَا فَيُحْسِنُ عَزاءَهَا وَيُطَيّبُ نَفْسَهَا . وَيُخْبِرُهَا بِمَا يَكُونُ بَعْدَهَا فِي ذُرّيّتَهَا . وَكَانَ عَلِيّ يَكْتُبُ ذَلِكَ . فَهَذَا «مُصْحَفُ فَاطِمَةَ» !

فليس هذا مصحفاً بالمعنى الخاصّ بكتاب الله تعالى وإنّما هو أحد المدوّنات . (110)

وليعلم أنّ مصحف فاطمة عليها السلام غير لوح فاطمة عليها السلام . ف «لوح فاطمة» لم يكن بإملاء رسول الله وخطّ أمير المؤمنين عليهما الصلاة والسلام ، بل كان لوحاً زمرّداً نزل من السماء وفيه أسماء الأئمّة الطاهرين عليهم السلام ومواصفاتهم .

وورد ذكره مفصّلاً في «فرائد السمطين» كالآتي :

[في حديث اللوح الذي كتب الله فيه . أو أمر بعض كرام الكاتبين بأن يكتب فيه . أسماء أوصياء رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم . ثمّ أهداه إلى نبيّه فأهداه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى أُمّ الأوصياء صلوات الله عليها] .

432 . أنبأني المشايخ الكرام : السيّد الإمام جمال الدين رضي الإسلام أحمد بن طاووس الحسنيّ ، والسيّد الإمام النسّابة جلال الدين عبد الحميد بن فخّار بن مَعْد بن فخّار الموسويّ ، وعلّامة زمانه نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلّيّون رحمهم الله كتابةً عن السيّد الإمام شمس الدين شيخ الشرف فخّار بن معد بن فخّار الموسويّ ، عن شاذان بن جبرئيل القمّيّ ، عن جعفر بن محمّد الدوريستيّ ، عن أبيه ، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ (111) رضي الله عنهم ، قال : حدّثني أبي ومحمّد بن الحسن رضي الله عنهما ، قالا : حدّثنا سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميريّ جميعاً عن أبي الخير (112) صالح بن أبي حمّاد والحسن بن طريف جميعاً ، عن بكر بن صالح .

وحدّثنا أبي ومحمّد بن موسى بن المتوكّل ومحمّد بن عليّ ماجيلويه وأحمد بن عليّ [بن ماجيلويه وأحمد بن عليّ] بن إبراهيم ، والحسن بن إبراهيم بن ناتانة (113) وأحمد بن زياد الهمدانيّ رضي الله عنهم . قالوا : حدّثنا عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه إبراهيم بن هاشم ، عن بكر بن صالح ، عن عبد الرحمن بن سالم ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أبي عليه السلام لجابر بن

عبد الله الأنصاريّ : إنّ لي إليك حاجة فمتى يخفّ عليك أن أخلو بك فأسألك عنها ؟! فقال له جابر : في أيّ الأوقات شئتَ ، فخلا به أبي عليه السلام فقال له :

يَا جَابِرُ ! أَخْبِرْنِي عَنِ اللّوْحِ الّذِي رَأَيْتَهُ فِي يَدَيْ أُمّي فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّمَ وَمَا أَخْبَرَتْكَ بِهِ أَنّ فِي ذَلِكَ اللّوْحِ مَكْتُوباً !

قال جابر : أشهد بالله أنّي دخلتُ على أُمّك فاطمة في حياة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أُهنّئها بولادة الحسين ، فرأيتُ في يدها لوحاً أخضراً ظننتُ أنّه زمرّد ، ورأيتُ فيه كتاباً أبيض شبه نور الشمس ، فقلتُ لها : بأبي وأُمّي يا بنت رسول الله ، ما هذا اللوح ؟! فقالت : هذا اللوح أهداه الله جلّ جلاله إلى رسوله صلّى الله عليه وآله فيه اسم أبي ، واسم بَعْلِي ، واسم ابنَيّ ، وأسماء الأوصياء من ولدي . فأعطانيه أبي ليبشّرني بذلك . (114)

قال جابر : فأعطتنيه أُمّك فاطمة فقرأته وانتسخته . فقال له أبي : فهل لك يا جابر أن تعرضه علَيّ ؟! قال : نعم . فمشى معه أبي حتّى انتهى إلى منزل جابر ، وأخرج إلى أبي صحيفة من رَقّ .

فقال [له أبي] : يَا جَابِرُ ! انْظُرْ إِلَى كِتَابِكَ لِأَقْرَأَ عَلَيْكَ ! فَنَظَرَ جَابِرٌ فِي نُسْخَتِهِ ، فَقَرَأَهُ أَبِي ، فَمَا خَالَفَ حَرْفٌ حَرْفاً . (115) فَقَالَ : قَالَ جَابِرٌ : فَأَشْهَدُ بِاللَهِ أَنّي رَأَيْتُهُ هَكَذَا فِي اللّوْحِ مَكْتُوباً :

بِسْمِ اللَهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ . هَذَا كِتَابٌ مِنَ اللَهِ العَزِيزِ الحَكِيمِ لِمُحَمّدٍ نُورِهِ وَسَفِيرِهِ وَحِجَابِهِ وَدَلِيلِهِ ، نَزَلَ بِهِ الرّوحُ الأَمِينِ مِنْ عِنْدِ رِبّ العَالَمِينَ .

عَظّمْ يَا مُحَمّدُ أَسْمَائِي ، وَاشْكُرْ نَعْمَائِي ، وَلَا تَجْحَدْ آلَائِي ، فَإِنّي أَنَا اللَهُ لَا إِلَهَ إِلّا أَنَا ، قَاصِمُ الجَبّارِينَ ، وَمُذِلّ الظّالِمِينَ [وَمُبِيرُ المتكَبّرِينَ] وَدَيّانُ الدّينِ .

إِنّي أَنَا اللَهُ لَا إِلَهَ إِلّا أَنَا ، فَمَنْ رَجَا غَيْرَ فَضْلِي [أ] وَخَافَ غَيْرَ عَدْلِي عَذّبْتُهُ عَذَاباً لَا أُعَذّبُهُ أَحَداً مِنَ العَالَمِينَ .

فَإِيّايَ فَاعْبُدْ ، وَعَلَيّ فَتَوَكّلْ ، إِنّي لَمْ أَبْعَثْ نَبِيّاً فَأَكْمَلْتُ أَيّامَهُ وَانْقَضَتْ مُدّتُهُ إِلّا جَعَلْتُ لَهُ وَصِيّاً !

وَإِنّي فَضّلْتُكَ عَلَى الأَنْبِيَاءِ ، وَفَضّلْتُ وَصِيّكَ عَلَى الأَوْصِيَاءِ ، وَأَكْرَمْتُكَ بِشِبْلَيْكَ بَعْدَهُ وَسِبْطَيْكَ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ !

فَجَعَلْتُ حَسَناً مَعْدِنَ عِلْمِي بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدّةِ أَبِيهِ .

وَجَعَلْتُ حُسَيْناً خَازِنَ وَحْيِي وَأَكْرَمْتُهُ بِالشّهَادَةِ ، وَخَتَمْتُ لَهُ بِالسّعَادَةِ ، فَهُوَ أَفْضَلُ مَنِ اسْتُشْهِدَ ، وَأَرْفَعُ الشّهَادَةِ دَرَجَةً .

جَعَلْتُ كَلِمَتِي التّامّةُ مَعَهُ وَالحُجّةُ البَالِغَةَ عِنْدَهُ .

بِعِتْرَتِهِ أُثِيبُ وَأُعَاقِبُ .

أَوّلُهُمْ [عَلِيّ] سَيّدُ العَابِدِينَ وَزَيْنُ أَوْلِيَاءِ المَاضِينَ (كذا) .

وَابْنُهُ شَبِيهُ (116) جَدّهِ المَحْمُودُ مُحَمّدٌ البَاقِرُ لِعِلْمِي وَالمَعْدِنُ لِحُكْمِي . (117)

سَيَهلِكُ المُرتَابُونَ فِي جَعْفَرٍ ؛ الرّادّ عَلَيْهِ كَالرّادّ عَلَيّ ، حَقّ القَوْلُ مِنّي لَأُكْرِمَنّ مَثْوَى جَعْفَرٍ ، وَلَأُسِرّنّهُ فِي أَشْيَاعِهِ وَأَنْصَارِهِ وَأَولِيَائِهِ .

وَانْتَجَبْتُ بَعْدَهُ مُوسَى ، وَلَأُتِيحَنّ [ظ] بَعْدَهُ فِتْنَةً عَمْيَاءَ حِنْدِسَ ، (118) لِأَنّ خَيْطَ فَرْضِي لَايَنْقَطِعُ ، وَحُجّتِي لَا تَخْفَى ، وَأَنّ أَوْلِيَائِي لَا يَشْقَونَ .

أَلَا وَمَنْ جَحَدَ وَاحِداً مِنهُمْ [فَقَدْ] جَحَدَ نِعْمَتِي ، وَمَنْ غَيّرَ آيَةً مِنْ كِتَابِي فَقَدِ افْتَرَى عَلَيّ .

وَوَيْلٌ لِلْمُفْتَرِينَ الجَاحِدِينَ عِنْدَ انْقِضَاءِ مُدّةِ عَبْدِي مُوسَى وَحَبِيبِي وخِيَرَتِي . إنّ المُكَذّبَ بِالثّامِنِ مُكَذّبٌ بِجَمِيعِ أَوْلِيَائِي . (119)

وَعَلِيّ وَلِيّ وَنَاصِرِي ، وَمَنْ أَضَعُ عَلَى [عَاتِقِه] أَعْبَاءَ النّبُوّةِ ، وَأَمْتَحِنُهُ بِالاضْطِلَاعِ [بِهَا] ، (120) يَقْتُلُهُ عِفْرِيتٌ (121) مُسْتَكْبِرٌ ، يُدْفَنُ بِالمَدِينَةِ الّتِي بَنَاهَا العَبْدُ الصّالِحُ [ذُو القَرْنَيْنِ] إلَى جَنْبِ شَرّ خَلْقِي .

حَقّ القَوْلُ مِنّي لَأُقِرّنّ عَيْنَهُ بِمُحَمّدٍ ابْنِهِ وَخَلِفَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ ، فَهُوَ وَارِثُ عِلْمِي وَمَعْدِنُ حُكْمِي ، (122) وَمَوْضِعُ سِرّي وَحُجّتِي عَلَى خَلْقِي .

فَجَعَلْتُ الجَنّةَ مَأْوَاهُ ، وَشَفّعْتُهُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ كُلّهُمْ قَدِ اسْتوجَبُوا النّارَ . (123)

وَأَخْتِمُ بِالسّعَادَةِ لِابْنِهِ عَلِيّ وَلِيّي وَنَاصِرِي وَالشّاهِدِ فِي خَلْقِي وَأَمِينِي عَلَى وَحْيِي .

وَأُخْرِجُ مِنْهُ الدّاعِيَ إلَى سَبِيلِي ، وَالخَازِنَ لِعِلْمِي الحَسَنَ .

ثُمّ أُكْمِلُ ذَلِكَ بِابْنِهِ رَحْمَةً لِلعَالَمِينَ ، عَلَيْهِ كَمَالُ مُوسَى وَبَهَاءَ عِيسَى وَصَبْرُ أَيّوبَ .

وَسَيَذِلّ أَوْلِيَائِي فِي زَمَانِهِ ، وَيَتَهادَوْنَ رُؤُوسَهُمْ كَمَا يَتَهَادَوْنَ رُؤُوسَ التّرْكِ وَالدّيْلَمِ ، (124) فَيُقْتَلُونَ وَيُحَرَقُونَ وَيَكُونُونَ خَائِفِينَ مَرْعُوبِينَ وَجِلِينَ ، تُصْبَغُ الأَرْضُ بِدِمَائِهِمْ [وَيَنْشَأ] الوَيْلُ وَالرّنِينُ فِي نِسَائِهِم . (125)

أُولئِكَ أَوْلِيَائِي حَقّاً ، بِهِمْ أَدْفَعُ كُلّ فِتْنَةٍ عَمْيَاءَ حِنْدِسَ (كذا) ، وَبِهِمْ أَكْشِفُ الزّلَازِلَ ، وَأَرْفَعُ الآصَارَ وَالأغلاَلَ . (126)

أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَواتٌ مِن رَبّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ المُهْتَدُونَ .

قال عبد الرحمن بن سالم : قال أبو بصير : لو لم تسمع في دهرك إلّا هذا الحديث لكفاك ، فَصُنْهُ إلّا عن أهله . (127)

ورواه المجلسيّ رضي الله عنه عن «إكمال الدين وإتمام النعمة» ، و«عيون أخبار الرضا» وهما للشيخ الصدوق .

ثمّ روى مثله عن «الاحتجاج» للطبرسيّ ، (128) و«الاختصاص» للمفيد بسند آخر ، (129) و«الغيبة» للشيخ الطوسيّ بسند آخر أيضاً ، (130) و«الغيبة» للنعمانيّ أيضاً بسند آخر . (131) له بعد ذلك بيان مفصّل في حلّ بعض ما أشكل منه . (132)

وروى المجلسيّ أيضاً في «بحار الأنوار» عن «إكمال الدين» ، و«عيون أخبار الرضا» ، عن الطالقانيّ ، عن الحسن بن إسماعيل ، عن سعيد بن محمّد القطان ، عن الرويانيّ ، عن عبد العظيم

الحسنيّ ، عن عليّ بن الحسين بن زيد بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب قال : حدّثني عبد الله بن محمّد بن جعفر بن محمّد ، عن أبيه ، عن جدّه عليهما السلام أنّ محمّد بن عليّ باقر العلوم جمع ولده ، وفيهم عمّهم زيد بن عليّ عليه السلام . ثمّ أخرج إليهم كتاباً بخطّ عليّ عليه السلام وإملاء رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، مكتوب فيه : هَذَا كِتَابٌ مَن الله العزيز العليم . حديث اللوح إلى الموضع الذي يقول فيه : . وَأُولئكَ هُم المهتدون . ثمّ قال في آخره : قال عبد العظيم : العَجَبُ كُلّ العجب لمحمّد بن جعفر وخروجه وقد سمع أباه يقول هذا ويحكيه ؛ ثمّ قال : هذا سرّ الله ودينه ودين ملائكته ، فصُنه إلّا عن أهله وأوليائه . (133)

وكذلك رواه الكلينيّ ، (134) والشيخ الطبرسيّ . (135)

وذكر إبراهيم بن محمّد بن مؤيّد الحمّوئيّ حديثاً بعد الحديث الأوّل الذي نقلناه عنه سابقاً ، وقال : [وبالسند المتقدّم قال ابن بابويه] : وحدّثنا عليّ بن الحسين [شاذويه] المؤدّب ، وأحمد بن هارون الفاميّ رضي الله عنهما قالا : حدّثنا محمّد بن عبد الله بن جعفر الحميريّ عن أبيه ، عن جعفر بن محمّد بن مالك الفزاريّ الكوفيّ ، عن مالك السلوليّ ، عن دُرُسْت ، عن عبد الحميد ، عن عبد الله بن القاسم ، عن عبد الله بن جبلة ، عن أبي السّفَاتج ، عن جابر الجُعفيّ ، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام ، عن جابر بن عبد الله الأنصاريّ قال :

دخلتُ على [مولاتي] فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلّمَ قُدّامَهَا لَوْحٌ يَكَادُ ضَوْؤُهُ يَغْشَى الأَبْصَارَ . فِيهِ اثْنَا عَشَرَ اسْماً : ثَلَاثَةٌ فِي ظَاهِرِهِ ، وَثَلَاثَةٌ فِي بَاطِنِهِ ، وَثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ فِي آخِرِهِ ، وَثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ فِي طَرَفِهِ . فَعَدَدْتُهَا فِإذَا هِيَ اثْنَا عَشَرَ .

فَقُلْتُ : أَسْمَاءُ مَنْ هَذَا ؟!

قَالَتْ : هَذِهِ أَسْمَاءُ الأَوْصِيَاءِ : أَوّلُهُمْ ابْنُ عَمّي وَأَحَدَ عَشَرَ وُلْدِي ، آخِرُهُمُ القَائِمُ !

قَالَ جَابِرٌ : فَرَأَيْتُ فِيهَا مُحَمّداً مُحَمّداً مَحَمّداً فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعِ ، وَعَلِيّاً [وَ] عَلَيّاً [وَ] عَلِيّاً [وَ] عَلِيّاً فِي أَرْبَعَةِ مَواضِعَ . (136)

ورواه المجلسيّ بالسند نفسه عن كتاب «إكمال الدين» ، و«عيون أخبار الرضا» . (137)

ورواه الحمّوئيّ أيضاً عن الشيخ الصدوق بالنحو الآتي : [وقال أيضاً] : وحدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار رحمه الله ، قال : حدّثنا أبي عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي الجارود ، عن أبي جعفر عليه السلام ، عن جابر بن عبد الله الأنصاريّ قال : دخلتُ على فاطمة عليها السلام ، وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ فِيهِ أَسْمَاءُ الأَوْصِيَاءِ : فَعَدَدْتُ اثْنَي عَشَرَ آخِرُهُمُ القَائِمُ . ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمّدٌ ، وَأَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ عَلِيّ صَلَواتُ اللَهِ عَلَيْهِمْ . (138)

ورواه المجلسيّ أيضاً بالسند ذاته عن «إكمال الدين» ، و«عيون أخبار الرضا» . (139)

وكذلك رواه عن خصال الصدوق بسند آخر ، (140) وعن «إكمال الدين» بسندين ، (141) وعن «عيون» بسند آخر ، (142) وعن «الغَيبة» للشيخ الطوسيّ بسند آخر . (143)

ومن الجدير ذكره أنّ الحمّوئيّ روى حديثاً رابعاً تحت التسلسل 435 عن الشيخ الصدوق بعد الأحاديث الثلاثة المتقدّمة . ومضمونه مفصّل رائع . روى فيه أسماء الأئمّة وكُناهم ، وأسماء أُمّهاتهم عن جابر ، في لوح فاطمة عليها السلام . (144) بَيدَ أنّا لم نورده هنا لأنّنا سبق أن نقلناه في الجزء الثالث عشر من كتابنا هذا : «معرفة الإمام» الدرس 191 إلى الدرس 195 ، فلا حاجة إلى تكراره .

ورواه المجلسيّ في «بحار الأنوار» بسند الحمّوئيّ نفسه عن الشيخ الصدوق . (145)

ومن الحريّ بالذكر أيضاً أنّ الأخبار الواردة عن الرسائل السماويّة المختومة بشأن ولاية أمير المؤمنين وإمامة الأئمّة الاثني عشر بأسمائهم وعلاماتهم ، التي كان يأتي بها جبرئيل كلّاً على حدة ، هي غير الأخبار الواردة عن اللوح ، مع أنّ المجلسيّ رضي الله عنه ذكرها كلّها في باب واحد لاشتراكها في المفاد والمضمون . ونتبرّك فيما يأتي بذكر عدد من أحاديث الخواتيم لمزيد البصيرة .

روى المجلسيّ رحمه الله عن «إكمال الدين» ، و«الأمالي» للشيخ الصدوق عن ابن الوليد ، عن ابن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن محمّد بن الحسين الكنانيّ ، عن جدّه ، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام ، قَالَ :

إنّ اللّهَ عَزّ وَجَلّ أَنْزَلَ عَلَى نَبِيّهِ كِتَاباً قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ المَوْتُ ، فَقَالَ : يَا مُحَمّدُ ! هَذَا الكِتَابُ وَصِيّتُكَ إلَى النّجِيبِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِكَ !

فَقَالَ : وَمَنِ النّجِيبُ مِنْ أَهْلِي يَا جَبْرَئِيلُ ؟!

فَقَالَ : عَلِيّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السّلَامُ وَكَانَ عَلَى الكِتَابِ خَوَاتِيمُ (146) مِنْ ذَهَبٍ . فَدَفَعَهُ النّبِيّ صَلّى اللّهُ عَلَيهِ وَآلِهِ إلَى عَلَيّ عَلَيْهِ السّلَامُ وَأَمَرَهُ أَنْ يَفُكّ خَاتَماً مِنْهَا وَيَعْمَلَ بِمَا فِيهِ .

فَفَكّ عَلَيْهِ السّلَامُ خَاتَماً وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ . ثُمّ دَفَعَهُ إلَى ابْنِهِ الحَسَنِ عَلَيْهِ السّلَامُ ، فَفَكّ خَاتَماً وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ .

ثُمّ دَفَعَهُ إلَى الحُسَيْنِ عَلَيْهِ السّلَامُ ، فَفَكّ خَاتَماً فَوَجَدَ فِيهِ : أَنِ اخْرُجْ بِقَوْمٍ إلَى الشّهَادَةِ ، فَلَا شَهَادَةَ لَهُمْ إلّا مَعَكَ ، وَاشْرِ نَفْسَكَ لِلّهِ عَزّ وَجَلّ ، فَفَعَلَ .

ثُمّ دَفَعَهُ إلَى عَلِيّ بْنِ الحُسَيْنِ عَلَيْهِ السّلَامُ ، فَفَكّ خَاتَماً فَوَجَدَ فِيهِ : اصْمُتْ وَالزَمْ مَنْزِلَكَ ، وَاعْبُد رَبّكَ حَتّى يَأْتِيَكَ اليَقِينُ ، فَفَعَلَ .

ثُمّ دَفَعَهُ إلَى مُحَمّدُ بْنِ عَلِيّ عَلَيْهِ السّلَامُ ، فَفَكّ خَاتَماً فَوَجَدَ فِيهِ : حَدّثِ النّاسَ وَأَفْتِهِمْ وَلَا تَخَافَنّ إلّا اللّهَ ، فَإنّهُ لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْكَ !

ثُمّ دَفَعَهُ إلَيّ فَفَكَكْتُ خَاتَماً فَوَجَدْتُ فِيهِ : حَدّثِ النّاسَ وَأَفْتِهِمْ وَانْشُرْ عُلُومَ أَهْلِ بَيْتِكَ ، وَصَدّقْ آبَاءَكَ الصّالِحِينَ ، وَلَا تَخَافَنّ أَحَداً إلّا اللّهَ ، وأَنْتَ فِي حِرْزٍ وَأَمَانٍ ؛ فَفَعَلْتُ .

ثُمّ ادْفَعْهُ إلَى مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ، وَكَذَلِكَ يَدْفَعُهُ مُوسَى إلَى الّذِي مِنْ بَعْدِهِ ، ثُمّ كَذَلِكَ أَبَداً إلَى قِيَامِ المَهْدِيّ . (147)

وذكر مثله عن أمالي الشيخ الطوسيّ ، عن الصدوق ، عن ابن الوليد . (148) وروى المجلسيّ هذا المضمون أيضاً بسندٍ عن «علل الشرائع» ، (149) وبسند آخر عن «إكمال الدين» (150) باختلاف

يسير في اللفظ . (151)

ورواه باختلاف كبير في اللفظ واتّحاد المضمون عن «الغَيبة» للنعمانيّ (152) . وروى مضمونه أيضاً بسندين آخرين مختصرين عن الكتاب المذكور نفسه . (153)

أجل ، تبيّن ممّا ذكرناه أنّ أوّل مدوّنٍ في الإسلام هو أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام من خلال تدوين كتاب «الجامعة» ، و«الجفر» ، و«كتاب الستّين» في علوم القرآن ، وكتاب «الديات» وكتاب «الفرائض والمواريث» ، و«مصحف فاطمة» ، ومجموع رسائله وعهوده التي بعثها إلى ولاته على الأمصار ، ومنها عهده إلى مالك الأشتر رضوان الله عليه حين ولّاه أمر مصر ، فهو عليه السلام الحائز على المقام الأوّل في الكتابة والتأليف والتصنيف والتدوين حقّاً .

ويأتي بعده أبو رافع مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الذي كان من شيعة أمير المؤمنين عليه السلام المخلَصين ، إذ زاول التدوين سواء في حياة النبيّ . أم بعد وفاته . وذكر المرحوم آية الله السيّد حسن الصدر ترجمته كما يأتي :

أبو رافع مولى الرسول صلّى الله عليه وآله أوّل مَن دوّن الحديث

وأوّل من دوّن الحديث من شيعة أمير المؤمنين عليه السلام بعده أبو رافع مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم . قال النجاشيّ في أوّل كتابه «فهرس أسماء المصنّفين من الشيعة» ما نصّه :

الطبقة الأُولى أبو رافع مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله . واسمه أسلم ، كان للعبّاس بن عبد المطّلب رحمه الله فوهبه للنبيّ . فلمّا بُشّر النبيّ بإسلام العبّاس ، أعتقه . أَسْلَمَ أبو رافع قديماً بمكّة ، وهاجر إلى المدينة . وشهد مع النبيّ مشاهده ، ولزم أمير المؤمنين من بعده . وكان من خيار الشيعة ، وشهد معه حروبه ، وكان صاحب بيت ماله بالكوفة . وابناه عبيد الله وعليّ كاتبا أمير المؤمنين عليه السلام ... إلى أن قال :

ولأبي رافع كتاب «السّنن والأحكام والقضايا» ، ثمّ ذكر إسناده إليه باباً باباً : الصلاة ، والصيام ، والحجّ ، والزكاة ، والقضايا .

قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» : أبو رافع القبطيّ مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : اسمه إبراهيم ؛ وقيل : أسلم ، أو ثابت ، أو هرمز . مات في أوّل خلافة عليّ على الصحيح .

قلتُ : أوّل خلافة عليّ أمير المؤمنين سنة خمس وثلاثين من الهجرة ، فلا أقدم من أبي رافع في التأليف بالضرورة . (154) وقال السيّد الصدر أيضاً :

الصّحِيفَةُ الأُولَى

في أوّل مَن جمع الحديث ؛ ورتّبه بالأبواب من الصحابة الشيعة هو أبو رافع مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم

قال النجاشيّ في كتاب «فهرس أسماء المصنّفين من الشيعة» ما لفظه : ولأبي رافع مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كتاب «السّنن والأحكام والقضايا» . ثمّ ذكر النجاشيّ إسناده إلى رواية الكتاب باباً باباً .

وذكر المرحوم الصدر هنا ما نقلناه سلفاً نصّاً . ثمّ قال : فلا أقدم منه في ترتيب الحديث وجمعه بالأبواب بالاتّفاق ، لأنّ المذكورين في أوّل من جمع ، كلّهم في أثناء المائة الثانية ، كما في «التدريب» للسيوطيّ .

وحكى فيه عن ابن حجر في «فتح الباري» أنّ أوّل من دوّنه بأمر عمر بن عبد العزيز : ابن شهاب الزهريّ ، فيكون في ابتداء رأس المائة ، لأنّ خلافة عمر كانت سنة ثمان أو تسع وتسعين ، ومات سنة إحدى ومائة . ولنا فيما أفاده ابن حجر إشكال ذكرناه في الأصل (كتاب «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام») . (155)

وسار آية الله السيّد عبد الحسين شرف الدين العامليّ على هذا المنوال أيضاً ، فقال في كتاب «الفصول المهمّة» : أبو رافع القبطيّ مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، واسمه أسلم ، أو إبراهيم ، وقيل : هرمز ، وقيل : ثابت ، وقيل غير ذلك . وله أولاد وأحفاد كلّهم خصّيصون بأهل البيت ، ومنقطعون إليهم .

أمّا أولاده : فرافع ، والحسن ، والمغيرة ، وعبيد الله (الذي أفرد كتاباً فيمن حضر صفّين مع عليّ بن أبي طالب عليه السلام من الصحابة ، وقد نقل عنه صاحب «الإصابة» وغيره) ، وعليّ الذي ألّف كتاباً في فنون الفقه على مذهب أهل البيت ، وهو أوّل كتاب فقهيّ عُمل في الإسلام بعد «صحيفة عليّ عليه السلام» .

وأمّا أحفاد أبي رافع : فالحسن ، وصالح ، وعبيد الله أولاد عليّ بن أبي رافع ، والفضل بن عبيد الله بن أبي رافع ، ولهم ذرّيّة كلّها صالحة . (156)

رافع

الحسن

أبو رافع المغيرة

عبيد الله مؤلّف كتاب «فيمن حضر صفّين مع عليّ عليه السلام»

الفضل عليّ مؤلّف كتاب «السنن والأحكام والقضايا» الحسن صالح عبيد الله

وأشار إلى هذه الحقيقة صديقنا الأكرم المرحوم آية الله السيّد محمّد عليّ القاضي الطباطبائيّ التبريزيّ قدّس سرّه في تعليقته على كتاب «جنّة المأوى» في آخر تعريفه وثنائه على «كتاب سُليم بن قيس الهلاليّ» . وفيما يأتي نصّ كلامه :

كتاب جليل معتمد ، صنّفه سُليم بن قيس الهلاليّ المتوفّى حدود سنة 90 هـ . من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام ، وصاحبه ، ومن خواصّه .

وكتابه من الأُصول الشهيرة المعتمدة عند الخاصّة والعامّة . قال الإمام الكبير النعمانيّ رحمه الله في كتابه «الغَيبة» ما هذا لفظه : وليس بين جميع الشيعة ممّن حمل العلم ورواه عن الأئمّة عليهم السلام خلاف في أنّ «كتاب سُليم بن قيس الهلاليّ» أصل من أكبر كتب الأُصول التي رواها أهل العلم وحملة حديث أهل البيت عليهم السلام وأقدمها ، لأنّ جميع ما اشتمل عليه الأصل إنّما هو من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وأمير المؤمنين عليه السلام ، والمقداد ، وسلمان الفارسيّ ، وأبي

ذرّ ، ومن جرى مجراهم ممّن شهد رسول الله صلّى الله عليه وآله ، وأمير المؤمنين عليه السلام ، وسمع منهما . وهو من الأُصول التي ترجع الشيعة إليها وتعوّل عليها . انتهى .

وقال ابن النديم في «الفهرست» : هو أوّل كتاب ظهر للشيعة . ومراده أنّه أوّل كتاب ظهر فيه أمر الشيعة ، كما أُشير إليه في الحديث المرويّ عن الإمام الصادق عليه السلام في توصيفه بأنّه أبجد الشيعة .

قال عليه السلام :

مَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنْ شِيعَتِنَا وَمُحِبّينَا «كِتَابُ سُلَيْمِ ابْن قَيْسٍ الهِلَالِيّ» فَلَيْسَ عِنْدَهُ مِنْ أَمْرِنَا شَيءٌ وَلَا يَعْلَمُ مِنْ أَسْبَابِنَا شَيْئاً ؛ وَهُوَ أَبْجَدُ الشّيعَةِ ، وَهُوَ سِرّ مِنْ أَسْرَارِ آلِ مُحَمّدٍ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .

وقال القاضي بدر الدين السبكيّ المتوفّى سنة 769 هـ في كتابه : «محاسن الوسائل في معرفة الأوائل» : إنّ أوّل كتاب صنّف للشيعة هو «كتاب سُليم بن قيس الهلاليّ» . انتهى .

ولكن القارئ العزيز خبير أنّ «كتاب السّنن» تصنيف أبي رافع المتوفّى في العقد الرابع [157] الذي اشترى معاوية داره بعد موته هو مقدّم عادةً على تصنيف سُليم المتوفّى سنة 90 هـ . [158]

وصرّح العالم الخبير السيّد محمّد صادق بحر العلوم بهذه الحقيقة في مقدّمة «كتاب سليم بن قيس» ، ونقل نفس عبارات ابن النديم في «الفهرست» وعبارات القاضي بدر الدين السبكيّ ، ثمّ أشار إلى تقدّم أبي رافع في التصنيف . [159]

واعترف محمّد عجّاج الخطيب بهذه الحقيقة طوعاً أم كرهاً ، وهو الذي يُصرّ إصراراً تامّاً على تدوين الحديث عند أهل السّنّة . قال : وكان عند أبي رافع مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله (سنة 35 هـ) [160] كتاب فيه استفتاح الصلاة ، دفعه إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث (سنة 94 هـ) [161] أحد الفقهاء السبعة . [162]

وأورد ذلك آية الله السيّد حسن الصدر تحت عنوان : تَقَدّمُ الشّيعَةِ فِي تأَسِيسِ عُلُومِ الحَدِيثِ ، وفي ذيله المعنون : أَوّلُ مَنْ جَمَعَ الحَدِيثَ النّبَوِيّ ، وتحته عبارة : الصحيفة الأُولى في أوّل من جمَعَ الحديث النبويّ في الإسلام ودوّنه ، وذكر فيها أبا رافع كأوّل مدوّن . ثمّ تحدّث مستدلّاً عن تأخّر أهل السنّة عن تدوين الحديث وجمعه قرنين من الزمان ؛ ويردّ بشدّة على السيوطيّ الذي يقول : وأمّا ابتداء تدوين الحديث فإنّه وقع في رأس المائة في خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره .

قال رحمه الله : وأوّل من دوّن الحديث من شيعة أمير المؤمنين بعده أبو رافع مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله . وبعد أن شرح تأخّر أهل السنّة في التدوين . رجع إلى أبي رافع فذكر خصائص تأليفه ، وقد مرّ ذكره .

أمّا ما استدلّ به على تأخّر أهل السنّة ، فهو قوله : وقد وهم الحافظ جلال الدين السيوطيّ في كتابه «تدريب الراوي» حيث زعم أنّ ابتداء تدوين الحديث وقع في رأس المائة .

قال : وأمّا ابتداء تدوين الحديث ، فإنّه وقع في رأس المائة في خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره ؛ ففي «صحيح البخاريّ» في أبواب العلم : وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم : انظر ما

كان من حديث رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فاكتبه ، فإنّي خفتُ دروس العلم وذهاب العلماء !

وأخرجه أبو نعيم في «تاريخ إصفهان» بلفظ : كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق : انظروا حديث رسول الله فاجمعوه !

قال في «فتح الباري» : يستفاد من هذا ابتداء تدوين الحديث النبويّ . ثمّ أفاد أنّ أوّل من دوّنه بأمر عمر بن عبد العزيز ، ابن شهاب . (انتهى ما في «تدريب الراوي») .

قال السيّد حسن الصدر : قلتُ : كانت خلافة عمر بن عبد العزيز سنتين وخمسة أشهر ، مبدؤها عاشر صفر سنة ثمان أو تسع وتسعين . ومات سنة إحدى ومائة لخمس أو لستّ مضين ، وقيل : لعشر بقين من رجب . ولم يؤرّخ زمان أمره ، ولا نقل ناقل امتثال أمره بتدوين الحديث في زمانه .

والذي ذكره الحافظ ابن حجر من باب الحدس والاعتبار ، لا عن نقل العمل بأمره بالعيان . ولو كان له عند أهل العلم بالحديث أثر بالعيان لما نصّوا على أنّ الإفراد لحديث رسول الله صلّى الله عليه وآله كان على رأس المائتين كما اعترف به شيخ الإسلام وغيره . قال : فأوّل من جمع الآثار ابن جُرَيح بمكّة ، وابن إسحاق أو مالك بالمدينة ، والربيع بن صبيح ، أو سعيد بن أبي عروبة ، أو حمّاد بن سلمة بالبصرة ، وسفيان الثوريّ بالكوفة ، والأوزاعيّ بالشام ، وهيثم بواسط ، ومَعْمَر باليمن ، وجرير بن عبد الحميد بالري ، وابن المبارك بخراسان . قال العراقيّ وابن حجر : وكان هؤلاء في عصر واحد ، فلا ندري أيّهم أسبق ؟

قال ابن حجر : إلى أن رأى بعض الأئمّة أن تفرد أحاديث النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم خاصّة ، وذلك في رأس المائتين وعدّد جماعة . وقال الطيّبيّ : أوّل من كتبه وصنّف من السلف ابن جُرَيح . وقيل : مالك ، وقيل : الربيع بن صبيح . ثمّ انتشر التدوين وظهرت فوائده . (انتهى) .

ويقول المرحوم الصدر هنا لتأييد كلامه : ألا تراه لم يذكر تدوين أحد قبل ابن جريح ؟ !

وكذلك الحافظ الذهبيّ في «تذكرة الحفّاظ» نصّ أنّ أوّل زمن التصنيف وتدوين السّنن وتأليف الفروع بعد انقراض دولة بني أُميّة وتحوّل الدولة إلى بني العبّاس . قال : ثمّ كثر ذلك فيأيّام الرشيد . وكثرت التصانيف ، وأخذ حفظ العلماء ينقص . فلمّا دوّنت الكتب اتّكل عليها . وإنّما كان قبل ذلك علم الصحابة والتابعين في الصدور ، فهي كانت في خزائن العلم لهم . (انتهى كلام الذهبيّ) .

ولا يُقاس بالذهبيّ غيره في الخبرة بالتواريخ في أمثال هذه الأُمور ، فلم يذكر ما ذكره السيوطيّ ، بل كلّ مَن كتب في الأوائل من علماء السنّة لم يذكره . اللهمّ إلّا أن يقال باستبعاد عدم الأخذ بقول مثل عمر بن عبد العزيز . فلعلّه جُمع بعده ، فلا يكون الحكم بجمعه في رأس المائة من القول السديد المحقّق . عصمنا الله من التسرّع في القول .

إذا عرفتَ هذا فاعلم أنّ الشيعة أوّل من تقدّم في جمع الآثار والأخبار ، في عصر خلفاء النبيّ المختار عليه وعليهم الصلاة والسلام اقتدوا بإمامهم أمير المؤمنين عليه السلام . فإنّه عليه السلام صنّف فيه على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله .

وذكر المرحوم الصدر هنا شرحاً حول تدوين «الجامعة» عن أصل «بصائر الدرجات» . ثمّ تحدّث عن تدوين أبي رافع مفصّلاً . (163)

ونقل محمّد عجّاج الخطيب في كتابه كلام المرجع الدينيّ الأكبر السيّد حسن الصدر (1272 . 1354 هـ) في كتاب «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» ثمّ ردّ بزعمه على إشكالاته كلّها .

قال : إنّ ما ذكره السيوطيّ ليس وهماً بل حقيقة علميّة ، كما تبيّن لنا من البحث . وأمّا قصر مدّة خلافة عمر بن عبد العزيز ، وعدم تاريخ زمن أمره فإنّه لا ينافي استجابة العلماء لأمر الخليفة . وأمّا أنّه لم ينقل هذا ناقل ، فهذا حكم يناقض الدليل ، فقد كثر الناقلون . ونصّ ابن عبد البرّ على أنّ ابن شهاب امتثل لأمر الخليفة وكتب الحديث في دفاتر ، وبعث الخليفة إلى كلّ أرض له عليها سلطان دفتراً . (164)

ولم يكن ما ذكره ابن حجر من باب الحدس والتخمين . ثمّ إنّ ما ذكره علماء الحديث من أنّ إفراد تدوين حديث رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم كان على رأس المائتين ، لا ينافي قطّ تدوينه استجابة لأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز ، ونحن لا نشكّ في أنّ بعض المدوّنات الأُولى في عصر رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ، وفي عصر الصحابة كانت خالية من فتاوى الصحابة .

وأقوى دليل على هذا «الصحيفة الصادقة» ، و«الصحيفة الصحيحة» ، وإن كان بعض المصنّفين قد كتب عمل الصحابة ، وفتاواهم إلى جانب الحديث ، فهذا لا ينافي كونهم دوّنوا الحديث على رأس المائة الأُولى وقبلها .

واستشهاده بما ذكره الحافظ الذهبيّ في «تذكرة الحفّاظ» لا يجدي نفعاً ، لأنّ الحافظ الذهبيّ لخّص الحالة في القرن الأوّل ، ولم يدرس التدوين دراسة موضوعيّة تفصيليّة ، ومع هذا نراه يذكر في تراجم مَن صنّف مِن العلماء أنّهم أوّل من صنّفوا في بلادهم . وليس من المفروض على الذهبيّ أن يفصّل في التدوين ، لأنّ تذكرته في رجال الحديث ، لا في علم الحديث ومصطلحه .

وأمّا أنّ أحداً من الأوائل الذين كتبوا في الحديث وعلومه . لم يذكر ما ذكره الجلال السيوطيّ . فهذا مردود بما كشف عنه بحثنا ؛ فقد ذكر ذلك الرامهرمزيّ ، وبيّن سبب كراهة مَن كره الكتابة في الصدر الأوّل ، وجمع بين أحاديث السماح بالكتابة والنهي عنها .

وإذا كان الرامهرمزيّ لم ينقل إلينا النصّ كالسيوطيّ حرفيّاً ، فقد ذكر ما يفهم منه أنّ بعض العلماء كانوا قد دوّنوا في القرن الأوّل ، (165) كما بيّن اهتمام عمر بن عبد العزيز بنشر السّنّة والمحافظة عليها . (166) ووضع الخطيب البغداديّ كتابه «تقييد العلم» لعرض سير التدوين في العصر الأوّل ، وبيّن كثيراً ممّا خفي على الناس ، وأثبت أنّ بعض طلّاب العلم وأهله قد مارسوا التدوين في عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وبعده .

وروى أبو عُبيد القاسم بن سلام(157 . 224 هـ) بسنده عن محمّد بن عبد الرحمن الأنصاريّ ، قال : لمّا استخلف عمر بن عبد العزيز أرسل إلى المدينة يلتمس كتاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في الصدقات ، وكتاب عمر بن الخطّاب ... فنُسخا له . (167)

فما أظنّ بعد هذا أن يدّعي إنسان أنّ أمر عمر بن عبد العزيز لم ينفّذ أو لم يؤخذ به . فما ذهب إليه علماء الحديث من أنّ ابتداء تدوين الحديث وقع في رأس المائة الأُولى ليس من باب الحدس

والتسرّع بالقول . ويحمل قولهم هذا على التدوين الرسميّ الذي تبنّته الدولة . أمّا التدوين الشخصيّ والفرديّ فكان منذ عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم .

بعدما ذكره السيّد حسن الصدر ذكر كتاباً لعليّ رضي الله عنه كان عظيماً مدرجاً ، وذكر صحيفته المعلّقة بسيفه . ثمّ ذكر كتاباً لأبي رافع مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم سمّاه «كتاب السّنن والأحكام والقضايا» ؛ وقد توفّي أبو رافع في أوّل خلافة عليّ رضي الله عنه ، قال السيّد حسن الصدر : وأوّل خلافة عليّ أمير المؤمنين سنة خمس وثلاثين من الهجرة ، فلا أقدم من أبي رافع في التأليف بالضرورة . (168)

قال محمّد عجّاج الخطيب : إذا صحّ هذا الخبر فإنّ أبا رافع يكون ممّن دوّن في عصر الصحابة ، وقد سبقه عبد الله بن عمرو الذي كتب في عهده صلّى الله عليه وآله . وإذا صحّ هذا الخبر وكان كتابه مرتّباً على الأبواب (الصلاة ، والصيام ، والحجّ ، والزكاة ، والقضايا) كما ذكر السيّد حسن الصدر ، كان لأبي رافع شرف الأولويّة في التأليف لا في التدوين ، وصحّة هذا لا تحملنا على أن ننفي ما ثبت تأريخيّاً من أخبار التدوين في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز . (169)

وقد ذكرنا فيما تقدّم كلام الخطيب نصّاً حتّى هوامشه لتتبيّن جوانب إشكاله كلّها . وإذا أردنا حقّاً أن نوضّح ونثبت صحّة كلام المرحوم السيّد حسن الصدر ، ونفصّل الحديث في جميع الإشكالات المثارة عليه ، فسيستوعب هذا كتاباً لا محالة . بَيدَ أنّا لابدّ لنا أن نتبسّط في الكلام هنا نوعاً ما رفعاً للشبهات ، وإن استلزم ذلك التفصيلَ إجمالاً .

نبيّن قبل كل شيء شرحاً للعالم الواعي السنّيّ المصريّ المتحرّر من التعصّب المرحوم الشيخ محمود أبو ريّة حشره الله مع أمير المؤمنين وأبنائه المعصومين ، وأبعده ممّن يتبرّأ منه ويُبغضه في كتابه القيّم الكريم «أضواء على السنّة المحمّديّة» الذي أرى من الضروريّ لكلّ طالب علم يخطو في طريق الحديث والفقه والأُصول أن يطالعه بدقّة ويُنعم النظر فيه من أوّله إلى آخره .

تحدّث هذا العالم الجليل عن تدوين الحديث تحت عنوان : كَيْفَ نَشأَ تَدوِينُ الحَدِيثِ ؟ وبلغ في حديثه قوله :

وقد رأيتَ فيما تقدّم من الفصل السابق أنّ الصحابة في عهد أبي بكر قد جمعوا القرآن في موضع واحد ، ممّا كان قد كتب في حياة الرسول صلوات الله عليه ، وما حفظ في الصدور ، وأنّهم قد عنوا بذلك عناية فائقة . أمّا أحاديث الرسول فإنّهم لم يكتبوها ولم يجمعوها ، لأنّها لم تُكتب في عهد النبيّ كما كتب القرآن ... إلى أن قال :

وقال الشيخ أبو بكر بن عقال الصقليّ في فوائده على ما رواه ابن بشكوال : إنّما لم يجمع الصحابة سنن رسول الله صلّى الله عليه وآله في مصحف كما جمعوا القرآن ، لأنّ السنن انتشرت وخفي محفوظها من مدخولها ، فوكل أهلها في نقلها إلى حفظهم ، ولم يوكلوا من القرآن إلى مثل ذلك . وألفاظ السنن غير محروسة من الزيادة والنقصان كما حرس الله كتابه ببديع النظم الذي أعجز الخلق عن الإتيان بمثله ، فكانوا في الذي جمعوه من القرآن مجتمعين . وفي حروف السّنن ونقل نظم الكلام نصّاً مختلفين ، فلم يصحّ تدوين ما اختلفوا فيه . (170)

وقد ظلّ الأمر في رواية الحديث على ما ذكرنا . تفعل فيه الذاكرة ما تفعل . لا يكتب ولا يدوّن طوال عهد الصحابة وصدراً كبيراً من عهد التابعين إلى أن حدث التدوين . على ما قالوا . في آخر عهد التابعين . (171)

قال الهرويّ : (172) لم يكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الأحاديث ، إنّما كانوا يؤدّونها لفظاً ، ويأخذونها حفظاً ، إلّا كتاب الصدقات والشيء اليسير الذي يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء ، حتّى خيف عليه الدروس وأسرع في العلماء الموت ، أمر عمر بن عبد العزيز أبا بكر الحزميّ (173) فيما كتب إليه : انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ سُنّةٍ أَوْ حَدِيثٍ فَاكْتُبْهُ . وقال مالك في «الموطّأ» رواية محمّد بن الحسن : إنّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم : أنِ انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَهِ ، أَوْ سُنَنِهِ فَاكْتُبْهُ لِي ! فَإنّي خِفْتُ دُرُوسَ العِلْمِ وَذَهَابَ العُلَمَاءِ ! وأوصاه أن يكتب له ما عند عُمرة ابنة عبد الرحمن الأنصاريّة . وكانت تلميذة عائشة رضي الله عنها . والقاسم بن محمّد بن أبي بكر .

أمّا أمر عمر بن عبد العزيز فقد كان على رأس المائة الأُولى . (174)

ويبدو أنّه لمّا عاجلت المنيّة عمر بن عبد العزيز ، انصرف ابن حزم عن كتابة الحديث ، وبخاصّة لمّا عزله يزيد بن عبد الملك عندما تولّى بعد عمر بن عبد العزيز سنة 101 هـ . وكذلك انصرف كلّ من كانوا يكتبون مع أبي بكر . وفترت حركة التدوين إلى أن تولّى هشام بن عبد الملك سنة 105 هـ . فجدّ في هذا الأمر ابن شهاب الزهريّ . (175) بل قالوا : إنّه أكرهه على تدوين الحديث ، لأنّهم كانوا يكرهون كتابته . كما سيتبيّن لك بعدُ . ولكن لم تلبث هذه الكراهيّة أن صارت رضىً . ولم يلبث ابن شهاب أن صار حظيّاً عند هشام فحجّ معه ، وجعله معلّم أولاده إلى أن توفّي قبل هشام بسنة ، وتوفّي هشام سنة 125 هـ . وبموته تزعزع ملك بني أُميّة ودبّ فيه الاضطراب .

ثمّ شاع التدوين في الطبقة التي تلي طبقة الزهريّ ، وكان ذلك بتشجيع العبّاسيّين . وقد اعتبر ابن شهاب الزهريّ أوّل من دوّن الحديث ، ولعلّ سبب ذلك أخذ بني أُميّة عنه .

وجاء في «تذكرة الحفّاظ» : أنّ خالد بن معدان الحِمْصيّ لقي سبعين صحابيّاً . وكان يكتب الحديث وله مصنّفات ، ولكن لم يأت لهذه المصنّفات ذِكر في كتب الحديث . ومات ابن معدان سنة 104 هـ .

وقال الحافظ ابن حجر في مقدّمة «فتح الباري» بعد أن بيّن أنّ آثار النبيّ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدوّنةً في الجوامع و لا مرتّبة ، لأنّهم نهوا عن ذلك ، كما ثبت في «صحيح مسلم» : ثمّ حدث في أواخر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار ، لمّا انتشر العلماء في الأمصار ، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ... إلى آخره .

وروى البخاريّ ، والترمذيّ عن أبي هريرة أنّه قال : ما من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله أحد أكثر حديثاً منّي إلّا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فإنّه كان يكتب ولا أكتب . (176) والمحدّثون لا يعدّون ما يوجد في صحيفة محدّث أو عالم رواية صحيحة عنه إلّا أن حدّث أنّه سمعها من صاحبها . ويسمّونها «الوِجادة» .

وقال العلّامة الشيخ مصطفى عبد الرزّاق : ممّا أكّد الحاجة لتدوين السّنن شيوع رواية الحديث ،

وقلّة الثقة ببعض الرواة ، وظهور الكذب في الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لأسباب سياسيّة أو مذهبيّة . أمّا أوّل تدوين للسّنن بالمعنى الحقيقيّ فيقع ما بين سنة 120 هـ وسنة 150 هـ . (177)

لم يدوّنوا الحديثَ إلّا مُكرَهين

لمّا أُمِروا بتدوين الحديث لم يستجيبوا للأمر إلّا مكرهين ، ذلك بأنّهم كانوا يتحرّجون من كتابته بعد أن مضت سنّة مَن كان قبلهم من الصحابة على عدم تدوينه .

فقد حدّث مَعْمَر عن الزّهريّ قال :

كُنّا نَكْرَهُ كِتَابَ العِلْمِ حَتّى أَكْرَهَنَا عَلَيْهِ (178) هَؤُلَاءِ الأُمَرَاءُ فَرَأَيْنَا أَلّا نَمْنَعَهُ أَحَداً مِنَ المُسْلِمِينَ . (179)

وقال الزّهريّ كذلك : اسْتَكْتَبَنِي المُلُوكُ فَاكْتَتَبْتُهُمْ ، فَاسْتَحْيَيْتُ اللَهَ إِذْ كَتَبَهَا المُلُوكُ أَلّا أَكْتُبَهَا لِغَيْرِهِمْ . (180)

وذلك لأنّ المسلمين كان همّهم في أوّل الإسلام مقصوراً على كتابة القرآن ، أمّا الحديث فقد كانوا يتناقلونه من طريق الرواية معتمدين في ذلك على ذاكرتهم .

لم يعتبروا التدوين في عصر بني أُميّة تدويناً منسّقاً

لم يعتبر العلماءُ عصرَ بني أُميّة عصر تصنيفٍ منسّق ، لأنّهم لم يجدوا من آثار هذا العصر كتباً جامعة مبوّبة ، وإنّما وجدوا أنّ ما صنعوه إنّما كان في مجموعات لا تحمل علماً واحداً ، وإنّما كانت تضمّ الحديث والفقه واللغة والخبر ، وما إلى ذلك .

قال الأُستاذ العالم أحمد السكندريّ في كتابه «تاريخ آداب اللغة العربيّة» (181) : انقضى عصر بني أُميّة ولم يدوّن فيه غير قواعد النحو ، وبعض الأحاديث ، وأقوال فقهاء الصحابة في التفسير . ويروى أنّ خالد بن يزيد (182) وضع كتباً في الفلك والكيمياء ، وأنّ معاوية استقدم عبيد بن سارية (183) من صنعاء ، فكتب له كتاب «الملوك والأخبار الماضية» . وأنّ وهب بن منبّه ، والزهريّ ، وموسى بن عقبة كتبوا في ذلك أيضاً كتباً . ولكن ذلك لم يُقنع الباحثين في تأريخ العلوم وتصنيفها أن يعتبروا عصر بني أُميّة عصر تصنيف ، إذ لم تتمّ فيه كتب جامعة حافلة مبوّبة مفصّلة . وإنّما كان كلّ ذلك مجموعات تدوّن حسب ورودها واتّفاق روايتها . (184)

وقال الغزّاليّ في «إحياء العلوم» : بل الكتب والتصانيف محدثة لم يكن شيء منهما في زمن الصحابة وصدر التابعين . وإنّما حدث بعد سنة 120 هـ ، وبعد وفاة جميع الصحابة وجلّ التابعين رضي الله عنهم ، وبعد وفاة سعيد بن المسيّب (توفّي سنة 105 هـ) ، والحسن البصريّ (توفّي سنة 110 هـ) ، وخيار التابعين ، بل كان الأوّلون يكرهون كتب الحديث ، وتصنيف الكتب ، لئلّا يشتغل الناس بها عن الحفظ وعن القرآن ، وعن التدبّر والتذكّر ، وقالوا : احفظوا كما كنّا نحفظ ... . (185)

والذي يخلص من ذلك كلّه : أنّ أوّل تدوين الحديث قد نشأ في أواخر عهد بني أُميّة ، وكان على طريقة غير مرتّبة من صحف متفرّقة تلفّ وتدرج بغير أن تقسّم على أبواب وفصول . ولعلّ هذا التدوين كان يجري على نمط ما كان يُدرس في مجالس العلم في زمنهم ، إذ كانت غير مخصّصة لعلم من العلوم ، وإنّما كان المجلس الواحد يشتمل على علوم متعدّدة .

قال عطاء : ما رأيتُ مجلساً أكرم من مجلس ابن عبّاس ، ولا أكثر فقهاً ولا أعظم هيبة . أصحاب القرآن يسألونه ، وأصحاب العربيّة يسألونه ، وأصحاب الشعر يسألونه ، فكلّهم يصدر من وادٍ فسيح . (186)

وقال عمر بن دينار : ما رأيتُ مجلساً أجمع لكلّ خير من مجلسه (ابن عبّاس) ، الحلال والحرام وتفسير القرآن والعربيّة والشّعر . وهذا هو الطور الأوّل من التدوين ولم يصل إلينا منه أيّ كتاب .

التدوين في العصر العبّاسيّ

وقال السكندريّ :

هبّ العلماء في العصر العبّاسيّ إلى تهذيب ما كُتب في الصحف وتدوين ما حُفظ في الصدور ، ورتّبوه وبوّبوه وصنّفوه كتباً . وكان من أقوى الأسباب في إقبال العلماء على التصنيف في هذا العصر حَثّ الخليفة أبي جعفر المنصور (187) عليه ، وحمله الأئمّة الفقهاء على جمع الحديث ، والفقه . وأنّه قد بذل . على بخله . في هذا السبيل أموالاً طائلة .

وذكروا أنّ عنايته بالعلم لم تقف عند تعضيد العلوم الإسلاميّة ، بل إنّه حمل العلماء والمترجمين من السريان والفرس أن ينقلوا إلى العربيّة من الفارسيّة واليونانيّة علوم الطبّ والسياسة والحكمة والفلك والتنجيم والآداب والمنطق وغيرها . (188) فكان بذلك أوّل حاكم ترجمت له الكتب من اللغات الأُخرى إلى العربيّة ، على أنّ عنايته بالحديث وجمعه وتدوينه كانت فائقةً ، حتّى لقد قيل له : هَلْ بَقِي مِنْ لَذّاتِ الدّنْيَا شَيْءٌ لَمْ تَنَلْهُ ؟! فَقَالَ : بَقِيَتْ خَصْلَةٌ : أَنْ أَقْعُدَ فِي مِصْطَبَةٍ وَحَوْلِي أَصْحَابُ الحَدِيثِ !

وهو الذي أشار على مالك بن أنس أن يضع كتاب «الموطّأ» في بعض الروايات .

وقال الصوليّ : كان المنصور أعلم الناس بالحديث والأنساب .

ولا عجب في أن يكثر رجال الحديث في عهد المنصور ، ولا في أن يشتدّ العلماء في طلب آثار الرسول ، وفي أن يرغبوا في جمعها وتدوينها . وقد قال عمر بن عبد العزيز : إنّ السّلْطَانَ بِمَنزِلَةِ السّوقِ يُجْلَبُ إِلَيْهَا مَا يَنْفَقُ فِيهَا ؛ فَإِنْ كَانَ بَرّاً أَتَوْهُ بِبِرّهِمْ ، وَإِنْ كَانَ فَاجِراً أَتَوْهُ بِفُجُورِهِمْ . (189)

قال ابن تغرى بردى في حوادث سنة 143 ما يلي : قال الذهبيّ : وفي هذا العصر (سنة 143 هـ) شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه والتفسير :

فصنّف ابن جُريج (190) التصانيف بمكّة (مات سنة 150 هـ) .

وصنّف سعيد بن أبي عروبة (مات سنة 156 هـ) .

وحمّاد بن سلمة (مات سنة 167 هـ) وغيرهما بالبصرة .

وصنّف أبو حنيفة الفقه والرأي بالكوفة (مات سنة 150 هـ) .
وصنّف الأوزاعيّ بالشام (مات سنة 156 أو 157 هـ) .
وصنّف مالك «الموطّأ» بالمدينة (مات سنة 179 هـ) .
وصنّف ابن إسحاق المغازي (مات سنة 151 هـ) .
وصنّف مَعْمَر باليمن (مات سنة 153 هـ) .
وصنّف سفيان الثوريّ كتاب «الجامع» بالكوفة (مات سنة 161 هـ) .
ثمّ بعد يسيرٍ صنّف هشام [191] كتبه (مات سنة 188 هـ) .
وصنّف الليث بن سعد (مات سنة 175 هـ) .
وصنّف عبد الله بن لهيعة (مات سنة 174 هـ) .
ثمّ ابن المبارك (مات سنة 181 هـ) .
والقاضي أبو يوسف يعقوب (مات سنة 182 هـ) .
وابن وهب (مات سنة 197 هـ) .

وكثر تبويب العلم وتدوينه ، ورُتّبت ودُوّنت كتب العربيّة واللغة والتأريخ وأيّام الناس . وقبل هذا العصر كان سائر العلماء . وفي رواية (كان الأئمّة) . يتكلّمون عن حفظهم ويروون العلم عن صحف غير مرتّبة ... إلى آخر كلام الذهبيّ . [192]

ولأنّهم كانوا في عصر واحد فإنّه لا يعلم على التحقيق أيّهم كان الأسبق بالتدوين فبعضهم قال : إنّ أوّل من صنّف سعيد بن أبي عروبة ، وبعضهم قال : ابن جريح ، وبعضهم قال : الربيع بن صبيح ، وبعضهم قال : حمّاد بن سلمة .

وقال ابن حجر : أوّل من جمع ذلك الربيع بن صبيح ، وسعيد بن أبي عروبة ، إلى أن قام كبار الطبقة [193] الثالثة فدوّنوا الأحكام . فصنّف مالك «الموطّأ» ، وتوخّى فيه القويّ من حديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم .

وقال الحافظان ابن حجر ، والعراقيّ : وكان هؤلاء في عصر واحد فلا يُدرى أيّهم أسبق . ثمّ تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم ، إلى أن رأى بعض الأئمّة منهم أن يفرد حديث النبيّ خاصّة ، وذلك على رأس المائتين .

ولم يصل إلينا من هذه المجموعات إلّا موطّأ مالك ، ووصف لبعض المجموعات الأُخرى . وكذلك كان التدوين في هذا العصر يمزج الحديث بأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين ، ومن بعدهم كما قال ابن حجر . وظلّ على ذلك إلى تمام المائتين . وهذا هو الطور الثاني من أطوار التدوين .

التدوين بعد المائتين

أخذت طريقة تدوين الحديث بعد المائتين صورة أُخرى ، ذلك أن يفرد حديث النبيّ خاصّة بالتدوين ، بعد أن كان مشوباً بغيره ممّا ليس بحديث . فصنّف عبيد الله بن موسى العبسيّ الكوفيّ (م213 هـ)

مسنداً ، وصنّف مسدد بن مسرهد البصريّ (م 228 هـ) مسنداً ، وصنّف الحميديّ (م 219 هـ) مسنداً ، وغيرهم . واقتفى الأئمّة بعد ذلك أثرهم كالإمام أحمد (م 241 هـ) ، و إسحاق بن راهويه (م 237 هـ) وغيرهما .

ولئن كانت هذه المسانيد قد أفردت الحديث وحده بالتدوين ، ولم تخلط به غيره من أقوال الصحابة ولا غيرهم وأنّها كانت تجمع بين الصحيح وغير الصحيح ، ممّا كان يحمله سيل الرواية في هذا الزمن من الأحاديث ، إذ لم يكن قد عرف إلى هذا العصر تقسيم الحديث إلى ما تعارفوا عليه من صحيح ، وحَسَن ، وضعيف . ولذلك كانت هذه المسانيد دون كتب السّنن في المرتبة ، ولا يسوغ الاحتجاج بها مطلقاً . وسنتكلّم عن هذه المسانيد فيما بعد ، وعن منزلتها بين كتب الحديث المعروفة .

وقد استمرّ التدوين على هذا النمط إلى أن ظهرت طبقة البخاريّ ، ومن ثمّ أخذ صورة أُخرى ودخل في دور جديد ، هو دور التنقيح والاختيار . قال الحافظ ابن حجر في مقدّمة «فتح الباري» : لمّا رأى البخاريّ هذه التصانيف ورواها ، وانتشق رياها ، واستجلى محيّاها ، وجدها بحسب الوضع جامعةً بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين ، والكثير منها يشمله التضعيف . (194) فلا يقال لغة سمين ؛ فحرّك همّته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين ، وقوّى عزمه على ذلك ما سمعه من أُستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظليّ المعروف بابن راهويه ... .

قال أبو عبد الله بن إسماعيل البخاريّ : كنّا عند إسحاق بن راهويه فقال : لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنّة رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ! قال : فوقع ذلك في قلبي ، فأخذتُ في جمع الجامع الصحيح . (195)

الأطوار التي تقلّب فيها التدوين

تبيّن لك فيما تقدّم أنّ أحاديث رسول الله صلوات الله عليه لم تدوّن في حياته ولا في عصر الصحابة وكبار تابعيهم ، وأنّ التدوين لم ينشأ إلّا في القرن الثاني للهجرة في أواخر عهد بني أُميّة ، وأنّه لم يتّخذ طريقاً واحداً ، بل تقلّب في أطوار مختلفة .

فكان في أوّل أمره جمعاً من رواية الرواة ممّا وعت الذاكرة من أحاديث رسول الله . وكان ذلك في صحف لا يضمّها مصنّف جامع مبوّب . وكانت هذه الصحف تضمّ مع الحديث فقهاً ونحواً ولغة وشعراً ، وما إلى ذلك ، ممّا يقضي به طفولة التدوين . وهذا هو «الطور الأوّل» من التدوين . ولم يصل إلينا منه شيء في كتاب خاصّ جامع .

ثمّ أخذ التدوين في طوره الثاني في عصر العبّاسيّين ، فهذّب العلماء . بما اقتبسوا من مدينة فارس . ما في هذه الصحف ورتّبوه ، بعد أن ضمّوا إليه مازادته الرواية في هذا العصر . وصنّفوا من كلّ ذلك كتباً كسروها على الحديث ، وما يتّصل به من أقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين ، ولم يدخلوا فيها أدباً ولا شعراً . وكان كثير من المتقدّمين يطلقون اسم الحديث على ما يشمل آثار الصحابة والتابعين .

وأخذ التدوين هذا النمط تبعاً لارتقاء التأليف في العصر العبّاسيّ . وتميّزت العلوم بعضها من بعض ، وجمعت مسائل كلّ علم على حدة . وظلّ التأليف يجري على هذه السنن إلى آخر المائة الثانية . ولم يصل إلينا من الكتب المبوّبة في هذا الطور إلّا موطّأ مالك رحمه الله .

وبعد المائة الثانية أخذ التدوين يسير في طريق أُخرى دخل بها في الطور الثالث ، فأنشأ العلماء يفردون كلّ ما روي من الأحاديث في عهدهم بالتدوين بعد أن كان من قبل مشوباً بأقوال الصحابة وغيرهم . كما بيّنّا . وصنّفت في ذلك مسانيد كثيرة أشهرها «مسند أحمد» ، وهو لا يزال موجوداً بيننا . وسنتحدّث عنه عند الكلام على كتب الحديث ، ونبيّن منزلته من الصحّة وقيمته بينها .

والمُسْنَدُ أن يجعل جميع ما يروي عن كلّ صحابي . أي ما يسند إليه . في باب على حدة مهما كان موضوع الحديث ، وأيّاً كانت درجته من الصحّة إذ لم يكن قد ظهر تمييز الصحيح من غير الصحيح في التأليف .

ولقد كانت هذه المسانيد تحمل الأحاديث الصحيحة والموضوعة كما قلنا . وجرى العمل على هذا النهج حتّى ظهر البخاريّ وطبقته ، فانتقل التدوين إلى الطور الرابع ، وهو طور «التنقيح والاختيار» كما ذكرنا آنفاً . فوضعوا كتباً مختصرة في الحديث اختاروا فيها ما رأوا أنّه من الصحيح على طريقتهم في البحث ، كما فعل البخاريّ ، ومسلم ، ومن تبعهما . وسنتكلّم عن هذه الكتب كلّها عند الكلام على كتب الحديث . وهذا الطور من التصنيف هو الأخير ، إذ أصبحت هذه الكتب هي المعتمدة عند أهل السّنّة . أمّا الشيعة فلهم كتب في الحديث يعتمدون عليها ولا يثقون إلّا بها ، وَلِكُلّ قَوْمٍ سُنّةٌ وَإِمَامُهَا .

وبهذا يخلص لك أنّ التدوين المعتمد لدى الجمهور لم يقع إلّا حوالي منتصف القرن الثالث إلى القرن الرابع . (196)

ويبدأ الشيخ محمود أبو ريّة هنا ببيان مثالب تأخير التدوين وتفصيلها . أجل ، إنّ ما نهدفه من عرض كلام أبي رَيّة المفصّل هو أن نجيب عن المزاعم الواهية التي طرحها محمّد عجّاج ، علماً أنّ جوابنا ورد في سياق كلام أبي ريّة المتقدّم . وعرفنا في هذا الكلام بداية التدوين ، ومجرى الحديث حتّى طوره الرابع حيث كان تصحيح الحديث بعد إفراده وفرزه عن أقوال الصحابة ، والآثار الأُخرى ، والعلوم المباينة للحديث نفسه كالشّعر واللغة . وعلمنا أنّ تدوين السّنّة تحقّق في بداية القرن الثالث ونهاية القرن الثاني . ولم يؤدّ اهتمام عمر بن عبد العزيز بهذا الأمر دوره العمليّ المهمّ لوجوه :

أوّلاً : قصر مدّة حكومته ، إذ لم يحكم غير سنتين وبضعة أشهر . ولا ندري هل كان أمره بالتدوين في أوّل حكومته ، أو وسطها ، أو آخرها ، إذ لو كان في آخرها أو في وسطها القريب من آخرها ، فإنّه سوف لن يتّخذ طابعاً عمليّاً بسبب الحواجز والموانع الخارجيّة . وهذا هو مفاد ومغزى كلام السيّد الصدر في غموض تأريخ أمره .

ثانياً : لقد سُمّ الحاكم المذكور لعدله النسبيّ ، ومودّته أهل البيت ، وعدم إفراطه في بذل الأموال كأسلافه الأمويّين ؛ كما أنّ خلفه في الحكومة يزيد بن عبد الملك لم يفعل شيئاً بعده ، ولم يصدر عنه أمر بالتدوين ، إلى أن مات بعد مضي أربع سنين على حكمه ، فتولّى هشام بن عبد الملك .

ثالثاً : كان أمر عمر بن عبد العزيز موجّهاً إلى أبي بكر بن حزم أساساً لا إلى ابن شهاب الزهريّ . فقد كتب إليه كتاباً دعاه فيه إلى تدوين السّنّة النبويّة . بَيدَ أنّه امتنع ولم يستجب لدعوته لحظر الحكّام السابقين . بخاصّة أبي بكر وعمر . ذلك . وكان يرى أنّ التدوين خلاف المشروع ومباين لسيرة الصحابة . وما فتئ يتعلّل إلى أن مات ابن عبد العزيز . وعندما تسلّط يزيد بعده ، ولم يصدر عنه أمر بالتدوين

، اغتنم ابن حزم الفرصة فانصرف عن التدوين . وكان يحسب أنّ وفاة عمر ، وتولّي يزيد معونة إلهيّة ومنزلة دينيّة روحانيّة له .

رابعاً : استجاب ابن شهاب لدعوة هشام بن عبد الملك إلى التدوين لقربه من البلاط الأمويّ وهشام ، وإمضائه زهاء عشرين سنة في إمارته وولايته وسفره وحضره . فقام بالتدوين . (علماً أنّ التدوين هنا بمعنى مجموعة من التدوينات المعروفة يومئذٍ للسّنّة والحديث وآراء الصحابة والحكّام الأُوَل أبي بكر وعمر وعثمان ، وشعر العرب وآدابها ، وأمثال ذلك) .

من هنا نعرف أنّ ابن شهاب لمّا كان من وعّاظ السلاطين البارزين ، وكان بنو أُميّة يأخذون منه آراءهم وأحكامهم ، وكان مرجع قضائهم حتّى اشتهر به ، فقد نُسب إليه التدوين ، لا في عصر عمر بن عبد العزيز ، بل في عصر من تلاه من الحكّام بعد سنين مضت على حكمهم .

ولم يعدّوا خالد بن مَعْدان الحِمْصيّ أوّل مدوّن مع أنّه كان قد أدرك سبعين صحابيّاً ، وتوفّي قبل الزهريّ بعشرين سنة (إذ كانت وفاته سنة 104 هـ ، ووفاة الزهريّ سنة 124 هـ) . وكان له كتاب وتدوين . ويعود ذلك إلى أنّه لم يكن من وعّاظ السلاطين القابعين في بلاطهم ، في حين ينبغي عدّه أوّل مدوّن وفقاً لنهج العامّة لو كانوا منصفين .

وعندما اعتبره السيّد محمّد رشيد رضا أوّل مدوّن في منطق الحقيقة ، وقال : ولكنّ المشهور أنّ أوّل من كتب الحديث ابن شهاب الزهريّ ، ولعلّ سبب ذلك أخذ أُمراء بني أُميّة عنه . (197) هاجمه الخطيب ، وسجّل عليه مؤاخذتين لا وزن لهما . (198)

وكان الذهبيّ عديم المثيل أو نادر المثال بين العامّة في حقل التأريخ ، وعلوم الحديث ، والاطّلاع الواسع على مثل هذه الأُمور . فَرَفْضُ شهادته في مقابل كلام السيوطيّ بلا دليل بعيدٌ عن الإنصاف .

وأمّا عدّه عبدَ اللهِ بن عمرو صاحب «الصحيفة الصادقة» ، واعتبار صحيفته من المدوّنات الخالصة في السّنّة النبويّة في عصر النبيّ ، وحسبانها أقدم وأسبق من جميع الصّحف بما فيها صحيفة أبي رافع ، فذلك زعم لو كشفنا عنه ، لزكمت رائحته الأُنوف .

وعبد الله هذا هو ابن عمرو بن العاص المعروف المشهور الذي ملأ جانباً كبيراً من التأريخ في محادّة النبيّ صلّى الله عليه وآله ، وإنشاد الشعر في هجائه .

في محادّة النبيّ صلّى الله عليه وآله ، وإنشاد الشعر في هجائه .

وكان عبد الله يزور النبيّ صلّى الله عليه وآله ، ويكتب عنه أشياء . وكان من المؤيّدين لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، إذ كان خبيراً بصيراً بمقامه الشامخ وولايته لما سمعه من رسول الله بشأنه .

ولهذا عندما كتب معاوية إلى أبيه عمرو بن العاص يدعوه إلى قتال الإمام عليه السلام ، استشار عمرو ولديه : محمّد وعبد الله المذكور . أمّا محمّد فقد حرّضه على الحرب . وأمّا عبد الله فقد أنّبه ، ونوّه له بفضائل الإمام . وذكّره بأنّ مخاصمته من أجل حكومة مصر ودعم معاوية بيعٌ لآخرته بدنياه ، وذهاب إلى جهنّم .

بَيدَ أنّ عمرو لم يسمع كلامه ، وسمع كلام محمّد ، فتوجّه إلى الشام . لكنّا لم نجد في التأريخ أنّ عبد الله خالف أباه عملياً ، أو التحق بأصحاب أمير المؤمنين عليه السلام في صفّين ليؤازرهم ، بل وجدنا أنّه كان مع أبيه في أصحاب معاوية عليه الهاوية . (199)

ونلحظ معلومات متضاربة كثيرة في كتب علماء العامّة حول الأحاديث المرويّة عن عبد الله بن عمرو ، وكتابه الذي سمّاه «الصحيفة الصادقة» .

ونقرأ في الأحاديث الكثيرة المرويّة عن أبي هريرة الذي تفرّد بين أهل السّنّة في وضع الحديث دعماً لمعاوية وبلاطه ، ومشاقّةً لأميرالمؤمنين عليه السلام ، وملأت أحاديثه كتب العامّة ، إنّه كان يقول : ما من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم أحد أكثر حديثاً عنه منّي إلّا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فإنّه كان يكتب ولا أكتب .

وقد ألّف المرحوم أبو ريّة كتاباً عن أبي هريرة بعنوان : «شيخ المضيرة : أبو هريرة» اقتداءً بالمرحوم السيّد عبد الحسين شرف الدين في كتاب «أبو هريرة» . ثمّ ألّف كتابه «أضواء على السنّة المحمّديّة» ، وأماط اللثام فيهما عن موضوعات مهمّة لم يكشف عنها أحد من العامّة إلى الآن .

فلابدّ لنا هنا من نقل شيء منها ، ممّا ذكره في سياق كلامه عن أبي هريرة ، أو عن دخول الإسرائيليّات والأخبار الكاذبة في الحديث ، وذلك لتتبيّن هويّة «الصحيفة الصادقة» ، وأحاديث عبد الله بن عمرو بن العاص . يقول أبو ريّة تحت عنوان : الإسرائيليّات في الحديث :

لمّا قويت شوكة الدعوة المحمّديّة واشتدّ ساعدها ، وتحطّمت أمامها كلّ قوّة تنازعها ، لم ير من كانوا يقفون أمامها ويصدّون عن سبيلها ، إلّا أن يكيدوا لها من طريق الحيلة والخداع ، بعد أن عجزوا عن النيل منها بعدد القوّة والنزاع .

ولمّا كان أشدّ الناس عداوةً للذين آمنوا اليهود ، لأنّهم بزعمهم شعب الله المختار ، فلا يعترفون لأحد غيرهم بفضل ، ولا يقرّون لنبيّ بعد موسى برسالة ، فإنّ رهبانهم وأحبارهم لم يجدوا بدّاً . وبخاصّة بعد أن غُلبوا على أمرهم وأُخرجوا من ديارهم . (200) من أن يستعينوا بالمكر ، ويتوسّلوا بالدهاء ، لكي يصلوا إلى ما يبتغون ، فهداهم المكر اليهوديّ إلى أن يتظاهروا بالإسلام ويطووا نفوسهم على دينهم ، حتّى يخفى كيدهم ، ويجوز على المسلمين مكرهم . وقد كان أقوى هؤلاء الكهّان دهاءً وأشدّهم مكراً كعب الأحبار ، ووهب بن منبّه ، وعبد الله بن سلام .

ولمّا وجدوا أنّ حيلهم قد راجت بما أظهروه من كاذب الورع والتقوى ، وأنّ المسلمين قد سكنوا إليهم ، واغترّوا بهم ، جعلوا أوّل همّهم أن يضربوا المسلمين في صميم دينهم ، وذلك بأن يدسّوا إلى أُصوله التي قام عليها ما يريدون من أساطير وخرافات ، وأوهام وترّهات ، لتوهين وتضعيف هذه الأُصول .

ولمّا عجزوا عن أن ينالوا من القرآن الكريم ، لأنّه قد حفظ بالتدوين ، واستظهره آلاف من المسلمين ، وأنّه قد أصبح بذلك في منعة من أن يزاد فيه كلمة أو يتدسّس إليه حرف ، اتّجهوا إلى التحدّث عن النبيّ فافتروا . ما شاءوا أن يفتروا . عليه أحاديث لم تصدر عنه . (201)

وأعانهم على ذلك أنّ ما تحدّث به النبيّ في حياته لم يكن محدود المعالم ، ولا محفوظ الأُصول ، لأنّه لم يكتب في عهده صلوات الله عليه كما كتب القرآن ، ولا كتبه صحابته من بعده ، وأنّ في استطاعة كلّ ذي هوى أو دخلة سيّئة ، أن يتدسّس إليه بالافتراء ، ويسطو عليه بالكذب ، ويسّر لهم كيدهم أن وجدوا الصحابة يرجعون إليهم في معرفة ما لا يعلمون من أُمور العالم الماضية . واليهود بما لهم من كتاب ، وما فيهم من علماء ، كانوا يعتبرون أساتذة العرب فيما يجهلون من أُمور الأديان السابقة ، إن كانوا مخلصين صادقين .

قال الحكيم ابن خلدون (202) عندما تكلّم عن التفسير النقليّ ، وأنّه كان يشتمل على الغثّ والسمين والمقبول والمردود : والسبب في ذلك أنّ العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم ، وإنّما غلبت عليهم البداوة والأُمّيّة . وإذا تشوّفوا إلى معرفة شيء ممّا تتشوّف إليه النفوس البشريّة في أسباب المكوّنات وبدء الخليقة وأسرار الوجود ، فإنّما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ، ويستفيدونه منهم . (203) وهم أهل التوراة من اليهود ، ومن تبع دينهم من النصارى ، مثل كعب الأحبار ، ووهب بن مُنَبّه ، وعبد الله بن سلام ، وأمثالهم . فامتلأت التفاسير من المنقولات عندهم . وتساهل المفسّرون في مثل ذلك ، وملأوا كتب التفسير بهذه المنقولات وأصلها كلّها كما قلنا من التوراة ، أو ممّا كانوا يفترون .

وقال في موضع آخر من مقدّمته : وكثيراً ممّا وقع للمؤرّخين والمفسّرين ، وأئمّة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع ، لاعتمادهم فيها على مجرّد النقل غثّاً أو سميناً ، لم يعرضوا على أُصولها ، ولا قاسوها بأشباهها ، ولا سبروها بمعيار الحكمة ، والوقوف على طبائع الكائنات ، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار ، فضلّوا عن الحقّ ، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط . (204)

وقال الدكتور أحمد أمين : اتّصل بعض الصحابة بوهب بن منبّه ، وكعب الأحبار ، وعبد الله بن سلام . واتّصل التابعون بابن جريج ؛ (205) وهؤلاء كانت لهم معلومات يروونها عن التوراة والإنجيل وشروحها وحواشيها . فلم ير المسلمون بأساً من أن يقصّوها بجانب آيات القرآن ، فكانت منبعاً من منابع التضخّم (206) . انتهى .

من أجل ذلك كلّه أخذ أُولئكَ الأحبار يبثّون في الدين الإسلاميّ أكاذيب وترّهات ، يزعمون مرّة أنّها في كتابهم أو من مكنون علمهم ، ويدّعون أُخرى أنّها ممّا سمعوه من النبيّ صلّى الله عليه وآله ، وهي في الحقيقة من مفترياتهم . وأنّى للصحابة أن يفطنوا لتمييز الصدق من الكذب من أقوالهم ، وهم من ناحية لا يعرفون العبرانيّة (207) التي هي لغة كتبهم ، ومن ناحية أُخرى كانوا أقلّ منهم دهاءً وأضعف

مكراً ؟ وبذلك راجت بينهم سوق هذه الأكاذيب ، وتلقّى الصحابة ومن تبعهم كلّ ما يُلقيه هؤلاء الدهاة بغير نقد أو تمحيص ، معتبرين أنّه صحيح لا ريب فيه . (208)

وقال أبو ريّة أيضاً تحت عنوان ، هَلْ يَجُوزُ رِوَايَةُ الإِسْرَائِيلِيّاتِ ؟ :

جاءت الشريعة الإسلاميّة فنسخت ما قبلها من الشرائع . وإن كانت قد أبقت على أُصول العقائد وما لا يتعارض معها من الأُمور التي أرسل الله بها جميع الرسل إلى خلقه . وقد بيّن القرآن الكريم أنّ أهل الكتاب (اليهود والنصارى) قد كتبوا من عند أنفسهم كتباً ليشتروا بها ثمناً قليلاً .

ومن أجل ذلك نهى رسول الله أن يأخذ المسلمون على أهل الكتاب أمراً يخالف أُصول دين الله وأحكامه وآدابه . وكان يغضب أشدّ الغضب إذا رأى أحداً ينقل عنهم شيئاً . فقد روى أحمد عن جابر بن عبد الله أنّ عمر بن الخطّاب أتى النبيّ بكتابٍ أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه على النبيّ فغضب وقال : أَمُهَوّكُونَ (209) فِيهَا يابْنَ الخَطّاب ؟! وَالّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنّ مُوسَى حَيّ مَا وَسِعَهُ إلّا أَنْ يَتّبِعَنِي !

وفي رواية : فَغَضِبَ وَقَالَ : لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيّةً ! لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ شَيءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقّ فَتُكَذّبُوا بِهِ ، أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدّقُوا بِهِ .

وروى البخاريّ عن أبي هريرة : لَا تُصَدّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلَا تُكَذّبُوهُمْ ، وَقُولُوا : آمَنّا بِاللَهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ .

وروى البخاريّ من حديث الزهريّ عن ابن عبّاس أنّه قال :

كَيْفَ تَسَأَلُونَ أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ شَيءٍ وَكِتَابُكُمُ الّذِي أَنْزَلَ اللَهُ عَلَى رَسُولِ اللَهِ أَحْدَثُ الكُتُبِ تَقْرَؤُونَهُ مَحْضاً لَمْ يَشُبْ . وَقَدْ حَدّثَكُمْ أَنّ أَهْلَ الكِتَابِ بَدّلُوا كِتَابَ اللَهِ وَغَيّرُوهُ وَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الكِتَابَ وَقَالُوا : هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً ! أَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ العِلْمِ عَنْ مَسأَلَتِهِم ؟! لَا وَاللَهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمُ رَجُلاً يَسأَلُكُمْ عَنِ الّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ !

وروى ابن جرير عن عبد الله بن مسعود أنّه قال : لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ شَيءٍ فَإِنّهُمْ لَنْ يَهْدُوكُمْ وَقَدْ ضَلّوا . إمّا أَنْ تُكَذّبُوا بِحَقّ أَوْ تُصَدّقُوا بِبَاطِلٍ !

هذه هي الروايات الصحيحة التي تتّفق مع الدين والعقل ، والتي كانت معروفة عند المحقّقين . (210)

هذا بعض ما رُوي عن النبيّ صلوات الله عليه في النهي عن الأخذ عن أهل الكتاب ، ولكن ما لبث الأمر أن انقلب بعد أن اغترّ بعض المسلمين بمن أسلم من أحبار اليهود خدعةً . فظهرت أحاديث رفعوها إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله تُبيح الأخذ وتنسخ ما نهى عنه .

فقد روى أبو هريرة ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وغيرهما أنّ رسول الله قال : حَدّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ ! وأبو هريرة ، وعبد الله بن عمرو من تلاميذ كعب الأحبار .

وقد جاءت الأخبار بأنّ الثاني . وهو عبد الله بن عمرو بن العاص . أصاب يوم اليرموك زاملتين (211) من علوم أهل الكتاب ، فكان يحدّث منهما . وزاد ابن حجر : فَتَجَنّبَ الأَخْذَ عَنْهُ لِذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمّةِ التّابِعِينَ . (212)

أجل ، لقد جاءت هذه المعلومات من أجل التعرّف على جذر الإسرائيليّات وكيفيّة تسلّل كعب الأحبار وأقرانه في صفوف المسلمين ودسّهم وتزويرهم في الأحاديث سواء بنقلهم هم أنفسهم ، أم بإسنادهم إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله . وإذا ما عرفنا أنّ أبا هُريرة ، وعبد الله بن عمرو كانا من أعظم تلامذة كعب الأحبار ، وقفنا على سخف مرويّاتهما جميعها ، إذ هي من مبتدعات ذلك اليهوديّ المنافق المتظاهر بالإسلام ذي السابقة المعروفة ، مضافاً إلى أنّنا لم نلحظ بين السّنّة أكثر من هذين الشخصين رواية بحيث إنّ كتبهم مشحونة برواياتهما ، وإنّ أُصولهم وفروعهم متوكّئة عليها . ولو قُدّر فرز رواياتهما وروايات أُستاذهما كعب الأحبار وإخراجها من الكتب . ولا سبيل لهم إلّا الإخراج . فإنّ القسم الأعظم من كتبهم سوف يتهرّأ ، وإنّهم سوف يفلسون . وهذه مسألة تهدّد أساس صحاحهم ومسانيدهم وسننهم بشدّة . وأُثيرت في الأوساط السنّيّة ضجّة عظيمة بعد تأليف العالم المحقّق السيّد عبد الحسين شرف الدين العامليّ كتابه عن أبي هريرة ، وكذلك تأليف العالم الواعي المُتجرّد الشيخ محمود أبي ريّة كتابه عنه تحت عنوان «شيخ المضيرة» ، فإنّهما كتابان نفيسان دقيقان رحم الله مؤلّفَيْهِما على دراساتهما العلميّة العميقة فيهما . مضافاً إلى أنّ دراسات المستشرقين واكتشافاتهم ، وإزاحة الستار عن أكاذيب أبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو وما شابهها هزّت سنّتهم الجوفاء على أشدّ ما يكون فلا يجد أهلها مناصاً إلّا الرجوع إلى روايات أهل البيت وأحاديثهم وتأريخهم وتفسيرهم كما سنأتي عليه في مباحثنا القادمة إن شاء الله تعالى .

وأورد أبو ريّة في كتاب «شيخ المضيرة : أبو هريرة» بحثاً تحت عنوان : «أبو هريرة أكثر الصحابة تحديثاً» . ولمّا كان يناسب موضوعنا الحالي حول عبد الله بن عمرو وصحيفته الصادقة كثيراً ، فمن الضروريّ أن نشير إليه علماً أنّ الكلام دار فيه حول عبد الله وصحيفته :

قال : أجمع رجال الحديث على أنّ أبا هريرة كان أكثر الصحابة تحديثاً عن رسول الله ، على حين أنّه لم يصاحب النبيّ إلّا عاماً واحداً وبضعة أشهر فحسب كما قلنا .

وقد ذكر أبو محمّد بن حزم أنّ «مسند بقى بن مخلّد» قد احتوى من حديث أبي هريرة على . 5374 روى البخاريّ منها 446 ممّا جعل الصحابة ينكرون عليه ويُكذّبون بعض رواياته كما ستراه بعد (213) .

هذا هو المعروف المشهور ، ولكنّا رأيناه يقول كما روى البخاريّ وغيره : (214)

مَا مِنْ أَصْحَابِ النّبِيّ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثاً مِنّي إلّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَهِ بْنِ عَمْرٍو ؛ (215) فَقَدْ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ . (216)

ولو بحثنا عن كلّ ما رواه ابن عمرو هذا لوجدناه (700) حديث عند ابن الجوزيّ ، أي : بنسبة 18 ممّا رواه أبو هريرة ، روى البخاريّ منها ثمانية ، ومسلم عشريناً .

ولعلّ اعتراف أبي هريرة هذا قد صدر عنه أوّل أمره حينما كان يعيش بين كبار الصحابة وعلمائهم ، إذ كان يخشى أن ينكروا عليه مرويّاته . ولكن لمّا خلا له الجوّ ، واستباح الرواية . بعد مقتل عمر وموت كبار الصحابة . (217) أكثر وأفرط ، وبخاصّة في عهد معاوية الذي حمى ظهره ، وأعلى قدره ، وجعله محدّث دولته ، كما سترى ذلك إن شاء الله .

وقد يظنّ بعضهم من قول أبي هريرة هذا أنّ عبد الله بن عمرو قد كتب ما سمعه من رسول الله ، وبذلك تكون مرويّاته متواترة في لفظها ومعناها ، وأنّ ما كتبه قد حفظ من بعده بالكتابة كذلك ، كما حفظ القرآن بالكتابة ؛ فيفيد العلم بنفسه ، ويكون أصلاً صحيحاً معتمداً بين المسلمين ، بعد كتاب الله المبين .

ولكنّ المعروف أنّ ما لابن عمرو من الحديث في كتب السنّة قد جاء من طريق الرواية ، لا من سبيل الكتابة . وكلّ ما علم عمّا كتبه أنّه (صحيفة) كان يسمّيها «الصادقة» .

وقد ذكروا أنّها كانت تحمل أدعية منسوبة إلى النبيّ يقولها المرء إذا أصبح وإذا أمسى . ويبدو أنّ هذه الصحيفة لم تكن عند المحقّقين ذات قيمة ولا تساوي شيئاً .

فقد جاء في كتاب «تأويل مختلف الحديث» ، [218] وكتاب «المعارف» [219] وكلاهما لابن قُتيبة ما يلي :

وقال مغيرة : كَانَتْ لِعَبْدِ اللَهِ بْنِ عَمْرٍو صَحِيفَةٌ تُسَمّى الصّادِقَةَ ، مَا يَسُرّنِي أَنّهَا لِي بِفَلْسَيْنِ !! (220)

والآن ، إذ استبانت هويّة كعب الأحبار ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو نوعاً ما ، يجدر بنا أن نذكّر بأنّ روايات هؤلاء لا وزن لها عند الشيعة ، وأنّ حديثهم مرفوض . فإذا ما انتهى إلى أحدهما سندُ حديثٍ ما ، فذلك الحديث لا اعتبار له .

أمّا العامّة ، فإنّهم يرون أنّ كلّ من صحب النبيّ صلّى الله عليه وآله . بالمعنى الأعمّ للصحبة ، أي : كلّ من لقيه وهو مسلم في الظاهر . عادل . وهم ينزّهون جميع الصحابة ويبرّئونهم من الكذب والخيانة . لذلك صاروا يقبلون أحاديثهم مهما كان مضمونها ، ويقرّون بها بلا مراء وبدون ملاحظة انطباق مضمونها على الواقع بمجرّد اتّصال سندها بالصحابيّ . ولا يفرّقون بين روايات كعب اليهوديّ المخرّب الهدّام للإسلام ، وأبي هريرة المتصدّر مجلس التزوير والخداع والمكر ووضع الأحاديث الكاذبة في بلاط معاوية الذي كان أوّل متهتّكٍ في الإسلام ، وبين روايات غيرهما من الصحابة ، فالصحابة جميعهم مغفور لهم ، مشمولون برحمة الله تعالى ، سواء كانوا معاوية وأمثاله أم غيرهم ، فالكلّ قولهم وعملهم صحيحان عندهم . وعلى هذا الأساس من جهة ، ومن جهة أُخرى ما يلاحظ في تضاعيف كتاب «السنّة قبل التدوين» من الانحياز إلى بني أُميّة وأمثالهم ، وعدم إقامة وزن واعتبار لأهل البيت ، نجد أنّ مصنّف الكتاب المذكور محمّد عجّاج الخطيب يثمّن «الصحيفة الصادقة» لعبد الله بن عمرو ، و«الصحيفة الصحيحة» لوهب بن مُنَبّه تثميناً كبيراً ، ويحاول جهده أن يعدّهما من الصحف المعتبرة المتداولة المشهورة ، ويعدّ صاحبيهما من المعصومين المنزّهين عن الكذب والخيانة أَمّا أَنّى لَهُ ذَلِكَ ؟ ونحن نرى أنّ بين أهل السنّة مَن تحرّر من نصب العداء لآل محمّد ، فهو يعتقد بأنّ هذه الصحيفة وأمثالها لا وزن لها ولا اعتبار بسبب خيانة مصنّفها .

ونلقي فيما يأتي نظرة على شيء من كلام محمّد عجّاج في هذا المجال ، ثمّ نناقشه بإيجاز :

قال : «الصّحِيفَةُ الصّادِقَةُ» لِعَبْدِ اللَهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ (7 قبل الهجرة . 65 هـ) .

كان رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قد سمح لعبد الله بن عمرو رضي الله عنه بكتابة الحديث

، لأنّه كان كاتباً محسناً ، فكتب عنه الكثير . واشتهرت صحيفة ابن عمرو رضي الله عنه ب «الصحيفة الصادقة» ، كما أراد كاتبها أن يسمّيها ، لأنّه كتبها عن رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ، فهي أصدق ما يروى عنه . وقد رآها مجاهد بن جبر (21 . 104 هـ) عند عبد الله بن عمرو ، فذهب ليتناولها ، فقال له : مَهْ يَا غُلَامَ بَنِي مَخْزُومٍ . قال مجاهد : قلتُ ما كتبتَ شيئاً ! قال : هَذِهِ الصّادِقَةُ فِيهَا مَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلّمَ وَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ . [221]

وكانت هذه الصحيفة عزيزة جدّاً على ابن عمرو حتّى قال : مَا يَرْغُبُنِي فِي الحَياةِ إلّا الصّادِقَةُ وَالوَهْطُ . [222] وربّما كان يحفظها في صندوق له حلق خشية عليها من الضياع . [223] وقد حفظ هذه الصحيفة أهله من بعده ؛ ويرجّح أنّ حفيده عمرو بن شعيب كان يُحدّث منها . [224]

وتضمّ صحيفة عبد الله بن عمرو ألف حديث كما يقول ابن الأثير ؛ [225] إلّا أنّ إحصاء أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جدّه لا يبلغ خمسمائة حديث . وإذا لم تصلنا الصحيفة الصادقة كما كتبها ابن عمرو بخطّه ، فقد نقل إلينا الإمام أحمد محتواها في مسنده كما ضمّت كتب السنن الأُخرى جانباً كبيراً منها .

ولهذه الصحيفة أهمّيّة علميّة عظيمة ، لأنّها وثيقة علميّة تأريخيّة ، تثبت كتابة الحديث بين يدي رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم وبإذنه .

وعلّق محمّد عجّاج هنا على كلامه فقال في الهامش : ورد طعن في «الصحيفة الصادقة» من بعض أهل العلم كالمغيرة بن مقسم الضبّيّ الذي قال : كَانَتْ لِعَبْدِ اللَهِ بْنِ عَمْرٍو صَحِيفةً تُسَمّى الصّادِقَةَ ، مَا تَسُرّنِي أَنّهَا لِي بِفَلْسَيْنِ . انظر «تأويل مختلف الحديث» ص . 93 وفي «ميزان الاعتدال» ج 2 ، ص 290 : ما يسرّني أنّ صحيفة عبد الله بن عمرٍو عندي بتمرتَين أو بِفَلْسَيْنِ .

ثمّ قال : إذا صحّت هذه الرواية عن المغيرة ، فلا يجوز حملها على ظاهرها ، ولا قبولها هكذا مقتضية ، لأنّه ذَكَرَ ذلك في معرض الكلام على الروايات الضعيفة . فإذا ضعّف نسخة ابن عمرو فإنّما ضعّفها لأنّها انتقلت وِجادةً [226] فهو لا يقبل أن تكون عنده هذه الصحيفة بالطريق الذي حملها الرواة . لأنّ الوجادة أضعف طرق التحمّل . فقد كانوا لا يحبّون أن ينقلوا الأخبار من الصحف ، بل عن الشيوخ . ولا يجوز أن يُحْمَل قول المغيرة على غير هذا الوجه ، لأنّه ثبت أنّ عبد الله قد كتبها بين يدي النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم .

ويواصل عجّاج حديثه فيقول : وكان عبد الله يُملي الحديث على تلاميذه . [227] وقد نقل عنه تلميذه حسين بن شفيّ بن ماتع الأصبحيّ في مصر كتابين : أحدهما فيه : قَضَى رَسُولُ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] فِي كَذَا ، وَقَالَ رَسُولُ اللَهِ صَلّى اللَهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلّمَ كَذَا . والآخر : مَا يَكُونُ مِنَ الأَحْدَاثِ إلَى يَوْمِ القِيَامَةِ . [228]

ونحن هنا لم نتعرّض إلّا ل «الصحيفة الصادقة» ، فقد كان عند ابن عمرو كتب كثيرة عن أهل الكتاب أصابها يوم اليرموك في زاملتين .

وقد ادّعى بِشْرُ المريسيّ أنّ عبد الله بن عمرو كان يرويهما للناس عن النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم . وكان يقال له : لَا تُحَدّثنَا عَنِ الزّامِلَتَيْنِ . وهذه الدعوة باطلة ، فقد ثبت أنّ ابن عمرو ، وكان أميناً في نقله وروايته ، لا يحيل ما روى عن النبيّ صلىّ الله عليه [وآله] وسلّم على أهل الكتاب . (229)

وقال عجّاج في الهامش أيضاً : وقد ذكر محمود أبو ريّة صاحب كتاب «أضواء على السنّة المحمّديّة» في الصفحة 162 ، هامش 3 : أنّ عبد الله بن عمرو كان قد أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب . وكان يرويها للناس (عن النبيّ) فتجنّب الأخذ عنه كثير من أئمّة التابعين . وكان يقال له : لَا تُحَدّثْنَا عَنِ الزّامِلَتَيْنِ . («فتح الباري» ج 1 ، ص 166) . انتهى .

ثمّ قال بعد ذلك : ومن العجيب أن يسمع إنسان مثل هذا الخبر ويصدّقه ، لأنّ الصحابة رضوان الله عليهم كانوا أصدق الناس لساناً ، وأنقى الأُمّة قلوباً ، وأخلص البريّة للرسول صلّى الله عليه [وآله] وسلّم . فلا يعقل أن يكذب أمثال عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما على رسول الله فيعزو إليه ما سمعه من أهل الكتاب . فهرعتُ إلى «فتح الباري» وإذا به . شهد الله . خالياً من عبارة أبي ريّة . فليس في قول ابن حجر (عن النبيّ) إنّما زادها الكاتب من عنده .

فهل تكذيب الصحابة ، والافتراء عليهم ، والانتحال على العلماء ، أمثال ابن حجر ، وغيره من الأمانة العلميّة ؟؟ وقد ثبت لنا سوء نيّة أبو ريّة في مواضع كثيرة يظهر بعضها في بحثنا عن أبي هريرة (230) .

والآن ، إذ عرفنا وجوه الكلام الذي ذكره الخطيب ، واستبان زعمه ودليله إجمالاً ، فمن المناسب أن نحلّله ونكشف مواطن ضعفه وإشكاله :

إنّه يعتقد كما رأينا أنّ عبد الله بن عمرو أمين في النقل ، وصحيفته صحيفة مدوّنة بإملاء الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وهي أوّل كتاب مدوّن في الإسلام ، وهي سابقة لكتاب أبي رافع . بَيدَ أنّ هذه المزاعم كلّها موضع تأمّل وإشكال .

فكيف نقبل أمانته في النقل ونحن نجد أنّ العالم الجليل المتتبّع ابن قتيبة الدينوريّ إمام أهل السنّة ، المتّفق عليه عند علماء العامّة جميعهم يضعّف صحيفته في كتاب «المؤتلف والمختلف» ، وكتاب «المعارف» ؟!

ونجد أنّ العالم السنّيّ الخبير الذي لا غبار على كلامه في الوسط السنّيّ ، أعني : المغيرة بن مقسم الضبّيّ لا يشتري تلك الصحيفة بتمرتَين أو بفَلسَين ؟!

ونجد أنّ بِشر المريسيّ الذي يستند العامّة إلى كلامه قد فسّقه بصراحة وقال : إنّ عبد الله بن عمرو قرأ الروايات المأخوذة من الزاملتين ، من الكتب الواصلة في غنائم اليرموك ، ورواها للناس عن النبيّ .

ونجد أنّ ابن حجر ذكر في «فتح الباري» أنّ كثيراً من أئمّة التابعين تجنّبوا الأخذ عنه لنقله عن زاملتين من كتب أهل الكتاب ؟!

ونقول : إنّ النقل عن رسول الله وإسناد الزاملتين إليه خيانة عظمى ؛ وإنّ تجنّب كثير من أئمّة التابعين رواياته وصحيفته الصادقة ليس اعتباطيّاً .

وأمّا قول الخطيب : إنّ هذا الكلام باطل ، لأنّ عبد الله بن عمرو كان أميناً في النقل ، وهل يعقل أن يكذب الصحابيّ على نبيّه ويخونه ؟!

فإنّه مصادرة بالمطلوب ، [231] وإدخالٌ للدليل في الزعم نفسه . أجل إنّ الصحابة لم يكونوا كلّهم عدولاً ، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من البشر ، ففيهم الصحيح والسقيم ، والحسن والرديء والصالح والطالح . وإنّه وَهْمُ العامّة وباطلهم ، إذ يتصوّرون أنّ الصحابة جميعهم عدول ، ومنزّهون عن المعاصي ، وصادقون مخلصون . ويضفون عليهم صفة العصمة والطهارة ، سواء كان هؤلاء الصحابة كعب الأحبار ووهب بن منبّه وعبد الله بن سلام ، أم أبا هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص ، أم عمرو بن العاص نفسه ومعاوية بن أبي سفيان ، أم المغيرة بن شُعبة وأبي عبيدة الجرّاح ، أم عثمان بن عفّان ومروان بن الحكم ، أم أبا بكر وعمر . وأخيراً كلّ من لقي النبيّ فهو صحابيّ معصوم . هذا هو منطق العامّة .

وهذا المنطق من منظورهم قَلَبَ الإسلام ، وبدّل المَلَكَ شيطاناً ، والشيطان مَلَكاً . وظهر اليوم بين العامّة رجال أمثال الدكتور طه حسين ، والشيخ محمّد عبده ، والسيّد محمّد رشيد رضا ، وأحمد أمين ، وعبد الحليم الجنديّ ، والشيخ محمود أبي ريّة ، والكثير من نظائرهم ، ممّن داسوا هذه العقيدة الجاهليّة ، وأعلنوا في كتبهم العديدة بصراحة أنّ سنّة رسول الله لن تتحرّر إلّا إذا أمسكنا عن الاعتقاد بعدالة الصحابة ، وعن حصر الاجتهاد في الأئمّة الأربعة . ونكتفي هنا بهذا الموجز من الكلام حول عدالة الصحابة ، لأنّنا سنأتي عليه في بحث مستقلّ مستقبلاً إن شاء الله .

والآن افرضوا أنّ عبد الله بن عمرو لم ينسب إسرائيليّات الزاملتين إلى النبيّ ، بل قالها من عنده ، أو بيّنها بذكر السند من كتب اليهود ، فهذه خيانة أيضاً . وعندما أكّدت الأحاديث النبويّة الموثّقة منع مطالعة الكتب المأثورة عن أهل الكتاب ، ونقل لنا التأريخ غضب النبيّ على عمر ، إذ أمره أن يقرأ فقط القرآن المنزّه المنقّى ، ويعمل بسنّته الشريفة فحسب ، فلا مسوّغ حينئذٍ للمسلمين أن يطالعوا الكتب المنسوخة المزوّرة المحرّفة لليهود والنصارى ؛ بخاصّة مع النهي القرآنيّ المؤكّد عن الاقتراب منهم والتعرّف عليهم والارتباط بهم ، وهو ما استوعب قسماً كبيراً من كتاب الله .

وهذه مسألة غير غامضة ؛ إذ كلّ من كان له أدنى اطّلاع على السيرة النبويّة والأحاديث الشريفة المأثورة يدرك في أوّل وهلة أنّ رواية أبي هريرة وعبد الله بن عمرو عن رسول الله بأنّه قال : حَدّثُوا عَنْ بَنِي إسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ ! رواية موضوعة مفتراة وضعها هذان الدجّالان الكذّابان من أجل تمشية أُمورهما .

ونحن إذ لاحظنا رواية مجهولة ، فيجب أن نعرض متنها ومضمونها على كتاب الله . وهذه الرواية المرويّة عنهما إذا عُرضت على كتاب الله فإنّه يرفضها بشدّة . وعلينا أن نضربها عرض الحائط حسب القاعدة المعروفة : فَاضْرِبُوهُ عَلَى الجِدَارِ ، وذلك لمخالفتها كتاب الله .

ومن العجيب أنّ محمّد عجّاج مع اعترافه بأنّ عبد الله بن عمرو مات سنة 65 هـ ، وإقراره بكتاب أبي رافع الذي توفّي سنة 35 هـ ، بَيدَ أنّه يصرّ على أنّ كتاب عبد الله مقدّم على كتاب أبي رافع في حين نلحظ أنّ أبا رافع سبقه بثلاثين سنة . [232] وانظروا أيضاً في عبارته إذ يقول : إذا صحّ هذا

الخبر . «كتاب أبي رافع» . كان لأبي رافع شرف الأولويّة في التأليف لا في التدوين !

وهل التأليف هنا غير التدوين ؟! أليس أبو رافع الذي كان غلام العبّاس ، ثمّ غلام النبيّ ، وقد تزوّج في زمانه بمولاته سلمى ، ورُزق منها رافعا أكبر أولاده في حياة النبيّ ، وكان عاقلاً رشيداً ، ودوّن كتاب «السّنن والأحكام والقضايا» في عهد النبيّ نفسه ، مقدّماً في كلّ شيء على عبد الله ابن عمرو ، الذي ولد قبل الهجرة بسبع سنين ، وكان ابن ثماني عشرة سنةً يوم توفّي النبيّ ؟!

وأنا حائر لمعيار الخطيب في التقييم ، إذ كيف عدّ عبد الله مقدّماً على أبي رافع في التدوين ؟!

إذا كان معيار التقدّم الكتابة في زمن النبيّ ، وفرضنا أنّ «الصحيفة الصادقة» كانت قد كتبت في عهده ، فإنّ أبا رافع قد دوّن كتاب «السّنن والأحكام والقضايا» في عهده أيضاً ! وإذا كان المعيار هو العمر ، فإنّ أبا رافع كان أكبر من عبد الله ! وإذا كان المعيار هو الموت ، فإنّ أبا رافع توفّي قبل عبد الله بثلاثين سنة !

أجل ، إنّي كلّما أفكّر ، أجد أنّ ذنب أبي رافع الوحيد هو تشيّعه وولاؤه الخالص لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ، حيث كان هو وأُسرته من شيعته المتفانين في حبّه . هذا هو ذنب أبي رافع الذي أخّره عن عبد الله بن عمرو صاحب الصحيفة المجهولة المطعونة !

أتذكّر هنا عبارة للشيخ محمود أبو ريّة في كتاب «الأضواء» بعد عرض الحوادث والمحن التي مرّ بها أمير المؤمنين ، كوحدته ، وعدم تثمين قيمته الرفيعة ، والإعراض عنه ، وتقديم غيره عليه وهو بحر عميق من العلم ، فكأنّه قال ، دون أن يدري : لَكَ اللَهُ يَا عَلِيّ !

أوه أيّها الخطيب ! يا مثقّف العصر ! ما ذنب السيّد حسن الصدر غير أنّه عدّ أبا رافع الشيعيّ مقدّماً في التدوين ، حتّى يحلو لك أن تردّ عليه في صفحتين مليئتين بمعلومات سقيمة تَعَمّلتَها وليس لها أيّة قيمة علميّة ؟!

إنّ كلّ طالب حديث عهد بالعلم يدرك أنّ ردّ المغيرة الضبّيّ على «الصحيفة الصادقة» التي لا تساوي عنده فلسين ليس عنوان الوِجادة ، بل هي الخيانة التي لاحظها كثير من أمثال أئمّة التابعين عند عبد الله .

من المناسب لك أن تبادر عاجلاً إلى التنازل عن كلامك ، وعن دعم كتب السّنن المشحونة بروايات أبي هريرة وأمثاله ، وإلّا فستكون غرضاً لمناقشات جولدتسيهر الألمانيّ وأضرابه ، وعندئذٍ تُنعى إليك جميع كتب سننكم ومسانيدكم ، وهي مَنْعِيّة سلفاً ، وستسمع كلامنا عندئذٍ وتقرّ بأنّ أوّل مدوّن في الإسلام أمير المؤمنين عليه السلام ، ثمّ أبو رافع ، وسلمان ، وأبو ذرّ ، والسجّاد عليه السلام في صحيفته السجّاديّة ، ثمّ تأتي كتب الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام .

لقد تحدّثتَ أيّها الخطيب في كتابك ذي الخمسمائة والخمس والثلاثين صفحة عند التدوين في الإسلام ، واكتفيتَ بالإشارة إلى تدوين أمير المؤمنين عليه السلام في سطرين فقط ، [233] وإلى تدوين الباقر عليه السلام بسطر ونصف ، وإلى تدوين الصادق عليه السلام بسطر ونصف أيضاً حيث قلتَ في ذلك :

وَكَانَ عِنْدَ مُحَمّدٍ البَاقِرِ بْنِ عَلِيّ بْنِ الحُسَيْنَ (56 . 114 هـ) كُتُبٌ كَثِيرَةٌ سَمِعَ بَعْضَهَا مِنْهُ ابْنُهُ جَعْفَرٌ الصّادِقُ ، وَقَرَأَ بَعْضَهَا . (234)

وَكَانَ عِنْدَ جَعْفَرٍ الصّادِقِ بْنِ مُحَمّدٍ البَاقِرِ (80 . 148 هـ) رَسَائِلُ وَأَحَادِيثُ وَنُسَخٌ ، وَكَانَ مِنْ ثِقَاتِ المُحَدّثِينَ . (235)

لقد ظهر من علم الإمام الصادق عليه السلام ما ملأ الخافقين . فإنّ عدم ذِكر اسمه ، والاقتصار على كلمات قليلة في الحديث عن مذهبه العظيم لا يعبّر إلّا عن عِرقٍ أمويّ ، وانحياز إلى بلاط معاوية وشرذمته . وقد ألّف المستشار عبد الحليم الجنديّ المصريّ السنّيّ كتاباً بعنوان «الإمام جعفر الصادق» . ويقع كتابه في 388 صفحة . وتحدّث فيه بنحو دقيق وعميق حتّى أنّ الإنسان ليعجب حقّاً إذ يقرأ مثل هذا الكلام لرجل سنّيّ . إنّه يثبت فيه أنّ التشيّع ليس وحده رهيناً بعلم الإمام وخدماته ، بل الإسلام كلّه رهين بذلك أيضاً ، بل البشريّة ودنيا العلم والحقيقة يتوكّآن على العلوم الجعفريّة . فهذا هو الإمام الصادق .

وأمّا نصّ كلام أبو ريّة الذي نقله من «فتح الباري» ج 1 ، ص 167 ، فهو كالآتي :

فَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ وَعَبْدُ اللَهِ بْنُ عَمْرو بْنَ العَاصِ وَغَيْرَهُمَا أَنّ رَسُولَ اللَهِ قَالَ : حَدّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ ! وَأَبُو هُرَيْرَةُ وَعَبْدُ اللَهِ ابْنُ عَمْرٍو مِنْ تَلَامِيذِ كَعْبِ الأَحْبَارِ ؛ وَقَدْ جَاءَتِ الأَخْبَارُ بِأَنّ الثّانِي . وَهُوَ عَبْدُ اللَهِ بْنُ عَمْرو بْنَ العَاصِ . أَصَابَ يَوْمَ اليَرْمُوكِ زَامِلَتَيْنِ مِنْ عُلُومِ أَهْلِ الكِتَابِ فَكَانَ يُحَدّثُ مِنْهُمَا .

وَزَادَ ابْنُ حَجَرٍ : فَتَجَنّبَ الأَخْذَ عَنْهُ لِذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمّةِ التّابِعِينَ . (236)

وما ذكره ابن حجر في «فتح الباري» ج 1 ، ص 167 ، الأسطر السبعة الأخيرة في الصفحة ، وهو يتحدّث عن الدليل الرابع في سبب عدم أخذ العلماء عنه ، وسبب قلّة رواياته قياساً بروايات أبي هريرة ، مع أنّ أبا هريرة يعترف بأنّ روايات عبد الله أكثر من رواياته ، هو قوله :

رَابِعُهَا : أَنّ عَبْدَ اللَهِ كَانَ قَدْ ظَفَرَ فِي الشّامِ بِحِمْلِ جَمَلٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الكِتَابِ فَكَانَ يَنْظُرُ فِيهَا وَيُحَدّثُ مِنْهَا ، فَتَجَنّبَ الأَخْذَ عَنْهُ لِذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمّةِ التّابِعِينَ ، وَاللَهُ أَعْلَمُ . (237)

وكلّما نظرنا وأنعمنا النظر ، لا نجد تبايناً بين ماحكاه أبو ريّة ، وما ذكره ابن حَجَر . فنسبة الدسّ والتزوير إلى أبي ريّة تقوّل واهٍ لا يقوم على أساس .

ومحصّل كلامنا هو أنّنا أثبتنا أنّ أوّل مدوّن في الإسلام هو أبو رافع . واستبان بعد هذا وللّه الحمد وله الشكر أنّ كلام آية الله السيّد حسن الصدر في كتاب «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» بحث صحيح ورأي مطابق للواقع .

أجل ، لقد ذكرنا في بداية الفصل عن أبي رافع أنّ عبيد الله بن أبي رافع ألّف كتاباً «فيمن حضر صفّين مع عليّ وأولاده» ، وأنّ عليّ بن أبي رافع ألّف كتاباً في فنون الفقه على مذهب أهل البيت . (238)

سلمان الفارسيّ وأبو ذرّ الغفاريّ صحابيّان مدوّنان

قال السيّد حسن الصدر : أَوّل مَنْ صَنّفَ فِي الآثار أبو عبد الله سلمان الفارسيّ . وأوّل من صنّف في الآثار مولانا أبو عبد الله سلمان الفارسيّ رضي الله عنه صاحب رسول الله صلّى الله عليه وآله . صنّف كتاب حديث الجاثليق الروميّ الذي بعثه ملك الروم بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله . ذكره الشيخ أبو جعفر الطوسيّ في فهرست مصنّفي الشيعة . وقال الشيخ رشيد الدين أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن شهرآشوب المازندرانيّ في كتابه في رجال الشيعة المسمّى ب «معالم العلماء» : والصحيح أنّ أوّل من صنّف فيه أمير المؤمنين ، ثمّ سلمان الفارسيّ .

وقد تقدّم عن أبي حاتم سهل بن محمّد السجستانيّ المتوفّى سنة مائتين وخمسين في كتاب «الزّينة» في الجزء الثالث في تفسير الألفاظ المتداولة بين أهل العلم بأنّ أوّل اسم ظهر في الإسلام على عهد رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم هو الشيعة . وكان هذا لقب أربعة من الصحابة ، وهم أبو ذرّ ، وسلمان الفارسيّ ، والمقداد بن الأسود ، وعمّار بن ياسر إلى أوان صِفّين ، فانتشرت بين موالي عليّ عليه السلام . فهؤلاء الأربعة من الصحابة من الشيعة بنصّ الإمام أبي حاتم المذكور .

ثمّ قال المرحوم السيّد حسن الصدر : فاعلم أنّ أوّل من صنّف في الآثار بعد سلمان الفارسيّ هو أبو ذرّ الغفاريّ .

أبو ذرّ الغفاريّ صاحب رسول الله صلّى الله عليه وآله . له كتاب «الخطبة» يشرح فيها الأُمور بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله ، ذكره الشيخ أبو جعفر الطوسيّ في «الفهرست» ، وأوصل إسناده في روايته إلى أبي ذرّ . وقال الشيخ ابن شهرآشوب المازندرانيّ في «معالم العلماء» : والصحيح أنّ أوّل من صنّف فيه أمير المؤمنين ، ثمّ سلمان الفارسيّ ، ثمّ أبو ذرّ الغفاريّ رضوان الله عليهما . (239)

وقال المرحوم الصدر في كتاب «الشيعة وفنون الإسلام» : ولكن قد ذكر الشيخ ابن شهرآشوب في أوّل كتابه «معالم العلماء» في جواب ما حكاه عن الغزّاليّ : أوّل كتاب صُنّف في الإسلام كتاب ابن جريح في «الآثار وحروف التفاسير» عن مجاهد ، وعطاء بمكّة ، ثمّ كتاب معمر بن راشد الصنعانيّ باليمن ، ثمّ كتاب «الموطّأ» لمالك بن أنس ، ثمّ جامع سفيان الثوريّ ، ما لفظه بحروفه : بل الصحيح أنّ أوّل من صنّف في الإسلام أمير المؤمنين عليه السلام ، ثمّ سلمان الفارسيّ رضي الله عنه ، ثمّ أبو ذرّ الغفاريّ رضي الله عنه ، ثمّ أصبغ بن نُباتة ، ثمّ عبيد الله بن أبي رافع ، ثمّ «الصحيفة الكاملة» عن زين العابدين عليه السلام ، إلى آخر كلامه .

وقد ذكر الشيخ أبو العبّاس النجاشيّ الطبقة الأُولى من المصنّفين . كما ذكرنا . ولم يُعيّن السابق ، ولا ذكر ترتيباً بينهم . وكذلك الشيخ أبو جعفر الطوسيّ ذكرهم بلا ترتيب . فلعلّ الشيخ ابن شهرآشوب عثر على ما لم يعثرا عليه . وَاللَهُ سُبْحَانَهُ وَلِيّ التّوفِيقِ .

تنبيه : نصّ الحافظ الذهبيّ في ترجمة أبان بن تغلب على أنّ التشيّع في التابعين وتابعيهم كثير ، مع الدين والورع والصدق ، ثمّ قال : فلو ردّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبويّة ؛ وهذا مفسدة بيّنة . انتهى .

وقال السيّد حسن الصدر هنا : قُلْتُ : تدبّر هذا الكلام من هذا الحافظ الكبير ، واعرف شرف تقدّم الذين ذكرناهم وسنذكرهم بعد ذلك من التابعين وتابعيهم من الشيعة . (240)

اللهمّ صلّ على المصطفى محمّد ، والمرتضى عليّ ، والبتول فاطمة ، والحسن والحسين سيّدَي شباب أهل الجنّة ، وعلى التسعة الطيّبة الطاهرة من ولد الحسين ؛ والعن اللهمّ ظالميهم ومعانديهم وغاصبي حقوقهم ومنكري فضائلهم ومناقبهم من الآن إلى قيام يوم الدين .

للّه الحمد وله المنّة إذ تمّ هذا الجزء من «معرفة الإمام» من دورة العلوم والمعارف الإسلاميّة عصر يوم الجمعة قبل غروب الشمس بساعة ، في الرابع من شهر ربيع الثاني سنة ألف وأربعمائة وثلاث عشرة من الهجرة بقلم العبد الفقير المسكين المستكين ، وذلك في مدينة مشهد المقدّسة تحت قبّة الإمام الرضا عليه وعلى آبائه وأبنائه أفضل السلام والتحيّة والإكرام ، وعند عتبته المنوّرة المقدّسة .

وأنا الأحقر السيّد محمّد الحسين الحسينيّ الطهرانيّ بن السيّد محمّد الصادق بن السيّد إبراهيم الطهرانيّ .

تعليقات:

1) الآيات 1 إلى 4 ، من السورة 68 : القلم .

2) الآيتان 3 و4 ، من السورة 55 : الرحمن .

3) الآيتان 4 و5 ، من السورة 96 : العلق .

4) الميزان في تفسير القرآن» ج 20 ، ص 25 إلى 35 ، تفسير سورة القلم .

5) سورة التين ، وهي السورة الخامسة والتسعون من السور القرآنيّة : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ * وَهَذَا البَلَدِ الْأَمِينِ * لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَنَ فِى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ * ثُمَّ رَدَدْنَهُ أَسْفَلَ سَفِلِينَ * إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ * فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بالدّينِ * أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَكِمِينَ .

6) جامع أحاديث الشيعة» ج 1 ، ص . 72

7) الذراع من طرف المِرفق إلى طرف الإصبع الوسطى .

8) بحار الأنوار» من طبعة الكمبانيّ القديمة : ج 7 ، ص 279 ، ومن الطبعة الحديثة : ج 26 ، ص 18 إلى 20 ، المطبعة الحيدريّة ، كتاب الإمامة ، باب «جهات علومهم عليهم السلام ، وما عندهم من الكتب ، وأنّه ينقر في آذانهم وينكت في قلوبهم» ؛ و«الإرشاد» للمفيد ، ص 257 ؛ و«الاحتجاج» للطبرسيّ ، ص . 203

9) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 279 ، طبعة الكمبانيّ ، ومن الطبعة الحديثة : ج 26 ، ص 20 ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 38

10) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 279 ، طبعة الكمبانيّ .

11) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 279 ، طبعة الكمبانيّ ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 38

12) بحار الأنوار» في الطبعة القديمة (الكمبانيّ) : ج 7 ، ص 280 ؛ وفي الطبعة الحيدريّة : ج 26 ، ص 21 إلى 23 ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 39 وقال آية الله السيّد محسن الأمين العامليّ

في الجزء الأوّل من المجلّد الأوّل من كتاب «أعيان الشيعة» ص 332 ، الطبعة الثانية : ... عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن «الجامعة» فقال : تلك صحيفة سبعون ذراعاً في عرض الأديم مثل فخذ الفالج ، فيها كلّ ما يحتاج الناس إليه وليس من قضيّة إلّا وهي فيها حتّى أرش الخدش . قال المؤلّف : الأديم : الجلد ؛ والفالج : الجمل الضخم ذو السنامين يُحمَل من السند للفحل . ومعنى «في عرض الأديم» أنّها جلود دبغت وأبقيت بسعتها وضُمّ بعضها إلى بعض حتّى صارت إذا لُفّت مثل فخذ الفالج ، وكتب فيها .

إلى أن قال في ص 338 : فظهر من ملاحظة مجموع هذه الأخبار وضمّ بعضها إلى بعض أنّ «الجامعة» و«كتاب عليّ» على الإطلاق ، والذي طوله سبعون ذراعاً ، والذي مثل فخذ الرجل ، ومثل فخد الفالج والكتاب الذي بإملاء رسول الله صلّى الله عليه وآله وخطّ عليّ عليه السلام ، والصحيفة التي طولها سبعون ذراعاًوالجلد الذي هو سبعون ذراعاً ، والصحيفة العتيقة كلّها يراد بها كتاب واحد .

13) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 280 ، طبعة الكمبانيّ .

14) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 280 ، من الطبعة القديمة (الكمبانيّ) ، و : ج 26 ، ص ، 23 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 39

15) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 280 ، ومن الطبعة الحيدريّة : ج 26 ، ص 23 و. 24 وهذا التردّد من الراوي .

16) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 280 ، طبعة الكمبانيّ ، و: ج 26 ، ص 23 و24 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 39

17) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 280 ، طبعة الكمبانيّ ، و: ج 26 ، ص 24 و25 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 40

18) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 283 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 26 ، ص 33 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 40

19) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 283 ، طبعة الكمبانيّ ، و ج 26 ، ص 34 ، الطبعة الحديثة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 40

20) قال السيّد محسن الأمين العامليّ في «أعيان الشيعة» الجزء الأوّل من المجلّد الأوّل ، الطبعة الثانية ، ص 330 و331 : من مؤلّفات أمير المؤمنين عليه السلام «الجامعة» وهي كتاب طوله سبعون ذراعاً من إملاء رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وخطّ عليّ عليه السلام مكتوب على الجلد المسمّى بالرّق (جلد رقيق يكتب فيه) . وكان غالب الكتابة عليه في ذلك العصر لقلّة الورق في عرض الجلد . جمعت الجلود بعضها إلى بعض حتّى بلغ طولها سبعين ذراعاً بذرع اليد الذي هو من المرفق إلى رؤوس الأصابع . وفي بعض الأخبار أنّها مثل فخذ البعير العظيم . وفي بعضها مثل فخذ الرجل . وعدّها من مؤلّفات عليّ عليه السلام باعتبار أنّه كتبها ورتّبها من قول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وإملائه . وهي أوّل كتاب جُمع فيه العلم على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم . وتكرّر ذكرها في أخبار الأئمّة عموماً وأخبار المواريث خصوصاً . وكانت عند الإمام أبي جعفر محمّد الباقر ،

وابنه الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق عليهما السلام . رآها عندهما ثقات أصحابهما . وتوارثها الأئمّة من بعدهم . وفيما كتبه الرضا عليه السلام على ظهر العهد الذي عهد به إليه المأمون بولاية عهد المسلمين : والجامعة والجفر يدلّان على ضدّ ذلك . ويأتي لها ذكر عند ذكر الجفر . والظاهر أنّها هي المعبّر عنها في جملة من الأخبار الآتية بكتاب عليّ عليه السلام ، وبالكتاب الذي بإملاء النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وخطّ عليّ عليه السلام وبكتاب عليّ عليه السلام الذي هو سبعون ذراعاً وبالجلد الذي هو سبعون ذراعاً وبالصحيفة التي طولها سبعون ذراعاً وبالصحيفة التي فيها ما يحتاج إليه حتّى أرش الخدش وبالصحيفة العتيقة من صحف عليّ عليه السلام وشبه ذلك . فممّن رأى الجامعة عند الباقر عليه السلام سويد بن أيّوب وأبو بصير . وممّن رآها عند الصادق عليه السلام أبو بصير .

21) ذكر المستشار عبدالحليم الجنديّ هذا الحديث في كتاب «الإمام جعفر الصادق» ص . 201

22) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» ص 279 و284 ، الفصل الثامن : علم الحديث ، تقدّم الشيعة في تأسيس علوم الحديث .

23) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» ص . 279

24) الطبقات الكبرى» ج 2 ، ص . 15

25) شيخ المضيرة» الطبعة الثانية . وقال في الهامش : هذا ما في البخاريّ ، ومسلم . ولا نعلم شيئاً عن مقدار أحاديثه التي روتها الشيعة عنه . وَلِكُلّ قَومٍ سُنّةٌ وَإِمَامُهَا .

26) سفينة البحار» ج 2 ، ص 15 ، مادّة صحف .

27) بحار الأنوار» كتاب الإمامة ، أبواب علومهم عليهم السلام ، باب جهات علومهم عليهم السلام وما عندهم من الكتب وأنّه ينقر في آذانهم وينكت في قلوبهم ، ج 7 ، ص 283 من الطبعة القديمة (الكمبانيّ) ، و : ج 26 ، ص 37 ، الرواية 68 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص 41 .

28) محمّد بن عبد الله بن عليّ بن عبد الله بن عبّاس من بني العبّاس ورأس السلالة العبّاسيّة . قال ذلك في وقت لم يبايعه أبو مسلم الخراسانيّ بالخلافة بعد .

29) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 285 الطبعة القديمة (الكمبانيّ) ، و : ج 26 ، ص 42 ، الحديث 74 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ، ص 42 و . 43

30) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 285 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 26 ، ص 43 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 43 والسطر الأخير هو الآية الرابعة من سورة الأحقاف .

31) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 286 ، و : ج 26 ، ص 45 و46 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 42

32) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 286 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 26 ، ص 46 ، الحديث 83 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 42

33) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 287 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 26 ، ص 49 ، الحديث 93 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 44

34) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 284 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 26 : ص 38 و39 ، الحديث 70 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص 41 و. 42 ونقل السيّد علي خان المدنيّ الشيرازيّ هذا الحديث المرويّ عن أبي بصير . الذي أوردناه هنا مفصّلاً عن «بحار الأنوار» ، عن «بصائر الدرجات» . عن ثقة الإسلام الكلينيّ («الكافي» ج 1 ، ص 238 ، الحديث 1) وذلك في كتابه «رياض السالكين» ص 14 ، «الطبعة الرحليّة ، سنة 1317 ، و : ج 1 ، ص 110 و111 ، طبعة جماعة المدرّسين بعد تحقيق رائع في كيفيّة تعلّم علوم الأئمّة عليهم السلام حيث تتمثّل في اتّباع تعاليم الرسول الأعظم صلّى الله عليه وآله في المجاهدات والرياضات ، مع ما يتمتّعون به من صفاء الباطن والغريزة الطاهرة ، فتفاض عليهم من الله مباشرة بلا تدخّل من رسول الله . وقال فيالهامش تحت عنوان : تنبيه : لا ينافي هذا التحقيق ما ورد عنهم عليهم السلام أنّ عندهم الجفر ، والجامعة ، ومصحف فاطمة عليها السلام . وإنّ في كلّ منها من العلوم ما لا يعلمه إلّا هم ، وفيها علم ما يحتاج إليه ، وعلم ما كان وما يكون ، لأنّ علومهم عليهم السلام لم تكن مقصورة عليها ولا منحصرة فيها ، بل علومهم اللدنيّة الكشفيّة غير ما تضمّنته هذه الكتب من العلوم .

35) لا ريب أنّ ذلك كان من أجل أن يُري أبا بصير خلّو الغرفة من شخص يسمع كلامه . فقال له : سل عمّا بدا لك .

36) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 284 ، طبعة الكمبانيّ .

37) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 286 ، الطبعة القديمة (الكمبانيّ) ، و : ج 26 ، ص 45 ، الحديث 81 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 42

38) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 286 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 26 ، ص 46 ، الحديث 84 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 43

39) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 286 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 26 ، ص 47 ، الحديث 88 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 43

40) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 286 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 26 ، ص 48 ، الحديث 90 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 44

41) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 286 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 26 ، ص 48 و49 ، الحديث 92 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 44

42) هو المرحوم المغفور له آغا ميرزا أبو تراب عرفان رحمه الله .

43) قال ابن خلدون في مقدّمته ، ص 201 :ثمّ انتقلت الإمامة من إسماعيل إلى ابنه محمّد المكتوم ، قالوا : وبعد محمّد المكتوم ابنه جعفر الصادق ، وبعده ابنه محمّد الحبيب ، وبعده ابنه عبد الله المهديّ . وقال في تاريخه ، ج 4 ، ص 34 ، طبعة بولاق : ولمّا توفّي محمّد الحبيب بن جعفر بن محمّد بن إسماعيل ، عهد إلى ابنه عبيد الله وقال له : أنت المهديّ !

44) المراد من الفواطم ثلاث نساء يحملن هذا الاسم ، أخذهنّ أمير المؤمنين عليه السلام معه إلى المدينة بعد هجرة الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله من مكّة إلى المدينة ، وكان قد لبث في مكّة أيّاماً

بأمر النبيّ ليؤدّي مواعيده . واستطاع الإمام عليه السلام أن يوصلهنّ إلى المدينة بعد أن اعترضته قريش في الطريق ، إذ لم يرق لها خروجهنّ من مكّة . وقد تصدّى الإمام لهذه الجماعة المؤلّفة من عدّة رجال مسلّحين ، فعقل الإبل إلى الأرض واستعدّ لمهاجمتهم ، ففرّوا . واستطاع في آخر المطاف من إيصالهنّ إلى المدينة رغم الخوف الذي كان مستحوذاً عليهن ، إذ لم يأمنّ ملاحقة الكفّار إيّاهنّ حتّى المدينة . وكانت هذه الصفوة مشغولة بذكر الله وتسبيحه على طول الطريق الذي كان يقدّر بتسعين فرسخاً تقريباً ، بخاصّة في الليالي الظلماء التي كانت السماء فيها صافية مليئة بالنجوم والكواكب في تلك المناطق التي تتميّز بطبيعة رائعة باهرة . وبلغ من عبادة هذه الصفوة وإقامتها صلاة الليل ، وقيامها وسجودها وذكرها وتلاوتها القرآن وتعلّقها بالله وولعها بالجمال الإلهيّ الأزليّ أنّ الله تعالى أخبر نبيّه الكريم بخبرها على لسان جبرئيل . وهي لم تصل إلى المدينة بعد . وقدّر لها الثواب البارز من خلال الآيات الكريمة في آخر سورة آل عمران . قال تعالى : إِنّ فِى خَلْقِ السّمَوَ تِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَفِ الّيْلِ وَالنّهَارِ لَأَيَتٍ لّأُولِى الْأَلْبَبِ * الّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكّرُونَ فِى خَلْقِ السّمَوَ تِ وَالْأَرْضِ رَبّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطِلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النّارِ * رَبّنَآ إِنّكَ مَن تُدْخِلِ النّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ * رَبّنَآ إِنّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَنِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبّكُمْ فَ‍َامَنّا رَبّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفّرْ عَنّا سَيّئَاتِنَا وَتَوَفّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ * رَبّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتّنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ * فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبّهُمْ أَنّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مّنكُم مّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مّن بَعْضٍ فَالّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَرِهِمْ وَأُوذُوا فِى سَبِيلِى وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفّرَنّ عَنْهُمْ سَيّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنّهُمْ جَنّتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَرُ ثَوَابًا مّنْ عِندِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثّوَابِ .

(الآيات 190 إلى 195 ، من السورة 3 : آل عمران) .

قال سماحة أُستاذنا الأكرم آية الله المعظّم العلّامة الطباطبائيّ قدّس الله تربته المباركة في بحثه الروائيّ على هذه الآيات ، في «تفسير الميزان» ج 4 ، ص 95 و96 :

وورد من طرق الشيعة أنّ قوله : فَالّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا إلى آخر الآية ، نزلت في عليّ عليه السلام لمّا هاجر ومعه الفواطم : فاطمة بنت أسد ، وفاطمة بنت محمّد صلّى الله عليه وآله ، و فاطمة بنت الزبير ، ثمّ لحق بهم في ضجنان أُمّ أيمن ونفر من ضعاف المؤمنين فساروا وهم يذكرون الله في جميع أحوالهم حتّى لحقوا بالنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وقد نزلت الآيات .

وليعلم أنّ عبيد الله لمّا بنى المهديّة قال : بنيتُها ليعتصم بها الفواطم ساعة من نهار . وتكون ملجأً ومأمناً لهنّ في ليالي الهجرة والخوف والدهشة التي أمضينها فى العبادة . نلحظ في العبارة نقاطاً بديعة كثيرة ، أنّ فواطم جمع مؤنّث ومفردها فاطمة كطوالب وطالبة . وصار إطلاق الفواطم في التواريخ والسير على هؤلاء النساء الثلاث اللائي هاجرن من مكّة إلى المدينة ، حتّى يمكننا أن نقول : أصبح لهنّ علَماً بالغلبة . لهذا فإنّ عبيد الله الذي وضع أساس المهديّة وبناها أراد أن يبيّن أنّ ثورتهم على الأعداء نتيجة لهجرة رسول الله وفواطمه . وها هي الآن تتحقّق عمليّاً . وعندما يُسكن ذراري رسول الله في هذه المدينة الجديدة فإنّ الفواطم المعذّبة المهاجرة إلى المدينة الطيّبة التي تورّمت أقدامها تسكن فيها

حقّاً فتسرّ أرواحهنّ وتَسْكُن . وهذا التعبير فيه نوع من الاستعارة . وإلّا لقال : فاطميّون جمع فاطميّ .

45) جاء في «رياض السالكين» ص 24 و25 ، طبعة سنة 1317 هـ ، و : ج 1 ، ص 171 و172 ، طبعة جماعة المدرّسين : مضمون هذا الحديث ورد من طرق العامّة أيضاً : قال الفخر الرازيّ في تفسيره الكبير : روى القاسم بن الفضل ، عن عيسى بن ماذرة قال : قلتُ للحسن : يَا مُسَوّدَ وُجُوه المؤمنين عَمَدْتَ إلى هذا الرجل فبايعته ! يعني : معاوية ، فقال : إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله أُريَ في منامه بني أُميّة يطأون منبره واحداً بعد واحد . وفي رواية ينزون على منبره نزو القردة ، فشقّ ذلك عليه ، فأنزل الله تعالى : إنّا أَنزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، إلى قوله : خَيْرٌ مّنْ أَ لْفِ شَهْرٍ . يعني : ملك بني أُميّة . قال القاسم : فحسبنا ملك بني أُميّة فإذا هو ألف شهر لا يزيد ولا ينقص . انتهى .

قال الفخر الرازيّ : طعن القاضي في هذا الوجه فقال : ما ذكر من ألف شهر ليس في أيّام بني أُميّة ، لأنّه تعالى لا يذكر فضلها بذكر ألف شهر مذمومة ، وأيام بنيأُميّة مذمومة . قال : وهذا الطعن باطل ، لأنّ أيّام بني أُميّة كانت أيّاماً عظيمة بحسب السعادات الدنيويّة ، فلا يمتنع أن يقول الله تعالى : إنّي أعطيتك ليلة هي في السعادات الدينيّة أفضل من تلك الأيّام في السعادات الدنيويّة . («التفسير الكبير» للفخر الرازيّ ، ج 32 ، ص 31 ، مع اختلاف يسير في العبارة) .

46) نقل السيّد علي خان الكبير في شرحه على «الصحيفة السجّاديّة» ص 25 ، الطبعة الحجريّة ، عن ابن الأثير في «جامع الأُصول» أنّ مدّة ولاية بني أُميّة كانت ألف شهر . وإنّما هي التي أراد الله تعالى بقوله : ليلة القدر خير من ألف شهر . وألف شهر هي : ثلاث وثمانون سنة وأربعة أشهر . وكان أوّل استقلال بني أُميّة وانفرادهم بالأمر منذ بيعة الحسن ابن عليّ عليهما السلام لمعاوية بن أبي سفيان ، وذلك على رأس أربعين سنة من الهجرة . وكان انقضاء دولتهم على يد أبي مسلم الخراسانيّ في سنة اثنتين وثلاثين ومائة . وذلك اثنتان وتسعون سنة تسقط منها خلافة عبد الله بن الزبير ، وهي ثمان سنين وثمانية أشهر ، تبقى ثلاث وثمانون سنة وأربعة أشهر ، وهي ألف شهر .

47) روى محمّد بن يعقوب الكلينيّ رضوان الله عليه في «روضة الكافي» ص 345 ، بسنده عن جميل بن درّاج ، عن زُرارة ، عن أحد الصادقين عليهما السلام قال : أَصبَحَ رَسول الله صلّى الله عليه وآله يوماً كئيباً حزيناً . فقال له عليّ عليه السلام : ما لي أراك يا رسول الله كئيباً حزيناً ؟! فقال : وكيف لا أكون كذلك وقد رأيتُ في ليلتي هذه أنّ بني تيم وبني عديّ وبني أُميّة يصعدون منبري هذا ، يردّون الناس عن الإسلام القهقرى ؟! فقلتُ : يا ربّ في حياتي أو بعد موتي ؟! فقال : بعد موتك !

وقال الحكيم المحقّق السيّد محمّد باقر المعروف بالميرداماد في شرحه على «الصحيفة السجّاديّة» ص 66 ، طبعة مهديّة ميرداماد ، إصفهان ، بعد نقل هذه الرواية : وقد تضافرت الروايات البالغة حدّ التواتر من طرق العامّة والخاصّة أنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم بعد هذه الرؤيا أسرّ إلى أبي بكر ، وعمر أمر بني أُميّة ، واستكتمهما على ذلك ، فأفشى عمر عليه صلّى الله عليه وآله سرّه وحكاه للحكم بن أبي العاص ، وأسرّ إلى حفصة أمر أبي بكر ، وعمر ، وقال لها : إنّ أباكِ وأبا بكر يملكان أمر أُمّتي ، فاكتمي عَلَيّ هَذا ، فأفشت عليه صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ونبّأت به عائشة . فجاء بذلك الوحي ، ونزلت فيه سورة التحريم ، ولذلك بَسْطٌ يضيق عنه درع المقام ، فليطلب ممّا أخرجناه في مظانّه

. انتهى كلام الميرداماد .

وجاء في «رياض السالكين» ص 23 و24 ، طبعة سنة 1317 هـ ، و : ج 1 ، ص 163 إلى 166 ، طبعة جماعة المدرّسين : قوله : (يعني بني أُميّة) تفسير للشجرة الملعونة . وعلى هذا فلا يخفى ما في قوله تعالى : فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلّا طُغْيَانًا كَبِيرًا (الآية 60 ، من السورة 17 : الإسراء) من اللطف .

واعلم أنّ هذا الحديث ثابت الصحّة متواتر النقل بين الفريقين . أمّا من طريق أهل البيت عليهم السلام فقد ثبت عند الخاصّة من طرق كثيرة («الكافي» ج 4 ، ص 159 ، الحديث 10) . وأمّا من طريق الجمهور ، فقال الفخر الرازيّ في تفسيره الكبير : قال سعيد ابن المسيّب : رأى رسول الله صلّى الله عليه وآله بني أُميّة ينزون على منبره نزو القردة فساءه ذلك . («التفسير الكبير» للفخر الرازيّ ، ج 20 ، ص 236) .

وقال البيضاويّ في تفسير الرؤيا : قيل : رأى قوماً من بني أُميّة يرقون منبره ، وينزون عليه نزو القردة ، فقال : هذا حظّهم من الدّنيا يعطونه بإسلامهم ، وعلى هذا كان المراد بقوله : إِلّا فِتْنَةً لِلنّاسِ ما حدث في أيّامهم . («أنوار التنزيل» للبيضاويّ ، ج 1 ، ص 590) . وروى الحاكم في«المستدرك» عن مسلم الربعيّ ، عن العلا ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال : أُريتُ في منامي كأنّ بني الحكم بن أبي العاص ينزون على منبري كما تنزو القردة فما رُؤي النبيّ صلّى الله عليه وآله مستجمعاً ضاحكاً حتّى مات . («المستدرك على الصحيحين» للحاكم النيسابوريّ ، ج 4 ، ص 480 ، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ) . ثمّ قال : صحيح الإسناد على شرط مسلم . ذكر ذلك الدميريّ في «حياة الحيوان» . («حياة الحيوان» للدميريّ ، ج 2 ، ص 245) . وقال الرازيّ في تفسير الشجرة الملعونة : قال ابن عبّاس : الشجرة الملعونة في القرآن المراد بها : بنو أُميّة ، الحكم بن أبي العاص وولده ، قال : رأى رسول الله صلّى الله عليه وآله في المنام أن وُلد مروان يتداولون منبره . فقصّ رؤياه على أبي بكر ، وعمر ، وقد خلا في بيته معهما . فلمّا تفرّقوا سمع رسول الله صلّى الله عليه وآله الحكم يخبر برؤيا رسول الله فاشتدّ عليه ذلك ، فاتّهم عمر في إفشاء سرّه . ثمّ ظهر أنّ الحكم كان يتسمّع إليهم ، فنفاه رسول الله صلّى الله عليه وآله ، قال : وممّا يؤكّد هذا التأويل قول عائشة لمروان : لَعَنَ اللّه أَباكَ وَأَنتِ فِي صُلْبِهِ ، فَأَنتَ بَعْضُ مَنْ لَعَنَ اللّهُ («التفسير الكبير» للفخر الرازيّ ، ج 20 ، ص 237) . وقال النيسابوريّ عن ابن عبّاس : الشجرة الملعونة : بنو أُميّة . («غرائب القرآن» للنيسابوريّ ، ج 2 ، ص 459) . وفي الكتاب الذي كتبه المعتضد بالله العبّاسيّ حين عزم على لعن معاوية بن أبي سفيان على المنابر في سنة 284 هـ وذكر فيه بني أُميّة ، فقال : ثمّ أنزل الله كتاباً فيما أنزله على رسوله صلّى الله عليه وآله يذكر فيه شأنهم وهو قوله تعالى : والشّجرة الملعونة في القرآن . ولا خلاف بين أحدٍ أنّه تبارك وتعالى أراد بها بني أُميّة . («تاريخ الطبريّ» ج 8 ، ص 185) . انتهى .

48) وطبع هذا الجزء في بيروت أيضاً سنة 1393 هـ . ولم يذكر اسم المطبعة في الأجزاء كلّها .

49) الآية 6 ، من السورة 49 : الحجرات .

50) قال في الهامش : الجفر في أصل اللغة وَلَدُ الشاة إذا عظم واستكرش ، ثمّ أُطلق على جلد الشاة .

51) أضاف المرحوم السيّد محسن الأمين إليه قوله : «والإخبار عن بعض الحوادث» وذلك في الطبعة الثانية من أعيانه المطبوع سنة 1363 هـ ، ج 1 ، ص . 347 وفيما يأتي نصّ كلامه : أقول : الظاهر من الأخبار أنّ الجفر كتاب فيه العلوم النبويّة من حلال وحرام وأحكام وأُصول ما يحتاج الناس إليه في أحكام دينهم وما يصلحهم في دنياهم والإخبار عن بعض الحوادث . فلا يتمّ حينئذٍ ما نقله مغنية عنه في «أعيان الشيعة» .

52) ولكنّا عرفنا في هامش قريب متقدّم أنّ قوله والإخبار عن بعض الحوادث ، قد أُضيف في «أعيان الشيعة» وأسقطه مغنية .

53) كتاب «الشيعة في الميزان» قسم الشيعة والتشيّع ، ص 56 و57 ، طبعة دار التعارف ببيروت . وفي الطبعة المستقلّة لكتاب «الشيعة والتشيّع» ص 57 و58 ، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبنانيّ ، بيروت .

54) الآية 188 ، من السورة 7 : الأعراف .

55) الآية 20 ، من السورة 10 : يونس . فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلّهِ فَانتَظِرُوا إِنّى مَعَكُم مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ .

56) الآية 65 ، من السورة 27 : النمل .

57) كتاب «الشيعة في الميزان» قسم الشيعة والتشيّع ، ص 42 إلى 45 ، طبعة دار التعارف بيروت ، وفي الطبعة المستقلّة : ص 42 إلى 45 أيضاً .

58) ما أجمل كلام السيّد علي خان المدنيّ الشيرازيّ رضي الله عنه في توضيح هذه الحقيقة ، إذ قال في شرحه على الصحيفة ، ص 14 ، الطبعة الرحليّة ، و : ج 1 ، ص 108 إلى 110 ، طبعة جماعة المدرّسين : قال بعض المحقّقين : اعلم أنّه ليس المراد [بقول يحيي بن زيد للمتوكّل بن هارون : ولكنّي أعلم أنّ قوله حقّ ، أخذه عن آبائه وأنّه سيصحّ] ، ما يفهمه الظاهريّون من الناس [أنّ الصادق عليه السلام أخذ علمه عن آبائه واحداً بعد آخر حتّى ينتهي إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله] أنّ من شأنهم حفظ الأقوال خلفاً عن سلف حتّى يكون فضلهم على سائر الناس بقوّة الحفظ للمسموعات أو بكثرة المحفوظات ، بل المراد أنّ نفوسهم القدسيّة قد استكملت بنور العلم وقوّة العرفان بسبب اتّباع الرسول صلّى الله عليه وآله بالمجاهدة والرياضة ، مع زيادة استعداد أصليّ وصفاء وطهارة في الغريزة فصارت كمرآة مجلوّة يحاذى بها شطر الحقّ بواسطة مرآة أُخرى أو بغير واسطة . ألا ترى أنّ المرايا المتعدّدة المتحاذية ، أو المحاذية لمرآة أُخرى هي بحذاء الشمس ينعكس ضوء الشمس إلى جميعها ، فهكذا حال مَن اتّبع الرسول حقّ المتابعة يصير محبوب الحقّ كما قال تعالى : قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبّونَ اللّهَ فَاتّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللّهُ (الآية 31 ، من السورة 3 : آل عمران) ، ومن أحبّه الله تعالى أفاض الله عليه كما أفاض على حبيبه صلوات الله عليه ، لكنّ الفرق ثابت بين المتبوع والتابع .

وبالجملة ، يجب أن يعلم أنّ علوم الأئمّة عليهم السلام ليست اجتهاديّة ولا سمعيّة من طرق الحواسّ ، بل علومهم كشفيّة لدنّيّة تفيض على قلوبهم أنوار العلم والعرفان عن الله سبحانه ، لا بواسطة أمر

مباين من سماع ، أو كتابة محسوسة ، أو رواية . أو شيء من هذا القبيل . وممّا يدلّ على ما بيّنّاه وأوضحناه قول أمير المؤمنين عليه السلام : عَلّمني رسول الله صلّى الله عليه وآله ألف بابٍ من العلم فانفتح لي من كلّ باب ألف بابٍ . («تاريخ دمشق» لابن عساكر ، تصحيح محمّد باقر المحموديّ ، ج 2 ، ص 483 ؛ و«منتخب كنز العمّال» المطبوع بهامش «مسند أحمد بن حنبل» ج 5 ، ص 43) . وقول الرسول صلّى الله عليه وآله : أُعطيتُ جوامِعَ الكَلِمِ («مسند أحمد بن حنبل» ج 2 ، ص 412 ؛ و«سنن الترمذيّ» ج 4 ، ص 123 ، الحديث 1553) وأُعطِيَ عليّ جوامع العلم («الأنوار النعمانيّة» ج 1 ، ص 32) ومعنى تعليم الرسول له عليه السلام هو إعداد نفسه الشريفة القابلة لأنوار الهداية على طول الصّحبة ودوام الملازمة بتعليمه وإرشاده إلى كيفيّة السلوك إلى الله تعالى بتطويع النفس الحيوانيّة وقواها لما أمرها بها واستخدمها فيه الروح العقليّ الإلهيّ ، وإشارته صلّى الله عليه وآله إلى أسباب التطويع والرياضة حتّى استعدّ عليه السلام للانتقاش بالأُمور الغيبيّة والإخبار عن المغيبات . وليس التعليم البشريّ ، سواء كان المعلّم رسولاً أو غيره هو إيجاد العلم ، وإن كان أمراً يلزمه الإيجاد والإفاضة من الله تعالى . وفي قوله صلّى الله عليه وآله : وأُعطي عليّ جوامع العلم («الأنوار النعمانيّة» ج 1 ، ص 32) بصيغة البناء للمفعول دليل ظاهر على أنّ المعطي لعليّ جوامع العلم ليس هو النبيّ صلّى الله عليه وآله ، بل الذي أعطاه ذلك هو المعطي للنبيّ جوامع الكلم ، وهو الحقّ سبحانه وتعالى ، فافهم هذا المقام فإنّه من مزالّ الأقدام . انتهى كلام بعض المحقّقين .

59) الآيات 26 إلى 28 ، من السورة 72 : الجنّ .

60) مرّ الكلام حول هذا القانون في الجزء الأوّل من كتاب «معرفة المعاد» ، القسم الثالث ، المجلس الرابع . وجاء في الهامش : هذه العبارة المعروفة للشيخ الرئيس ابن سينا ، ونقلت في كثير من كتبه . والمراد من الإمكان هنا الاحتمال العقليّ لا الإمكان الذاتيّ . وذكر الشيخ الرئيس في الصفحة الأخيرة من كتاب «الإشارات» الطبعة الحجريّة ، وفي : ج 4 ، ص 159 و160 ، الطبعة الحديثة ، الكلام الآتي تحت عنوان النصيحة : إيّاك أن يكون تكيّسك وتبّرؤك عن العامّة هو أن تتبري منكراً لكلّ شيء . فذلك طيش وعجز . وليس الخرق في تكذيبك ما لم يستبن لك بعد جليّته دون الخرق في تصديقك ما لم يقم بين يديك بيّنة . بل عليك الاعتصام بحبل التوقّف . وإن أزعجك استنكار ما يوعاه سمعك ما لم تتبرهن استحالته لك ، فالصواب أن تسرح أمثال ذلك إلى بقعة الإمكان ما لم يذدك عنه قائم البرهان .

61) إنّ المحقّق الجرجانيّ المذكور في كثير من الكتب هو العالم الرفيع المنزلة المير السيّد عليّ بن محمّد بن عليّ الحسينيّ الاسترابايديّ . كان متكلّماً بارعاً وحكيماً ماهراً ، وكان أفضل عصره في العربيّة . وهو صاحب المصنّفات والحواشي المعروفة ، كشرحه على «الكشّاف» ، و«الكافية» ، و«الشمسيّة» ، و«شرح المطالع» ، و«شرح المواقف» للقاضي عضد الإيجيّ في علم أُصول الكلام ، وشرح «المطوّل» للتفتازانيّ على «مفتاح العلوم» للسكّاكيّ . ولد بشيراز سنة 816 هـ .

ونقل العالم الجليل الكريم السيّد علي خان في «رياض السالكين» ص 14 ، 15 من الطبعة الرحليّة سنة 1317 ، و : ج 1 ، ص 112 ، 113 من طبعة جماعة المدرّسين مطلباً حول علم الجفر

والجامعة لأمير المؤمنين عليه أفضل صلوات المصلّين . ومن المناسب أن نذكر فيما يأتي فقراته كلّها لإرشاد أهل النظر والفكر . يقول هذا العالم الكبير :

تَتِمّةٌ : قال المحقّق الشريف في «شرح المواقف» في مبحث تعلّق العلم الواحد بمعلومين : إنّ الجفر والجامعة كتابان لعليّ كرّم الله وجهه قد ذكر فيهما على طريقة علم الحروف الحوادث التي تحدثإلى انقراض العالم ، وكان الأئمّة المعروفون من أولاده يعرفونهما ويحكمون بهما . وفي كتاب قبول العهد الذي كتبه عليّ بن موسى الرضا رضي الله عنهما إلى المأمون : إنّكَ قد عرفتَ من حقوقنا ما لم يعرفه آباؤك فقبلت منك عهدك إلّا أنّ الجفر والجامعة يدلّان على أنّه لا يتمّ . ولمشايخ المغاربة نصيب من علم الحروف ينتسبون فيه إلى أهل البيت . ورأيت بالشام نظماً أُشير فيه بالرموز إلى أحوال ملوك مصر . وسمعتُ أنّه مستخرج من ذينك الكتابين . (إلى هنا كلام الشريف) وبعض العامّة ينسب الجفر إلى الصادق عليه السلام . قال ابن قتيبة في كتاب «أدب الكاتب» : وكتاب الجفر جلد جفر كتب فيه الإمام جعفر بن محمّد الصادق رضي الله عنهما لأهل البيت كلّ ما يحتاجون إلى علمه وكلّ ما يكون إلى يوم القيامة . (انتهى) .

62) هو سماحة آية الله الشيخ محمّد تقي بهجت الفومنيّ الرشتيّ دام ظلّه العالي . وكان من تلامذة سماحة آية الحقّ وسند التحقيق وعماد العرفان في العصر الأخير في النجف الأشرف المرحوم آية الله الميرزا السيّد علي آغا القاضي الطباطبائيّ قدّس الله تربته الزكيّة . تلميذ له في العرفان والأخلاق . ولم يبق من طلّاب ذلك الفقيد إلّا هو وسماحة آية الله الشيخ علي أكبر المرنديّ في مرند ، وفضيلة حجّة الإسلام العلّامة الشيخ الأنصاريّ اللاهيجيّ المقيم حالياً في مشهد . أبقاهم الله ذخراً للإسلام وسنداً للمسلمين ، ومتّعنا وجميع المؤمنين بدوام ظلّهم الممدود إلى يوم الورود . وذكرت ترجمة موجزة لسماحة آية الله بهجت الفومنيّ في الجزء الأوّل من كتاب «نور ملكوت القرآن» المطبوع ، وهو من دورة أنوار الملكوت ، القسم السادس من دورة العلوم والمعارف الإسلاميّة .

63) أصل الحديث : إنّ الوصولَ إلى الله عزّ وجلّ سَفَرٌ لا يُدرَكُ إلّا بامتطاء الليل ، من لم يحسن أن يمنع (طعاماً ونوماً) لم يُحسن أن يُعْطِيَ (ثمار إقامة الليل) .

64) الآية 6 ، من السورة 73 : المزّمّل .

65) كتاب «الإمام جعفر الصادق» ص 206 و 207 ، طبعة جمهوريّة مصر العربيّة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، القاهرة ، 1397 هـ .

66) سفينة البحار» ج 1 ، ص 15 ، مادّة صحف .

67) بحار الأنوار» ج 11 ، ص 224 ، أحوال الإمام الصادق عليه السلام ، طبعة الكمبانيّ ، وفي : ج 7 ، ص 307 أيضاً ، أحوال الأئمّة عليهم السلام نقلاً عن كتاب «الاختصاص» للشيخ المفيد .

68) آخر الصفحة . 279

69) وما يوافق هذا الحديث راجع : البخاريّ ، ج 1 ، ص 40 ؛ و«جامع بيان العلم» ج 1 ، ص 71 . وشرح الحديث في «إرشاد الساري» ج 1 ، ص 166 و167 ؛ و«عمدة القاري» ج 1 ، ص

561 و562 ؛ و«فتح الباري» ج 1 ، ص 182 ؛ و«شرح الكرمانيّ للبخاريّ» ، المكتبة الظاهريّة ، الحديث 52 ، آخر النصف الأوّل .

70) في «الطبقات الكبير» ج 6 ، ص 77 ، ما يشبه بعض فقراته ويخالف بعضها الآخر .

71) مثله بلفظ قريب منه عن الأعمش في ذمّ الكلام . (الهرويّ ، ص 163) .

72) في «تذكرة الحفّاظ» ج 4 ، ص 63 ، ما يشبه بعض عبارات الحديث ويخالف بعضها الآخر .

.

73) مثله باختصار عن الأعمش في «تذكرة الحفّاظ» ج 1 ، ص . 3 و نصّ عليه في «جامع البيان» ج 1 ، ص . 71

74) مثله بلفظ متقارب عن شريك في ذمّ الكلام للهرويّ ، ص 263 ، وفيه : وعليه سيف حليته من حديد . وفيه أيضاً خبر صحيفة أُخرى كانت عند عليّ عليه السلام . (ردّ الدارميّ على بشر المريسيّ ، ص 130) ؛ و«توجيه النظر» ص 16 و17 ؛ وخبر كتاب قضاء عليّ في «توجيه النظر» ص . 8 («تقييد العلم» ص 88 و89 ، الطبعة الثانية ، نشر دار إحياء السنّة النبويّة) .

75) تقييد العلم» ص . 89

76) من العجب أنّ محمّد عجّاج الخطيب اعترف بهذه الحقيقة في كتاب «السّنة قبل التدوين» ص 345 ، وقال : وقد اشتهرت صحيفة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب التي كان يعلّقها في سيفه ، فيها أسنان الإبل ، وأشياء من الجراحات ، وحرم المدينة ، ولا يقتل مسلم بكافر . وقال في الهامش : انظر : «مسند الإمام أحمد» ج 2 ، ص 35 ، و44 ، و121 ، و131 ؛ و«فتح الباري» ج 7 ، ص 83 ؛ و«ردّ الدارميّ على بشر» ص . 130 وقال صاحب تفسير «المنار» ج 6 ، ص 470 ، في سياق تفسير الآية : يا أيّها الرّسُولُ بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك : ومن هذا الباب ما ثبت في الصحيحين والسّنن من سؤال بعض الناس عليّاً المرتضى : هل خَصّهُمُ الرسول بشيءٍ من الوحي أو علم الدين ؟! يعني أهل البيت . ثمّ يسرد سؤال أبي جحيفة الإمامَ وجواب الإمام عنه على هذا المنوال .

77) أضواء على السنّة المحمّديّة ، أو دفاع عن الحديث» ص 94 إلى 96 ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر .

78) أبو رافع مولى رسول الله ، واسمه أسلم . وكان للعبّاس بن عبد المطّلب فوهبه لرسول الله ، وهو الذي عمل منبر رسول الله من أثل الغابة . وكانت سلمى مولاة رسول الله عند أبي رافع فولدت له عبيد الله بن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين عليه السلام (الأثل شجر من فصيلة الطرفائيّات . خشبه صلب جيّد تصنع منه القصاع والجفان . والغابة الأجمة . أي : من الشجر المسمّى بالأثل والنابت في الغابة) .

79) ص 27 و28 ، عن كتاب «الشيعة وفنون الإسلام» لمؤلّفه السيّد حسن الصدر من علماء العراق ، مطبعة العرفان بصيدا ، سنة . 1331

80) المطالعات والمراجعات والردود» ص . 56

81) أضواء على السنّة المحمّديّة» ص 272 و . 379

82) أضواء على السنّة المحمّديّة» ص . 379

83) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 283 ، الطبعة القديمة (الكمبانيّ) ، و : ج 26 ، ص 36 ، الحديث 66 ، طبعة المطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 41

84) القطيعة أرض الخراج وجمعها قطائع .

85) في نسخة الكمبانيّ : عيطة ؛ وفي الطبعة الحيدريّة : عبيطة .

86) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 283 ، الطبعة القديمة (الكمبانيّ) ، و : ج 26 ، ص 37 ، الحديث 67 ، طبعة المطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 41

87) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 287 ، الطبعة القديمة (الكمبانيّ) ، و : ج 26 ، ص 51 ، الحديث 101 ، طبعة المطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 45

88) أعيان الشيعة» الجزء الأوّل ، القسم الأوّل ، ص 350 إلى 352 ، الطبعة الثانية ، سنة 1363 هـ ، مطبعة ابن زيدون ، دمشق .

89) الآية 45 ، من السورة 25 : الفرقان .

90) الآية 11 ، من السورة 41 : فصّلت .

92،91) الآية 30 ، من السورة 21 : الأنبياء .

93) الآية 53 ، من السورة 20 : طه .

94) اقتباس من الآية 89 ، من السورة 16 : النحل .

95) أعيان الشيعة» ج 1 ، ص 318 إلى 330 ، مطبعة ابن زيدون ، دمشق ، سنة 1363 ، الطبعة الثانية .

96) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 285 ، طبعة الكمبانيّ ، وفي طبعة المطبعة الحيدريّة ؛ ج 26 ، ص 45 ، الحديث 79 ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 42

97) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 285 ، وفي طبعة المطبعة الحيدريّة : ج 26 ، ص 41 ، الحديث 72 ؛ و«بصائر الدرجات» ، ص . 42

98) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 285 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 26 ، ص 44 ، الحديث 77 ، طبعة المطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 43

99) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 285 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 26 ، ص 41 و42 ، الحديث 73 ، طبعة المطبعة الحيدريّة ، و«بصائر الدرجات» ص . 42

100) بحار الأنوار» ج 7 ، ص 286 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 26 ، ص 48 ، الحديث 91 ، الطبعة الحيدريّة ؛ و«بصائر الدرجات» ص . 44

101) الآية 7 ، من السورة 28 : القصص .

102) اكْتَوَى : تَمَدّح نفسه بما ليس فيه . تَمَدّحَ : افتخر بما ليس عنده .

103) أعيان الشيعة» القسم الأوّل من ج 1 ، ص 353 إلى 358 ، الطبعة الثانية ، مطبعة ابن زيدون ، دمشق ، سنة . 1363

104) قال في الهامش : رواه الصدوق في الحديث الأوّل من المجلس 63 من أماليه ، ص 359 ، طبعة الغري ، وليس فيه قوله : «أنبأنا أبي» .

105) قال في الهامش : ولهذا الصدر شواهد كثيرة مذكورة في تفسير قوله تعالى : وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَ عِيَةٌ ، الآية 12 ، من السورة 69 : الحاقّة ، من كتاب «شواهد التنزيل» ج 2 ، ص 272 ؛ وفي الباب 69 من كتاب «غاية المرام» ص . 366

106) فرائد السمطين» للحمّوئيّ ، من أعلام القرنين السابع والثامن . ولد سنة 644 هـ ، وتوفّي سنة 730 هـ ، ج 2 ، ص 259 ، الباب . 50

107) ذكر المرحوم السيّد محسن الأمين كيفيّة محاسبة الإمام الصادق عليه السلام بخصائصها في «أعيان الشيعة» القسم الأوّل من ج 1 ، ص 358 و359 ، عن الكلينيّ في «الكافي» . ولم نذكرها هذه المحاسبة المنطقيّة الدقيقة ضمن بيانه في تضاعيف «مصحف فاطمة» مراعاة للإيجاز .

108) أقول : لا جَرَمَ أنّ هذه الآية من وضع عائشة عندما عرفت أن لا نصيب لأبيها أبي بكر من الصلاة النازلة على النبيّ في القرآن بعدما علمت بكيفيّتها وبإلحاق النبيّ الصلاة على آل محمّد بها . وما كان له أن يزيد عليها : وَعَلَى أَبِي بَكر الصدّيق . فلهذا لمّا كان أبو بكر يصلّي في الصفّ الأوّل دائماً ، عمّمت ابنته الصلاة على جميع المصلّين في الصفّ الأوّل ليكون لأبيها حظّ منها .

109) الشيعة في الميزان» القسم الأوّل : «الشيعة والتشيّع» ص 57 إلى 62 ، والطبعة المستقلّة لكتاب «الشيعة والتشيّع» ص 56 إلى . 63

110) الإمام جعفر الصادق» ص 200 ، طبعة القاهرة ، سنة1397 ، جمهورية مصر العربيّة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة .

111) قال المعلّق في الهامش : رواه في الباب 28 من كتاب «إكمال الدين» ص 179 ، ط 1 ، و : ص 301 ، ط 3 ؛ ورواه أيضاً في الحديث الثاني من الباب السادس من كتاب «عيون أخبار الرضا عليه السلام» ص 34 ؛ ورواه أيضاً الشيخ الطوسيّ بسند آخر في الجزء 11 من أماليه : ج 1 ، ص . 297

112) ومثله في هامش الطبعة الأُولى من كتاب «إكمال الدين» ، ولكن عقّبه ب «خ ل» ، وفي متنه : «عن أبي الحسن صالح بن أبي حمّاد ...» .

113) كذا في نسخة السيّد علي نقي ، ومتن «إكمال الدين» ، وفي هامشه عن «خ ل» ، ومثله في نسخة طهران من «فرائد السمطين» : «والحسين بن إبراهيم ناتانة» .

114) كذا في الأصل ، وفي «إكمال الدين» : ليسرّني بذلك ... .

115) كذا في الأصل عدا ما بين المعقوفات ، وفي «إكمال الدين» : فقال له : يا جابر ! انظر أنت في كتابك لأقرأه أنا عليك ، فنظر جابر في نسخته ، فقرأه عليه أبي عليه السلام . فوالله ما خالف حرف حرفاً . قال جابر : فإنّي أشهد بالله أنّي هكذا رأيته في اللوح مكتوباً .

116) كذا في الأصل ؛ وفي «إكمال الدين» : وابنه سميّ جدّه المحمود ، وفي هامشه : وابنه شبه (خ ل) .

117) كذا في الأصل ؛ وفي «إكمال الدين» : «لحكمتي» .

118) قال في الهامش : كذا في الأصل . وأقول : الحِنْدِس : الليل الشديد الظّلمة . ج : حنادس ؛ وفي «إكمال الدين» : وانتجبتُ بعدهُ فتاةً لأنّ حفظه فرضٌ لا ينقطع وحجّة لا تخفى وأنّ أوليائي لا ينقطع أبداً .

119) هذا هو الظاهر الموافق ل «إكمال الدين» غير أنّ فيه : بكُلّ أوليائي ؛ وفي أصلَي كليهما :

إنّ المكذّبَ بالثلاثة ... .

120) ومثله في متن «إكمال الدين» ، وفي هامشه : وَأَمْتَحِنهُ (خ ل) .

121) عفريت : خبيث منكر . النافذ في الأمر مع دُهاء ، سواء كان من الجنّ أم الإنس أم الشياطين . جمعه : عَفاريت ، ومؤنّثه : عِفْرِيتَة .

122) كذا في الأصلَين ؛ وفي «إكمال الدين» : حكمتي .

123) هذا هو الظاهر الموافق ل «إكمال الدين» ، وفي الأصلَين : فجعلتُ الجنّةَ ... أهل بيتي . راجع : الحديث 2 ، الباب 6 ، «عيون الأخبار» ص 34 ، والجزء 11 من «أمالي الطوسيّ» ج 1 ، ص . 297

124) كذا في الأصلَين ، وفي «إكمال الدين» : وستذلّ أوليائي في زمانه ويتهادون [ويتهادى (خ ل)] رؤوسهم كما تتهادى رؤوس الترك والديلم .

125) ما بين المعقوفين ها هنا وما تقدّم من هذا الحديث مأخوذ من كتاب «إكمال الدين» ، وفيه أيضاً : تصبغ الأرض من دمائهم ... .

126) ومثله في«إكمال الدين» ، ولكن في نسخة منه . كما ذكرها في هامشه . : وأرفع القيود والأغلال .

127) فرائد السمطين» ج 2 ، ص 136 إلى 139 ، الباب . 32

128) الاحتجاج» ص 41 و . 42

129) الاختصاص» ص 210 إلى . 212

130) الغَيبة» ص 101 إلى . 103

131) الغَيبة» ص 29 إلى . 31

132) بحار الأنوار» تاريخ أمير المؤمنين ، باب 40 ، في نصوص الله على الأئمّة عليهم السلام من خبر اللوح والخواتيم ، ج 9 ، ص 120 و 121 ، طبعة الكمبانيّ ؛ وفي طبعة المطبعة الحيدريّة : ج 36 ، ص 195 إلى 200 ؛ و«إكمال الدين» ص 179 و180 ؛ و«عيون أخبار الرضا» ص 25 إلى . 27

133) بحار الأنوار» ج 9 ، ص 121 و122 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 36 ، ص 201 ، الطبعة الحيدريّة . وذكر الشيخ القمّيّ إجمال هذا الحديث عن عبد العظيم الحسنيّ في ج 2 ، ص 516 ، من «سفينة البحار» ، مادّة لوح .

134) أُصول الكافي» ج 1 ، ص 527 و . 528

135) إعلام الورى بأعلام الهدى» ص 371 إلى . 373

136) فرائد السمطين» ج 2 ، ص 139 ، الحديث . 433

137) بحار الأنوار» ج 9 ، ص 122 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 36 ، ص 201 ، الحديث 4 ، طبعة المطبعة الحيدريّة ؛ و«إكمال الدين» ص 181 ؛ و«عيون أخبار الرضا» ص . 28 وذكره الشيخ الطبرسيّ في «إعلام الورى» ص 373 و . 374

138) فرائد السمطين» ج 2 ، ص 139 ، الحديث . 434

139) فرائد السمطين» ج 2 ، عن «بحار الأنوار» ؛ و«إكمال الدين» ص 181 ؛ و«عيون الأخبار» ص . 28

140) الخصال» ج 2 ، ص . 78

141) إكمال الدين» ص . 157

142) عيون الأخبار» ص . 28

143) الغَيبة» ص . 100

144) فرائد السمطين» ج 2 ، ص 140 و . 141

145) فرائد السمطين» عن «بحار الأنوار» ص 120 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ص 193 و194 ، طبعة المطبعة الحيدريّة ؛ و«إكمال الدين» ص 178 ؛ و«عيون الأخبار» ص 24 و . 25

146) خاتَم (بفتح التاء) : ما يُخْتَم به الشّيءُ كالختم اليدويّ ، أو فصّ الخاتم الذي يختم به في آخر الرسائل . ويقال للخاتم خاتم لأنّ ختم الإنسان عنده دائماً ، وهو متيسّر في الغيبة والحضور لختم الرسائل والمعاهدات والمواثيق ؛ لهذا كان يُسجّل اسم صاحب الخاتم على الفصّ مع اسم الله وأسمائهالحسنى . ويُنزَع الخاتم من اليد عند الختم ليُخْتَمَ به ثمّ يُعاد إليها . ونلحظ في هذا الحديث أنّ الخاتم استُعمل هنا بمعنى الختم من أجل إحكام تلك الصحيفة وتشميعها . ومن هنا قيل للنّبيّ : خاتم النبيّين بمعنى مَنْ يُخْتَمْ به الأنبياء ، ولا نبيّ بعده .

147) بحار الأنوار» الباب 40 ، نصوص الله عليهم من خبر اللوح والخواتيم ، وما نصّ به عليهم في الكتب السالفة وغيرها ، من كتاب تاريخ أمير المؤمنين ، ج 9 ، ص 120 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 36 ، ص 192 و193 ، الحديث 1 ، طبعة المطبعة الحيدريّة ؛ وكتاب «إكمال الدين» ص 376 ؛ و«الأمالي» للصدوق ، ص . 242

148) الأمالي» للشيخ الطوسيّ ، ص . 282

149) بحار الأنوار» ج 9 ، ص 122 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 36 ، ص 203 و204 ، طبعة المطبعة الحيدريّة ؛ و«علل الشرائع» ص . 68

150) بحار الأنوار» ج 9 ، ص 122 ؛ و«إكمال الدين» ص 134 و . 135

151) بحار الأنوار» ج 9 ، ص 124 ، طبعة الكمبانيّ ، و : ج 36 ، ص 209 و210 ، طبعة المطبعة الحيدريّة ؛ و«الغيبة» للنعمانيّ ، ص . 24

152) بحار الأنوار» ج 9 ، ص 124 ، طبعة الكمبانيّ ؛ و«الغَيبة» للنعمانيّ ، ص . 24

153) بحار الأنوار» ج 9 ، ص 124 ، طبعة الكمبانيّ ؛ و«الغَيبة» للنعمانيّ ، ص . 25

154) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» ص . 280

155) الشيعة وفنون الإسلام» ص 66 ، مطبعة صيدا ، سنة . 1331

156) الفصول المهمّة في تأليف الأُمّة» ص 179 و180 ، الطبعة الخامسة ، مطبعة النعمان .

157) جاء في كلام المؤلّف : العقد الخمس ، وهذا من سهو القلم ، لأنّ الجميع كتبوا أنّه توفّي في

أوّل خلافة أمير المؤمنين عليه السلام ، وكانت خلافته عليه السلام في سنة 35 هـ .

158) كتاب «جنّة المأوى» ص 156 و157 ، للشيخ محمّد الحسين آل كاشف الغطاء ، تعليق السيّد محمّد عليّ القاضي الطباطبائيّ ، طبعة تبريز ، سنة 1380 هـ .

159) كتاب سُليم» ص 5 ، الطبعة الثالثة ، النجف الأشرف .

160) وقيل : وفاته بعد قتل عثمان ، وقيل : مات في خلافة عليّ .

161) نظرة عامّة في تاريخ الفقه الإسلاميّ» ص . 118

162) السنّة قبل التدوين» ص 346 ، طبعة دار الفكر .

163) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» ص 278 إلى . 280

164) جامع بيان العلم وفضله» ج 1 ، ص . 76

165) المحدّث الفاصل» ص 71 : آ . 71 : ب .

166) المحدّث الفاصل» ص 153 : آ .

167) كتاب «الأموال» ص 358 و . 359

168) قال محمّد عجّاج الخطيب في الهامش : «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» ص 279 و280 ؛ وقد نقل عن الشيخ أبي العبّاس النجاشيّ ما ذكره عن أبي رافع . ثمّ قال السيّد حسن الصدر : وأوّل من صنّف في الآثار مولانا أبو عبد الله سلمان الفارسيّ رضى الله عنه ... وأوّل من صنّف الحديث والآثار بعد المؤسّسين أبو ذرّ الغفاريّ صاحب رسول الله صلّى الله عليه وآله . وله كتاب «الخطبة» يشرح فيها الأُمور بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله . ذكره الشيخ أبو جعفر الطوسيّ في «الفهرست» . ثمّ يذكر كتاباً لعبيد الله بن أبي رافع في قضايا أمير المؤمنين ، وكتاب «تسمية مَن شهد مع أمير المؤمنين الجمل ، وصفّين ، والنهروان من الصحابة» . ثمّ ذكر بعض أخبار كتب لأشخاص طعن فيهم أهل السّنّة كالحارث بن عبد الله الأعور الهمدانيّ ، أو أخبار كتب لم تثبت عند أهل السّنّة . انظر : «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» ص 282 وما بعدها .

169) السنّة قبل التدوين» ص 364 إلى . 368

170) شرح شروط الأئمّة الخمسة» للحازميّ ، ص 48 و . 49

171) آخر عصر التابعين هو حدود الخمسين ومائة . والحدّ الفاصل بين المتقدّم والمتأخّر هو رأس سنة 300 هـ .

172) إرشاد الساري» شرح القسطلانيّ ، ج 1 ، ص 7 ؛ شرح الزرقانيّ على «الموطّأ» ج 1 ، ص . 10

173) أبو بكر بن محمّد الأنصاريّ . لجدّه صحبةٌ وهو تابعيّ فقيه . استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وقضائها . قال مالك : لم يكن أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن حزم . مات سنة 120 هـ .

174) تولّى عمر بن عبد العزيز سنة 99 هـ ومات سنة 101 هـ لعدله بالسمّ . وإليك كلمة بليغة للجاحظ في هذا الإمام العادل : قال في كتاب فضل هاشم على عبد شمس : والذي حسّن أمره . يريد

عمر بن عبد العزيز . وشبّه على الأغبياء حاله ، أنّه قام بعقب قوم قد بدّلوا عامّة شرائع الدين وسنن النبيّ صلّى الله عليه وآله ، وكان الناس قبله من الظلم والجور والتهاون بالإسلام في أمر صغر في جنبه ما عاينوا منه وألفوه عليه فجعلوه لما نقص من تلك الأُمور الفظيعة في عداد الأئمّة الراشدين . («رسائل الجاحظ» ص 91 ، جمع السندوبيّ ؛ و«تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلاميّة» للعلّامة مصطفى عبد الرزّاق ، ص 204) .

175) هو محمّد بن مسلم بن شهاب الزهريّ أحد أئمّة العامّة ، توفّي سنة 124 هـ .

176) ذكر البغداديّ أنّ ما دوّنه عبد الله بن عمرو في صحيفته التي يسمّيها «الصادقة» . وكان يحرص عليها حرصه على نفسه . إنّما كانت أدعية وصلوات كان يرجع إليها . (يُرْجَعُ إلى كتاب «شيخ المضيرة» لمعرفة ما في هذه الصحيفة) .

177) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلاميّة» ص 195 و . 198

178) قال أبو المليح : كان هشام هو الذي أكره الزّهريّ على كتاب الحديث ، فكان الناس يكتبون بعد ذلك . ورواية ابن سعد في «الطبقات» : فرأينا ألّا يمنعه أحدٌ من المسلمين ، ج 2 ، ق 2 ، ص . 135

179) تقييد العلم» للخطيب البغداديّ ، ص . 107

180) جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البرّ ، ج 1 ، ص . 77

181) تاريخ آداب اللغة العربيّة» ص . 72

182) ذكروا أنّ خالد بن يزيد بن معاوية ترجم كتب الفلاسفة والنجوم والكيمياء والطبّ والحروب وغيرها . وكانت الترجمة أحياناً من اللغة اليونانيّة إلى العبرانيّة ، ومن العبرانيّة إلى السريانيّة ، ومن السريانيّة إلى العربيّة . وهو أوّل من جمعت له الكتب وجعلها في خزانة . توفّي سنة 85 هـ .

183) عبيد بن سارية ، وفي رواية شرية الجرهميّ ، استحضره معاوية من اليمن إلى الشام ليسأله عن أخبار ملوك العرب والعجم . وأمر أن يدوّن ما يقول وينسب إليه ، فكان ذلك أوّل التدوين في التأريخ . («الفهرست» لابن النديم ، ص 89 ، طبعة ليبسك) ؛ وقال الجاحظ في «البخلاء» : إنّه كان لا يعرف إلّا ظاهر اللفظ ، أي : أنّه كان راوية فقط .

184) ذكر أبو ريّة هذا الكلام نقلاً عن كتاب «تاريخ آداب اللغة العربيّة في العصر العبّاسيّ» المطبوع في مطبعة السعادة بمصر ، سنة 1330 هـ ، عن التدوين والتصنيف في العصر العبّاسيّ ، ج 1 ، ص 71 إلى 74 ، تأليف الشيخ أحمد الإسكندريّ المدرّس في مدرسة دار العلوم ، بناءً على ما جاء في هامش «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» ج 1 ، ص 351 ، طبعة دار الكتب المصريّة ، الطبعة الأُولسنة . 1348

185) إحياء العلوم» ج 1 ، ص 79 ، طبعة بولاق ، سنة 1296 هـ .

186) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن أبيه أنّه قال : كنّا نكتب الحلال والحرام . وكان ابن شهاب يكتب كلّ ما سمع . («جامع بيان العلم وفضله» ج 1 ، ص 73) .

187) كان أبو جعفر أوّل خليفة تُرجمت له الكتب السريانيّة والأعجميّة بالعربيّة ، وأوّل من أوقع الفرقة بين بني العبّاس والعلويّين ، بعد أن كان أمرهم واحداً . تولّى سنة 136 هـ ، ومات سنة 158 هـ .

188) تاريخ آداب اللغة العربيّة» للسكندريّ ، ص . 71

189) هناك رواية أُخرى ، أنّ أبا حازم الأعرج قال لسليمان بن عبد الملك : إنّما السلطان سوق ، فما ينفق عنده حمل إليه .

190) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريح الروميّ .

191) هو هشيم ، وكان بواسط .

192) النجوم الزاهرة» ج 1 ، ص 351 ؛ و«تاريخ الخلفاء» للسيوطيّ ، ص 101 ؛ كما جاء في هامش أبي ريّة . ونظرنا في كتاب «النجوم الزاهرة» لتطبيق ما ذكره أبو ريّة عليه ، فوجدناه مطابقاً تماماً إلّا في سنين وفاة هؤلاء العلماء من أهل التدوين ، فإنّ المرحوم أبا ريّة أضافها من عنده . وختام كلام الذهبيّ الذي أشار إليه أبو ريّة هو قوله : فَسَهُل وللّه الحمد تناولُ العلم ، فأخذ الحفظ يتناقص ، فللّه الأمر كلّه . انتهى كلام الذهبيّ .

193) الطبقة في إصطلاح المحدّثين عبارة عن جماعة اشتركوا في السنّ ولقاء المشايخ .

194) قال أبو ريّة في الهامش : بل الوضع كما سيتبيّن لك .

195) فتح الباري» لابن حجر ، المقدّمة ، ص . 4

196) أضواء على السّنّة المحمّديّة ، أو دفاع عن الحديث» ص 258 إلى 268 ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر .

197) مجلّة «المنار» ج 10 ، ص . 754 وكان الموما إليه من تلاميذ الشيخ محمّد عبده البارزين . وكان تفسير «المنار» بإملاء الشيخ وقلمه . ولد سنة 1282 هـ ، وتوفّي سنة 1354 هـ .

198) السّنّة قبل التدوين» ص 362 إلى 364 ، تحت عنوان : آراء في التدوين .

199) أشرنا إلى عمرو بن العاص وذكره فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ، ثمّ رجوعه عن ذلك لوعد معاوية إيّاه بحكومة مصر ، وذلك في الجزء الثاني من كتابنا هذا ، الدرس 25 إلى الدرس . 30

200) أجلى عمر يهود خيبر إلى «أذرعات» وغيرها سنة 20 هـ ، وأجلى يهود نجران إلى الكوفة ، وقسّم وادي القرى ونجران بين المسلمين («البداية والنهاية» لابن كثير ، ج 8 ، ص 108) ،وذلك لمن لم يكن معه عهد من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم .

201) قال ابن الجوزيّ : لمّا لم يستطع أحد أن يُدخل في القرآن ما ليس منه ، أخذ أقوام يزيدون في الحديث ويضعون ما لم يقل . («تاريخ ابن عساكر» ج 2 ، ص . 14

202) مقدّمة ابن خلدون» ص 439 و . 440

203) كان ابن إسحاق يحمل عن اليهود والنصارى ويسمّيهم في كتبه أهل العلم الأوّل («معجم الأُدباء» ج 18 ، ص 8) .

204) مقدّمة ابن خلدون» ص . 9

205) قال المحدّث القمّيّ في «الكنى والألقاب» ج 1 ، ص 280 ، في ترجمة ابن الرومي: أبو الحسن عليّ بن العبّاس بن جريج (سريج . خ ل) .

206) ضُحى الإسلام» ج 2 ، ص . 139

207) روى البخاريّ عن أبي هريرة أنّ أهل الكتاب كانوا يقرأون التوراةبالعبرانيّة ، ويفسّرونها بالعربيّة لأهل الإسلام . (ج 2 ، ص 285) .

208) أضواء على السّنّة المحمّديّة» ص 145 إلى 147 ، الطبعة الثالثة .

209) هَوِكَ يَهْوَكُ هَوَكاً كان هَوْكاً ، أي : صار أحمق : هَوّكَ تَهْوِيكاً : حَفَرَ الهُوكَة . هَوّكَةُ : حَمّقَهُ .

210) تفسير ابن كثير» ج 1 ، ص . 4

211) الزاملة هي البعير الذي يُحْمَل عليه الطعام والمتاع . وقيل : هي الدابّة التي يُحْمَل عليها الطعام والمتاع من الإبل وغيرها . («لسان العرب» ، مادّة زمل ، ج 13 ، ص 329) .

212) فتح الباري في شرح صحيح البخاريّ» ج 1 ، ص 167 ؛ «أضواء على السنّة المحمّديّة» ص 163 و164 ، الطبعة الثالثة .

213) هو أبو عبد الرحمن بقى بن مخلّد الأندلسيّ من حفّاظ الحديث وأئمّة الدين . ملأ الأندلس علماً جمّاً وله تفسير فضّلوه على تفسير ابن جرير . وله في الحديث مصنّفه الكبير الذي رتّب فيه حديث كلّ صاحب على الفقه وبيان الأحكام . فهو مصنّف ومسند . وكان حرّاً لم يقلّد أحداً . ولد سنة 181 هـ وتوفّي سنة 276 هـ .

214) فتح الباري» ج 1 ، ص . 167

215) هو أحد العبادلة الثلاثة الذين رووا عن كعب الأحبار . وكان قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب ، وكان يرويها للناس . فتجنّب كثير من أئمّة التابعين الأخذ عَنه . وكان يقال له : لَا تُحَدّثْنَا عَنِ الزّامِلَتَيْنِ .

216) أثبت ذلك ابن حجر في «فتح الباري» ج 1 ، ص . 167 وفي «مسند أحمد» عن أبي هريرة : أنّ ابن عمرو كان يكتب بيده وكنتُ لا أكتب بيدي .

217) عن خيثمة بن عبد الرحمن ، قلتُ لأبي هريرة : حَدّثني ! فقال : تسألني وبينكم علماءُ أصحاب محمّد والمجار من الشيطان ، عمّار بن ياسر . وعمّار قُتل بوقعة صفّين سنة 37 هـ . ويتبيّن من هذا الحديث أنّ أبا هريرة كان إلى هذا التأريخ يخشى أن يحدّث الناس عن رسول الله صلوات الله عليه .

218) تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة ، ص . 93

219) المعارف» لابن قتيبة ، ص . 200

220) في «مسند أحمد» عن أبي راشد الحبرانيّ قال : أتيتُ عبد الله بن عمرو بن العاص ، فقلتُ له : حدّثنا ما سمعت من رسول الله صلّى الله عليه وآله . فألقى بين يدي صحيفة ، فقال : هذا ما كتب لي رسول الله صلّى الله عليه وآله . فنظرتُ فيها ، فإذا فيها أنّ أبا بكر الصدّيق قال : يا رسول الله

علّمني ما أقول إذا أصبحتُ وإذا أمسيتُ . فقال له رسول الله : يا أبا بكر قل : اللهُمّ فاطر السماوات والأرض ، عالم الغيب والشهادة . لا إله إلّا أنت ، ربّ كلّ شيءٍ ومليكه ، أعوذ بك من شَرّ نفسي ومن شرّ الشيطان وشركه ، وأن أقترف على نفسي سوءاً أو أجرّه إلى مسلم . («مسند أحمد» شرح الشيخ أحمد شاكر ، ج 11 ، ص 84 ، الحديث 6851) .

وقال مجاهد : رأيتُ عند عبد الله بن عمرو صحيفة فسألتُه عنها ، فقال : هذه الصادقة فيها ما سمعتُ من رسول الله صلّى الله عليه وآله ، ليس بيني وبينه أحد . «طبقات ابن سعد» ج 7 ، ص . 189

وروى المقريزيّ عن حَيْوة بن شريح قال : دخلتُ على حسين بن شُفَيّ بن ماتع الأصبحيّ وهو يقول : فَعَلَ الله بفلان ! فقلتُ : ما له ؟ فقال : عمد إلى كتابين كان شفيّ سمعهما من عبد الله بن عمرو بن العاص أحدهما : قضى رسول الله في كذا وقال رسول الله كذا ؛ والآخر : ما يكون من الأحداث إلى يوم القيامة ، فرمى بهما بين الخولة والرباب . «خطط المقريزيّ» ج 2 ، ص . 333 والخولة والرباب مركبين كبيرين من سفن الجسر كانا يكونان عند رأس الجسر ممّا يلي الفسطاط تجوز من تحتهما المراكب لكبرهما .

انظر : «شيخ المضيرة» ص 108 إلى 110 ، الطبعة الثانية .

221) المحدّث الفاصل» نسخة دمشق ، ص 2 ، ب ج 4 ؛ و«طبقات ابن سعد» ج 7 ، ص 189 ، ونحوه في «تقييد العلم» ص . 84

222) سنن الدارميّ» ج 1 ، ص . 127 والوَهْطُ أرض لعمرو بن العاص تصدّق بها كان يقوم بها ، المصدر نفسه .

223) مسند الإمام أحمد» ج 1 ، ص 171 ، الحديث 6625 ؛ و«كتاب العلم» للمقدسيّ ، ص 30 ، بإسنادٍ صحيح .

224) تهذيب التهذيب» ج 8 ، ص 48 و . 49

225) أُسد الغابة» ج 3 ، ص . 233

226) يلاحظ حيناً أنّ مشايخ الأحاديث والروايات يقرأون على التلميذ ويجيزونه في الرواية . وحيناً يقرأ التلاميذ عند المشايخ وهؤلاء يجيزونهم . وحيناً آخر يجدون حديثاً بكتابة شيخ من الشيوخ ، وذلك الشيخ يقول : هذا حديثي . وهو ما يُسمّى بالوجادة .

227) تاريخ دمشق» ج 6 ، ص . 49

228) خطط المقريزيّ» ج 2 ، ص 332 و. 333 وأسقط عجّاج هنا ذيل الحديث وهو : فرمى بهما بين الخولة والرباب . ونحن نقلناه سلفاً عن الشيخ محمود أبي ريّة .

229) السّنّة قبل التدوين» ص 348 إلى 351 ، الطبعة الثالثة .

230) السّنّة قبل التدوين» هامش ص . 351

231) المصادرة بالمطلوب هو أن يؤخذ المطلوب بعينه ويجعل مقدّمة قياسيّة بلفظ مرادف مشعر بالمغايرة بين المقدّمة والمطلوب . («شرح المصطلحات الكلاميّة» ص 329) . (م)

232) قال في «السنّة قبل التدوين» ص 346 : وكان عند أبي رافع مولى رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم (35 هـ) كتاب فيه استفتاح الصلاة ، دفعه إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث (94 هـ) أحد الفقهاء السبعة . انظر : «الكفاية» ص . 330

233) السنّة قبل التدوين» ص 345 : وقد اشتهرت «صحيفة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب» التي كان يعلّقها في سيفه ؛ فيها أسنان الإبل ، وأشياء من الجراحات ، وحرم المدينة ، ولا يُقتل مسلمٌ بكافر .

(انظر : «مسند الإمام أحمد» ج 2 ، ص 35 و44 و121 و131 ؛ و«فتح الباري» ج 3 ، ص 83 ؛ و«ردّ الدارميّ على بشر» ص 130) .

234) السنّة قبل التدوين» ص . 354

235) السنّة قبل التدوين» ص . 358

236) أضواء على السنّة المحمّديّة» ص 162 ، الطبعة الثالثة .

237) فتح الباري لشرح صحيح البخاريّ» الطبعة الرابعة ،1408 هـ ، دار إحياء التراث العربيّ .

238) الفصول المهمّة في تأليف الأُمّة» لآية الله السيّد عبد الحسين شرف الدين الموسويّ ، ص 179 و180 ، الطبعة الخامسة .

239) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» ص 280 و . 281

240) الشيعة وفنون الإسلام» ص 69 و70 ، مطبعة العرفان ، صيدا سنة 1321 هـ .

240) الشيعة وفنون الإسلام» ص 69 و70 ، مطبعة العرفان ، صيدا سنة 1321 هـ .